

مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠

الدكتور فرهنك جلال

التنمية الصناعية العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية الصناعية العربية

وسياسات الدول الصناعية

حتى العام ٢٠٠٠

الدكتور فرهنك جلال

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الاولى
بيروت، حزيران/ يونيو ١٩٩١

المحتويات

قائمة الجداول

مُقَـــدِّمَـــة

تم اعداد هذه الدراسة في اطار التحضير الفني لمؤتمر التنمية الصناعية السابع للأقطار العربية المقرر عقده في تونس في أواخر عام ١٩٨٩ وذلك بتكليف من المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ووفق الإطار الموضوع من قبلها، بالاتفاق معنا.

تتكون الدراسة من أربعة فصول، قمنا في **الفصل الأول** باستعراض الوضع الاقتصادي والصناعي الدولي والعربي في ضوء أحدث البيانات التي تم الحصول عليها من المنظمات العربية والدولية، والأدبيات المعاصرة، بشأن التنمية الصناعية والعلاقات الاقتصادية الدولية. وفي **الفصل الثاني** جرى استعراض وتحليل عدد من السياسات الاقتصادية الرئيسية للدول الصناعية المتقدمة ذات العلاقة بتصنيع الدول النامية، وخاصة السياسات التجارية والنقدية والمالية، اضافة إلى السياسات ذات العلاقة بالبحث والتطوير، مع ربط هذه السياسات والتغيرات التي حدثت فيها بالتطورات الاقتصادية المذكورة في الفصل الأول. وفي **الفصل الثالث** قمنا بدراسة آثار سياسات الدول المتقدمة وممارساتها في الاقتصاد الدولي واقتصادات الدول النامية، ومنها العربية بشكل خاص، على الصعيد التجميعي أولاً، ثم بحثنا بالتفصيل في الفصل نفسه تأثيرات هذه السياسات والممارسات والأوضاع الاقتصادية والصناعية الدولية في ثلاثة قطاعات صناعية رئيسية تم اختيارها بالتشاور مع المختصين في المنظمة العربية للتنمية الصناعية؛ وهي قطاع الصناعة النسيجية والملابس، كنموذج للصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تستخدم العمالة بكثافة؛ وقطاع صناعة الحديد والصلب، كنموذج للصناعات الرأسمالية الثقيلة التي تستخدم رأس المال بكثافة؛ وتلوّث البيئة، وتعاني مشاكل كبيرة على الصعيد الدولي؛ وأخيراً قطاع الصناعة البتروكيماوية، كنموذج للصناعات الوسيطة ذات التقانة العالية نسبياً، التي لها علاقة قوية بقطاع النفط

والغاز، وهي كذلك صناعة ذات أهمية مستقبلية خاصة بالنسبة إلى الوطن العربي.
وفي الفصل الرابع والأخير هناك خلاصة وافية للدراسة إضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات والتوجهات الأساسية التي تراها هذه الدراسة ملائمة لمستقبل تطور الصناعة العربية وبعض قطاعاته.

والله الموفق

د. فرهنك جلال
بغداد/ آذار ١٩٨٩

الفصل الاول

أهمّ التطوّرات الاقتصاديّة والصّناعيّة العربيّة والدوليّة ١٩٧٠ - ١٩٨٥

مقدمة

نستعرض، في هذا الفصل، أهم التطورات الاقتصادية والصناعية في العالم بصورة عامة وفي الوطن العربي بصورة خاصة، لمعرفة الاتجاهات الأساسية في الاقتصاد الدولي بهدف تكوين خلفية عامة تساعدنا على فهم السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات، والتي تشكل موضوع الفصل الثاني من الدراسة. يتم التركيز في هذا الفصل على الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥. ولكننا نذكر المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة لتقدير مدى وأهمية التغييرات التي حصلت في الفترة موضوع الدراسة، وكذلك نشير إلى بعض المعلومات عن السنوات اللاحقة، كلما كان ذلك ممكناً وضرورياً.

لقد تم اختيار معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونمو دخل الفرد الحقيقي، ومعدلات البطالة والتضخم من بين المؤشرات الاقتصادية الكلية، باعتبارها كافية لتوضيح اتجاهات التطور الاقتصادي العالمي. أما بالنسبة إلى التطور الصناعي فلقد تم اختيار الناتج المحلي الاجمالي المتولد داخل قطاع الصناعة التحويلية لتبيان اتجاهات تطور الصناعة في العالم، وبعد ذلك تم توزيع هذا الناتج بين ٢٨ فرعاً صناعياً وفق المقياس الدولي لسنوات مختارة وهي ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥ لمعرفة التغيرات في هيكل الصناعة التحويلية في العالم الصناعي وفي الدول النامية وفي عدد من الأقطار العربية التي توفرت معلومات بشأنها. ثم قمنا بإعادة توزيع الناتج المتولد داخل قطاع الصناعة التحويلية بين ٩ فروع أساسية، وأخيراً بين ٣ فروع أساسية؛ وهي الصناعات الاستهلاكية، والصناعات الوسيطة، والصناعات الرأسمالية، لتسهيل متابعة التطورات

الهيكلية في الصناعة العربية مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى في العالم.

يحتوي الفصل أيضاً معلومات اضافية عن الوضع الاقتصادي والصناعي للوطن العربي بخصوص تطور العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بشكل اجمالي، وتطور مجمل الاستثمارات والصادرات. وهي معلومات قد تكون مفيدة في مثل هذه الدراسات.

وأخيراً أود أن أبيّن أن الفصول اللاحقة تحتوي على معلومات تفصيلية كثيرة توضح الوضع الاقتصادي والصناعي الدولي والعربي، وتفسّر أسباب السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية ونتائجها خلال الفترة موضوع الدراسة.

أولاً: نبذة تاريخية

بدأت التنمية الاقتصادية الحديثة في المملكة المتحدة أواسط القرن الثامن عشر، وفي فرنسا في نهاية ذلك القرن. ثم انتشرت وشملت معظم أقطار أوروبا الشمالية والغربية وأمريكا الشمالية واستراليا أواسط القرن التاسع عشر. بعد ذلك انتشرت إلى معظم أقطار أوروبا الجنوبية والشرقية واليابان وبعض أقطار أمريكا الجنوبية كالأرجنتين وتشيلي. إلا أن حركة التنمية الاقتصادية الحديثة لم تبدأ في معظم الأقطار الآسيوية والافريقية إلّا بعد الحرب العالمية الثانية(١).

منذ بدء التنمية الاقتصادية الحديثة لحد الآن يمكن ملاحظة فترات زمنية لها صفات مميزة. ولغرض هذه الدراسة من المفيد أن نلاحظ أن الناتج ازداد في البلاد التي تشكل مجموعة OECD(٢) حالياً بمعدل ٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٨٧٠ ـ ١٩١٣، وازداد خلال الفترة نفسها متوسط دخل الفرد الحقيقي بمعدل سنوي قدره ٢ بالمئة تقريباً، وارتفع حجم التجارة الدولية لهذه الأقطار بمعدلات سريعة قاربت ٥ بالمئة سنوياً، وبذلك ارتفعت نسبة التجارة الدولية إلى حجم الانتاج بحيث وصلت إلى ٣٣ بالمئة في العام الذي سبق الحرب العالمية الأولى(٣).

لقد اتسمت هذه الفترة باستقرار نسبي في العلاقات الدولية وقيام الدول الرئيسية باتباع سياسة حرية التجارة، وإفساح المجال أمام قوى السوق لتلعب دورها في تعميق التخصص الدولي وفق الميزات النسبية لمختلف المناطق والأقطار. وتم خلال هذه الفترة استغلال التطورات التقانية الأساسية التي حدثت، والتي أدت إلى

---

(١) Lloyd George Reynolds, *Economic Growth in the Third World, 1850-1980* (New Haven, Conn.: Yale University Press, ©1985), pp. 31-32.

(٢) وهي مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة المعروفة باسم «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

انخفاض كبير في تكاليف النقل بسبب استخدام السفن البخارية المصنوعة من الحديد بدلاً من السفن الشراعية، وبناء شبكات من السكك الحديدية في مختلف أنحاء العالم، وربط مختلف أجزاء المعمورة بشبكة من خطوط التلغراف. . .

بعد هذه الفترة المتميزة جاءت فترة طويلة من كساد الاقتصاد العالمي خلال السنوات ١٩١٤ - ١٩٤٥ حصل خلالها حربان عالميتان والأزمة الاقتصادية الكبرى المعروفة في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات. تباطأ خلال هذه الفترة نمو الانتاج والتجارة العالمية بشكل كبير فلم يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي في الدول الصناعية ٢ بالمئة خلال الفترة ١٩١٣ - ١٩٣٨. وكان معدل زيادة متوسط دخل الفرد أقل من ١ بالمئة سنوياً، أي أقل من معدل النمو الذي تم تحقيقه في الفترة السابقة بنسبة ٥٠ بالمئة تقريباً(٤). لقد امتازت هذه الفترة بصورة عامة بالتخلي عن حرية التجارة من قبل الدول الرئيسية ولجوئها إلى سياسات الحماية وبذل كل الجهود من قبل كل دولة لنقل مصاعبها الاقتصادية إلى شركائها التجاريين.

ثانياً: التوسع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية

شهد العالم فترة من التوسع الاقتصادي لا سابق له اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية عقد السبعينيات من هذا القرن، بلغ خلالها معدل نمو الناتج الحقيقي في بلدان OECD حوالى ٤,٥ بالمئة. وبسبب هذه المعدلات العالية لنمو الانتاج والتخفيض التدريجي للحواجز التي وضعت على التجارة الخارجية في الفترة السابقة، ولاستمرار انخفاض تكاليف النقل بسبب استخدام الشاحنات العملاقة و(سفن الكونتينر) والطائرات النفاثة. . . الخ، حصل توسع أسرع في حجم التجارة الدولية لهذه المجموعة من الأقطار وبمعدل نمو سنوي قدره ٨,٥ بالمئة تقريباً(٥).

لقد استفادت الدول النامية من هذه التطورات وحققت خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن معدلات عالية في نمو الانتاج باستثناء بعض الدول النامية ذات الظروف الجغرافية الصعبة، والتي تنعدم فيها المواصلات الحديثة والبنى الأساسية، أو التي ظهرت فيها اضطرابات داخلية وسياسية عنيفة، أو التي امتازت بسوء الادارة على نطاق واسع، أو التي لها حكومات بدائية، وتسود فيها تقاليد وقيم لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة. ولقد استفادت الدول النامية أيضاً من هذه الظروف وحققت تغيرات مهمة في هياكلها الانتاجية وتوسيع تجارتها الخارجية

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٥ - ٣٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.

وتنويعها. وكدليل على ذلك فإن السلع الصناعية التي لم تكن لها أهمية تذكر بالنسبة إلى صادرات العالم الثالث في نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت عام ١٩٥٥ تشكل حوالى ٧,٥ بالمئة من صادراتها، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٦,٧ بالمئة عام ١٩٧٠(٦). ومن الجدير بالذكر أن فترة الخمسينيات والستينيات اتسمت، بالاضافة إلى ما سبق، بقدر كبير من الاستقرار الاقتصادي بالنسبة إلى أسعار الصرف بين العملات الرئيسية وأسعار الفائدة، إضافة إلى انخفاض معدلات البطالة في الدول الصناعية الرئيسية.

ثالثاً: التطور الاقتصادي العالمي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

شهدت بداية السبعينيات من هذا القرن نقطة تحوّل في الأوضاع الاقتصادية العالمية، واتسمت فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ بقدر كبير من عدم الاستقرار بفعل سلسلة من الصدمات الاقتصادية المفاجئة مثل حدوث تقلبات في أسعار الصرف بين العملات الرئيسية وأسعار النفط والسلع الرئيسية الأخرى وأسعار الفائدة وظهور أزمة الديون الدولية الحادة واشتداد الحماية بالنسبة إلى صادرات الدول النامية. لهذه الأسباب وغيرها تباطأ معدل نمو الانتاج العالمي بدرجة كبيرة. فبالنسبة إلى الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يشير الجدول أدناه، ليس فقط إلى انخفاض معدلات نمو الانتاج، وإنما يبين الجدول بوضوح تسارع انخفاض هذه المعدلات. لقد تم اختيار فترات الخمس سنوات لأسباب ـ فقط ـ توضيحية، تتلاءم مع مدة الفترة موضوع البحث. يبين الجدول انخفاض معدل نمو الانتاج الحقيقي من حوالى ٤,٥ بالمئة خلال ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ إلى ٣ بالمئة تقريباً في بداية السبعينيات، ومن ثم إلى ٢,٥ بالمئة في بداية الثمانينيات. أما نمو الدخل الحقيقي للفرد المستخدم فانخفض من ٣,٥ بالمئة إلى ٢,١ بالمئة، وأخيراً إلى ١,٨ بالمئة خلال الفترات نفسها. وهذه الأرقام تشير إلى انخفاض قدره ٥٠ بالمئة تقريباً في معدلات نمو دخل الفرد. في الوقت نفسه، يبين الجدول ارتفاعاً حاداً في معدلات التضخم من ٤,٤ بالمئة في نهاية الستينيات إلى أكثر من ضعف هذا الرقم في عقد السبعينيات، إلا أن معدل التضخم عاد فانخفض بشكل كبير في النصف الأول من العقد الحالي إلى ٦,٦ بالمئة. ولكن هذا المعدل الأخير للتضخم لا يزال عالياً، وهو يزيد بنسبة ٥٠ بالمئة على معدل التضخم في نهاية عقد الستينيات. ولكن الأهم من ذلك هو أن تحقيق الانخفاض في معدل التضخم قد تم انجازه عن طريق اللجوء إلى سياسات مالية ونقدية انكماشية أدّت إلى إحداث زيادة كبيرة في معدلات البطالة من حوالى ٤,٥ بالمئة خلال عقد السبعينيات إلى ٧,٩ بالمئة خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، أي

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٦.

بزيادة قدرها ٧٥ بالمئة. وهذه النسبة في زيادة البطالة نسبة كبيرة جداً، وتفسر إلى حد كبير انخفاض معدلات الزيادة في الانتاج. ولتبيان حجم مشكلة البطالة في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد يكون من الملائم أن نشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل في هذه الدول بلغ ٣١ مليون شخص عام ١٩٨٥، وحافظ على المستوى نفسه عام ١٩٨٦[٧]. أما بالنسبة إلى علاقة قطاع الصناعة التحويلية بالعمالة فيمكن أن نلاحظ من الجدول رقم (١ - ٢) أنه على الرغم من زيادة القيمة المضافة المتولدة داخل هذا القطاع لعدد كبير من الأقطار الصناعية من تريليون دولار عام ١٩٧٥ إلى أكثر من تريليوني دولار عام ١٩٨٦، وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، فإن هذه الزيادة الهائلة في حجم قطاع الصناعة التحويلية لم تؤد حتى إلى خلق فرصة عمل واحدة، بل على العكس من ذلك انخفض حجم الاستخدام من ٥٨ مليون عامل إلى ٥٤ مليون عامل خلال الفترة نفسها، أي بمعدل انخفاض سنوي قدره ٠,٧ بالمئة مقابل زيادة في القيمة المضافة الحقيقية في هذا القطاع بلغ ٧ بالمئة سنوياً.

جدول رقم (١ - ١)

مؤشرات التطورات الأساسية في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٦٦ - ١٩٨٥)

الفترة	معدل نمو الانتاج الحقيقي	معدل نمو دخل الفرد	معدل البطالة	معدل التضخم
١٩٦٦ - ١٩٧٠	٤,٤٢	٣,٥٤	٢,٩	٤,٤٠
١٩٧١ - ١٩٧٥	٢,٩٨	٢,١٤	٤,٥	٨,٤٨
١٩٧٦ - ١٩٨٠	٣,٣٦	١,٩٤	٥,٣	٩,٦٠
١٩٨١ - ١٩٨٥	٢,٥٢	١,٨٠	٧,٨٦	٦,٦٤

المصادر: *Economic Outlook* (OECD): no. 41 (June 1987), reference statistics, and no. 44 (December 1988), p. 182.

أما بالنسبة إلى الدول النامية فلقد استمر التوسع الاقتصادي فيها خلال عقد السبعينيات بشكل مقبول، فبينما كان معدل نمو الناتج السنوي الحقيقي ٥,٨ بالمئة خلال عقد الستينيات انخفض هذا المعدل بدرجة بسيطة إلى ٥,٥ بالمئة سنوياً خلال

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٣.

عقد السبعينيات، إلا أن معدل نمو الناتج في الدول النامية انخفض بشكل حاد إلى ٢ بالمئة فقط في النصف الأول من هذا العقد، وهذا المعدل الأخير أقل من معدل نمو السكان في الدول النامية، ولهذا فإن الدول النامية كمجموعة اختبرت انخفاضاً خطيراً في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال هذه الفترة[٨].

جدول رقم (١ - ٢)

تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية (بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) وتطور استخدام اليد العاملة (بآلاف العمال) في القطاع نفسه، لعدد من الدول الصناعية المتقدمة

اسم الدولة	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٦	
	القيمة المضافة	عدد العمال	القيمة المضافة	عدد العمال	القيمة المضافة	عدد العمال
استراليا	٢٦٢٢٨	١٢٣١	٢٩٦٤١	١١٣٩	٣٢٢٨٩	١٠٢٤
النمسا	١٧١٨٨	٧٩٤	٢١٣٨٤	٨٢٤	٢٤٠٦٤	٧٦٦
كندا	٤٠٨٦١	١٧٤٣	٤٧٠٨٦	١٨٥٣	٥٦٠٠٥	١٧٧٣
فرنسا	١٤٦٤٣٧	٥٣٥٤	١٧٢٦٤٧	٥٠٥٨	١٧٠٤٤٢	٤٣٤٧
المانيا الغربية	٢٢٦٨١٥	٧٢٨٤	٢٦٥٥٨٩	٧٢٢٩	٢٨٥٤٠٥	٦٧٦٤
ايطاليا	٩٠٨٨٢	٣٥٨٢	١٢٠٦٧٧	٣٣٣٣	١٢٣٩٣٩	٣٠٧٧
اليابان	٢١٤٩٧٨	١٠٥٦٥	٣٠٩٧٤٧	١٠٢٥٣	٤٤٦٠٢٨	١٠٥٩٨
اسبانيا	٤٢٧٠٥	٢١٧٨	٤٦٣٧٠	٢٣٦٨	٤٨٨٩٢	١٩٧١
السويد	٢٦٧٧٤	٩٢٦	٢٦٢٤٥	٨٥٣	٢٨٩٨١	٧٦٠
سويسرا	٣٢٦٣١	٧٠٧	٣٧٠٨١	٦٨٦	٣٩٦٩١	٦٦٤
بريطانيا	١٣٤٨١٠	٧٣٩٤	١٢٨٣٩١	٦٤٦٢	١٣٥١١٩	٥٠٢٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٨٠٤٥٥	١٧١٠٨	٥٨٦٤٣٨	١٩٢١٠	٧١٤٩٤٤	١٧٢٣٣
المجموع	١,٠٠٠,٣٦٥	٥٨٨٦٨	١٧٩١٢٩٦	٥٩٢٦٨	٢١٠٥٧٩٩	٥٤٠٠٤

المصدر: United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1988-1989* (Vienna: UNIDO, 1989), statistical tables.

(٨) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report* (New York: UN, 1987), supplement 1987.

رابعاً: التطور الاقتصادي في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

يبين الجدول رقم (١ ـ ٣) أن معدلات نمو الناتج الحقيقي تسارعت في معظم الأقطار العربية خلال عقد السبعينيات بالمقارنة مع عقد الستينيات. وإذا ركزنا على عقد السبعينيات نرى أن الأقطار العربية حققت معدلات نمو عالية في الناتج باستثناء الأقطار الأقل نمواً، وباستثناء ليبيا والكويت لاعتمادهما الكبير على النفط، ولتحقيقهما معدلات نمو عالية في العقد السابق. لقد تراوحت معدلات نمو الناتج الحقيقي للأقطار الأخرى بين ٣,٥ بالمئة سنوياً للمغرب، و١٠,٦ بالمئة للسعودية. وإذا قارنا هذه الأرقام بما قد تم تحقيقه في المجموعات الأخرى، أي بمعدل النمو البالغ ٣,١ بالمئة في الأقطار الصناعية و٥,٥ بالمئة في الأقطار النامية، كما هو واضح في الجدول، يمكن القول ان ما تم تحقيقه في الأقطار العربية يعتبر مقبولاً. إلا أن مقارنة معدلات النمو في الأقطار العربية خلال عقد السبعينيات بمعدلات النمو في بعض الأقطار الآسيوية المذكورة في أسفل الجدول يبين فوراً أن انجازات الأقطار العربية لم تكن إلا متواضعة في أغلب الحالات.

وعندما ننتقل إلى فحص معدلات نمو الناتج في الأقطار العربية خلال النصف الأول من هذا العقد نرى فوراً الصعوبات الكبيرة التي واجهت هذه الأقطار من خلال الانخفاض الحاد في معدلات النمو خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، بالمقارنة مع الفترة السابقة، وكذلك من خلال انخفاض الناتج وليس ارتفاعه في عدد مهم من الأقطار العربية ذات الوزن الاقتصادي الكبير. ويمكن أن نلاحظ أيضاً الضعف الشديد لانجازات الأقطار العربية من خلال ملاحظة التباطؤ المعتدل في معدلات نمو الناتج في الأقطار النامية الثلاثة المذكورة في نهاية الجدول (أي سنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ)، ومن خلال تسارع معدلات نمو الناتج في قطرين آسيويين مهمين للغاية وهما الهند والصين، فلقد تسارعت معدلات نمو الناتج في الهند من ٣,٦ بالمئة سنوياً خلال عقد السبعينيات إلى ٥,٦ بالمئة سنوياً خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. أما في الصين فكان التسارع في معدل نمو الناتج من ٥,١ بالمئة سنوياً إلى ٩,٢ بالمئة سنوياً. إن هذه الانجازات الكبيرة للهند والصين، اللذين يعانيان مشاكل خطيرة حسب الآراء الشائعة في منطقتنا، تبين بوضوح تام أن انجازات الأقطار العربية في مجال نمو الناتج كان متواضعاً حقاً.

إن ضعف الوضع الاقتصادي العربي يظهر بشكل أوضح عندما نلاحظ جدول رقم (١ ـ ٤)، الذي يحتوي المعلومات المتعلقة بتطوير الناتج الحقيقي للفرد. وهنا نلاحظ أن معدلات نمو الناتج للفرد تسارعت في معظم الأقطار العربية في عقد

جدول رقم (١ - ٣)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي السنوية في الأقطار العربية وبعض المناطق والأقطار الأخرى (١٩٦٠ - ١٩٨٥)

القطر	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥
الأقطار الصناعية العربية	٥,١	٣,١	٢,٣
الدول النامية	٥,٨	٥,٥	٢,٣
الأردن	٦,٩	٧,٠	٦,٤
الامارات العربية المتحدة	—	٣٨,٣	٣,١-
البحرين	—	٥,٣	٤,٢
تونس	٤,٢	٦,٥	٢,٧
الجزائر	١,٨	٧,٧	٤,٧
جيبوتي	١٤,١	٥,٩-	٤,٦
السعودية	١٠,٣	١٠,٦	١,٨-
السودان	٢,٥	٥,٣	٠,٧-
سوريا	٥,٦	٩,٥	٢,٣
الصومال	١,٧	٢,٧	٢,٧
العراق	٥,٧	٧,٦	٢,١-
عُمان	—	١١,٦	١٥,١
قطر	—	١,٥	٣,٥-
الكويت	٥,٨	٠,٥-	٥,٣-
ليبيا	٢٤,٨	٠,٦	٧,٠-
مصر	٤,٥	٧,٣	٦,٥
المغرب	٣,٩	٥,٣	٢,٧
موريتانيا	٨,١	١,٣	٢,١
اليمن الديمقراطية	٢,٨-	٢,٦	٠,١
اليمن العربية	٤,٢	٩,٧	٤,٧
سنغافورة	٩,٤	٨,٥	٦,٨
كوريا الجنوبية	٨,٩	٩,١	٥,٨
هونغ كونغ	١٣,٧	٩,٢	٦,٦
الهند	٣,٦	٣,٦	٥,٧
الصين	٦,١	٥,١	٩,٢

المصادر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1987* (New York: UN, 1988), table (62).

وتم الحصول على الأرقام الخاصة بالعراق والامارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر من بنك المعلومات في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

جدول رقم (١ ـ ٤)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي السنوية للفرد في الأقطار العربية وبعض المناطق والبلدان الأخرى (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)

القطر	١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
الأقطار الصناعية العربية	٤,٠	٢,٢	١,٦
الدول النامية	٣,٢	٣,٠	٠,١-
الأردن	٣,٧	٤,٤	٢,٩
الامارات العربية المتحدة	—	٣٥,٣	٦,١-
البحرين	—	٢,٣	١,٢
تونس	٢,٢	٤,١	٢,١
الجزائر	٠,٧-	٤,٥	١,٨
جيبوتي	١١,٥	٣,٨-	١,٧-
السعودية	٦,٥	٥,٣	٥,٨-
السودان	٠,٣	٢,٢	٣,٥-
سوريا	٢,٤	٥,٩	٠,٧-
الصومال	١,٦-	٠,٣-	٠,١-
العراق	٢,٤	٣,٨	٥,١-
عُمان	—	٨,٦	١٢,١
قطر	—	٢,٥-	٦,٠-
الكويت	٤,١-	٦,٥-	١١,٨-
ليبيا	٢٠,٠	٣,٤-	١٠,٥-
مصر	٢,٠	٤,٨	٣,٩
المغرب	١,١	٢,٨	٠,٢
موريتانيا	٥,٦	١,٤-	٠,٨-
اليمن الديمقراطية	٤,٧-	٠,٥	٢,٨-
اليمن العربية	٢,٠	٦,٥	٢,١
سنغافورة	٦,٨	٦,٨	٥,٦
كوريا الجنوبية	٦,٣	٧,٢	٤,٢
هونغ كونغ	١١,٠	٦,٥	٤,٤
الهند	١,٢	١,٤	٣,٦
الصين	٣,٦	٣,٢	٧,٨

المصدر: المصدر نفسه. مع افتراض معدل نمو سنوي للسكان قدره ٣ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ لكل من العراق والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعُمان.

السبعينيات بالمقارنة مع العقد السابق، بعكس ما حدث في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومجموعة الدول النامية خلال الفترة نفسها. إلا أن معدل نمو دخل الفرد في الأقطار العربية خلال العقدين كان أقل مما حصل في بعض الأقطار الآسيوية المذكورة في الجدول. ولكن الشيء الخطير هو أن معدل الناتج للفرد في معظم الأقطار العربية تدهور خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، وكانت معدلات التدهور في الأقطار العربية أعلى بكثير من معدل التدهور العام في الأقطار النامية. اضافة إلى ذلك فإن الجدول يبين بوضوح التدهور النسبي في وضع الأقطار العربية بالنسبة إلى تطور معدل الناتج الحقيقي للفرد ليس فقط بالنسبة إلى الدول الصناعية التي استمر فيها ناتج الفرد بالارتفاع، أو بالنسبة إلى الأقطار الآسيوية الحديثة التصنيع، مثل سنغافورة الجنوبية وهونغ كونغ، وإنما حتى بالنسبة إلى الهند والصين. فكما هو واضح من الجدول فإن حصة الناتج للفرد خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ارتفعت في الهند بنسبة ٣,٦ بالمئة سنوياً، وبنسبة ٧,٨ بالمئة في الصين سنوياً.

إن هذا الانخفاض الكبير في معدلات نمو الناتج الحقيقي للوطن العربي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ والذي استمر حسب آخر المعلومات خلال عام ١٩٨٦ أيضاً، أثّر بشكل واضح في اجمالي تكوين رأس المال في الوطن العربي. ويمكن أن نلاحظ في الجدول رقم (١ - ٥) أن اجمالي تكوين رأس المال الثابت للأقطار العربية المدرجة في الجدول، وهي الأقطار التي استطعنا الحصول على معلومات لكل السنوات بشأنها، ارتفع من ٢١,٨ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٦ بالمئة. ولكن بعد ذلك حصل ركود شديد بحيث لم يتجاوز اجمالي تكوين رأس المال مليار دولار عام ١٩٨٥، ثم انخفض الرقم إلى ٦٤ مليار دولار فقط عام ١٩٨٦. وحيث ان هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية فإن الانخفاض الحقيقي في اجمالي تكوين رأس المال يكون أكبر من ذلك بكثير. ويمكن القول بصورة عامة إن انخفاض اجمالي تكوين رأس المال يترك آثاراً سلبية على قدرة الاقتصاد العربي على النمو في المستقبل.

خامساً: ملامح التطور الصناعي العربي والعالمي ١٩٧٠ - ١٩٨٥

لقد درس المجتمع الدولي باسهاب أهمية الصناعة التحويلية، وأقرّ مبدأ تكثيف الجهود لاحداث التنمية الصناعية السريعة في الأقطار النامية. لتحقيق ذلك تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يسمى بهدف «ليما»، وهو زيادة حصة الدول النامية من الناتج الصناعي العالمي من معدله البالغ ١١,٧ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٢٥ بالمئة

جدول رقم (١ ـ ٥)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت لبعض الأقطار العربية
(بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)

الأقطار العربية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦
الأردن	٢٦٦,٤	١٢٨٩,٥	١١٦٠,٦	١٢١٧,٧
الامارات العربية المتحدة	٣٠٢٧,٣	٨١٩٩,٤	٦٦٧٣,٩	٦٠٢٠,٢
البحرين	٣٢٦,٤	٨٥٩,٦	١٣٤٢,٣	١٢٨١,٩
تونس	١٠٨٣,٩	٢٣٤٥,٤	٢٤٤٣,٩	٢٠٨٢,٨
السعودية	٥٠١٤,٢	٢٩١٩٤,٠	٢٥٠٢٣,٣	٢٠٠٠٨,٠
سوريا	١٣٩٣,٥	٣٥٩٦,٤	٥٠٤٠,٥	٥٥٨٩,٠
العراق	٣٦١٦,٥	١١٧٥٥,٢	١١٩٠٠,٦	١٠٨٤٦,٧
الكويت	١٤٢١,٠	٣٧٨٦,٥	٤٤٨٤,٣	٣٣٨٦,٤
مصر	٣٤١١,٧	٥٨٠٣,٠	١٠٣٨٨,٨	١١٠٧٤,٥
المغرب	٢١٦٠,٨	٣٤٣٣,٢	٢٥٩٤,٢	٣٠١٤,٣
المجموع	٢١٧٢١,٧	٧٠٠٦٢,٢	٧١٠٥٢,٤	٦٤٥٢١,٥

المصدر: النشرة المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)، (أعداد مختلفة).

عام ٢٠٠٠. وهذا يتضمن بطبيعة الحال أن يكون معدل نمو الناتج الصناعي في الدول النامية أعلى من المعدل الذي يتحقق في الدول الصناعية. فكيف كان الأمر في حقيقته في السنوات التي تلت انعقاد مؤتمر «ليما»، أي المؤتمر العالمي الثاني للتنمية الصناعية الذي انعقد في ليما عاصمة بيرو عام ١٩٧٥؟

١ ـ مقارنة معدلات النمو الصناعي في الدول النامية والدول الصناعية

خلال الفترة السابقة لمؤتمر ليما حققت الدول النامية معدلات نمو في قطاع الصناعة التحويلية بلغت ٧,٦ بالمئة سنوياً، بالأسعار الثابتة. ولكن خلال فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ انخفض هذا المعدل إلى ٥,٧ بالمئة سنوياً. وخلال الفترة نفسها لم تحقق الدول الصناعية المتقدمة سوى معدل نمو سنوي قدره ٣,٦ بالمئة، ولهذا ارتفعت حصة الدول النامية من الناتج الصناعي العالمي إلى حوالى ١٣ بالمئة في بداية عقد الثمانينيات. وخلال النصف الأول من العقد الحالي هبط معدل نمو القطاع الصناعي

في الدول النامية مرة أخرى إلى ٢,٦ بالمئة سنوياً. أما في الدول الصناعية فقد تم تحقيق معدل للنمو لم يتجاوز ٢ بالمئة سنوياً. ولهذا ارتفعت حصة الدول النامية ببطء شديد إلى ١٤ بالمئة من الناتج الصناعي العالمي عام ١٩٨٥، وفي العام نفسه قدرت حصة الدول النامية من الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعة التحويلية في العالم بحوالى ١٨ بالمئة[٩].

إن تباطؤ معدلات نمو الناتج الصناعي في الدول النامية من ٧,٦ بالمئة سنوياً خلال الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ إلى ٥,٧ بالمئة سنوياً خلال فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، وأخيراً إلى ٢,٦ بالمئة فقط خلال النصف الأول من العقد الحالي، يشير بوضوح إلى أن التنمية الصناعية في البلدان النامية تعاني مشاكل كبيرة.

٢ ـ معدل نمو الناتج الصناعي في الأقطار العربية

تشير الأرقام في الجدول رقم (١ ـ ٦) إلى أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي المتولد داخل قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية ارتفعت من حوالى ١١ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٠، أي بمعدل نمو مركب سنوي قدره ٢٠ بالمئة تقريباً، ثم ارتفعت القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية العربي إلى ٣٧ مليار دولار عام ١٩٨٥، أي بمعدل نمو مركب سنوي قدره ٦ بالمئة. ويمكن أن نلاحظ من مقارنة أرقام القيمة المضافة خلال السنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥ أن معدل النمو السنوي بلغ ١٣ بالمئة تقريباً خلال هذه الفترة. ولو أن هذه المعلومات تشير إلى حدوث انخفاض شديد في معدل النمو في النصف الأول من هذا العقد بالمقارنة مع النصف الثاني من العقد السابق، إلا أن تحقيق معدل نمو قدره ١٣ بالمئة في قطاع الصناعة التحويلية يشكل انجازاً كبيراً. ولكن الأقيام الواردة في الجدول رقم (١ ـ ٦) هي محسوبة بالأسعار الجارية، وهي بذلك لا تأخذ بنظر الاعتبار معدلات الارتفاع في أسعار السلع الصناعية المنتجة في الأقطار العربية. وكما هو معروف فإن الأسعار في المنطقة العربية ارتفعت بمعدلات متفاوتة من قطر إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى، ومن سلعة إلى أخرى. وعليه فإن الرقم المذكور أعلاه لا يعكس النمو الحقيقي في قيمة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية العربي. ولمعرفة النمو الحقيقي في القيمة المضافة يقتضي تعديل الأرقام الواردة في الجدول رقم (١ ـ ٦) وفق ما يسمى بمنخفض الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار العربية. غير أننا لم نستطع الحصول على معلومات كافية بهذا الخصوص. ومع ذلك يمكن أن نلاحظ أن معدلات التضخم، والتي تعكسها

(٩) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report* (Vienna: UNIDO, 1987), p. 17.

جدول رقم (١ ـ ٦)

الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة للصناعة التحويلية للأقطار العربية بأسعار السوق
(الأرقام بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)

القطر	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	الناتج المحلي	الصناعات التحويلية	النسبة المئوية	الناتج المحلي	الصناعات التحويلية	النسبة المئوية	الناتج المحلي	الصناعات التحويلية	النسبة المئوية
الأردن	٩٧٥,٩	١٢٤,١	١٢,٧١	٣٣٠٤,١	٤٢٧,٠	١٢,٩٣	٣٩٨٧,١	٤٩٢,٤	١٢,٣٤
الامارات العربية المتحدة	٦٩٦١,٤	٩٣,٢	٠,٩٣	٢٩٦٢٥,٣	١١٣٠,٤	٣,٨١	٢٧٠٨١,٤	٢٥٢١,١	٩,٣٠
البحرين	١١٨٥,٦	٢٧٢,٨	٢٣,٠٠	٣٧٨٣,٣	٥٥٦,٨	١٤,٧١	٥١٣٣,٠	٥٨٥,١	١١,٣٩
تونس	٤٢٩٧,٣	٣٨٠,١	٨,٨٢	٨٦٦٦,٧	١٠٢٦,٢	١١,٨٤	٨٢٢٠,٥	٩٩١,٠	١٢,٠٥
الجزائر	١٤٣٦٠,٤	١٤٥٢,١	١٠,١١	٤٢١٠٤,٩	٤١٦٨,٣	٩,٨٩	٥٨١٧٦,٥	٦١٣٨,٥	١٠,٥٥
جيبوتي	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٣٠٠,٠	٢٦,٠	٨,٦	٥٧١,٠	٥٧,٠	١٠,٠٠
السعودية	٣٩٦٨٥,٩	١٤٢٩,٩	٣,٦٠	١١٥٩٧٢,٩	٥٨٠٠,٠	٥,٠٠	٩٣٦٥٢,٩	٧٥٥٢,٥	٨,٠٦
السودان	٤٣٣٨,٩	٣٩٧,٢	٩,١٥	٨١٠٤,٤	٤٧٨,٦	٥,٩٠	٥٩٦٣,٥	٥٥٣,٨	٩,٢٨
سوريا	٥٥٩٧,٦	٥٧٥,٣	١٠,٢٧	١٣٠٦٢,٤	١١٧٢,٠	٨,٩٧	٢٠٢٦٧,٣	١٣٢٠,٠	٦,٥١
الصومال	٦٩٥,٥	٣٤,٥	٤,٩٦	١٥٦٧,٦	٩٠,٥	٥,٧٧	٧٧٢,٤	٤٦,٤	٦,٠٠
العراق	١٣٦٢١,٤	٨٠٧,٧	٥,٩٢	٥٣٥٨٨,٩	٢٤٠٠,٩	٤,٤٨	٥٣٣٦١,٢	٥١٣٩,٠	٩,٦٣
عُمان	٢٠٩٦,٧	٦,١	٢,٢٩	٥٩٧٤,٢	٤٥,٢	٠,٧٥	١٠٠٢٩,٨	٣٢١,٧	٣,٢٠
قطر	٢٥١٢,٨	٦٤,٩	٢,٥٨	٧٨٢٩,١	٢٥٧,٩	٣,٢٩	٦٤٣٣,٢	٤٥٦,٠	٧,٠٨
الكويت	١٢٠٢٣,٨	٦٨١,٠	٥,٦٦	٢٨٦٩٣,٣	١٦٢٤,١	٥,٦٦	١٩٧٥٦,٦	١٢٢٢,٧	٦,١٨
لبنان	٣٢٥٨,٠	٤٥٠,٩	١٣,٨٣	٤٠٧٤,٤	٥٢٥,٠	١٢,٨٩	٩١٣,٢	١٢٠,٩	١٣,٢٣
ليبيا	١٢٧٦٦,٠	٢٩١,١	٢,٢٨	٣٥٥٧٩,٢	٨٠٤,٥	٢,٢٦	٢٦٨٤٠,٩	١٢٨١,٣	٤,٧٧
مصر	١٣٤٠٨,١	٢٢٦٨,٣	١٦,٩١	٢٥٧٧٣,١	٣١٥٣,٠	١٢,٢٣	٤٦٤٥١,٤	٥٩٨٢,٦	١٢,٨٧
المغرب	٨٩٨٦,٦	١٤٨٨,٢	١٦,٥٦	١٧٨٢٢,٧	٣٠٥٠,٩	١٧,١١	١١٨٩١,٥	١٩٧١,٩	١٦,٥٨
موريتانيا	٤٧٧,٨	٢١,٣	٤,٤٥	٦٩١,٠	٤٠,٤	٥,٨٤	٦٩٠,٥	٣٥,٤	٥,١٢
اليمن الديمقراطية	٢٦١,٤	٢٦,٦	١٠,١٧	٦٦٧,٦	٧٩,٩	١١,٩٦	١١٣٤,٦	١٢٨,٠	١١,٢٨
اليمن العربية	١٠٧٠,٥	٥٦,٣	٥,٢٥	٢٧٨٧,٧	١٦٠,٠	٥,٧٣	٣٦٩٦,٠	٢٥٨,٨	٧,٠٠
المجموع	١٥١٥٨١,٤	١٠٩٢٢,٠	٧,٢	٤٠٩٩٧٣,٠	٢٧٠١٧,٦	٦,٥٩	٢٠٥٠٢٤,٧	٣٧١٧٦,١	٩,١٧

المصادر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للأقطار العربية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ (الكويت: الصندوق، ١٩٨٧)، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي.

طبعاً زيادة قيمة مخفض الناتج المحلي كانت عالية بالنسبة إلى جميع الأقطار العربية، وكانت أكثر من ٥٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ باستثناء حالة واحدة. وقارب معدل التضخم في معظم الأقطار ١٠٠ بالمئة، كما هو واضح من المعلومات المذكورة في الجدول رقم (١ ـ ٧). أما في الفترة الثانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ فإن المعلومات المتوافرة تشير إلى انخفاض معدلات التضخم في معظم الأقطار العربية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. فإذا خفضت القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية عام ١٩٨٥ وفق معدلات التضخم التي حصلنا عليها من الجدول رقم (١ ـ ٧)، وللأقطار التي توافرت حولها المعلومات نحصل على الجدول رقم (١ ـ ٨). ويظهر من الجدول أن معدل نمو القيمة المضافة كان ٧ بالمئة خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، وانخفض المعدل إلى ٢ بالمئة فقط خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. أما خلال الفترة كلها فكان المعدل ٥ بالمئة بالمقارنة مع معدل النمو البالغ ١٣ بالمئة في حالة استعمال أرقام القيمة المضافة بالأسعار الجارية. ونظراً للاختلاف الكبير بين الرقمين وللمشاكل التي تنجم عن استعمال مخفض الناتج المحلي الاجمالي لتخفيض قيمة أحد قطاعات الاقتصاد القومي، قمنا بتكوين جدول رقم (١ ـ ٩) استناداً إلى المعلومات المنشورة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ومن هذا الجدول يظهر أن معدلات النمو للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية للأقطار العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ تراوحت بين ٦,٧ بالمئة بالنسبة إلى الصومال و٤٤,٧ بالمئة بالنسبة إلى عُمان. وبلغ الوسط الحسابي البسيط لمعدلات نمو كل الأقطار ٩,٨ بالمئة. وباحتساب أقيام الناتج للصناعة التحويلية للأقطار العربية لعام ١٩٨٠ كأوزان (الواردة في الجدول رقم (١ ـ ٦) تم الحصول على الوسط الحسابي المرجح لمعدلات النمو وكان ٧,٦ بالمئة. ويمكن القول إن هذا الرقم الأخير أقرب من كل الأرقام السابقة لتمثيل واقع معدل النمو السنوي للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة في قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي. وهذا المعدل للنمو الصناعي الحقيقي يمكن أن يعتبر مقبولاً بالمقارنة مع معدلات النمو للقيمة المضافة المتولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية في معظم مناطق العالم.

فكما هو واضح من الجدول رقم (١ ـ ١٠) كانت معدلات النمو متفاوتة بين مختلف المناطق الجغرافية في العالم. ولقد تم تسجيل أعلى معدلات النمو في جنوب وشرق آسيا.

ولكن من المهم أن نلاحظ أن معدلات النمو لا تعني الكثير في الفترات المتوسطة والقصيرة عندما يكون الانطلاق من قواعد صغيرة، أي عندما يكون حجم القطاع الصناعي صغيراً. يبين الجدول رقم (١ ـ ١١) مقارنة سريعة بين حجم قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي وبعض الأقطار العربية التي تمتلك أكبر ٤

جدول رقم (١ ـ ٧)

مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار العربية

(١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الأردن	١٠٠	١٧٣	٢٣٣
الامارات العربية المتحدة	١٠٠	١٣٣	١٣٨
تونس	١٠٠	١٥١	٢٢٨
الجزائر	١٠٠	١٧٨	٢٣٨
السعودية	١٠٠	١٧٧	١٧٦
السودان	١٠٠	٢٧٨	٧٧٢
سوريا	١٠٠	١٩٣	٢٥٠
العراق	١٠٠	١٩٦	٣٢٠
عُمان	١٠٠	١٣٠	١٥٠
الكويت	١٠٠	١٧٧	١٥٣
ليبيا	١٠٠	١٨٦	٢٠٨
مصر	١٠٠	٢٠٩	٣١١
المغرب	١٠٠	١٥٠	٢٠٤
اليمن العربية	١٠٠	٢٢٢	٢٦٨

المصادر: تم احتساب الأرقام بخصوص معدلات التضخم للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ و١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ باستثناء العراق استناداً إلى المعلومات الواردة في:

World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: The Bank, 1987), pp. 202-203.

أما بالنسبة للعراق فقد تم تقدير الرقم في ضوء التغيرات التي حصلت في أسعار المستهلك المذكورة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٣٠٠، والعراق، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية السنوية.

قطاعات صناعية عربية مع عدد من الأقطار الأخرى المتقدمة والنامية. ويبدو من الجدول أن حجم قطاع الصناعة التحويلية في الأقطار العربية مجتمعة لا يزيد كثيراً على حجم الصناعة التحويلية في اسبانيا والتي تعتبر دولة أوروبية متوسطة الحجم، وأقل من ٤٠ بالمئة من حجم الصناعة في ايطاليا. وكذلك فإن حجم الصناعة العربية أقل من الصناعة البرازيلية بكثير. أما على صعيد الأقطار العربية منفردة فإن حجم أكبر قطاع صناعي عربي قطري وهو الموجود في العربية السعودية أقل من ثلث حجم الصناعة في كوريا الجنوبية.

جدول رقم (١ ـ ٨)

القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية للأقطار العربية
(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥، بملايين الدولارات)

القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الأردن	١٢٤	٢٤٦	٢١١
الامارات العربية المتحدة	٩٣	٨٤٩	١٨٢٦
تونس	٣٨٠	٦٧٩	٤٣٤
الجزائر	١٤٥٢	٢٣٤١	٢٥٧٩
السعودية	١٤٣٠	٣٢٧٦	٤٢٩٢
السودان	٣٩٧	١٧٢	٧٢
سوريا	٥٧٥	٦٠٧	٥٢٨
العراق	٨٠٧	١٢٢٤	١٦٠٦
عُمان	٦	٣٤	٤١٢
الكويت	٦٨١	٩١٧	٧٩٩
ليبيا	٢٩١	٤٣٢	٦١٥
مصر	٢٢٦٨	١٥٠٨	١٩٢٣
المغرب	١٤٨٨	٢٠٣٣	٩٦٦
اليمن العربية	٥٦	٧٢	٩٦
الاجمالي	١٠٠٤٨	١٤٣٩٠	١٦١٦١

المصدر: مشتق استناداً إلى المعلومات الواردة في الجدولين (١ ـ ٦) و(١ ـ ٧).

أما مصر التي تعتبر من الدول العريقة صناعياً نسبياً ليس فقط بين الأقطار العربية وإنما بين الدول النامية جميعاً، فإن حجم القطاع الصناعي فيها لا يساوي ما هو موجود في هونغ كونغ. ولقد بلغت حصة الفرد العربي من ناتج الصناعة التحويلية عام ١٩٨٥، ١٩٤ دولاراً فقط، والذي يعتبر رقماً متواضعاً حقاً بالمقارنة مع الأقطار الأخرى الواردة في الجدول.

٣ ـ نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي

ان أحد مقاييس التصنيع هو نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في قيمة الانتاج. ويبدو من الجدول رقم (١ ـ ١١) أن هذه النسبة تبلغ ٣٠ بالمئة في المانيا الغربية

جدول رقم (١ ـ ٩)

معدلات النمو السنوي للقيمة المضافة المتولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية للأقطار العربية للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥)

	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	١٩٧٠ ـ ١٩٨٥
الأردن	١٨,١	١٦,٢	٤,٩	١٠,٥	١٤,٧
الامارات العربية المتحدة	٤٠,٧	٥٣,٣	١٤,١	٣٣,٧	٤١,٠
البحرين	١٦,٣	٢٣,٣	٠,٣	١١,٨	١٦,٧
تونس	١٣,٣	١٠,٦	٦,٨	٨,٧	٩,٩
الجزائر	٧,٩	٨,٤	٩,٢	٨,٨	٨,٧
جيبوتي	٩,٢	٣,٠	٠,٧	١,٨	٤,٢
السعودية	٣,٧	٩,٥	٦,٧	٨,١	٧,٤
السودان	٣,٥-	٢,٤-	٠,٤	٢,٠-	١,٩-
سوريا	٨,٢	٩,٣-	١١,٤	٢,١	٠,٩
الصومال	١,٤	١٤,٨-	١,٣	٦,٧-	٥,٩
العراق	١١,٥	١٤,٣	١,٤-	٦,٤	٩,٣
عُمان	٥٤,٨	٤١,٩	٤٧,٥	٤٤,٧	٤٧,٨
قطر	٢٠,٢	٢٠,٢	٩,٧	١٤,٩	١٦,٣
الكويت	٨,٧	٤,٤	٣,٧	٣,٨	٥,١
ليبيا	٢٠,٦	١٨,١	١٠,٠	١٤,٠	١٦,٧
مصر	٤,٨	٧,٥	٨,٢	٧,٨	٧,٣
المغرب	٦,٤	٤,٩	٠,٧	٢,٨	٤,٢
موريتانيا	٠,٥	٧,٠	٢,٤-	٢,٣	٢,٧
اليمن الديمقراطية	١٢,٢	١٢,٣	٩,٢	١٠,٧	١٢,٢
اليمن العربية	١٢,٧	١٢,٧	١٤,٣	١٣,٥	١٢,٦

المصـــدر: United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Handbook of Industrial Statistics, 1988* (New York: UN, 1988), table (4), pp. 27-36.

واليابان، ٢٥ بالمئة في فرنسا، و٢٠ بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب التقرير السنوي عن التنمية الصناعية العالمية لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة لعام ١٩٨٧ هناك الآن ٥٠ دولة نامية من مجموع ٩٥ دولة نامية تتوافر حولها المعلومات، تزيد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فيها على ١١ بالمئة من دخلها القومي، وان هذه النسبة وصلت إلى أكثر من ٢٠ بالمئة في ٢٣ دولة نامية، وفي سبع

جدول رقم (١ ـ ١٠)

معدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية في
مختلف المناطق الجغرافية في العالم خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥
(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٧٠ ـ ١٩٨٥
الدول الصناعية	٢,٥	٣,٩	٣,٠	٢,٦
الدول الاشتراكية	٨,٠	٥,١	٤,٠	٥,٦
الدول النامية	٦,٩	٥,٩	٢,٨	٥,١
أمريكا اللاتينية	٦,٢	٤,٩	٠,٣	٥,٣
جنوب وشرق آسيا	١٠,١	١٠,٣	٤,٠	٨,٥
غرب آسيا	٨,٢	٥,٨	٦,٩	٧,٠

المصدر: المصدر نفسه، جدول رقم (٤)، ص ٣٦ ـ ٣٨.

دول نامية تعدت النسبة ٢٤ بالمئة[١٠].

أما بالنسبة إلى الأقطار العربية فإن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت ببطء لتقارب ١٠ بالمئة في بداية السبعينيات، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٧,٢ بالمئة عام ١٩٧٥ حسب ما هو مذكور في الجدول رقم (١ ـ ٦)، ثم انخفضت النسبة مرة أخرى إلى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٨٠، ثم بدأت بالارتفاع ووصلت إلى ٩,١ بالمئة عام ١٩٨٥. ومعنى ذلك بأنه لم يحصل تغيير يذكر خلال ١٥ سنة موضوع الدراسة. ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال عدم حصول أي تقدم صناعي في الأقطار العربية خلال هذه الفترة، فلقد سبق أن ذكرنا أنه حصل فعلاً في الوطن العربي نمو في الناتج الصناعي بمعدلات تعتبر مقبولة بالمقارنة مع المناطق الأخرى، إلا أن ارتفاع انتاج النفط الخام وأسعاره في السبعينيات كان أكبر بكثير من نمو القيمة المضافة في الصناعة التحويلية العربية، ولهذا السبب انخفضت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي خلال عقد السبعينيات. ونظراً لاستمرار قطاع الصناعة التحويلية بالنمو وانحسار أهمية استخراج النفط الخام وتصديره ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي

(١٠) Reynolds, *Economic Growth in the Third World, 1850-1980*, p. 16.

جدول رقم (١ ـ ١١)

مقارنة بين الوطن العربي وبعض الأقطار الأخرى بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية لعام ١٩٨٥ (بالأسعار الجارية وبملايين الدولارات)

القطر	الناتج المحلي	الصناعة التحويلية (نسب مئوية)	حجم الصناعة التحويلية	عدد السكان مليون نسمة	حصة الفرد من ناتج الصناعة التحويلية
اسبانيا	١٦٤٢٥٠	٢٠	٣٢٨٥٠	٣٨,٦	٨٥١,٠
ايطاليا	٣٥٨٦٧٠	٢٧	٩٦٨٤٠	٥٧,١	١٦٩٥,٩
بريطانيا	٤٥٤٣٠٠	٢٢	٩٩٩٤٦	٥٦,٥	١٧٦٨,٩
فرنسا	٥١٠٣٢٠	٢٥	١٢٧٥٨٠	٥٥,٢	٢٣١١,٢
المانيا الغربية	٦٢٤٩٧٠	٣١	١٩٣٧٤٠	٦١,٠	٣١٧٦,٠
اليابان	١٣٢٧٩٠٠	٣٠	٣٩٨٣٧٠	١٢٠,٨	٣٢٩٧,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٩٤٦٦٠٠	٢٠	٧٨٩٣٢٠	٢٣٩,٣	٣٣٠٢,٥
البرازيل	١٨٨٢٥٠	٢٤	٤٥١٨٠	١٣٥,٦	٣٣٣,٢
كوريا الجنوبية	٨٦١٨٠	٢٨	٢٤١٣٠	٤١,١	٥٨٧,١
هونغ كونغ	٣٠٧٣٠	٢٤	٧٣٧٥	٥,٤	١٣٦٥,٧
سنغافورة	١٧٤٧٠	٢٤	٤١٩٢	٢,٦	١٦١٢,٣
الأقطار العربية	٤٠٥٠٢٤	٩	٣٧١٧٦	١٩٠,٨	١٩٤,٨
السعودية	٩٣٦٥٢	٨	٧٥٥٢	١٢,٨	٥٩٠,٠
الجزائر	٥٨١٨٧	١٠	٦١٣٨	٢١,٩	٢٨٠,٢
مصر	٤٦٤٥١	١٣	٥٩٨٢	٤٦,٩	١٢٧,٥
العراق	٥٣٣٦١	٩	٥١٣٩	١٥,٥	٣٣١,٥

المصادر: بالنسبة إلى الأقطار العربية، انظر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للأقطار العربية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥؛ وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦. وبالنسبة إلى الأقطار الأخرى، انظر:

Wolrd Bank, *World Development Report, 1987,* statistical tables.

بالنسبة إلى نسب الصناعة في اسبانيا وايطاليا والبرازيل، انظر:

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1987* (Vienna: UNIDO, 1987).

وبالنسبة إلى سكان الأقطار العربية، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٢٥١.

العربي مرة أخرى، ولكن من المهم أن نذكر أن مساهمة القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعة التحويلية لا تزال تعتبر متواضعة جداً في الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية.

٤ ـ تطور الاستخدام في الصناعة التحويلية

من المبررات الأساسية لتنمية قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي هو مساهمة هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة. وبهذا الخصوص من المفيد أن نشير إلى أن سكان الوطن العربي بلغوا ١٤٠,٦ مليون نسمة عام ١٩٧٥، ارتفع إلى ١٦٤ مليون نسمة عام ١٩٨٠، وإلى حوالى ١٩٠ مليونا عام ١٩٨٥. والواقع أن معدلات نمو السكان في البلاد العربية هي من أعلى المعدلات وتبلغ حوالى ٣ بالمئة سنوياً وفق هذه الأرقام بالمقارنة مع ١,٧ بالمئة بالنسبة إلى سكان العالم، و٢ بالمئة للبلدان النامية كمجموعة و٠,٦ بالمئة في البلدان الصناعية المتقدمة.

نلاحظ من الجدول رقم (١ ـ ١٢) التباين الكبير في عدد سكان مختلف الأقطار العربية؛ فبينما نجد أن سكان جيبوتي وقطر كانوا بحدود ربع مليون نسمة لكل منهما عام ١٩٨٥ بلغ عدد سكان المغرب أكثر من ٢٠ مليون نسمة، وقارب سكان مصر ٥٠ مليون نسمة خلال العام نفسه.

ليست هناك معلومات دقيقة عن القوى العاملة في الأقطار العربية وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويظهر أن المعلومات المتوافرة في المصادر التي تهيأت لنا تعتمد أساساً على المعلومات الواردة في تقارير البنك الدولي السنوية حول الوضع الاقتصادي العالمي. واستناداً إلى هذه المعلومات يمكن وضع الجدول (١ ـ ١٣)، ومنه تبين أن القوى العاملة العربية (أي السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٦٤ سنة) كانت حوالى ٨٨ مليون شخص عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى ١٠٣ ملايين شخص عام ١٩٨٥، أي حوالى ٥٤,٤ بالمئة من عدد السكان. أما عدد المشتغلين فعلاً فقد كان ٤٧ مليون شخص عام ١٩٨٠، ارتفع إلى ٥٤ مليون عام ١٩٨٥. وهذا العدد يمثل ٥٢,٤ بالمئة من عدد السكان في سن العمل، و٢٨,٥ بالمئة فقط من مجموع عدد السكان.

يبين الجدول أن عدد المشتغلين في القطاع الصناعي ارتفع من ١٢,٥ مليون شخص عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٨ مليون شخص عام ١٩٨٥، إلا أن هذه الأرقام لا تعني شيئاً في الواقع بالنسبة إلى دراستنا، لأن الصناعة لا تقتصر على الصناعة التحويلية، وإنما تشمل الصناعة الاستخراجية بالإضافة إلى قطاع الانشاءات. ومع الأسف لا تتوفر معلومات كافية عن العمالة في قطاع الصناعة التحويلية، لا في التقرير

جدول رقم (١ ـ ١٢)
عدد السكان في الوطن العربي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (مليون نسمة)

القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	النسبة من المجموع ١٩٨٥
الأردن	٢,٧٠	٢,٩٢	٣,٥١	١,٨٥
الامارات العربية المتحدة	٠,٤٩	٠,٩٨	١,٣٣	٠,٧٠
البحرين	٠,٢٦	٠,٣٥	٠,٤٢	٠,٢٢
تونس	٥,٤٦	٦,٣٩	٧,٠٨	٣,٨٠
الجزائر	١٦,٢٨	١٨,٦٧	٢١,٧٢	١١,٤٧
جيبوتي		٠,٢٣	٠,٢٧	٠,١٤
السعودية	٦,٩٧	٩,٣٧	١١,٥٤	٦,٠٩
السودان	١٥,٣٤	١٨,٦٨	٢١,٥٥	١١,٣٨
سوريا	٧,٤٤	٨,٩٨	١٠,٢٧	٥,٤٢
الصومال	٣,١٣	٤,٠٢	٤,٦٥	٢,٤٥
العراق	١١,١٢	١٣,٢٤	١٥,٩٠	٨,٤٠
عُمان	٠,٧٧	٠,٩٨	١,٢٤	٠,٦٥
قطر	٠,١٧	٠,٢٣	٠,٣١	٠,١٦
الكويت	١,٠١	١,٣٧	١,٧١	٠,٩٠
لبنان	٢,٧٧	٢,٦٧	٢,٦٧	١,٤١
ليبيا	٢,٤٣	٣,٠٤	٣,٦٠	١,٩٠
مصر	٣٧,٢٣	٤٢,٢٩	٤٨,٥٠	٢٥,٦٢
المغرب	١٧,٣١	٢٠,٠٥	٢١,٩٤	١١,٥٩
موريتانيا	١,٤٢	١,٦٣	١,٨٩	٠,٩٩
اليمن الديمقراطية	١,٦٩	١,٩٧	٢,٢٩	١,٢١
اليمن العربية	٥,٢٨	٥,٩٨	٦,٨٥	٣,٦١
المجموع	١٤٠,٦١	١٦٤,٠٤	١٨٩,٢٤	١٠٠,٠٠

المصادر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للأقطار العربية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥، ص ١٢. وهذه الأرقام تختلف عن الأرقام الواردة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، ص ٢٥١، والذي بموجبه كان مجموع السكان عام ١٩٨٥، ١٩٠,٨ مليون نسمة.

الاقتصادي العربي الموحد، ولا في النشرات الاحصائية لجامعة الدول العربية أو الاسكوا. ومع ذلك تتوفر بعض المعلومات عن العمالة في قطاع الصناعة التحويلية لعدد محدود من الأقطار العربية في التقارير التي تنشرها اليونيدو، ندرجها في الجدول رقم (١ ـ ١٤).

جدول رقم (١ ـ ١٣)

توزيع المشتغلين بين مختلف القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي، ١٩٨٠ و١٩٨٥

	١٩٨٠	١٩٨٥
عدد السكان	١٦٤,٠	١٨٩,٢
القوى العاملة	٨٨,٠	١٠٣,٠
عدد المشتغلين منهم:	٤٧,٠	٥٤,٠
في الزراعة	١٧,٨	٢٠,٠
في الصناعة	١٢,٥	١٤,٨
في الخدمات	١٦,٧	١٩,٣

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، ص ٣٧، ٥٠ و٨٤، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، «واقع وآفاق التنمية الصناعية العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، دمشق، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، ص ٢٣.

جدول رقم (١ ـ ١٤)

تطور العمالة في قطاع الصناعة التحويلية لعدد من الأقطار العربية (بالآلاف)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦
تونس	٧٧	١٢٥	١٦١	١٦٩
الجزائر	١٩١	٣٢٩	٤٢٢	٤٣٩
سوريا	١٥٦	١٩٦	٢٢٤	٢٢٩
العراق	١٣٣	١٧٧	١٦٨	١٧٨
ليبيا	١٣	١٨	٢٠	٢١
مصر	٧٣١	٨٦٨	١٠٠٣	١٠٢٩
المغرب	١٥١	١٩٣	١٧٦	١٨٤
المجموع	١,٤٥٢	١,٩٠٦	٢,١٧٤	٢,٢٤٩

معدلات نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية تكون وفق هذا الجدول كالآتي: ١٩٧٥/١٩٨٠ ٥,٦ بالمئة، ١٩٨٠/١٩٨٥ ٢,٦ بالمئة، ١٩٧٥/١٩٨٥ ٤,١ بالمئة، ١٩٨٥/١٩٨٦ ٣,٤ بالمئة.

المصادر: UNIDO: *Industry and Development: Global Report, 1987,* and *Industry and Development: Global Report, 1988-1989,* statistical supplementaries.

يظهر في هذا الجدول أن عدد العمال ازداد بمعدل سنوي قدره ٤,١ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. ويبين الجدول أيضاً التباطؤ الشديد في معدل زيادة العمال في النصف الأول من الثمانينيات بالمقارنة مع السبعينيات.

سبق أن ذكرنا في الجدول رقم (١ ـ ٩) معدلات نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية لهذه الأقطار. وإذا استخدمنا الآن التحليل الوارد في ص (٣٤) نفسه، أي إذا استخدمنا القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في هذه الأقطار كأوزان، والواردة في الجدول رقم (١ ـ ٦) يصبح معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية لهذه الأقطار مجتمعة ٦,٨ بالمئة. وهذه الأرقام تشير، كما هو واضح، إلى حصول زيادة حقيقية في انتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية قدرها ٢,٧ بالمئة سنوياً كمعدل خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥.

٥ ـ التغيرات الهيكلية في الصناعة التحويلية العربية

من الدروس الأساسية التي يمكن استنتاجها من دراسة الفكر الاقتصادي بصورة عامة، والتاريخ الاقتصادي بصورة خاصة، بخصوص التنمية الاقتصادية، هو أن الأمر المهم ليس سرعة التوسع الاقتصادي وإنما خلق أنماط انتاجية تسند النمو الاقتصادي المستمر.

وتبين دروس التاريخ أن عملية التنمية عندما تبدأ ليس هناك ما يضمن استمرارها. فبموجب دراسة حديثة تسارعت معدلات التنمية في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وفي الأرجنتين تباطأت، بينما في دول أخرى مثل يوغندا وغانا وغيرهما تراجعت[١١]. ويظهر أن هناك علاقة بين استمرارية التنمية وسرعتها والأنماط الانتاجية المنبثقة عنها.

في الدول التي مرت بمرحلة التصنيع قبل الحرب العالمية الثانية تركّز التصنيع في البداية حول صناعة النسيج، ومن ثم تحوّل الثقل إلى الحديد والصلب والصناعات الهندسية المعتمدة على الصلب، ثم ظهرت الكيماويات والمنتجات الكهربائية، وأخيراً الصناعات المتركزة على منتجات الالكترونيات والالكترونيات الدقيقة. أما بالنسبة إلى الدول النامية التي بدأت بالتصنيع بعد الحرب العالمية الثانية فإن بعضها حاول تقليد الدول التي سبقته في مجال التصنيع، فبنت هذه الدول معامل للحديد والصلب ومصافيَ ومصانع لانتاج السلع المنزلية المعمرة وغيرها من الصناعات التي دخلت

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

مؤخراً في الهيكل الانتاجي للدول التي بدأت التصنيع منذ فترة طويلة، بالاضافة إلى الصناعات النسيجية والغذائية.

من الواضح، في الوقت الحاضر، ان مجالات الاختيار بين أنماط التصنيع باتت أوسع مما كانت عليه في السابق، لأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر اندماجاً، وبإمكان الدول النامية أن لا تتبع الخطوات التي مرت بها الدول التي بدأت بالتصنيع منذ فترة طويلة، فمثلاً يمكن اقامة صناعة هندسية بدون انتاج الحديد والصلب، ويمكن اقامة صناعة بتروكيماوية بدون انشاء مصافٍ للنفط[١٢]. ولكن مع كل ذلك فإن اعتبارات ضرورة الاعتماد على الذات في حدود معقولة وخطورة الاعتماد المفرط على العالم الخارجي يتطلب قدراً معقولاً من التنوع، ونمطاً من التصنيع قادراً على الاستمرار في النمو. ويصح هذا الأمر بالدرجة الرئيسية بالنسبة إلى الدول النامية ذات الحجوم المناسبة من ناحية الرقعة الجغرافية وعدد السكان وتنوع المصادر وحجم الدخل مثل الهند والصين والبرازيل واندونيسيا. وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمتلك امكانيات وطموحات لتشكيل تجمعات اقليمية كما هو الأمر بالنسبة إلى الأقطار العربية.

لهذه الأسباب فإن لدراسة نمط التصنيع والتغيرات التي تحصل في هيكل الانتاج الصناعي أهمية خاصة. اضافة إلى ذلك فإن المجتمع الدولي بدأ منذ مدة يهتم بمسألة اعادة ترتيب هيكل الصناعة العالمية بأساليب مختلفة، منها اعادة توطين بعض الصناعات. فما هي التغيرات التي طرأت على هيكل الصناعة العالمية والعربية خلال الفترة القريبة الماضية؟

نبدأ بملاحظة جدول رقم (١ ـ ١٥) الذي يبين توزيع القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في السنوات ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥ بين ٢٨ فرعاً صناعياً لثلاث مجموعات؛ وهي الدول الصناعية الغربية، والدول النامية، والأقطار العربية. يمكن أن نلاحظ من الجدول ان هناك اختلافات واضحة في الهياكل الصناعية لهذه المجموعات وان هذه الهياكل تتغير بمرور الزمن. في عام ١٩٨٥ كانت المنتجات الغذائية (رقم ٣١١ وفق التصنيف الدولي) تشكل ٨,٨ بالمئة من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الدول الصناعية ذات الاقتصاد السوقي، ولكن هذه النسبة كانت حوالى ١٧,٣ بالمئة في الدول النامية، و١٤,٨ بالمئة في الأقطار العربية. أما الصناعات النسيجية (٣٢١) فكانت تشكل ٣,٥ بالمئة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول الصناعية، و٨,٩ بالمئة في الدول النامية، و١٤,٨ في الأقطار العربية. في العام

(١٢) World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: The Bank, 1987), p. 54.

جدول رقم (١ - ١٥) هيكل القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في بعض المجموعات الدولية والأقطار العربية (نسب مئوية)

الرمز الدولي	الفرع الصناعي	الدول الصناعية			الدول النامية			الأقطار العربية		
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
٣١١	المنتجات الغذائية	٩,٠	٨,٨	٨,٨	١٥,٠	١٥,٠	١٧,٣	١٧,٢	١٧,٢	١٤,٨
٣١٣	المشروبات	٢,٠	٢,٠	١,٨	٣,١	٣,١	٣,٣	٣,٣	٢,٩	٢,٥
٣١٤	التبوغ	١,٠	٠,٦	٠,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٤,٩	٣,٥	٣,٣
٣٢١	المنسوجات	٤,٥	٣,٨	٣,٥	١١,٧	١٠,٠	٨,٩	١٩,٤	١٤,٥	١٤,٨
٣٢٢	الملابس	٣,٠	٢,٥	٢,٢	٤,٢	٣,٧	٣,٤	٣,٤	٤,٢	٣,٥
٣٢٣	منتجات الجلود والفراء	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٩	٠,٧	٠,٦	١,٢	١,١	١,١
٣٢٤	الأحذية	٠,٧	٠,٧	٠,٥	١,٤	١,٢	١,١	٢,٢	٢,١	١,٦
٣٣١	منتجات الأخشاب والفلين	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٩	١,٨	١,٦
٣٣٢	الأثاث والثوابت	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٣	١,٤	١,٢	١,٣	١,٦	١,٣
٣٤١	الورق والمنتجات الورقية	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٢,١	٢,٣	٢,٤	٣,٢	٢,٤	٢,١
٣٤٢	الطباعة والنشر	٤,٤	٤,٦	٤,٧	٣,٢	٢,٨	٢,٦	١,٥	١,٠	١,٥
٣٥١	الكيماويات الصناعية	٤,٢	٤,٦	٤,٤	٣,٣	٣,٦	٤,٤	١,٦	٢,٤	٣,٠
٣٥٢	الكيماويات الأخرى	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٤,٣	٥,٠	٥,١	٤,٥	٤,٤	٤,٣
٣٥٣	منتجات مصافي النفط	٢,٣	٢,٢	١,٧	٦,٠	٥,٠	٦,١	٤,٩	٥,٣	٤,٢
٣٥٤	منتجات متنوعة من الفحم والبترول	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٣
٣٥٥	منتجات مطاطية	١,٣	١,٢	١,٢	١,٥	١,٧	١,٦	١,٣	١,٢	١,٥
٣٥٦	منتجات بلاستيكية	١,٧	١,٩	٢,٣	١,٤	١,٧	١,٦	٠,٩	١,٣	١,١
٣٦١	الخزف الصيني وما شابه	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٥
٣٦٢	الزجاج ومنتجاته	٠,٨	١,٠	٠,٩	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٨
٣٦٩	منتجات منجمية غير معدنية	٣,٠	٣,٠	٢,٥	٣,٨	٤,١	٤,٢	٥,٣	٨,٠	٨,٠
٣٧١	الحديد والصلب	٧,٠	٦,٥	٥,٢	٤,٨	٥,٠	٤,٩	٤,٢	٥,٤	٦,٣
٣٧٢	المعادن غير الحديدية	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٨	١,٨	١,٧	١,١	١,٣	١,١
٣٨١	منتجات معدنية باستثناء المكائن	٦,٨	٦,٨	٦,٢	٤,٩	٥,٠	٤,٧	٥,٠	٥,٦	٧,١
٣٨٢	مكائن غير كهربائية	١١,٦	١٢,٠	١٢,٧	٥,٣	٥,٥	٤,٦	٢,٤	٢,٤	٣,٤
٣٨٣	مكائن كهربائية	٨,١	٩.٣	١٢,٢	٤,٣	٥,١	٥,٣	٣,٠	٣,٠	٤,١
٣٨٤	معدات النقل	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٥	٦,٤	٦,٤	٥,٤	٣,٤	٣,٨	٤,٣
٣٨٥	أجهزة ومعدات علمية ومهنية	١,٩	٢,١	٢,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,١	٠,١	٠,١
٣٩٠	مصنوعات أخرى	١,٤	١,٤	١,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٠	٠,٧	٠,٤	١,٠
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: بالنسبة إلى عام ١٩٨٠، انظر: بنك معلومات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، و
UNIDO, *Handbook of Industrial Statistics, 1988.*
بالنسبة إلى المعلومات الخاصة بالأقطار العربية وبالنسبة إلى خمسة أقطار وهي تونس وسوريا ومصر والمغرب والجزائر، انظر: UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987.*

نفسه، كانت مساهمة المكائن غير الكهربائية (٣٨٢) ١٢,٧ بالمئة في الدول الصناعية، و٤,٦ بالمئة في الدول النامية، و٣,٤ بالمئة فقط في الأقطار العربية. أما بالنسبة إلى مكائن النقل (٣٨٤) فكانت حصتها في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول الصناعية ١٠,٥ بالمئة، وفي الدول النامية ٥,٤ بالمئة فقط. أما في الأقطار العربية فكانت النسبة أقل من ذلك، فقد كانت ٤,٣ بالمئة.

وبالنسبة إلى التغير في هياكل الانتاج الصناعي خلال الفترة، هناك فروع صناعية انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج الصناعي للدول الصناعية، وارتفعت نسبتها في الدول النامية، مثل الصناعات الغذائية (٣٢١)، الحديد والصلب (٣٧١)، والصناعات الخشبية (٣٣١)، والمطاطية (٣٥٥). وهناك صناعات انخفضت مساهمتها في الناتج الصناعي في كل المناطق، أي الصناعية والنامية والعربية؛ وهذه الصناعات هي المنسوجات (٣٢١)، والمنتجات الجلدية (٣٢٣)، والأحذية (٣٢٤)، ومنتجات مصافي النفط (٣٥٣). وهناك منتجات ارتفعت مساهمتها في كل المناطق، وهي الزجاج ومنتجاته (٣٦٢)، والمكائن غير الكهربائية (٣٨٢)، والمكائن الكهربائية (٣٨٣).

ولأجل تكوين فكرة أوضح عن الأهمية النسبية لمختلف فروع الصناعة في الهياكل الصناعية لمختلف المناطق قمنا بإعادة توزيع الفروع الصناعية في الجدول رقم (١ ـ ١٥) بين ٩ مجموعات فقط، كما هو مبين في الجدول رقم (١ ـ ١٦). ومنه يتبين بوضوح كيف أن مساهمة الصناعات الغذائية والنسيجية والكيماويات في الناتج الصناعي أعلى بكثير في الدول النامية، ومنها الأقطار العربية، بالمقارنة مع الدول الصناعية. في حين أن مساهمة قطاع الآلات والمكائن في الدول الصناعية أعلى بكثير مما هو الحال في الدول النامية والأقطار العربية.

٦ ـ التغييرات الهيكلية في الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية

لأجل تقدير التطورات في البنية الهيكلية للصناعة في مختلف المناطق الجغرافية قمنا بإعادة ترتيب الفروع الصناعية بين ثلاث مجموعات أساسية حسب التصنيف الشائع للصناعة، إلى صناعات استهلاكية، وصناعات وسيطة، وأخرى رأسمالية. ووفق ما هو وارد في الجدول رقم (١ ـ ١٧) الذي نلاحظ منه ما يلي:

أ ـ إن الصناعات الاستهلاكية كانت تشكل عام ١٩٨٥ ٤٥,٨ بالمئة من قيمة الانتاج الصناعي في الدول النامية. و٤٨,٥ بالمئة بالنسبة إلى الأقطار العربية، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٣٠ بالمئة فقط في الدول الصناعية.

جدول رقم (١ - ١٦)

توزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في بعض المجموعات الدولية والأقطار العربية (نسب مئوية)

	الدول الصناعية			الدول النامية			الأقطار العربية		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الصناعات الغذائية	١٢,٠	١١,٤	١١,٢	٢٠,١	٢٠,١	٢٣,١	٢٤,٩	٢٣,٦	٢٠,٧
النسيج والملابس	٨,٧	٧,٤	٦,٦	١٨,٢	١٥,٦	١٤,٠	٢٦,٤	٢٢,٠	٢١,١
الخشب والأثاث	٤,٧	٤,٤	٤,٢	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٠
الورق والطباعة	٧,٦	٨,٠	٨,٢	٥,٣	٥,١	٥,٠	٤,٧	٣,٥	٣,٦
الكيماويات	١٣,٢	١٣,٧	١٣,٧	١٧,٠	١٧,٦	١٩,٥	١٤,١	١٥,٦	١٤,٢
المنتجات المنجمية غير المعدنية	٣,٨	٤,٥	٣,٨	٥,١	٥,٦	٥,٥	٦,٢	٩,٢	٩,٤
المعادن الأساسية	٩,٠	٦,٥	٧,٢	٦,٦	٦,٨	٦,٦	١٠,٤	١٢,٣	١٤,٦
الآلات والمكائن	٣٩,١	٤٠,٧	٤٣,٨	٢١,٣	٢٢,٧	٢٠,٦	٨,٨	٩,٦	١٢,٠
أخرى	١,٤	١,٤	١,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٠	٠,٧	٠,٤	١,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: المصادر نفسها.

ب - إن الصناعات الرأسمالية تساهم بنسبة ٥١ بالمئة من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية للدول الصناعية، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢٧,٢ في الدول النامية، وإلى ٢٦,٧ في الأقطار العربية.

ج - إن التطورات الهيكلية كانت بطيئة جداً خلال الفترة موضوع البحث فمساهمة الصناعات الغذائية في الدول الصناعية مثلاً انخفضت بثلاث نقاط مئوية فقط من ٣٣ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة، وارتفعت مساهمة الصناعات الرأسمالية بثلاث نقاط، وبقيت مساهمة الصناعات الوسيطة على حالها في هذه الدول.

من كل هذا يظهر أن عملية اعادة هيكلة الصناعة الدولية وفقاً للميزات النسبية لمختلف المناطق تلاقي مشاكل كبيرة. ففي ضوء الأفكار الاقتصادية السائدة، واستناداً إلى مقررات المحافل الدولية والخطط والنيّات المعلنة من قبل بعض الدول الصناعية وشركاتها الوطنية والمتعددة الجنسية، كان من المتوقع أن يتم اعادة توزيع

جدول رقم (١ ـ ١٧)

توزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في بعض المجموعات الدولية بين الصناعات الرأسمالية والاستهلاكية والوسيطة (نسب مئوية)

	الدول الصناعية			الدول النامية			الأقطار العربية		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الصناعات الاستهلاكية	٣٣,٠	٣١,٢	٣٠,٢	٤٧,٤	٤٤,٤	٤٥,٨	٥٩,٥	٥٢,٧	٤٨,٥
الصناعات الوسيطة	١٧,٣	١٨,٢	١٧,٥	٢٢,١	٢٣,٠	٢٥,٠	٢٠,٤	٢٤,٨	٢٣,٦
الصناعات الرأسمالية	٤٨,٣	٤٧,٢	٥١,٠	٢٧,٩	٣١,٠	٢٧,٢	١٩,٣	٢١,٩	٢٦,٧
أخـــرى	١,٤	١,٤	١,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٠	٠,٨	٠,٦	١,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: المصادر نفسها.

بعض الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، إما عن طريق نقل الصناعات القائمة كلاً أو جزءاً، أو عن طريق تركيز التوسعات المستقبلية لهذه الصناعات في الدول النامية، وعدم تحديث المصانع المتقادمة في هذه الصناعات وتطويرها وتوسيعها في الدول المتقدمة صناعياً. وكان في مقدمة هذه الصناعات، الصناعات النسيجية والألبسة والحديد والصلب وبعض الكيمياويات والبتروكيماويات والورق وبناء السفن. ولكن يظهر من هذه الأرقام أن شيئاً من هذا النوع لم يحصل بالنطاق الذي كان متوقعاً.

في الأقطار العربية يمكن القول، وبقدر ما تسمح المعلومات المتوافرة ان سرعة التغيرات الهيكلية كانت أعلى من المناطق الأخرى، فانخفضت حصة الصناعات الاستهلاكية من حوالى ٦٠ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٤٩ بالمئة عام ١٩٨٥، وارتفعت حصة الصناعات الوسيطة من ٢٠ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة خلال الفترة نفسها. أما الصناعات الرأسمالية فازدادت حصتها من قيمة انتاج الصناعة التحويلية العربية من ١٩ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٢٧ بالمئة تقريباً عام ١٩٨٥. لذلك فإن نسب التغير لصالح الصناعات الرأسمالية كانت أعلى. والواقع أن التغييرات المذكورة تعني تغيرات بنسبة ١٥ بالمئة في حصة الصناعات الوسيطة، و١٨ بالمئة بالنسبة إلى الصناعات الاستهلاكية، و٣٨ بالمئة في الصناعات الرأسمالية. ومع ذلك فإن الهيكل الصناعي

جدول رقم (١ ـ ١٨)

حصة السلع الصناعية في صادرات الدول النامية إلى كافة أنحاء العالم

السنة	النسبة المئوية
١٩٥٥	٧,٦
١٩٦٥	١١,٧
١٩٧٠	١٦,٧
١٩٧٣	٢٠,٨
١٩٨٠	٢٣,٤
١٩٨٥	٣٤,٢

المصادر: Lloyd George Reynolds, *Economic Growth in the Third World, 1850-1980* (New Haven, Conn.: Yale University Press, °1985), p. 36, and United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *TDB 1160 ADD1*, statistical appendix.

العربي ما زال يشكو من اختلال كبير وضعف شديد بالنسبة إلى بعض القطاعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية، فنلاحظ مثلاً أن حصة الفرع المنتج للمكائن الكهربائية وغير الكهربائية في الانتاج الصناعي عام ١٩٨٥ كانت ٧,٥ بالمئة فقط في البلاد العربية، بينما كانت هذه النسبة ٢٣,٢ بالمئة في الدول الصناعية، و١٠,٥ بالمئة في البلاد النامية بصورة عامة. وبتدقيق الاختلافات الأخرى يمكن القول بسهولة ان الصناعة العربية بعيدة كل البعد عن الوضع الذي يمكن أن تقوم فيه بتأمين مستلزمات الاستمرار الذاتي في التنمية الاقتصادية. وسوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

٧ ـ ضآلة صادرات الأقطار العربية من المنتجات الصناعية

من المعايير الأساسية التي تبين نجاح عملية التصنيع في أية منطقة أو بلد مساهمة الصناعة التحويلية في حجم الصادرات وتنوعها. والواقع أن التجارة والتصنيع يؤثران ويقويان بعضهما البعض، فالنظام التجاري يهيىء المجال لتعميق تقسيم العمل وتوزيع الموارد الاقتصادية حسب التخصص الذي هو الأساس لتعظيم الانتاج وزيادة الانتاجية. ويتم نقل فوائد تقسيم العمل والتخصص المتمثل في زيادة الانتاج عن طريق التجارة إلى الأطراف كافة.

سبق أن أشرنا إلى أن فترات التوسع الاقتصادي كانت تؤدي ليس فقط إلى

زيادة الانتاج ونصيب الفرد منه باستمرار وإنما صاحبت هذه العملية ظاهرة زيادة حصة السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. ونود أن نضيف هنا أن هناك اتجاهاً آخر يرافق عملية التنمية الاقتصادية وهو زيادة حصة السلع الصناعية في مجموع الصادرات. بالنسبة إلى الدول النامية يشير الجدول رقم (١ ـ ١٨) السابق، إلى هذه الظاهرة؛ ويمكن بسهولة ملاحظة الزيادة المستمرة في نسبة السلع الصناعية من مجموع صادرات الدول النامية من ٧,٦ بالمئة عام ١٩٥٥ إلى ٣٤,٢ بالمئة عام ١٩٨٥. والملاحظ أيضاً أن هناك دولاً نامية تزيد نسبة السلع الصناعية في مجموع صادراتها على هذه النسب بكثير؛ ففي كوريا الجنوبية وتايوان تشكل السلع الصناعية حوالى ٩٠ بالمئة من قيمة صادراتها.

من الملاحظ أن الصادرات الصناعية للدول النامية تركزت في عدد محدود جداً من الدول النامية؛ ففي عام ١٩٨٦ بلغت القيمة الاجمالية للصادرات الصناعية للدول النامية ١٠٣ مليارات دولار إلى الدول الصناعية. ولكن ثلاثة أرباع هذه الصادرات جاءت من ٨ دول نامية فقط[١٣].

أما بالنسبة إلى الأقطار العربية فإن السلع الصناعية تشكل نسبة ضئيلة من مجموع صادراتها، فكانت هذه النسبة حوالى ٦ بالمئة فقط عام ١٩٧٠ حسب الجدول رقم (١ ـ ١٩)؛ إلا أنها انخفضت إلى ٣,٥ بالمئة عام ١٩٧٥، وانخفضت مرة أخرى إلى ٢ بالمئة فقط عام ١٩٨٠، ثم ارتفعت عام ١٩٨٤ إلى ٥,٣. ومن المتوقع أن تكون النسبة أعلى عام ١٩٨٥. وهذه النسب تشير إلى قلة أهمية السلع الصناعية في الصادرات العربية وضآلة أهميتها أمام الصادرات الأخرى وخاصة النفطية. والواقع أن زيادة النسبة خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ لا تعود بالأساس إلى زيادة حجم الصادرات الصناعية وإنما إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية. فمن المعلوم أن قيمة الصادرات النفطية انخفضت من ٢١٦,٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٩٥,١ مليار دولار عام ١٩٨٥[١٤]. ومع ذلك يمكن أن نلاحظ من الجدول أن الصادرات الصناعية كانت تشكل في بعض الأقطار نسبة مهمة ومتصاعدة؛ ففي الأردن مثلاً ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية من مجموع الصادرات من ١٦ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ١٩,٩١ بالمئة و٣٢,٥ بالمئة و٤٧,٩ بالمئة خلال الأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٤، ومع ذلك

---

(١٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحمائية والتكيف الهيكلي، ملحق رقم ١: مرفق الاحصائيات والمعلومات، ت د/ب/١١٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٣٧.

(١٤) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م (الكويت: المنظمة، ١٩٨٧)، ص ٢٤.

جدول رقم (١ - ١٩)

مجموع صادرات الأقطار العربية (بملايين الدولارات) ونسبة السلع المصنعة في الصادرات

القطر	١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٤		
	مجموع الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة السلع المصنعة	مجموع الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة السلع المصنعة	مجموع الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة السلع المصنعة	مجموع الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة السلع المصنعة
الأردن	٢٦,١	١٦,١	١٦,١	١٢٥,٦	٢٥,٠	١٩,٩	٤٠١,٥	١٣٠,٤	٣٢,٥	٦٧٧,٨	٣٢٤,٩	٤٧,٩
الامارات العربية المتحدة	—	—	—	٦٦٩٥,٧	٨٥,٢	٠,٨	٩١٣٣,٢	٣١٠,٦	٣,٤	١٢٤٠,٠	—	—
البحرين	٢٣٥,٩	٣٧,٢	١٥,٨	١١٤٧,٣	٩٢,٩	٨,١	٣٧٩٤,٨	١٠٢,٤	٢,٧	٢٧٠٠,٠	٣٦٦,٥	١٣,٥
تونس	١٨٢,٥	٢٦,٢	١٤,٣	٨٥٦,٢	١٦٦,١	١٩,٤	٢٢٣٣,٧	٧٩٦,٠	٣٥,٦	١٧٩٦,٣	٧٤٦,١	٤١,٥
الجزائر	١٠٠٩,٠	٤٣,١	٤,٢	٤٢٩٠,٧	٥٩,٢	١,٣	١٥٦٢٧,٧	٢٦,٥	٠,٢	١١٨٨٥,٧	١٣٣,١	١,١
السعودية	٢٤٢٣,٧	٢,٤	٠,١	٢٦٦٦٩,٩	١٤٥,٦	٠,٥	١٠٩١١٢,٦	٦٩٨,٣	٠,٦	٧٩١٢٤,٨	٨١٤,٩	١,٠
السودان	٢٩١,٨	٠,٢	٠,١	٤٢٤,٠	٠,٥	٠,١	٥٨٤,٢	٤,٩	٠,٨	—	—	—
سوريا	٢٠٣,٠	٢١,٩	١٠,٨	٩٣٠,٠	٧,٢	٧,٧	٢١٠٧,٣	١٣٧,٣	٦,٥	١٩٢٢,٩	٢٨٩,٩	١٥,٨
الصومال	٣١,٤	١,٥	٤,٨	٨٨,٦	٢,٦	٢,٩	١٣٢,٦	٠,٦	٠,٥	—	—	—
العراق	١٠٩٣,٨	١٠,٥	٠,٩	٨٤٣٣,١	١٨,٥	٠,٢	٢٦١٠٠,٠	١٤٠,٩	٠,٥	١١٢٠٠,٠	٤٤,٠	٠,٤
عُمان	٢٠٦,٢	-	٠,٠	١٤٣٦,٥	—	٠,٠	٣١٥٣,٥	١٠٣,٧	٣,٢	٤٤٢١,٠	٢٨٠,٣	٦,٣
قطر	٤٣٣,١	١٠,١	٢,٣	١٨٠٩,٠	٤٤,٦	٢,٥	٣٥٩٨,٠	٧١,٢	١,٩	٣٢٩٧,٠	١٤٤,٤	٤,٣
الكويت	١٩٠١,٤	٨٨,٢	٤,٦	٩١٨٦,٠	٧٠٣,٦	٧,٦	٢٠٤٣٤,٦	٢٠٨,٠	١٠,١	١٠٨٦١,٣	٢٣٠٤,٧	٢١,٢
لبنان	١٩٧,٨	١١٢,٦	٥٦,٩	٥٠٢,٩	٣٣٣,٤	٦٦,٣	٣٩٤,٣	٢٨٥,٨	٧٢,٥	—	—	—
ليبيا	٢٣٥٧١,١	—	٠,٠	٦٨٣٣,٩	—	٠,٠	١٦٠٧٦,٠	٦٩,١	٠,٤	١٤٧٢٩,٦	٥٤,٤	٠,٠٣
مصر	٧٦١,٧	٢٠٣,٣	٢٦,٧	١٤٠١,٩	٤٥١,٢	٣٢,١	٣٠٤٦,٠	٣١٧,٨	١٠,٤	٣١٣٩,٩	٤١٩,١	١٣,٣
المغرب	٤٨٧,٩	٤٧,٨	٩,٦	١٥٤٣,٠	١٩,٢	١٢,٤	٢٤٠٣,٤	٥٦٣,٧	٢٣,٥	٢١٧١,٩	٨٨٤,٨	٤٠,٧
موريتانيا	٨٨,٨	٠,٧	٠,٨	١٨١,٥	١,٧	٠,٩	٢٦١,٢	—	٠,٠	٢٩٧,٣	—	٠,٠
اليمن الديمقراطية	—	—	—	١٧٧,٢	٠,٣	٠,٢	٢٠٤,٧	٠,٧	٠,٣	—	—	—
اليمن العربية	٢,٨	٠,٠٣	٠,١	١٠,٩	٠,٧	٦,٨	٢٢,٦	٩,٦	٤٢,٦	—	—	—
المجموع	٩٣٤١,٠	٥٧٢,٥	٦,٠	٦٤٧٦٢,٧	٢٢٨٧,٢	٣,٥	١٦٣٥٠١,٨	٣٥١٣,٥	٢,٠	١١٩٥٩٥,٩	٦٤٤٢,٢	٥,٣

المصادر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1985* (New York: UN, 1985), table (4-1), and

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م (الكويت: المنظمة، ١٩٨٧)، ص ٢٤ - ٢٥.

فإن الجدول يؤكد ملاحظة أحد المعنيين بالشؤون الاقتصادية في المنطقة حين يقول «لعل أكثر ما يشغل تفكير المراقب الاقتصادي ويقلقه في الأونة الأخيرة، ولا سيما المراقب للتطورات في ميدان التجارة الخارجية، هو أن الأقطار العربية تعمل ضد تيار تنشيط الصادرات بشكل تلقائي ودون أن تشعر. فلقد شاهدنا أقطاراً عربية تفقد أسواقها التصديرية نتيجة تطبيقها سياسات الإحباط التصديري بدلاً من سياسة الحوافز التصديرية، فمن الإطارات الاجتماعية التي تحبط الحوافز الفردية، إلى سياسات الأسعار والدعم في المكان غير المناسب، إلى سياسات النقل وأسعار الصرف التي تثبط العزائم، بل إلى سياسات الحماية المترددة، كل ذلك ساهم في خلق أجواء سلبية. . والملاحظ أن البلدان التي أنشأت أجهزة للتجارة . . . أصبحت المهام الرئيسية لهذه الأجهزة معالجة قضايا الاستيراد دون التصدير»[15].

(١٥) سعيد النجار، «المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٠، الكويت، شباط/ فبراير ١٩٨٨، ص ١٦.

الفصل الثاني

السياسات الاقتصادية الرئيسية للدول الصناعية ذات العلاقة بتصنيع الدول النامية ومنها الأقطار العربية

مقدمـة

الهـدف الأساسي لهـذا الفصل هـو استعراض وتحليـل السياسـات الاقتصـاديـة الـرئيسية التي اتبعتهـا الدول الصنـاعية في السبعينيـات والثمانينيـات، والتي أثّـرت في حركة التصنيع في الدول النامية، ومنها الأقطار العربية.

يبدأ الفصل بالإشارة إلى أهمية العلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة والآثار الايجـابية والسلبية لهذه العلاقات والآلية التي تنتقل من خلالها آثار السياسات الاقتصادية للدول الصناعية إلى الدول النامية.

ولأجـل تسهيل شرح سيـاسات الـدول الصناعيـة في السبعينيات والثـمانينيات، نبـين في هذا الفصـل الإطار النـظري الذي عـلى أساسـه تم وضع النـظم النقديـة والماليـة والتجارية الدولية للفترة اللاحقة للحرب العالمية الثـانية، وكـذلك نبـين كيف أن هذه النظم عملت بشكل مـرضٍ على العمـوم في الخمسينيات والستينيـات، بالإضـافة إلى التغيـيرات الجوهـرية التي طـرأت عـلى سيـاسـات الـدول الصنـاعيـة في السبعينيـات والثمانينيات، مع ربط هذه التغيـيرات بالتـطورات الاقتصاديـة التي حصلت في الدول الصناعية، والتي أوجزناها في الفصل الأول.

يحتوي هذا الفصل أيضاً على استعراض موجز وعـام حول المقـومات الأسـاسية لتصنيع الدول النامية، وخاصة توفير القوى العاملة والمواد الأولية والـطاقة التي تسمـح بنهضة صناعيـة سريعة لهـذه الدول. إلا أن السيـاسات التي اتبعتهـا الدول الصنـاعية لتحقيق مصالحها الخاصة أعـاقت حركـة التنمية الصنـاعية في الـدول الناميـة كثيراً في السبعينيات والثمانينيات.

أولاً : أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في زيادة الانتاج وترابط الاقتصاد الدولي

إن سرعة التصنيع ونمطه، في أية دولة نامية، تعتمد على عوامل، منها حجم تلك الدولة، وتنوّع مصادرها الطبيعية، ومهارات سكانها، واستقرار الحكومة ومؤسساتها، وقدرتها على تشجيع المبادرة والتغيير، والسياسات المالية والنقدية والتجارية التي تتبعها، وعوامل أخرى داخلية كثيرة.

ومن العوامل الخارجية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى تصنيع الدول النامية، العلاقات الاقتصادية الدولية. وكما هو معروف فإن التجارة بين الدول أقدم بكثير من ظهور الصناعة الحديثة، إلا أن الصناعة الحديثة اعتمدت منذ نشوئها إلى حد كبير على التجارة الدولية. واليوم من النادر أن نرى صناعة ذات شأن في أية دولة نامية ليست لها علاقات مهمة مع البلدان الأخرى، إما لتجهيزها بالمكائن والمعدات، أو المواد الأولية والمواد نصف المصنعة، أو الحصول على الخبرة، أو لتصدير المنتجات المصنعة إليها. وهذه العلاقات تختلف في أهميتها من صناعة إلى أخرى، فبعض الصناعات تعتبر اليوم عالمية مثل صناعة الحديد والصلب، حيث هناك الآن شبكة عالمية للعلاقات في هذه الصناعة تغطي تجارة المواد الخام، والمواد التامة الصنع، وتجهيز المعدات والمكائن، والخبرة، ورأس المال، وما إلى ذلك من العلاقات. وعلى هذا الأساس، فإن السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الدول الرئيسية والقرارات التي تتخذها، لها انعكاسات مهمة على الصعيد الدولي. وبطبيعة الحال فإن القرارات ذات العلاقة تتخذ كاستجابة لمشاكل محلية، ولتحقيق أهداف قطرية. إلا أن الطبيعة العالمية لبعض الصناعات المهمة تجعل لهذه الاجراءات الوطنية انعكاسات عالمية وآثاراً مهمة في الاختيارات المتاحة أمام حكومات الدول الأخرى ومواطنيها. وفي الوقت نفسه، فإن ردود الفعل المتوقعة في الدول الأخرى تضع قيوداً على حرية الاختيار لكل الشركاء في التجارة الدولية. فلماذا تقبل الدول أن تضع هذه القيود على تصرفاتها؟

والجواب، باختصار، هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية التي تعمل على اندماج الاقتصاد الدولي تؤدي، في الوقت نفسه، إلى الإسراع في معدلات نمو الاقتصاد الدولي ومكوناته. فالتجارة الدولية تمكّن الدول من الحصول على سلع وخدمات لا تستطيع انتاجها بمصادرها المحلية. ولكن الأهم من ذلك هو أن التجارة الدولية تفسح المجال واسعاً أمام تعميق التخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، وبذلك يمكن لكل دولة أو منطقة أن تتخصص في انتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات التي تستطيع انتاجها بتكاليف أقل نسبياً من غيرها، لسد احتياجاتها

المحلية، ولتصدير الفائض إلى الخارج، واستعمال حصيلة الصادرات لاستيراد السلع الأخرى التي تحتاجها ولا تنتجها أو تستطيع انتاجها، ولكن بتكاليف عالية نسبياً. وبهذه الطريقة فإن كل توسيع لحجم السوق عن طريق التجارة يفسح المجال أمام توسيع حجم الانتاج، والاستفادة بشكل أفضل من مزايا الانتاج الكبير، وادخال تحسينات وتطويرات مستمرة في العملية الانتاجية.

استناداً إلى ما سبق، يتم توزيع المصادر الاقتصادية في أية فترة زمنية بين مختلف الاستعمالات بما يتناسب مع تعظيم حجم الانتاج الكلي للدول المشاركة في التجارة. وهذا يعني أن المستهلك يحصل بدخله المحدد على أكبر مقدار من السلع، لأن التجارة الدولية والمنافسة بين المنتجين لا يؤديان إلى تعظيم الانتاج فقط، وإنما إلى تقليل الأسعار إلى أدنى حد ممكن أيضاً. وفي الوقت نفسه، فإن زيادة الانتاج وارتفاع الدخل يؤديان إلى زيادة نسبة الادخارات، وبالتالي تهيئة تمويل الاستثمارات المطلوبة لتوسيع الانتاج وتطويره، واستغلال التطورات العلمية والتقانية المستمرة التي تؤدي إلى ادخال منتجات وطرق انتاجية جديدة، أو تطوير القديمة منها وتحسينها.

وبقدر تعلّق الأمر بخصوصية البلدان النامية يمكن القول، حسب المفاهيم والأفكار نفسها، ان مزج التقانة والموارد المالية للدول المتقدمة اقتصادياً بالموارد الطبيعية والعمالة الوفيرة في البلدان النامية، من شأنه أن يزيد من النشاط الاقتصادي الدولي، ويسرّع في القضاء على مشكلات التخلف الاقتصادي وتقليص الفجوة الاقتصادية بين مختلف أنحاء العالم.

أما بخصوص تصنيع الدول النامية، فمن المعروف أن الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية صغيرة ولا تستوعب إلا كميات قليلة من السلع الصناعية. وعليه فإن التوسع الصناعي في هذه الدول، بمقدار مقبول، يعتمد أساسا على قدرة تلك الدول على المتاجرة مع الدول الأخرى. ولكن في الدول النامية الكبيرة الحجم يمكن للتجارة الداخلية أن تفسح المجال كافياً أمام قدر مناسب من تقسيم العمل واستغلال مزايا الانتاج الكبير، مع المحافظة على قدر مناسب أيضاً من المنافسة لدفع المشاريع الصناعية إلى الابتكار وتحسين الانتاج وتطويره. ولكن حتى الدول النامية الكبيرة عندما تنقطع أو تضعف علاقاتها مع العالم الخارجي فإنها تفقد حافزاً كبيراً للتطور الصناعي السليم، لأن المنافسة الخارجية تجبر المشاريع الصناعية المحلية أن تعمل باستمرار على تخفيض تكاليف الانتاج، وتحسين النوعية، وابتكار طرق جديدة لانتاج منتجاتها وتسويقها. اضافة إلى ذلك فإن الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق التجارة يسهل على الأطراف المعنية الحصول على رأس المال والتقانة بمقادير أكبر وبسرعة أعلى، بالمقارنة مع حالة انقطاع أو ضعف التجارة الدولية.

في ضوء هذه الأفكار والمبادىء، وتجربة ما بين الحربين العالميتين التي لجأت خلالها مختلف الدول إلى حماية صناعاتها وتقليص استيراداتها لخلق فوائض في موازينها التجارية والتي أدت بالنتيجة إلى انهيار نظام التجارة الدولية وسريان الكساد والبطالة من قطر إلى آخر، بدأ المجتمع الدولي في نهاية الحرب العالمية الثانية بوضع أسس النظام الاقتصادي الدولي من جديد.

ثانياً: علاقة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية بعملية الاندماج الاقتصادي الدولي

إن الاستفادة من فرص التنمية التي تقدمها البيئة الاقتصادية الدولية، تتطلب، دون شك، ايجاد نظم تجارية ومالية ونقدية دولية تضمن الاستقرار النسبي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتمنع التقلبات المفاجئة في المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الدولية، كأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وتهيىء منابر دولية للحوار والمفاوضات والتحكيم بين الدول لمعالجة المشاكل التي تفرضها التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية الدولية. ومن أهم ما توصل إليه المجتمع الدولي في هذا الصدد الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة «الغات» بخصوص التجارة الدولية، واتفاقية «بريتن ودز» بخصوص النظم المالية والنقدية الدولية.

١ ـ النظام النقدي والمالي الدولي: اتفاقية «بريتن ودز»

إن جوهر النظام النقدي والمالي الدولي الذي بني على اتفاقية «بريتن ودز» هو تنظيم تحديد وتغيير أسعار تبادل عملات البلدان المنضمة إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي. بموجب هذه الاتفاقية تقوم كل دولة بتثبيت قيمة عملتها بالدولار الأمريكي في البداية. وفي الوقت نفسه، تقوم كل دولة بالمساهمة في رأس مال الصندوق بمقدار معين، يدفع قسم منه بالذهب، والقسم الأعظم منه بالعملة المحلية. بهذه الطريقة يتكوّن لدى الصندوق كميات مهمة من مختلف العملات.

وبموجب الاتفاقية يمكن لكل دولة أن تغير سعر صرف عملتها بنسب ضئيلة دون أية قيود، ولكن على الدولة المعنية إخبار الصندوق إذا أجرت تغييراً أكبر بقليل. ولكن الأهم أن الدولة لا تستطيع إجراء تغييرات أكبر إلا بالتشاور مع الصندوق وبموافقته. وهذا يعني أنه في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات تستطيع الدولة المعنية أن تشتري من الصندوق مقادير معينة من العملات الأجنبية بعملتها المحلية لسد العجز، إذا تبين بعد التشاور بين الصندوق والدولة المعنية أن سبب العجز هو اعتيادي وطارىء ويزول بعد فترة. وهذا الاجراء، بطبيعة الحال، يشجع الأطراف

الأخرى ذات العلاقة، وخاصة المصارف التجارية، على إقراض الدولة ذات العجز. وبعد زوال سبب العجز وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، تقوم الدولة المعنية بإعادة شراء عملتها المحلية لدى الصندوق بالعملات الأجنبية التي توفّرت لديها بسبب خلق الفائض في ميزان المدفوعات. وبالطريقة نفسها، تقوم تلك الدولة بتسديد قروضها إلى المصارف التجارية، وأية جهة أخرى.

ولكن إذا تبيّن أن سبب العجز ليس طارئاً وإنما يعود إلى تغييرات أساسية في البنية الاقتصادية، تقوم الدولة المعنية بموافقة الصندوق، بتغيير سعر صرف عملتها مقابل الدولار، وبالطريقة نفسها، يمكن تغيير سعر صرف عملة أي بلد باتجاه الارتفاع في حالة حصول فوائض كبيرة غير طارئة في ميزان المدفوعات.

في عالم اليوم يصعب ايجاد توازن في ميزان المبادلات الدولية. فإن عدداً من الدول تبيع إلى الخارج أكثر مما تشتري لبعض الوقت، وهذا معناه اختلال موازين مدفوعات هذه الدول اختلالاً موجباً (أي لصالحها). ويترتب على ذلك زيادة حجم أرصدتها من الموجودات الأجنبية. وبعكس هذه المجموعة من الدول، نجد في مجموعة أخرى ظهور اختلال سالب في موازين مدفوعاتها، ومن ثم انخفاض أرصدتها من الموجودات الأجنبية. والملاحظ أن العجز أو الفائض في التجارة الدولية لم يتجاوز ٧ بالمئة من مجموع قيمة التجارة الدولية، وفي الغالب كان أقل من ٤ بالمئة. ولكن يلاحظ أيضاً أن تغييرات بسيطة في هذه النسبة تؤثر بشدة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتدفقات رؤوس الأموال بين الدول(١). وليس من الصعب أن ندرك سبب ذلك، فإن وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات واستمراره لمدة معينة يكفي أن يدعو البعض إلى الاعتقاد أن سعر صرف عملة الدولة المعنية سوف ينخفض. وهذا الاعتقاد يكفي لتقليص الطلب على عملة ذلك البلد، ومحاولة التخلص منه، وهروب رأس المال من البلد المعني، وخلق ضغوط شديدة تؤدي بالنتيجة إلى إجبار البلد المعني على تخفيض قيمة عملته حتى في حالة عدم وجود أسباب اقتصادية حقيقية تدعو إلى اجراء هذا التخفيض. ولكن من الواضح أن تقلبات أسعار الصرف يترتب عليها زيادة عنصر عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يؤثّر سلباً في التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، حيث يتردد المصدرون والمستوردون والمستثمرون في تحمّل مخاطر التغيير في سعر صرف العملة. ولهذا الاعتبار أهمية كبيرة بالنسبة إلى البلدان النامية حيث لا توجد فيها أسواق مالية ونقدية متطورة يستطيع المتعاملون من خلالها التأمين ضد هذا النوع من المخاطر.

---

(١) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1986* (Vienna: UNIDO, 1986), p. 134.

لقد ساهمت اتفاقية صندوق النقد الدولي بشكل فعّال في خلق نظام نقدي دولي قادر على تحقيق درجة مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف متجنباً جمود أسعار الصرف ومساوىء هذا الجمود في حالة اتباع قاعدة الذهب، ومتجنباً أيضاً مساوىء المرونة الكبيرة في حالة اللجوء إلى نظام العملة الورقية الإلزامية؛ فاتفاقية صندوق النقد الدولي سمحت بقدر وسط من الحرية للدول بتغيير أسعار صرف عملاتها، ولكنها حالت دون تنافس الدول على تخفيض قيمة عملاتها سعياً وراء كسب مغانم اقتصادية عاجلة على حساب بعضها البعض. وعلى هذا الأساس ساعدت الاتفاقية على تشجيع التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال بنطاق واسع لمعالجة العجوزات الطارئة في موازين المدفوعات.

في الوقت نفسه، تم انشاء البنك الدولي للمساهمة في إعادة بناء اقتصادات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وتمويل مشروعات البنى الأساسية في الدول النامية، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل المشروعات الانتاجية لهذه الدول من قبل مؤسسة التمويل الدولية، بالاشتراك مع المستثمرين من المؤسسات والشركات ورجال الأعمال ذوي العلاقة. ولقد استفادت الدول النامية من هذه التدفقات الرأسمالية التي سهّلت التوسع الاقتصادي، الذي أشرنا إليه في الفصل الأول، خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية عقد السبعينيات. إلا أن النظام النقدي والمالي العالمي خلال هذه الفترة اعتمد بدرجة كبيرة على الفوائض التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا الأساسَ فالولايات المتحدة كانت المقرض النهائي للنظام.

لا شك أن وجود نظام مالي ونقدي دولي مستقر يقوم بجمع الفوائض لتحويلها إلى دول العجز بشروط مقبولة مهم جداً للتوسع الاقتصادي الدولي. إلا أن عمل هذا النظام بشكل سليم يتطلب قدراً كبيراً من الالتزام من جانب الدول المشاركة فيه. فالمفروض أن تقوم دول العجز باتباع سياسات تقليل، أو الحد من الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة وزيادة صادراتها، أو تلجأ إلى تخفيض سعر عملتها بمقادير مناسبة لتشجيع الصادرات وتقليص الاستيرادات. ولكن إذا قامت الدول الأخرى باتخاد اجراءات لمنع زيادة استيراداتها من الدوّل المعنية، كأن تقوم هذه الدول أيضاً بتخفيض سعر عملتها مثلاً، فلن يكون أمام الجميع إلا اختيار واحد وهو تقليص الاستيرادات حيث لا تستطيع أية دولة أن تفرض على الدول الأخرى أن تشتري منتجاتها. والنتيجة النهائية لمثل هذه السياسات هي التخلي عن منافع التجارة والتخصص الدوليين، وخلق كساد اقتصادي عالمي.

لقد ساهمت مؤسسات «بريتن ودز» خلال ما يقارب ربع قرن من انتهاء الحرب العالمية الثانية في دفع الدول المعنية إلى تجنب هذه المشاكل. إلا أن هذا النظام لم

يستطع الصمود أمام المشاكل التي تراكمت بالتدريج وتفاقمت بشكل كبير في بداية السبعينيات كما سنرى.

٢ ـ النظام التجاري الدولي: اتفاقية «الغات»

يمكن القول من حيث المبدأ ان النظام التجاري الدولي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية يقوم إلى حد كبير على المبادىء التي وردت في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الغات»[٢].

تتضمن الاتفاقية في شكل تعاقدي ومؤسسي المبادىء والمعايير العامة، إلى جانب الحقوق والالتزامات للأطراف المتعاقدة في «الغات».

إن الهدف الأساسي للغات هو تحرير التجارة الدولية من كل قيود التعريفات الجمركية وغيرها. والمبدأ الرئيسي في الاتفاقية هو حكم الدولة الأكثر رعاية غير المشروط. بموجب هذا الحكم يتم تمديد نطاق التسهيلات التجارية التي يتم الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر إلى بقية الدول المنضمة إلى «الغات». وبذلك تتساوى كل البلدان ذات العلاقة في المجال التجاري، وتتنافس مع بعضها البعض بحرية، في الأسواق الدولية. وبذلك تسير التجارة الدولية على أساس جماعي أو متعدد الأطراف.

وبالاضافة إلى مبدأ عدم التمييز ومبدأ تعدد الأطراف في التجارة، تتضمن الاتفاقية ما يسمى بمبدأ التبادلية، أي أن قيام أحد الأطراف بتخفيض الرسوم الجمركية على استيراداته يقتضي قيام الأطراف الأخرى المستفيدة من هذا التخفيض بإجراء تخفيضات مقابلة في الرسوم الجمركية على استيراداتها.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية تتضمن استثناءات من هذه المبادىء، ولكنها حددت الشروط التي يجب أن تتحقق لتبرير هذه الاستثناءات. فالاتفاقية تجيز فرض القيود لحماية الصناعة الوليدة، أو لمواجهة العجز الكبير في ميزان المدفوعات، أو إذا زادت الواردات من سلعة معينة زيادة كبيرة تنطوي على حدوث ضرر جسيم للمنتجين المحليين. وكذلك تجيز الاتفاقية إنشاء الاتحادات الجمركية والمناطق التجارية الحرة بين الدول الأعضاء في «الغات»، شريطة أن لا تنطوي هذه الترتيبات على زيادة الحواجز الجمركية في مواجهة البلاد غير الأعضاء في هذه الاتحادات الجمركية، أو المناطق التجارية الحرة.

لقد بدأت «الغات» بعضوية ٢٢ بلداً صناعياً، وبعدد محدود جداً من الدول

---

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية: التقييم وخيارات السياسة العامة: تقرير من أمانة انكتاد، الدورة السابعة، ت د/٣٢٨، ملحق رقم ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٧.

النامية، وذلك بسبب قلّة عدد الدول النامية المستقلة في ذلك الوقت إلى حدٍّ ما، وبسبب عدم حماس الدول النامية بالأساس للالتزام بمبدأ حرية التجارة، ورغبة هذه الدول في حماية صناعتها الوطنية بالكامل، بما في ذلك الصناعات الوليدة. ولقد اعتبر بعض المراقبين «الغات» منتدى للدول الغنية لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة للبلدان النامية.

وفي عام ١٩٦٤ تم تأسيس منظمة جديدة، مقرّها في جنيف، كما هو الحال بالنسبة إلى «الغات»، باسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «انكتاد» بهدف انشاء نظام تجاري عالمي يتلاءم مع متطلبات التنمية، ويراعي الظروف الخاصة للبلدان النامية. على أثر ذلك أضيف عام ١٩٦٦ إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ما ينص صراحة على ضرورة معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية في تطبيق أحكام الاتفاقية، والسماح للدول النامية بالاستفادة من التخفيضات التي تجريها الدول الصناعية في رسومها الجمركية دون أن ينتظر من الدول النامية أن تقوم بإجراء تخفيضات معادلة في رسومها الجمركية. وبعد عام ١٩٦٦ انضم إلى «الغات» عدد كبير من الدول النامية، وبذلك يمكن القول ان «الغات» كسبت الصفة العالمية التي كانت تفتقر إليها في السنوات الأولى من انشائها[٣].

في إطار «الغات» تم عقد دورات متعاقبة من المفاوضات التجارية بلغ عددها ٧ دورات خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠، تم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية من معدلها البالغ ٤٠ بالمئة تقريباً في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ٦ بالمئة فقط في معظم الدول الصناعية، بعد انتهاء ما يسمى بـ «دورة طوكيو» للمفاوضات.

إن التوسع الاقتصادي الكبير الذي حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجة للأنشطة المتعلقة بإعادة تعمير البلدان التي دمرتها الحرب في أوروبا واليابان، والتوسع الكبير في انتاج السلع التي كانت معروفة قبل الحرب كالسيارات، ومكائن الاحتراق الداخلي، والسلع الكهربائية الاستهلاكية المعمرة، بالإضافة إلى منتجات جديدة مثل المواد المصنعة البديلة عن المعادن والأخشاب والألياف وغيرها من المواد الطبيعية، والطاقة الذرية، والطائرة النفاثة والحاسبات. وحدث في الوقت نفسه، تقدم كبير في أساليب الانتاج، وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. ولكن يمكن القول دون تردد ان الاتجاه العالمي لتحرير التجارة الدولية من القيود تحت تأثير القواعد والمبادىء الواردة في «الغات» ساعد إلى حدٍّ كبير في زيادة الناتج العالمي بالمعدلات العالية، التي ذكرناها في الفصل الأول، والتي بلغت كمعدل حوالى

(٣) سعيد النجار، «المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٠، الكويت، شباط/ فبراير ١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

٥ بالمئة خلال ربع قرن، وساهمت بشكل واضح في التوسع الكبير في حجم التجارة الدولية، والذي توسّع بمعدل قارب ٨ بالمئة تقريباً خلال الفترة نفسها. ويتفق معظم المعنيين بالعلاقات الاقتصادية الدولية، على أن التوسع الاقتصادي والتجاري العالمي كان يسجل معدلات أقل دون ازالة الحواجز أمام التجارة الدولية التي بدأت منذ نهاية الحرب.

لقد استفادت الدول النامية بشكل كبير من التوسع الاقتصادي العالمي بسبب زيادة الطلب على صادرات الدول النامية، إلا أن الفائدة الكبرى من تحرير التجارة الدولية ذهبت إلى الدول الصناعية. والواقع لم تحظ المشاكل التي تهم الدول النامية بالاهتمام الكافي من قبل المجتمع الدولي؛ فلقد انصب الاهتمام على حل المشاكل والتناقضات بين المراكز الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في العالم وهي أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وهذا أمر طبيعي، فقد كان لكل من هذه الأطراف ما يستطيع تقديمه من تنازلات للأطراف الأخرى مقابل الحصول على امتيازات. أما بالنسبة إلى الدول النامية فلم يكن لديها ما تقدمه من تنازلات، ولم تستطع أن تنتظم في تكتلات اقليمية اقتصادية تكسبها قوة في المفاوضات التي جرت تحت رعاية «الغات». ولهذا فإن تحرير التجارة من القيود انصب بالأساس على السلع الصناعية. أما السلع الزراعية التي تمتلك بعض الدول النامية مزايا نسبية كبيرة فيها، فقد استبعدت بالأساس من المفاوضات الجارية في نطاق «الغات»، وقامت الدول الصناعية بابتكار آليات معقدة من الرسوم الجمركية والاعانات وقيود الاستيراد، بحيث تم اغلاق أسواق الدول الصناعية في وجه معظم الصادرات الزراعية للدول النامية. وحتى بالنسبة إلى السلع الصناعية انصب الاهتمام على السلع التي لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى التجارة بين الدول الصناعية نفسها، والواقع أن بعض السلع التي تهم الدول النامية مثل المنسوجات والملابس لم تستفد من هذه المفاوضات إلا قليلاً. وعندما قامت الدول النامية بإنشاء صناعة كبيرة الحجم لتصدير المنسوجات والملابس إلى الدول الصناعية، بدأت هذه الدول تضع القيود أمام صادرات الدول النامية إليها، وكلما كانت المزايا النسبية تتعمق بالنسبة إلى الدول النامية، كانت الحواجز الموضوعة أمام صادراتها إلى الدول الصناعية ترتفع. وسوف نعود إلى دراسة هذه المسألة لاحقاً.

ثالثاً: أسس تصنيع الدول النامية وإعادة توطين بعض الصناعات فيها

١ ـ زيادة اهتمام الدول النامية بالتصنيع

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الدول النامية تركز على القطاع الصناعي في جهودها التنموية لأسباب كثيرة، فقد كان هناك اعتقاد سائد بأن شروط التبادل

التجاري ستميل في المدى البعيد لغير صالح مصدري المواد الأولية. فإذا كان الأمر كذلك، فإن من الصواب التوجه نحو الصناعة لتجنب الاعتماد على صادرات سلع تلاقي مصاعب في تسويقها وتقل القوة الشرائية لها في المدى البعيد. في الوقت نفسه اعتقد الكثيرون أن قيام الحكومة بحماية الصناعة بواسطة وضع قيود على الاستيراد ساعد بشكل كبير في تصنيع معظم الدول الصناعية، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا. اضافة إلى ذلك تأثّر المسؤولون في الدول النامية بالوتيرة السريعة لتصنيع الاتحاد السوفياتي. في ضوء هذه الأفكار والحقائق بدأ الكثيرون يدعون إلى تبني خطط اقتصادية خمسية تتضمن معدلات عالية من النمو، والاعتماد على ملكية الدول لوسائل الانتاج في الصناعة، وتقليل الاعتماد على قوى السوق والنشاط الفردي، وزيادة التدخل الحكومي عن طريق وضع قوانين وأنظمة تفصيلية لتنظيم الحياة الاقتصادية، والعمل على ادخال الصناعات الثقيلة بصورة مبكرة، وعدم الاهتمام الكافي بالزراعة، والمغالاة في سعر صرف العملة المحلية بالعملات الأجنبية، وبالتالي عدم تشجيع الصادرات.

لقد حقق عدد من الدول النامية نجاحات مرموقة عن طريق التركيز على السلع المعوضة للمستوردات نظراً للسهولة النسبية لهذا النمط من التصنيع الذي يعتمد على الأسواق المحلية والتقانة المستوردة. ولكن سرعان ما تبينّ أن هذا النمط من التصنيع لا يحقق إلا تنمية صناعية محدودة تستوجب الحصول على كميات كبيرة من المكائن والعدد المستوردة، بالإضافة إلى الكثير من مستلزمات الانتاج الأخرى كالمواد الخام والمواد نصف المصنعة والأدوات الاحتياطية. وعلى هذا الأساس بدأت هذه الصناعات تزيد الضغوط على ميزان المدفوعات، بدلاً من تخفيفها، كما كانت الحكومات المعنية تأمل ذلك. وبصورة عامة يمكن القول إن الدول التي لم تنتبه إلى أهمية الصناعات التي تتجه منتجاتها إلى الأسواق الخارجية سرعان ما وجدت نفسها أمام مشاكل كثيرة أدت إلى تباطؤ معدلات التوسع الصناعي فيها(٤).

إلا أن عدداً متزايداً من الدول النامية انتبهت إلى التطورات الاقتصادية الدولية، واغتنمت الفرص التي هيأتها هذه الأوضاع، وخاصة التوسع الاقتصادي في الدول الصناعية، فتبنت ما يسمى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي عن طريق إنشاء الصناعات التي تمتلك فيها مزايا نسبية لتلبية احتياجاتها المحلية، ولتصدير كميات كبيرة من منتجاتها إلى الخارج، وخاصة إلى الدول الصناعية. في الوقت نفسه، سمحت الدول الصناعية الرئيسية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها أن تعمل القوى الاقتصادية عملها في اطار مبادىء «الغات» ومؤسسات «بريتن ودز».

---

(٤) World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: The Bank, 1987), p. 45.

فبدأت عملية واسعة لاعادة توزيع الصناعة على النطاق العالمي بأساليب كثيرة، منها الانتقال الحرفي لبعض الصناعات من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ومنها تركيز التوسّعات الرئيسية لبعض الصناعات في الدول النامية، وعدم تجديد الصناعات المشابهة في الدول الصناعية، ومنها قيام بعض الصناعات في الدول الصناعية بشراء أجزاء أو مكونات منتجاتها من فروع لها، أو من فروع غيرها، أو من مصانع مستقلة أقيمت في الدول النامية لهذا الغرض.

لقد كان الدافع الأساسي لانتقال الرأسمال والتقانة من الدول الصناعية إلى الدول النامية هو تعظيم الربح، فالصناعة تميل، في ظروف الاستقرار الاقتصادي العالمي النسبي واستقرار أسعار الصرف، إلى التوجه نحو الأماكن التي تحقّق فيها أعظم الأرباح عن طريق الانتاج بأقل التكاليف الممكنة.

بالإضافة إلى المشاريع التي أقيمت في الدول النامية من قبل شركات الدول الصناعية، قام المواطنون وحكومات الدول النامية بإقامة عدد كبير من المشاريع الصناعية، المملوكة من قبلها، باستخدام التقانة المكتسبة من الدول الصناعية والمدخرات الوطنية بالإضافة إلى القروض الخارجية والمساهمات الأجنبية، وذلك لانتاج السلع الصناعية لسد الاحتياجات المحلية والتصدير إلى أسواق الدول النامية الأخرى، وإلى الدول الصناعية.

لقد اتبعت الدول النامية استراتيجيات مختلفة لتمويل المشاريع الصناعية فيها، فهناك دول اعتمدت بالأساس على المدخرات الوطنية، وسدّت الثغرات عن طريق الاستدانة مثل تايوان. وهناك دول اعتمدت على القروض الخارجية بكثرة مثل كوريا الجنوبية التي وصل فيها حجم القروض إلى نصف الناتج المحلي الاجمالي فيها، في بعض السنين. إلا أن الادخارات المحلية ازدادت فيها بشكل متواصل، وبدأت في سنين لاحقة بتكوين فوائض كبيرة في ميزان مدفوعاتها، استخدمت لتسديد القروض والاستثمار في الدول النامية الأخرى. وهناك، أخيراً، دول نامية اعتمدت في تمويل صناعاتها على الادخارات المحلية والاقراض من الخارج بشكل متوازن(٥).

ومن الجدير بالذكر أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة عن طريق المصارف التجارية ساعدت على تمويل عملية التنمية الصناعية في الدول النامية في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، وقامت المؤسسات المالية الدولية أيضاً بدور هام في تمويل مشاريع البنى الارتكازية في الدول النامية بالإضافة إلى المشاريع الانتاجية بالتعاون مع المؤسسات الخاصة.

لقد استفادت المشاريع الصناعية المقامة في الدول النامية من المزايا النسبية لهذه

(٥) *World Economic Outlook* (IMF), (April 1988), p. 80.

الدول مقارنة بالدول الصناعية في مجالات معينة، أهمها:
- توفر العمالة الرخيصة.
- توفر مصادر رخيصة للطاقة.
- توفر المواد الأولية الزراعية وغير الزراعية بكثرة.
- التسهيلات التي قدمتها بعض الدول النامية بخصوص تلوّث البيئة مقارنة بالدول الصناعية المكتظة بالسكان والصناعة.

ونبيّن في الفقرات التالية شرحاً موجزاً عاماً لهذه الميزات، وكذلك سوف نقوم بذكر معلومات اضافية تفصيلية في الفصل الرابع أثناء دراستنا لانعكاسات سياسات الدول الصناعية على تصنيع الدول النامية، في ثلاثة قطاعات، وهي: النسيج والملابس، والحديد والصلب، والبتروكيماويات.

٢ ـ أثر تكاليف القوى العاملة في تصنيع الدول النامية

لقد استفادت حركة توطين الصناعة في الدول النامية قبل كل شيء من توفر العمال بأجور مخفضة، وكانت أول الصناعات التي تم التركيز عليها هي الصناعات التي تستخدم العمالة بكثرة، مثل الصناعات النسيجية، وصناعة الملابس، ومنتجات الأخشاب. وبهذا، فإن الدول النامية اتبعت ما قامت به اليابان في بداية تصنيعها، فالمعروف أن اليابان اعتمدت في البداية على صنع وتصدير السلع التي تستخدم العمالة بكثافة، مثل الأنسجة ولعب الأطفال. ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية، وارتفاع مستويات الدخول، وتراكم الخبرة ورأس المال، يبدأ الشحّ في العمالة بالظهور، فترتفع الأجور، وتفقد الدولة المعنية مقداراً متزايداً من قدرتها التنافسية المعتمدة على رخص العمالة نسبياً، مقارنة بالدول الأخرى المنافسة لها. وبالفعل أخذت الصناعة اليابانية بالابتعاد في الستينيات عن انتاج السلع التي تحتاج إلى العمالة بكثافة عالية، واتجهت إلى انتاج السلع التي تستخدم رأس المال بكثرة، مثل الحديد والصلب، وبناء السفن، والسيارات، والأجهزة الكهربائية. أما في السبعينيات، وخاصة في الثمانينيات، فقد انتقلت الصناعة اليابانية إلى مرحلة تقانية أعلى، ازداد الاعتماد فيها بدرجة كبيرة على انتاج السلع المعتمدة على التقانة المتقدمة، مثل الالكترونيات الدقيقة، والكومبيوترات. ووصلت الصناعة اليابانية إلى مرحلة تستطيع انتاج معظم السلع الصناعية. ولكن المهم أن نلاحظ أن الأجور الحقيقية كانت ترتفع خلال هذه المراحل، وبالنتيجة تفقد الصناعة اليابانية قدرتها التنافسية في بعض الفروع، فتنتقل إلى فروع أخرى. وحسب آخر المعلومات(٦)، أصبحت كلفة ساعة العمل في اليابان

(٦) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1987* (Vienna: UNIDO, 1987), p. 17.

كمعدل أعلى من الدول الأخرى، حيث كانت هذه الكلف:

١٠,٤٢ دولار في اليابان
٩,٥٢ دولار في الولايات المتحدة
٢,٠٣ دولار في سنغافورة
١,٦٠ دولار في تايوان
١,٢٩ دولار في كوريا الجنوبية
١,٠٨ دولار في المكسيك

ولكن من الطبيعي أن القدرة التنافسية لأية صناعة، في أية دولة نامية، لا تتوقف على انخفاض مستوى الأجور مقارنة بالدول الأخرى، وإنما تتحدد النتيجة النهائية في ضوء الاختلافات في مستويات الأجور والاختلافات في مستويات الانتاجية. فإذا كانت الاختلافات في مستويات الأجور بين المجموعتين من الدول أقل من الاختلافات في مستويات انتاجية العمل، فإن انخفاض الأجور لا يعطي الدول النامية ميزة نسبية. والواقع أن دراسة تفصيلية لليونيدو حول ٢٨ فرعاً صناعياً بيّنت أن انتاجية العمل كانت أعلى في الدول الصناعية في جميع الفروع الصناعية عام ١٩٨٠ مقارنة بالدول النامية. وكانت انتاجية العمل في الدول النامية كمعدل ٤٥ بالمئة فقط من الانتاجية في الدول الصناعية. إلا أن الأجور في الدول النامية كانت منخفضة بنسبة أكبر، مقارنة بالدول الصناعية، حيث لم تتجاوز في الدول النامية كمعدل ٢٥ بالمئة من الأجور في الدول الصناعية. وبالنتيجة فإن كلفة العمل لوحدة الانتاج في الدول النامية بلغت كمعدل ٦٣ بالمئة، مقارنة بالدول الصناعية. ومعنى ذلك طبعاً هو أن كلفة الانتاج كانت أعلى في الدول الصناعية، على الرغم من ارتفاع انتاجية العمل فيها، مقارنة بالدول النامية. ولقد انعكست آثار هذه الميزة لصالح الدول النامية على مستويات الأرباح المتحققة، حيث أشارت الدراسة نفسها إلى أن صناعات الدول النامية حقّقت ربحاً بنسبة ٢٩ بالمئة من المبيعات مقارنة بـ ٢٢ بالمئة في الدول الصناعية. وكما هو متوقع فإن الفروقات بين مستويات الأجور والانتاجية والأرباح بين المجموعتين من الدول لم تكن متساوية في جميع الصناعات، وكان الوضع النسبي للدول النامية أفضل بالنسبة إلى صناعة الحديد والصلب، ثم في صناعة المعادن اللافلزية، ثم في صناعة الجلود والورق والكيماويات الصناعية. وأشارت الدراسة إلى أن معدل الأجور خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ في الدول النامية كان يتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة من معدل الأجور في الدول الصناعية. أما انتاجية العمل في الدول النامية فكانت تتراوح بين ٣٠ ـ ٤٥ بالمئة من انتاجية العمل في الدول الصناعية خلال الفترة نفسها(٧). وعلى هذا الأساس، فرغم الجهود الحثيثة التي بذلتها

(٧) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1986,* p. 137.

الدول الصناعية من خلال الأتمتة لتخفيض كلفة العمل، بقيت كلفة الانتاج لصالح الدول النامية في بعض الفروع الصناعية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى هذه الدول(٨).

٣ ـ أثر توافر الطاقة الرخيصة والمواد الأولية في تصنيع الدول النامية

أما بالنسبة إلى الميزات النسبية للدول النامية بخصوص توافر المواد الأولية والطاقة، فالملاحظ أن الدول النامية تمتلك كميات كبيرة جداً من احتياطات العالم من الخامات المعدنية والنفط والأخشاب والمواد الزراعية. وحسب رأي بعض المختصين أن من الاختلافات الرئيسية للوضع الصناعي العالمي الراهن، مقارنة بما كان عليه الأمر سابقاً، هو صعوبة استغناء الصناعة في الدول المتقدمة اقتصادياً عن الخامات المتوافرة في الدول النامية، كالنفط والتنك والتنكستن وغيرها من المواد. أما بالنسبة إلى الاختلافات في التكاليف فيكفي أن نقول إن كلفة خام الحديد لمعمل حديث في البرازيل يقدر بأقل من خمس ثمن الخام المستورد من قبل مصانع الحديد في اليابان، وإن استخراج برميل من النفط الذي يكلف حوالى دولار في الشرق الأوسط يكلف حوالى ١٧ دولاراً في الولايات المتحدة. أما الغاز الطبيعي المصاحب للنفط في الدول المنتجة للنفط فيكاد لا يكلف شيئاً، وهي مادة أساسية للصناعة البتروكيماوية وانتاج الطاقة. كذلك فإن الطاقة الكهربائية المنتجة في المشاريع الكهرمائية التي تجهز مصانع الألمنيوم في البرازيل وغانا وفنزويلا، تكلف جزءاً من كلفة انتاج الكهرباء في الدول الصناعية. وكذلك تتوافر الخامات الزراعية للصناعة في عدد من الدول النامية بتكاليف منخفضة جداً مقارنة بالأسعار العالمية السائدة(٩). وأود أن أبيّن هنا أن هناك معلومات تفصيلية اضافية حول هذه الفقرة في الفصل الثالث، وخاصة في ما يتعلق بصناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات في الوطن العربي.

٤ ـ اجراءات حماية البيئة والتصنيع في الدول النامية

من الحقائق المعروفة هو أن الصناعة الحديثة لوّثت الكثير من الأنهار والبحيرات في الدول الصناعية، إلى درجة لم تعد قادرة على إسناد أي شكل من أشكال الحياة النباتية والحيوانية. وبذلك قضت على ثروات طبيعية كبيرة، وخلقت مشاكل كبيرة بالنسبة إلى تجهيز المياه الصالحة لمختلف الاستعمال. وكذلك لوّثت المخلّفات التي تطرحها الصناعة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والغابات، بالإضافة إلى خلق مشاكل كثيرة بالنسبة إلى تلوّث الجو، وما يسببه كل ذلك من أضرار فادحة بالصحة العامة، وتآكل المنشآت، والحاجة المستمرة إلى التنظيف، وإعادة طلاء المباني

(٨) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987*, p. 10.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

والمنشآت، وغير ذلك من الفعاليات التي تكلّف هذه المجتمعات مبالغ طائلة. لقد انتبه رجال الفكر والسياسة منذ مدة طويلة إلى التناقض الموجود فعلا بين مصلحة المجتمع ومصلحة المشاريع الصناعية الفردية في مجالات معينة، في مقدمتها مجال التلوث. فكما هو معروف أن المشاريع الصناعية تميل إلى تعظيم الربح الذي يمكن تحقيقه عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج إلى أقصى حد ممكن. وهذا يتم في حالات كثيرة، بطرح الفضلات الملوثة، أو السامة، في الأنهار ومجاري المياه الأخرى، أو بطرح الغازات السامة والملوثات الأخرى المتطايرة من مداخن المصانع. وبذلك فإن المشاريع الصناعية المعنية تقلّل تكاليفها الانتاجية لأنها لا تقوم بصرف النفقات الثابتة والجارية الطائلة، المطلوبة لتنقية المياه والهواء من الملوثات قبل طرحها. إلا أن المجتمع في النهاية يجب أن يدفع الثمن، أي يتحمل تكاليف التلوّث عن طريق تقليص الأهمية الاقتصادية لبعض المصادر الطبيعية كالأنهار والغابات والأراضي الزراعية، وتدهور الصحة العامة، وتحمّل تكاليف ازالة آثار التلوث. ولتجنب هذه المشاكل بدأت الدول الصناعية بوضع قوانين وأنظمة لمنع المصانع من طرح الفضلات قبل معالجتها وتخليصها من الملوثات. فاضطرت صناعات كثيرة مثل الورق والحديد والصلب والكيماويات إلى صرف مبالغ كبيرة في منشآت غير انتاجية مباشرة، أدت إلى حدوث زيادات كبيرة في تكاليف الانتاج، وبالتالي تقليل نسب الأرباح. فبدأت هذه الصناعات في حالات عديدة بالهجرة إلى الدول النامية التي لا تفرض إجراءات مشابهة لحماية البيئة.

بطبيعة الحال، فإن المشاكل البيئية التي تخلقها هذه الصناعات للدول النامية لا تقل خطورة عن المشاكل التي خلقتها للدول الصناعية، ويمكن القول إن نتائج التلوث قد تكون أشد وطأة في الدول النامية بسبب ضعف الوعي الصحي والبيئي، وضعف أو حتى انعدام توافر المعلومات والتسهيلات العادية والبشرية لمكافحة آثار التلوث والحدّ منها. في ضوء هذه الاعتبارات لجأت بعض الدول النامية إلى وضع قوانين وأنظمة صارمة جداً لحماية البيئة يمكن أن تؤدي إلى عرقلة التنمية الصناعية في هذه الدول. لا شك في أن التلوث مشكلة خطيرة من مشاكل الصناعة الحديثة، ولكن ينبغي التعامل مع هذه المشكلة بأسلوب موضوعي يتجنب التزمّت والمبالغة في نتائج التلوث من جهة، ومن جهة أخرى يتجنب التساهل في معالجة موضوع التلوث، عن طريق اعتبار التلوث مشكلة يجب ادخال تكاليف التخلص من آثاره ضمن دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية التفصيلية للمشاريع الصناعية.

٥ ـ علاقة الشركات عبر الوطنية بتصنيع الدول النامية

إن الميزة النسبية لبعض الأقطار النامية بالنسبة إلى بعض الفروع الصناعية

معـروفة، وحـاولت الأقطار النـامية الاستفـادة منها. واستـطاعت هذه الأقـطار خلال تاريخها الصناعي القصير أن تكتسب خبرات صناعيـة في مجالات واسعـة، وخاصـة في الصناعات التي تعتمد على تقانة مستقـرة، وتستخدم القـوى البشرية بكـثرة. وانتقلت بعض الدول النامية إلى انتاج وتصدير منتجـات ذات مستوى تقاني أعلى من المستـوى المطلوب بالنسبة إلى المنسوجـات والملابس. والـواقع أن عقـد السبعينيات شهـد ظهور دول نامية غير مصدرة للنفط، مثل الأرجنتين والبرازيل والهند وكوريا الجنوبية، تمتلك الخبرة وقاعدة صناعية واسعة، ولها استثمارات مباشرة في الدول النامية الأخـرى، تقدر بحوالى ١,٥ مليار دولار. والأهم من ذلك أن هذه الـدول حصلت على مبـالغ كبـيرة قـدرت بحوالى ١,٣ مليـار دولار سنويـاً، من خلال منـح الدول الأخـرى التراخيص الصناعية وتزويدها بالخبرة والاستشارات[١٠]، ولكن كما هو متـوقع، فـإن تدفقـات التقانـة ورأس المال من الدول الصناعية إلى الدول النامية أكبر بكثير من هذه الأرقام.

إن تراكم رأس المال في الدول الصناعيـة، وهبوط مستـويات الأربـاح، وفقدان الميزة النسبية في بعض الصناعات، وظهور فوائض كبيرة في موازين المدفوعـات، تولّـد قوى اقتصادية هائلة تدعو المنتجين في الدول الصنـاعية المعنيـة إلى البحث عن مجالات استثمارية خارج بلدانهم، بما في ذلك فرص الاستثـمار داخل البلدان النـامية. والغـاية من هـذه الاستثمارات الخـارجية هـي اقامـة وحدات انتـاجية للسلع النهـائية أو نصف المصنعة، بأقل التكاليف، والبقاء في الأسواق العالمية في وجـه منافسـة الآخرين. لقـد قامت بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة بمثل هذا الـدور بنطاق واسـع، وتقوم بـه الآن أيضاً. أما الصناعة اليابانية فهي الأخرى دخلت في هذه المرحلة مؤخراً، وقـد يكون من المفيد ذكر بعض الملاحظات بهذا الصدد.

من المعروف أن الاستراتيجية الصناعية اليابانية ركّزت على استـيراد المواد الخـام من الخارج، بهدف تعـظيم القيمة المضـافة داخليـاً، وسدّ الحـاجة المحليـة، وتصديـر كميات كبيرة من مختلف المنتجات. وفي الوقت نفسه، اتبعت اليابـان سياسـات ماليـة ونقدية معينة عملت على المحـافظة عـلى مستويـات الاستهلاك المنخفضـة بالنسبـة إلى الـدول الأخرى، وبـالتالي كـانت مستويـات الادخار عـالية جـداً، وبالنتيجـة ظهرت فوائض كبيرة في ميزان مدفوعاتها وارتفعت قيمة عملتهـا وبدأت تفقـد شيئاً كبيـراً من قدرتها التنافسية. لهذه الأسباب، ولارتفـاع الأجور كـما بيّنا سـابقاً، بـدأت الصناعـة اليابانية بالتوجه إلى الاستثمار في الخارج كـما فعلت الصناعـات الأوروبية والأمـريكية. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعة اليابانيـة كانت إلى وقت قـريب جداً لا تنتـج أكـثر من ٣ بالمئـة من قيمة الانتـاج الصناعي اليـاباني في الخـارج مقارنـة بـ٢٣ بالمئـة

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٤.

للولايات المتحدة في عام ١٩٨٢، و١٩ بالمئة لالمانيا الاتحادية عام ١٩٨٤[١١]. ولكن سرعان ما بدأت الصناعة اليابانية بتعديل هذا الموقف، وأشارت الدراسة نفسها إلى أن ٢٦ بالمئة من المنشآت اليابانية التي تشغل ألف عامل أو أكثر بدأت تنقل جزءاً من فعالياتها الانتاجية إلى الخارج، وحوالى ٥٢ بالمئة من هذه المنشآت بدأت بوضع خطط لتقوم بالانتاج خارج اليابان. ومن الجدير بالذكر أن قسماً كبيراً من الاستثمارات يذهب إلى الدول الصناعية، إلا أن الصناعة اليابانية تستخدم بعض الدول النامية، مثل كوريا الجنوبية وتايوان والمكسيك، بالإضافة إلى دول رابطة جنوب شرق آسيا (اسيان) وهي تايلند والفيليبين واندونيسيا وسنغافورة، لهذا الغرض. هذا ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ليس في اليابان فقط، وإنما في بعض الدول الصناعية المهمة الأخرى مثل المانيا الغربية والولايات المتحدة. فعلى الرغم من تخفيض طاقة بناء السفن في اليابان مثلاً بنسبة ٢٠ بالمئة في السنوات الأخيرة لا زالت هذه الصناعة خاسرة، وتزيد كلفة الانتاج فيها بنسبة ٦٠ بالمئة تقريباً، مقارنة بدولة نامية مجاورة. وعلى الرغم من اغلاق عدد كبير من معامل الحديد والصلب غير الكفؤة في الولايات المتحدة فإن كلفة انتاج الحديد والصلب فيها تزيد بنسبة ٢٠ بالمئة مقارنة بكوريا الجنوبية، وبنسبة ٣٠ بالمئة مقارنة بالبرازيل[١٢].

تقوم الشركات عبر الوطنية بدور رئيسي في مجال نقل رأس المال والتقانة من الدول الصناعية إلى الدول النامية. ولكن الملاحظ أن هدف هذه الشركات هو تعظيم أرباحها. وعند ظهور أي تناقض بين مصلحة هذه الشركات والأقطار التي تنتمي إليها من جهة، وبين مصلحة الأقطار النامية التي تمارس هذه الشركات نشاطها فيها من جهة أخرى، فإن هذه الشركات تعمل وفق ما يحقق مصالحها، ولا تتردد في إلحاق الضرر ـ حتى ولو كان جسيماً ـ بمصالح الدول النامية، بالنسبة إلى جميع المسائل ذات العلاقة، كالضرائب، والقيود على التحويل الخارجي، وتوطين التقانة وتطويرها، وخلق الارتباطات مع مختلف القطاعات والفروع داخل البلد النامي، وغير ذلك. وبسبب دور الشركات عبر الوطنية الكبير في تنمية التقانة الحديثة وقدرتها على انتاج السلع الجديدة والتغلغل في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، فإن الدول الصناعية المعنية تقدم لها دعماً كبيراً لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وتتغاضى عن الكثير من ممارساتها ذات الطابع الاحتكاري، حتى ولو كانت هذه الأنشطة تضرّ بالصالح العام، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأنشطة داخل الدول النامية. وسوف نبحث بعض هذه التفاصيل في المبحث الخاص بالممارسات التجارية التقييدية في هذا

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦.
(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

الفصل، وكذلك عندما نبحث وضع الصناعات البتروكيماوية في الفصل الرابع.

٦ ـ التكتلات الاقتصادية الاقليمية

ينبع الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية من الاعتقاد السائد بأن التكتل يحقق فوائد اقتصادية كثيرة للبلدان ذات العلاقة ليس فقط عن طريق الارتفاع بمستويات استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والتقانية المتاحة، وإنما أيضاً عن طريق اعادة توزيع هذه الموارد لصالح الوحدات الانتاجية ذات الكفاءة الأعلى، والاستفادة القصوى من مزايا الانتاج الكبير. وعلى هذا الأساس فإن المنشآت ذات الكفاءة العالية قد تتوسع بإضافة وحدات انتاجية جديدة لانتاج المادة نفسها داخل جميع، أو بعض الأقطار ذات العلاقة. وقد يصبح حجم السوق بعد الاتحاد كافياً لاستيعاب مواد جديدة بكميات يمكن أن تسند اقامة وحدات لانتاج بعض المواد التي كانت تستورد من الخارج، بأحجام اقتصادية. وعلى هذا الأساس يزداد الانتاج تنوّعاً وكمّاً، وتزداد درجة ارتفاع مستوى الارتباط داخل القطاع الواحد وفي ما بين مختلف القطاعات على الصعيد القطري والاقليمي.

سبق أن بيّنا في الفصل الأول أن الدول النامية كلها، مع استثناءات قليلة، دول صغيرة الحجم، لها أسواق محلية ضيقة، وتشكو عدم التنوّع في مصادرها الطبيعية ومهارات سكانها. وبالتالي لا تستطيع، استناداً إلى مواردها الذاتية، استحداث تنمية اقتصادية وصناعية شاملة وسريعة. ولقد أدركت هذه الدول، وفي مقدمتها الأقطار العربية، أهمية التكتل الاقليمي، وقامت بمحاولات عديدة لخلق أشكال متنوعة من التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي.

سوف نتطرّق في الفصل الثالث إلى أهمية السوق القومية للتنمية الصناعية العربية. وهنا، بقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة، يمكن القول ان أهم تكتل اقتصادي خارج الوطن العربي له انعكاسات قوية على واقع ومستقبل الوضع الاقتصادي والصناعي العربي هو التكتل المعروف باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية. لقد تم تأسيس هذا التكتل لأسباب سياسية واقتصادية معروفة، وحقق منذ نشوئه، وحتى الآن، نجاحات مرموقة في دمج اقتصاديات دول أوروبا الغربية، وتأسس عدد كبير من الشركات عبر الوطنية العملاقة في كافة الميادين، وخاصة في الحقول ذات التقانة المتقدمة. وبذلك تم التغلب على مشكلة ضخامة الوحدات الانتاجية والتكاليف الرأسمالية الكبيرة جداً في مرحلة تطبيق التقانة.

وكما سنرى في الفصل الرابع فإن التكتل الاقتصادي الأوروبي زاد من شدة المنافسة بين المراكز الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في العالم، وهي الولايات المتحدة

الأمريكية واليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. وكانت النتيجة تحديث الصناعات القائمة وتطويرها، وزيادة انتاجية العمل، والتقليل من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول النامية، وخاصة تلك المستندة إلى توافر المواد الأولية والطاقة في صناعات، مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات. وبالتالي ازدادت الصعوبات أمام صادرات الدول النامية، بما فيها الأقطار العربية، من هذه المنتجات إلى الدول الصناعية. ومن الجدير بالذكر أن انضمام اسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية لا يعني فقط زيادة أخرى في حجم هذه المجموعة، وبالتالي تصاعد قدرتها الاقتصادية والتنافسية بصورة عامة، وإنما يعني أيضاً زيادة قابلية المجموعة الاقتصادية الأوروبية على المنافسة في الصناعات التي تعتمد على العمالة الرخيصة، مثل المنسوجات والملابس، وكذلك الصناعات التي تستمد موادها الأولية من المنتجات الزراعية للاقليم الجغرافي المعروف بالبحر المتوسط، والذي يشمل العديد من الأقطار العربية.

رابعاً: التوجهات الأساسية لسياسات الدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات

سبق أن بيّنا، أن البيئة الاقتصادية الدولية الملائمة في الخمسينيات والستينيات تفاعلت مع التطورات التقانية، فازداد الانتاج العالمي بمعدلات سريعة، وتوسّعت التجارة الدولية بمعدلات أسرع، فخطا الاقتصاد الدولي خطوات مهمة نحو الترابط والاندماج، واستفادت الدول النامية من تدويل الانتاج، فوسّعت ونوّعت قاعدتها الانتاجية وصادراتها، وخاصة في مجال السلع المصنّعة. إلا أن المشاكل بدأت بالظهور في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، في الميدان الاقتصادي، وهي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان واستراليا ونيوزيلندا، وتجسّدت هذه المشاكل في صورة التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي من حوالى ٤,٥ بالمئة تقريباً قبل السبعينيات إلى ٣ بالمئة، أو أقل، وارتفعت معدلات البطالة من معدلات منخفضة بحدود ٢,٥ بالمئة إلى الضعف، وتسارعت معدلات ارتفاع الأسعار من ٤ بالمئة تقريباً كمعدل إلى ٨ بالمئة، فبدأت الدول الصناعية تعيد النظر في سياساتها، وبدأت تطبق مجموعة جديدة من السياسات تختلف عن السياسات التي اتبعتها، أو التي كانت تبشر بها وتسعى إلى تبنيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل السبعينيات. ومن أهم التغيرات التي نتطرق إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- التخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت للعملات الرئيسية، واتباع نظام تعويم أسعار الصرف.

- التخلي عن مبادىء «الغات» بشأن حرية التجارة، واللجوء إلى تقييد

التجارة، وخاصة في وجه المنتجات الصناعية للدول النامية.

- السكوت عن الممارسات التجارية التقييدية وحتى تشجيعها، وخاصة في الأسواق الخارجية.

- التدخل بنطاق واسع في مجالات البحث والتطوير.

١ - التخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت للعملات الرئيسية

بعد فترة طويلة من النجاح النسبي لنظام «بريتن ودز» القائم على أساس أسعار التعادل الثابتة بين عملات الدول الرئيسية المشاركة في التجارة الدولية، وجدت الدول الصناعية الرئيسية، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمانيا الغربية أنها لا تستطيع تحقيق مصالحها الاقتصادية الأساسية في مجال النمو الاقتصادي البعيد عن التضخم في حالة الابقاء على سعر ثابت للدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فتخلّت عن قاعدة الربط بين سعر الدولار وسعر الذهب، وتوقفت عن تجهيز شركائها التجاريين بما يحتاجون من الذهب مقابل موجوداتها المقيمة بالدولار في عام ١٩٧١. وبذلك توقف العمل بنظام سعر الصرف المبني على اتفاقية صندوق النقد الدولي، وأصبح لكل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق حرية اتباع نظام سعر الصرف الملائم له، فقامت الدول الصناعية الرئيسية بتعويم قيمة عملاتها. أما الدول الأخرى فقامت، معظمها، بربط قيمة عملتها بقيمة عملة دولة أجنبية رئيسية ترتبط معها بعلاقات اقتصادية معينة، أو بربط قيمة عملتها بقيمة سلة من العملات مثل حقوق السحب الخاصة، أو بسلة أخرى من العملات. إن الغاية من تعويم سعر العملة أو اتباع نظام سعر الصرف المرن هو السماح لحدوث تغييرات في أسعار الصرف للمساهمة في ازالة الاختلالات الخارجية بدلاً من اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، وسياسات توسعية في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات. ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات وبقاء سعر الصرف ثابتاً يتم اللجوء، عادة، إلى سياسات مالية ونقدية لتقليص الطلب الداخلي ولتخفيض الأسعار بدرجة تشجّع الأجانب على شراء السلع والخدمات المنتجة في الداخل، والتي أصبحت متوافرة بسبب تقليص الطلب الداخلي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تؤدي الاجراءات نفسها، إلى تقليص الطلب الداخلي على السلع والخدمات الأجنبية. وبنتيجة كل ذلك تقلّ الواردات، وتزيد الصادرات، ويختفي العجز في ميزان المدفوعات، ويتم تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات لتسديد العجوزات السابقة. ولكن في حالة وجود درجة كبيرة من الترابط بين الدول ذات العلاقة فإن إحداث الانكماش الاقتصادي داخل الدولة الأولى وتقليص طلبها على السلع والخدمات المنتجة في الأقطار الأخرى قد ينقل الانكماش إلى تلك الأقطار، ويحدث فيها انكماش

اقتصادي أيضاً، وبالتالي يقل طلب هذه الأقطار على منتجات الدولة الأولى التي بدأت بالانكماش في البداية . . . وهكذا، يمكن أن تنتقل الموجات الانكماشية والتضخمية من بلد إلى آخر مسببة أضراراً اقتصادية كبيرة لا ترغب الدول المعنية في تحمل آثارها. أما في حالة وجود سعر صرف عائم فإن حدوث عجز في ميزان المدفوعات ينتقل بسرعة إلى قوى تعمل على تخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبذلك فإن أسعار السلع الأجنبية عند تقييمها بالعملة المحلية ترتفع فيقل الطلب عليها. أما أسعار السلع المحلية مقيّمة بالعملات الأجنبية فتقل، وبذلك يزداد طلب الأجانب عليها. وهكذا تزداد الصادرات وتقل الواردات، وبالتالي يختفي العجز في ميزان المدفوعات، دون أن تلجأ الدولة المعنية بالضرورة إلى إحداث انكماش اقتصادي.

إلا أن عيب نظام سعر الصرف العائم هو التقلّب الشديد في سعر الصرف من فترة إلى أخرى قد لا تزيد على اليوم الواحد استجابة للمضاربة في أسواق العملات الأجنبية. والواقع أن فترة السبعينيات والثمانينيات شهدت زيادة كبيرة جداً في حركة رؤوس الأموال الدولية لا علاقة لها بحركة التجارة الدولية في السلع والخدمات، وإنما كانت مرتبطة مباشرة بعمليات المضاربة على مستقبل الأقيام النسبية للعملات الدولية، بالإضافة إلى تعظيم العائد من الاستثمارات بسبب الاختلافات الكبيرة في أسعار الفائدة بين مختلف الدول، والتي كانت نتيجة السياسات المتضاربة التي اتبعتها الدول الصناعية الرئيسية. لقد امتازت هذه الفترة كما هو معروف بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات فانخفض سعر الدولار في السبعينيات بشكل كبير، كما ارتفع سعر العملة نفسها بشكل كبير أيضاً خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥، على الرغم من وجود عجوزات كبيرة جداً في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة، وذلك باتباع سياسات نقدية ومالية دفعت أسعار الفائدة على الدولار إلى الأعلى بشكل كبير، نسبة إلى أسعار الفائدة بالنسبة إلى العملات الرئيسية الأخرى. ويقدّر البعض أن سعر الدولار انحرف بالتجاوز خلال هذه الفترة بنسبة تقارب ٥٠ بالمئة من سعر التوازن[١٣].

يمكن القول بصورة عامة إن الاختلافات في السياسات الاقتصادية لبلاد العملات الرئيسية (الدولار والمارك والين) كانت من أهم العوامل التي أدت إلى إحداث التقلبات والانحرافات في أسواق الصرف العالمية. فاختلاف السياسات المالية من حيث العجز في الميزانية العامة مثلاً يشجّع المضاربة على العملات بسبب العلاقة بين مقدار العجز واتجاهات قيمة العملة في بلد ما، وكذلك فإن الاختلافات في أسعار

(١٣) النجار، «المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي»، ص ٥٠.

الفائدة تؤدي إلى حركات كبيرة في رؤوس الأموال وتقلّبات في أسعار الصرف. إضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي والتضخم تؤثر في الاختلالات الخارجية للدول وبالتالي في أسعار الصرف.

إن التقلبات الشديدة في أسعار الصرف يزيد من عنصر عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويؤثر سلباً في المصدرين والمستوردين والمستثمرين، وبالتالي تنخفض تدفقات السلع ورؤوس الأموال والتقانة، وكذلك تزداد تكاليف الاقتراض بشكل كبير بالنسبة إلى البلدان النامية، وهي تؤدي أيضاً إلى سوء توزيع كبير في الموارد بين انتاج السلع التي تدخل التجارة الدولية وتلك التي لا تدخل، وخلق طاقات فائضة في مجالات معينة وشحّ في قطاعات أخرى، فتظهر طاقات غير مستغلة بنطاق واسع، وتزداد حدة الاحتكاكات بين الدول.

لأجل مواجهة هذه المشاكل عقدت الدول الصناعية الرئيسية سلسلة من الاجتماعات اعتباراً من اتفاقية بلازا في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، مثل قمة طوكيو في أيار/ مايو ١٩٨٦، واجتماعات وزراء المالية في لوفر في شباط/ فبراير ١٩٨٧، واجتماع القمة في فينيسيا في حزيران/ يونيو ١٩٨٧، واجتماع القمة في تورنتو عام ١٩٨٨. وكان هدف هذه الاجتماعات وما تمخض عنها من اتفاقات وقرارات هو تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الصناعية لضمان تحقيق الاستقرار في أسواق صرف العملات، وتحقيق معدلات نمو في الانتاج العالمي والتجارة الدولية تتماشى مع أهداف هذه الدول.

إن الآلية التي تم التوصل إليها في هذه الاجتماعات بين الدول الصناعية السبع الكبار (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا الغربية، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، وكندا) هي عقد اجتماعات دورية لتنسيق سياساتها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عن طريق ما يسمى بالرقابة الجماعية للصندوق. وقد يكون من المفيد أن نعيد إلى الأذهان أنه بموجب اتفاقية صندوق النقد الدولي يتم عقد اجتماعات دورية بين كل دولة والصندوق على حدة، يتم خلالها استعراض السياسات الداخلية لكل بلد، لتبيان مدى انسجامها مع اتفاقية الصندوق الدولي. أما صيغة الرقابة الجماعية للصندوق فهي تقتصر على الدول الصناعية الرئيسية أولاً، ويتم التركيز في هذه الاجتماعات من جهة ثانية على الآثار الدولية للسياسات المالية والنقدية والتجارية، ومدى الانسجام بين أهداف هذه الدول وسياساتها. ويقوم الصندوق بمهمة المراقبة باستخدام عدد من المؤشرات مثل معدلات النمو، ونسبة التضخم، وأسعار الفائدة، ونسبة البطالة، ونسبة العجز في الميزانية، والميزان التجاري، ومعدلات نمو الائتمان، والاصدار النقدي، وحجم الاحتياطيات، وأسعار الصرف.

ويظهر أن الدول الصناعية استطاعت أن تحقق قدراً من النجاح، بدليل تحقيق تخفيض كبير في سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى عن طريق التدخل المتناسق في أسواق الصرف الدولية، وخاصة بالنسبة إلى المارك والين. وترتب على ذلك تغيرات مهمة بالنسبة إلى تخفيض عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة. وكما يظهر من الجدول أدناه فإن نسبة الزيادة في حجم الواردات للولايات المتحدة الأمريكية انخفضت بشكل كبير من حوالى ١٢ بالمئة سنة ١٩٨٤ إلى ٩ بالمئة عام ١٩٨٦، وإلى ٢,٢ بالمئة و١,٥ بالمئة في العامين التاليين. أما نسبة التغيير في حجم الصادرات فارتفعت بشكل حاد من أقل من واحد بالمائة في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ إلى ١١,٢ بالمئة و١٨,٥ بالمئة في العامين التاليين.

جدول رقم (٢ - ١)

التغير في حجم الصادرات والواردات للدول الصناعية الرئيسية الثلاث

(نسب مئوية)

	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٧	٩,٠	٢,٢	١,٥	٠,٣	٠,٣	١١,٢	١٨,٥
اليابان	١,١	٢٤,٥	٥,٠-	٩,٥	٤,٩	١,٥-	١,٥-	١,٧-
المانيا الغربية	٤,٧	٨,٣	٦,٧	٦,٢	٨,٧	٢,٧	٠,٧-	١,٠

المصدر: *Economic Outlook* (OECD). no. 41 (June 1987). p. 139.

أما بالنسبة إلى اليابان والمانيا الغربية فحدث العكس تماماً، أي هبوط كبير في معدلات زيادة الصادرات، وأحياناً انخفاض في الحجم المطلق للصادرات، كما تشير إلى ذلك الأرقام السالبة في الجدول، وارتفاع في نسب زيادة حجم الاستيرادات، ولكن بدرجة أقل وضوحاً، كما تشير إلى ذلك الأرقام.

ومع ذلك يظهر أن ما تم الاتفاق عليه بين البلدان الصناعية السبعة الرئيسية لا يكفي لحل المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي، وكذلك ما زال هناك قدر كبير من التعارض بين السياسات الاقتصادية للدول الصناعية الرئيسية، والتي تترك آثاراً سلبية على البيئة الاقتصادية الدولية. فعلى الرغم من الانخفاض الكبير في سعر الدولار ما زال هناك فائض كبير في الميزان التجاري في اليابان والمانيا الغربية، وما زال العجز في

الميزان التجاري للولايات المتحدة كبيراً جداً، ويظهر أن السياسات التوسعية التي اتبعتها اليابان والمانيا الغربية لم تكن بالدرجة الكافية، وان السياسات المالية والنقدية المتبعة في الولايات المتحدة هي الأخرى لم تكن كافية لتقليل العجز في الميزانية العامة. وهكذا يبدو أن القوى الصناعية الثلاث الكبار، الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان ليست مستعدة من الناحية السياسية والاقتصادية أن تقبل على نفسها قدراً كافياً من الانضباط على سياساتها الاقتصادية الداخلية، أي أنها لم تتفق في ما بينها لاقتسام التكاليف والمنافع المترتبة على اعادة ترتيب الوضع الاقتصادي العالمي. وعليه يمكن القول إن فترة عدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي الدولي ليست على وشك الانتهاء بأي حال.

٢ ـ التخلي عن مبادىء «الغات»، واللجوء إلى الحماية وخاصة في وجه المنتجات الصناعية للدول النامية

استجابة للمناخ الاقتصادي الدولي الملائم الذي ساد الخمسينيات والستينيات، والذي كان أساسه التوسّع الاقتصادي، وتحرير التجارة، من قبل الدول الصناعية، قام عدد من الدول وخاصة اليابان وعدد قليل من الدول النامية، بإنشاء وتوسيع بعض الصناعات التي تتمتع فيها بميزات نسبية معتمدة على توافر اليد العاملة الرخيصة وخاصة في صناعات الملابس والمنسوجات، بهدف تصدير كميات كبيرة منها إلى أسواق الدول الصناعية. وكانت الدول الصناعية تمتلك قاعدة عريضة لانتاج هذه السلع، ومع ذلك استطاعت الصناعات الناشئة للدول النامية أن تنافسها بنجاح، وتجبرها على تقليص كميات الانتاج وتسريح أعداد كبيرة من عمالها. إن مثل هذه التطورات طبيعية ومتوقعة. وحسب النظرية الاقتصادية تكون النتيجة النهائية لصالح الجميع بسبب زيادة الانتاج العالمي وتخفيض التكاليف، وبالتالي انخفاض الأسعار. ويستفيد من هذا الانخفاض، في السعر، المستهلكون في الدول الصناعية، لأنهم يستطيعون الحصول على كميات أكبر من السلع بدخلهم المحدود. أما بالنسبة إلى المصانع التي تنتج السلع نفسها داخل الدول الصناعية فالمفروض أن تستجيب للتحدي وتقوم مثلا باستخدام أساليب انتاجية متطورة تخفض تكاليف الانتاج إلى المستويات التي تستطيع معها منافسة الاستيرادات من الدول النامية، أو تقوم بانتاج نوعيات أكثر جودة، وبيعها بأسعار أعلى، استناداً إلى تراكم الخبرة لديها، وبذلك تستطيع البقاء في السوق. وبعكس ذلك، لا بد لرأس المال والعمل أن ينتقلا من الصناعات التي لا تستطيع منافسة الدول النامية فيها إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالانتقال إلى صناعات تتطلب مستويات تقانية أعلى، أو إلى قطاعات الخدمات ذات العلاقة بالصناعة في مجالات التصميم والتسويق وغيرها من المجالات داخل القطاع الصناعي وخارجه.

إن انتقال العمل ورأس المال من صناعة إلى أخرى يستغرق وقتاً يطول أو يقصر حسب الظروف، وقد يستوجب ذلك انتقال العمال من مكان إلى آخر، بالإضافة إلى اعادة التدريب والتأهيل. وبطبيعة الحال فإن حل هذه المشاكل يكون أسهل عندما تظهر ببطء، وبصورة تدريجية، وفي عدد محدود من القطاعات. ولكن في حالة ظهور المشكلة بشكل فجائي، وعلى نطاق واسع بسبب تدفق كميات كبيرة وغير متوقعة من سلعة ما إلى أية دولة، فإن مبادىء «الغات» تسمح باتخاذ اجراءات وقائية تتناسب مع طبيعة المشكلة. فإذا تعرّضت سلعة ما لسياسة الإغراق، أي قيام جهة خارجية ببيع السلعة داخل السوق المعنية بأقل من قيمتها الاعتيادية، أو بسعر يقل عن السعر الذي تباع به سلعة مشابهة داخل الدولة المصدرة، فإن الإجراء الوقائي يمكن أن يكون على شكل رسم جمركي لإلغاء أثر الإغراق. وإذا قامت دولة أجنبية بمنح اعانات تصديرية لسلعة ما، فإن للدولة المستوردة الحق في فرض تعريفة جمركية موازية لمبلغ الإعانة على وحدة الانتاج. وحتى في حالة تعرض دولة ما لتدفقات كبيرة من السلع لأسباب لا علاقة لها بالإغراق أو الإعانات، وإنما بسبب تغييرات اقتصادية وتقانية اعتيادية تغير مستويات تكاليف الانتاج، فإن للدولة المعنية الحق في فرض رسوم جمركية بشكل مؤقت لتسهيل عملية التغيير. وبالفعل لجأت الدول الصناعية إلى اتخاذ مثل هذه الاجراءات ضد بعضها البعض، أو ضد الدول النامية في الخمسينيات والستينيات، ولكن في حالات قليلة. وربما كان السبب الأساسي في عدم اللجوء إلى الحماية على نطاق أوسع هو ظروف التوسع الاقتصادي في ذلك الوقت، لأن معدلات التنمية الاقتصادية العالية يمكن أن تخلق فرصاً جديدة للعمل باستمرار، وهذا ما حدث فعلاً. ففي الخمسينيات والستينيات عندما كانت المنسوجات المستوردة تؤدي إلى اغلاق بعض المعامل، وخلق البطالة، كانت الصناعات الجديدة مثل البتروكيماويات والكومبيوتر وأجهزة المواصلات، بالإضافة إلى توسع الصناعات القديمة، كالسيارات والسلع الكهربائية المنزلية، تخلق فرصاً جديدة للعمل، تمتص الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى الذين كانوا يفقدون أعمالهم. اضافة إلى ذلك فإن السياسات المالية والنقدية التوسعية التي كانت تتبعها الحكومات خلقت فرصاً جديدة للعمل فلم تظهر الحاجة للحماية.

منذ أوائل السبعينيات، وإلى الآن، اشتدت النزعة الحمائية في الدول الصناعية لأسباب عديدة، ربما كان في مقدمتها التحول الذي حصل في أهداف السياسة المالية والنقدية من تحقيق الاستخدام الكامل إلى محاربة التضخم. ومعنى ذلك أن الدول الصناعية أخذت تتبع سياسات مالية ونقدية انكماشية في الغالب، لذلك فإن حرية هذه الحكومات تحددت كثيراً في مجال الانفاق لخلق فرص عمل جديدة، فبدأت هذه الحكومات تميل إلى استخدام السياسة التجارية للمحافظة على الوظائف وتجنب

البطالة، عن طريق منح الحماية للصناعات المهددة بالتوقّف أو تقليص الأعمال، وبالتالي تسريح العمال، بسبب الاستيراد من الدول الصناعية الأخرى، وخاصة اليابان والدول النامية. من جهة ثانية فإن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية أدى إلى تباطؤ شديد في خلق فرص العمل الجديدة سواء للعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب منافسة المنتجات الصناعية المستوردة، أو بسبب ادخال التقانة الحديثة المعوضة للعمل، والتي تستخدم رأس المال على نطاق أوسع، أو للعمال الذين دخلوا سوق العمل لأول مرة.

بخصوص التطورات التقانية المعوضة للعمل، من المفيد أن نشير إلى أن المهتمين بشؤون الاقتصاد والتنمية يتفقون على الزيادة التدريجية لعدم المرونة الجغرافية والمهنية لسوق العمل في الدول الصناعية، وخاصة الأوروبية منها. فلقد توسّع نظام استخدام أسلوب تطبيق الأجور المتفق عليه بين العمال وأرباب العمل في أكثر الصناعات، أو أكثر المناطق رفاهية على كل الصناعات وكل الأقاليم، وازدادت تكاليف تسريح العمال، وارتفعت التكاليف غير الأجرية ذات العلاقة بالعمل كالضمان والتأمين. وبالنتيجة حصلت زيادات في معدل نمو الأجر الحقيقي تفوق بكثير ارتفاع انتاجية العمل. فكما نلاحظ من الجدول رقم (٢ ـ ٢) حصل ارتفاع في معدل أجر ساعة العمل في الدول الصناعية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ بمعدل قدره ١١,٥ بالمئة، بينما ارتفعت انتاجية ساعة العمل خلال الفترة نفسها بمعدل ٣,٨ بالمئة، وترتب على ذلك زيادة في كلفة العمل في وحدة الانتاج بنسبة ٧,٣ بالمئة. والجدول يشير إلى استمرار هذه الظاهرة في أوائل عقد الثمانينيات أيضاً، ولكن تحسّن الوضع بشكل كبير اعتباراً من ١٩٨٣. ولكن المهم أن نلاحظ أنه من الطبيعي أن لا يرغب المنتجون في استخدام عمال اضافيين عندما تكون الكلفة الاضافية للعمل أعلى من الزيادة في قيمة الانتاج، وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع مستويات الأجور تدفع الصناعة إلى ابتكار أساليب انتاجية تقلّل من استخدام العمال وتزيد من استخدام رأس المال، وبذلك تتفاقم مشكلة البطالة. ويظهر أن هذا ما حدث في الدول الصناعية.

وبدلاً من اتخاذ السياسات والاجراءات اللازمة لزيادة مرونة سوق العمل للقضاء على البطالة، وتسهيل عملية التنمية الاقتصادية، لجأت الدول الصناعية إلى الحماية على نطاق واسع في محاولاتها لحل مشكلة البطالة فيها.

لم تكتف حكومات الدول الصناعية باللجوء إلى الحماية فقط لتقييد حرية التجارة وإنما اختارت أشد أشكال الحماية قيداً على حرية التجارة، وهي القيود الكمية، أي تحديد حجم الاستيراد المسموح به، وهذا يعني من الناحية العملية منع المنافسة، لأنه

جدول رقم (٢ ـ ٢)

تطور الانتاجية والأجور في الدول الصناعية

معدل	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
أجور ساعة العمل	١١,٥	١١,٥	١٠,٧	٩,٤	٦,٠	٥,٢	٥,٧	٤,١	٣,١
انتاجية ساعة العمل	٣,٨	١,٣	٢,٦	٢,٥	٥,٣	٦,٠	٣,٩	٢,٥	٣,٤
كلفة العمل في وحدة الانتاج	٧,٣	١٠,٢	٧,٨	٦,٩	٠,٧	-٠,٨	١,٨	١,٦	-٠,٣

المصدر: *World Economic Outlook* (IMF). (April 1988), p. 121.

في حالة فرض رسوم جمركية أو زيادتها لأجل توجيه الطلب إلى المنتجات المحلية، يمكن للصناعة المعنية في الدول النامية أن تلجأ إلى تخفيض تكاليف الانتاج عن طريق تخفيض الأجور، أو زيادة الانتاجية، وبالتالي تستطيع أن تنافس الصناعات في الدول الصناعية وتوسع من صادراتها إلى هذه الدول. ولكن وضع قيد كمي على الاستيراد يمنع كل ذلك. وبالإضافة إلى تحديد حجم الاستيراد لجأت الدول الصناعية إلى اجراءات أخرى لتقليص الاستيراد عن طريق ابتكار اجراءات ادارية معقدة، وربما كان أشهر مثال في الآونة الأخيرة هو قيام فرنسا بوضع شرط لأن يتم استيراد أجهزة الفديوكاسيت إليها عن طريق مدينة صغيرة غير ساحلية، لا يستطيع ميناؤها الجوي الصغير وإدارة الجمارك فيها سوى انجاز عدد قليل من المعاملات[١٤]. ومن الأساليب المتخذة أيضاً لإعاقة الاستيرادات الاجراءات القضائية التي تتخذها بعض الدول للتأكد من عدم قيام الجهات المصدرة باللجوء إلى سياسة الاغراق. ويظهر أن اتخاذ مثل هذه الاجراءات أخذ بالتزايد، وخاصة ضد البلدان النامية، وكما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٢ ـ ٣) الذي يشير إلى زيادة عدد الاجراءات، وزيادة نسبة الاجراءات المتخذة ضد الدول النامية من ١٨ بالمئة خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ إلى ٦٣ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. وهذه الاجراءات تعيق صادرات الدول النامية وتزيد تكاليف ايصالها إلى المستهلكين حيث تقدر كلفة التحقيقات والاجراءات القانونية والاستشارات لكل عملية ضد الإغراق في الولايات المتحدة بمئة ألف دولار.

---

(١٤) التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ ـ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧، تحرير سعيد النجار (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٧)، ص ١٤٠.

جدول رقم (٢ ـ ٣)

عدد الاجراءات ضد الاغراق في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)

المدة	ضد الدول الصناعية	ضد الدول النامية	المجموع	نسبة الدول النامية إلى المجموع
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٩	٢	١١	١٨
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٥٩	٤٥	١٠٤	٤٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٦٣	١٠٨	١٧١	٦٣

المصدر: التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ ـ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧، تحرير سعيد النجار (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٧)، ص ١٦٢.

لقد أعاقت الحماية التجارة الدولية، وخفّضت معدلات النمو الاقتصادي عن طريق إطالة حياة الصناعات غير القادرة على المنافسة في الدول الصناعية، وكذلك عن طريق إعاقة سرعة نمو الصناعات الجديدة أو تقليلها، وعليه فالحماية لها كلفة وقد تكون باهظة. ليس من السهل احتساب تكاليف الحماية، ومع ذلك من المهم أن نتذكر أن حماية أية صناعة تعني تقليص الاستيرادات، وبالتالي رفع الأسعار التي تدفع من قبل المستهلكين سواء كانوا أفراداً أو وحدات انتاجية تستخدم المستوردات كمدخلات لانتاجها للسوق المحلية وللتصدير. وحسب دراسة حديثة، واستناداً إلى بيانات عام ١٩٨٣ فإن تحريراً كاملاً للتجارة من التعريفات والقيود غير التعريفية كان من شأنه أن يسبّب زيادة في استيرادات الجماعة الاقتصادية الأوروبية من غيرها، بمقدار ٣٢,٢ مليار دولار من مجموع استيراداتها البالغة ١٧١,٢ مليار دولار، وأن يزيد استيرادات اليابان بمقدار ٩,٤ مليار دولار من أصل استيراداتها البالغة ٦٥,١ مليار دولار، وأن يزيد استيرادات الولايات المتحدة بمقدار ٣٣,٧ مليار دولار مقارنة بمجموع استيراداتها البالغة ١٨٤,٢ مليار دولار. استناداً إلى هذه الأرقام قدّرت تكاليف الحماية بحوالى ١,٩ مليار دولار في أوروبا، و٢ مليار دولار في اليابان، و١,٥ مليار دولار في الولايات المتحدة[١٥].

وبما أن الغاية الأساسية من الحماية هي المحافظة على فرص العمل فقد يكون

---

(١٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية: التقييم وخيارات السياسة العامة: تقرير من أمانة انكتاد، ص ٢٣.

من المفيد أن نشير إلى دراسة بيّنت أن كلفة المحافظة على كل فرصة عمل في صناعة السيارات في بريطانيا كانت مساوية إلى ١٩ ـ ٤٨ ألف دولار سنوياً دفعها المستهلكون على شكل أسعار عالية للسيارات المنتجة محلياً. وفي الولايات المتحدة كانت الكلفة نفسها تتراوح بين ٤٠ ـ ١٨٠ ألف دولار. وهذا معناه أن كلفة المحافظة على تشغيل عامل واحد في صناعة السيارات في بريطانيا كانت مساوية إلى ما يكسبه أربعة عمال كأجور في الصناعات الأخرى، وكان هذا العدد ٦ في الولايات المتحدة. وفي الولايات المتحدة أيضاً كان كل عامل في صناعة الحديد والصلب يكلف المستهلكين ١١٤ ألف دولار سنوياً، وحسب التقديرات نفسها، كان الاقتصاد الأمريكي يخسر ٢٥ دولاراً مقابل كل دولار مدفوع إلى عمال الحديد الذين كانوا يفقدون أعمالهم دون الحماية[١٦].

فإذا كانت الحماية مكلفة بهذه الدرجة للدول الصناعية، وإذا كان السبب الرئيسي للبطالة لا يكمن في منافسة المستوردات، وإنما في عوامل أخرى مثل بطء معدلات النمو وعدم مرونة سوق العمل، فلماذا تلجأ حكومات الدول الصناعية إلى الحماية؟ ليس من المعقول أن نتصور أن هذه الحكومات لا تدرك فوائد حرية التجارة، بدليل أن كل طلب حماية يجب أن يرفقه تصريح من طالب الحماية بأنه ضد الحماية كمبدأ، وإنما هناك مبررات كافية واثباتات بأن الحماية المطلوبة بالذات لها مبرراتها. والحكومات عادة تقبل أو ترفض طلب الحماية استناداً إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، الاقتصادية وغير الاقتصادية. ويعتمد الأمر في النهاية على القوة النسبية لفريقين وهما، المدافعون عن الحماية ومعارضوها. إن المدافعين عن الحماية هم عادة الادارات والعمال في الصناعات التقليدية في الدول الصناعية الذين لهم مصلحة مشتركة في إقرار الحماية للمحافظة على أرباحهم وأعمالهم وأجورهم. وكذلك فإن للنقابات مصلحة في إقرار الحماية لأجل المحافظة على العمال الذين تفقدهم النقابة المعنية في حالة تعرض هؤلاء إلى البطالة أو انتقالهم إلى صناعات أخرى. أما مناهضو الحماية فهم الذين يستفيدون من الأسعار المنخفضة للسلع بسبب الاستيرادات، وهؤلاء هم جمهور المستهلكين الأفراد، باعة المفرد، الصناعات التي تستخدم المستوردات كمدخلات لانتاجها من السلع التي تباع محلياً أو تصدر، وكذلك المصدرون. ولكن الملاحظ أن منافع حرية التجارة منتشرة بشكل كبير، وصغيرة بالنسبة إلى كل حالة، وبذلك من الصعب أن يلفت انتباه الرأي العام، في حين أن منافع الحماية واضحة لأنها تتعلق بالمحافظة على بقاء صناعات مهددة بالإغلاق بسبب الاستيرادات، وما يسببه ذلك من فقدان فرص عمل[١٧].

---

(١٦) **التصحيح والتنمية في البلدان العربية**، ص ١٥٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٦، و World Bank, *World Development Report, 1987*, p. 10.

بما أن صادرات البلاد النامية مثل المنسوجات والملبوسات والأحذية والمنتوجات الجلدية وبناء السفن وبعض الأجهزة الكهربائية مثل الراديو والتلفزيون صناعات تستخدم العمال بكثافة أعلى بالقياس مع الفروع الصناعية الأخرى، فإن من المتوقع أن تتعرض الاستيرادات من الدول النامية إلى الحماية بدرجة أكبر لأن استيراد كمية معينة من السلع الصناعية التي تصدرها الدول النامية تسبّب نسبة أعلى من البطالة في الدول الصناعية المستوردة مقارنة باستيراد كمية متساوية في القيمة من السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية. وبموجب دراسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تبين أن النسبة بين كثافة العمل في الواردات الصناعية إلى كثافة العمل في الصادرات الصناعية تزيد كثيراً في التجارة مع البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصناعية، ويتراوح الفرق كما هو واضح من الجدول رقم (٢ - ٤) بين ٢٥ بالمئة تقريباً لبلجيكا إلى ٥٠ بالمئة تقريباً للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا معناه أيضاً، أن استيراد كمية معينة من السلع من الدول النامية إلى الدول الصناعية يعرّض عدداً من العمال للبطالة، ولكن في حالة تصدير المقدار نفسه من السلع الصناعية من الدول الصناعية إلى الدول النامية فإن فرص العمل التي يخلقها هذا المقدار من الصادرات لا تكفي لامتصاص العمال الذين تعرضوا للبطالة بسبب الاستيراد في البداية. إن هذه الدراسة توضح طبيعة المشكلة حول العلاقة بين استخدام العمال والاستيرادات والصادرات، فإذا تذكرنا أن مجموع عدد العاطلين عام ١٩٨٥ في أقطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بلغ ٣١ مليون شخص، والذي كان يمثل ٨,٤ بالمئة من قوة العمل، وكانت هذه النسبة أعلى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتبلغ ١١,٤ بالمئة[١٨] فإن الميل نحو اللجوء إلى الحماية في الدول الصناعية يصبح أكثر وضوحاً، وخاصة ضد الاستيرادات من البلدان النامية التي تفتقر إلى قوة تفاوضية يعتدّ بها، ولا تستطيع اللجوء إلى اتخاذ اجراءات انتقامية للمقابلة بالمثل باتجاه تصرفات الدول الصناعية. ومع ذلك كله، يمكن القول استناداً إلى تقارير البنك الدولي ان الحماية لم تستطع المحافظة على فرص العمل أو خلقها، أو أن تقلّل كلف التصحيحات الضرورية في الصناعات المحمية. وبسبب العلاقات المتشابكة بين الصناعات المحمية وغيرها، فإن الحماية ربما تكون خفضت مستوى تشغيل العمال[١٩]. ولقد لوحظ أن الصناعات التي كانت محمية أكثر من غيرها، وهي صناعة المنسوجات والملابس والحديد والصلب فقدت أعداداً كبيرة من فرص الاستخدام؛ فخلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ انخفض عدد العمال المستخدمين في صناعة الحديد والصلب

---

(١٨) التقرير الفصلي حول الاستشراف الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، العدد ٤١ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ٢٨. (بالانكليزية).

(١٩) التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ص ١١٥.

الأمريكية بنسبة ٥٤ بالمئة، وانخفض عدد العمال في صناعة النسيج الأوروبية بنسبة ٤٦ بالمئة[٢٠].

جدول رقم (٢ - ٤)

النسبة بين محتوى العمل في السلع الصناعية المستوردة ومحتوى العمل في السلع الصناعية المصدرة لبعض الأقطار لعام ١٩٨٠

البلد	التجارة مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	التجارة مع البلدان النامية
بلجيكا	١,٠٦	١,٢٨
فرنسا	١,٠٢	١,٣٢
المانيا الاتحادية	١,٠٦	١,٣١
ايطاليا	٠,٨٨	١,١٥
اليابان	١,٠٨	١,٣٨
هولندا	١,٠٥	١,١٦
بريطانيا	٠,٩٨	٠,١٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٠,٩٤	١,٤١

المصدر: World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: The Bank, 1987), p. 143.

من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٨٥، ص ١٨٩. الصادرات والواردات بأسعار عام ١٩٧٧

٣ ـ السكوت عن الممارسات التجارية التقييدية وحتى عن تشجيعها وخاصة في الدول النامية

الممارسات التجارية التقييدية هي أعمال وتصرفات تقوم بها المؤسسات التي لها مراكز قوية ومهيمنة في الأسواق للحدّ من المنافسة، لأجل السيطرة على سوق سلعة، أو خدمة معينة، بهدف تحقيق أعلى المكاسب لتلك المؤسسات، حتى ولو أدى ذلك إلى الإضرار بمصالح المستهلكين والدول التي تمارس تلك المؤسسات أنشطتها فيها.

يمكن للمؤسسة الواحدة أن تقوم بوضع القيود التي تحقق مصالحها عندما تكون الوحيدة في الميدان، أي محتكرة، ولكن حتى في حالة وجود عدد من المؤسسات يمكن الوصول إلى النتيجة نفسها، أو نتيجة مشابهة عن طريق عقد اتفاقات أو ترتيبات

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥١.

رسمية أو غير رسمية مكتوبة أو غير مكتوبة. ومن الممارسات التقييدية المعروفة التي تحد من المنافسة، ما يلي:

- الاتفاقات التي تحدد الأسعار بما في ذلك أسعار السلع والخدمات التي تدخل التجارة الدولية.

- العطاءات التواطئية.

- تقسيم الأسواق والعملاء.

- تحديد الانتاج وفق حصص معينة.

- الاجراءات الجماعية لرفض البيع، أو الشراء من جهات معينة.

- استخدام وسيلة البيع بأقل من الكلفة موقتاً للقضاء على المنافسين.

- بيع السلعة أو الخدمة إلى أشخاص أو جهات معينة بأسعار تزيد دون مبرر على الأسعار التي تباع بها السلعة نفسها، أو الخدمة لجهات أخرى.

- الاندماجات أو عمليات الاستيلاء، أو غيرها من أشكال اكتساب الهيمنة.

- تحديد الأسعار التي يعاد بها بيع السلع المصدرة في البلدان المستوردة.

- القيود على استيراد أو تصدير بضائع تسجل عليها علامات تجارية معينة، بهدف إبقاء الأسعار عالية بشكل مفتعل.

- جعل تجهيز بضائع أو خدمات معينة معلقة على قبول قيود على توزيع، أو تصنيع بضائع منافسة، أو بضائع أخرى.

- فرض قيود على إعادة بيع، أو تصدير البضائع المستوردة، من حيث المكان أو الجهة أو الشكل أو الكميات.

- جعل تجهيز بضائع أو خدمات معينة معلقاً على شراء بضائع أو خدمات أخرى من المجهز نفسه، أو ممن ينوب عنه[21].

إن هذه التدابير ترمي، بداهة، إلى إقامة أنماط انتاجية وتوزيعية قطاعية معينة لحماية المصالح الذاتية للمؤسسات المعنية داخل الأقطار التي تنتمي إليها وخارجها. ويمكن في الوقت نفسه أن تكون لهذه الممارسات التجارية التقييدية آثار مماثلة للحواجز

---

(٢١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨١)، ص ١٠ - ١١.

التعريفية، أو غير التعريفية، التي تفرضها الحكومات، وخاصة من حيث الضرر الذي تلحقه بالشركاء الضعفاء وبالداخلين الجدد في التجارة بوجه عام، وفي تجارة المصنوعات بوجه خاص. فعندما تقرّر دولة صناعية معينة أن لا تستورد إلا كمية محدودة من مادة بتروكيماوية من دولة نامية فإن النتيجة تكون معروفة. ولكن يمكن الوصول إلى النتيجة نفسها دون التدخل الحكومي العلني عندما تقرّر الشركات المستخدمة لتلك المادة البتروكيماوية أن لا تشتري من تلك الدولة النامية إلا كمية معينة محدودة سلفاً دون الحاجة للإعلان عن ذلك. وبطبيعة الحال لا يمكن للمؤسسات التجارية أن تمارس هذا الدور الخطير في حالة وجود المنافسة، أي في حالة عدم وجود مؤسسات مهيمنة على السوق. وكذلك لا تستطيع المؤسسات المهيمنة أن تمارس هذا الدور في حالة وجود تشريعات وطنية ودولية تمنعها من القيام بهذه الممارسات التقييدية دون أن تعرض نفسها للمسألة القانونية.

لقد انتبهت بعض الحكومات وخاصة في الأقطار الصناعية المتقدمة إلى المساوىء التي يمكن أن تنشأ عن الممارسات التجارية التقييدية بالنسبة إلى التطور الطبيعي للقوى الانتاجية فيها. واستناداً إلى قناعتها بأن مستويات الانتاج والرفاهية التي يمكن تحقيقها باستخدام مصادرها الانتاجية، والتقانة السائدة، تكون أعلى في حالة غياب الممارسات التجارية التقييدية، قامت بوضع قوانين لمنع نشوء الاحتكارات أو كسرها في حالة ظهورها، ووضعت أنظمة لحصر الصفقات التجارية غير المقسطة، وأنشأت مؤسسات لمراقبة الممارسات التجارية التقييدية، وأسست معاهد لتدريب الموظفين لكشف الممارسات التجارية التقييدية ومعالجتها. وهناك جمعيات للدفاع عن مصالح المستهلكين وغيرها من الوسائل. وبصورة عامة يمكن القول إن الدفاع عن وجود المنافسة ومنع الاحتكار يعتبر من ضمن واجبات السلطات العامة، والتاريخ الاقتصادي يشير إلى الكثير من المنازعات بين حكومات الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية حول الممارسات التجارية التقييدية. ولقد أصدرت المحاكم المختصة والسلطات التنفيذية الكثير من القرارات في هذا المجال.

لا شك أن الآثار السلبية للممارسات التجارية التقييدية لا تقف عند حدود الدولة التي تنشأ فيها هذه الممارسات في البداية، وإنما تنتقل عن طريق العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الدول الأخرى. ولكن من الملاحظ أن الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول الصناعية تقتصر في الغالب داخل حدود تلك الدول، وبالتالي فإن الدول الأخرى، وخاصة الدول النامية بقيت ساحات مفتوحة للممارسات التجارية التقييدية من قبل المؤسسات المعنية. والملاحظ أيضاً أن هناك شبه اجماع من قبل المختصين في العلاقات الاقتصادية الدولية على أن الممارسات التجارية التقييدية لها آثار ضارة في

حالات كثيرة على التجارة الدولية للدول النامية والتنمية الاقتصادية لهذه الدول.

لقد بحث المجتمع الدولي من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الممارسات التجارية التقييدية. وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٣/٣٥ المتخذ في الدورة الخامسة والثلاثين في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، تم إقرار **مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها دولياً اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية**. وبموجب هذا القرار والقواعد والمبادىء المتفق عليها التزمت الحكومات المعنية أن تتعاون في ما بينها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لإزالة الممارسات التجارية التقييدية، وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وتطويرها على أساس عادل ومنصف، والقضاء على ما ينال التجارة والتنمية من أضرار بسبب الممارسات التجارية التقييدية للمؤسسات بما فيها الشركات عبر الوطنية.

بموجب مجموعة المبادىء والقواعد ينبغي للمؤسسات التجارية، سواء كانت على شكل شركات مساهمة أو شركات تضامن أو غيرها من الشركات، بصرف النظر عن أسلوب انشائها أو ملكيتها وكذلك فروعها، أن تمتنع عن الحد من المنافسة وتقييد امكانية الوصول إلى الأسواق، وأن تتجنب الممارسات التقييدية المذكورة قبل قليل. وينبغي لهذه المؤسسات أيضاً وفق المبادىء والقواعد المنصفة نفسها، أن تمتثل للقوانين التي تنظم الممارسات التجارية التقييدية في البلدان التي تعمل فيها، وللأحكام المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية في القوانين الأخرى لهذه البلدان. وينبغي لها في حالة وجود دعاوى قضائية بموجب هذه القوانين أن تخضع لولاية المحاكم والهيئات الإدارية المختصة في هذه البلدان.

بالنسبة إلى الأقطار العربية، ليست هناك دراسات أو معلومات منشورة حول مدى لجوء الشركات الأجنبية، المجهزة للسلع والخدمات للأسواق العربية، إلى الممارسات التجارية التقييدية، ومع ذلك ليس من الصعب أن ندرك أن هناك مجالات واسعة لأن تقوم المؤسسات التجارية التي تتعامل مع الأقطار العربية بمختلف أشكال الممارسات التجارية التقييدية، فمن المعروف أن انتاج وتجارة الكثير من المواد الكيماوية والمواد الصيدلانية والأجهزة المتقدمة تقانياً للأغراض السلمية والعسكرية يتم من خلال كارتلات دولية. إضافة إلى ذلك فإن الأقطار العربية بلدان نامية، وينطبق عليها في هذا المجال ما ينطبق على البلدان النامية الأخرى. وفي هذا المجال من المفيد أن أشير إلى أن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية، والذي يشترك فيه ممثلون عن الدول المتقدمة الغربية والشرقية، بالاضافة إلى الدول النامية من كل القارات، درس هذا الأمر في دورته السادسة المنعقدة في جنيف في

أواخر عام ١٩٨٧ (أي بعد عشر سنوات من اقرار المبادىء والقواعد المنصفة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية)، وأعرب فريق الخبراء في تقريره الختامي عن قلقه بشأن استمرار وجود الممارسات التجارية التقييدية التي تؤثر، على حد تعبير الخبراء، تأثيراً ضاراً في التجارة الدولية، لا سيما تجارة البلدان النامية والتنمية الاقتصادية لهذه البلدان[٢٢].

هناك حالياً موجة جديدة من الاندماجات ذات طابع عبر وطني تتغاضى عنها الحكومات المعنية، بل وتشجعها بغية حماية أنصبتها وزيادتها في السوق الدولية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الممارسات التجارية التقييدية. وليس من الغريب أن تكون البلدان النامية أشد البلدان تضرراً من جراء ذلك لافتقارها إلى تشريعات ومؤسسات ووسائل مناسبة للكشف عن الممارسات التجارية التقييدية، ولعدم قدرة البلدان النامية في الغالب على اتخاذ تدابير وقائية رادعة في حالة كشف هذه الممارسات لموقفها الاقتصادي الضعيف وقوتها التفاوضية الهزيلة.

إن السعي لتحرير التجارة وجعلها محركاً للتنمية يتطلب مكافحة الممارسات التقييدية على الصعيد الدولي، وإنشاء نظام يكفل المنافسة في السوق الدولية، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية. ونظراً لعدم وجود اتفاقية دولية ملزمة بشأن مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، يمكن اعتبار مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المذكورة سابقاً، بمثابة أداة مفيدة للمساعدة في بلوغ هذا الهدف. ولقد قامت بعض البلدان النامية مثل الأرجنتين وكوريا الجنوبية وسري لانكا بسن قوانين لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ولكن معظم البلدان النامية بحاجة ماسة إلى أطر تشريعية ومؤسسية وتقنية تمكّنها من كشف الممارسات التجارية التقييدية ومعالجتها. وحتى في حالة وجود مثل هذه الآليات، هناك حاجة مستمرة لتعزيز قدراتها التقنية لأجل التصدي لأنواع الممارسات التجارية التقييدية القديمة والحديثة كافة، وذلك لأن هذه الممارسات هي ترتيبات سرية بين الأفراد والمؤسسات، وذات طبيعة متغيرة تتخذ أشكالاً كثيرة، وتتكيف باستمرار لغرض الاستفادة من الثغرات ونقاط الضعف في مختلف التشريعات والحالات.

لقد اكتسبت بعض الدول النامية خبرات خاصة بها في هذا المجال، يمكن أن تستفيد منها الدول النامية الأخرى. وكذلك من المعروف أن البلدان الصناعية المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي اكتسبت خبرة طويلة في مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

---

(٢٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن أعمال دورته السادسة، جنيف، ١١/١١ - ١٤/١٢/١٩٨٧، ت د/ب/١١٥٦ (جنيف: الأمم المتحدة، ١٩٨٨)، ص ٣٧.

ويمكن الاستفادة من تجاربها؛ ففي فرنسا مثلاً هناك معهد وطني لشؤون المنافسة والاستهلاك، يقدم التدريب العملي والنظري في مجال كشف الممارسات التجارية التقييدية ومعالجتها، ويقدّم المعهد أيضاً منحاً دراسية للأجانب(٢٣). هناك أيضاً مؤسسات دولية تستطيع تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال التشريعات والهياكل الادارية، وآليات تجميع الأدلة، وتقنيات التحقيق، وأدوات التحليل الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية.

في الأقطار العربية هناك فقرات ذات علاقة بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية في بعض القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم التجارة والعلامات التجارية والأخذ بالتقانة الأجنبية. ولكن يمكن القول بصورة عامة ان الأقطار العربية تفتقر إلى آليات وطنية مناسبة وإلى الخبرة والموظفين المؤهلين لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية. ويمكن القول أيضاً إن هذه المشكلة لم تلق بعد في المنطقة العربية الدرجة الكافية من الفهم والاهتمام، بدليل افتقار المكتبة العربية إلى الدراسات والأبحاث ذات العلاقة، وغياب المناقشة الجدية في الساحة العربية لمسألة مكافحة الممارسات التجارية التقييدية عموماً، ومن قبل السلطات الرسمية، وعلى مستوى مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظماته.

إن عدم اهتمام حكومات المنطقة ومنظماتها ومفكريها بمشكلة مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ربما يكون له علاقة بالتأييد الفعال لهذه الأطراف لإقامة منظمة الأقطار المصدرة للبترول وتقويتها، والتي تقوم أساساً على تقييد انتاج النفط الخام وتجارته. إذ ليس من المستبعد أن يشعر المرء بالتناقض عندما يؤيد الممارسات التقييدية في المجالات التي تفيد منطقته أساساً، وفي الوقت نفسه يحارب الممارسات التي تفيد المناطق الأخرى على حساب منطقته. إلا أن هذا النمط من التفكير لا مبرر له لأن **مجموعة المبادىء والقواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية** تنص في الفقرة السادسة من المادة المتعلقة بنطاق انطباق المبادىء والقواعد على أنها لا تنطبق على الاتفاقيات الدولية الحكومية، ولا على الممارسات التجارية التقييدية التي تسببها مباشرة مثل هذه الاتفاقيات. وهذا النص ينطبق على منظمة الأقطار المصدّرة للبترول. ومن جهة أخرى فإن النفط مادة استراتيجية ناضبة، وهناك حاجة أكيدة لتنظيم انتاجها واستهلاكها لضمان مصالح المستهلكين والمنتجين، ومراعاة مصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وقد يكون عدم اهتمام رجال السياسة والفكر في المنطقة العربية بمشكلة مكافحة الممارسات التجارية التقييدية مستنداً إما إلى عدم القناعة بأهمية المنافسة والتجارة الدولية الحرة في تحقيق أهداف

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

المنطقة العربية ومصالحها، أو إلى أن هؤلاء الرجال يعتقدون أن هناك درجة كافية من المنافسة الدولية بسبب قدرة المؤسسات العربية على التعامل بحرية مع مختلف الكتل الاقتصادية والدول والمؤسسات المعنية، وشراء ما تحتاجه، وبيع ما ترغب في بيعه بأسعار تنافسية تحقق مصالح المنطقة العربية. إلا أن المعلومات والتحليلات والاستشهادات الواردة في هذه الدراسة تشير إلى عدم صواب هذه المعتقدات في الغالب، فهناك قدر كبير من الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية للمنطقة ناشئة بالأساس داخل البلدان الصناعية المتقدمة التي تتعامل معها الأقطار العربية. إن فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام صادرات الأقطار العربية، وخاصة بالنسبة إلى المنتجات التي لها أهمية مستقبلية كبيرة للمنطقة العربية كمشتقات النفط والبتروكيماويات والحديد والصلب والمنسوجات، لها أهمية كبيرة، وتساهم في الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية. ومن جهة أخرى فإن تسهيل حصول الأقطار العربية على احتياجاتها التنموية من السلع والخدمات بما فيها التقانة المتقدمة بالشروط التجارية الاعتيادية في سوق تنافسية دولية بعيدة عن القيود التي تفرضها الكارتلات الدولية، له فوائد اقتصادية كبيرة للأقطار العربية. وكل هذا يدعو الحكومات والمنظمات والمفكرين العرب إلى الاهتمام الجدي بالممارسات التقييدية للجهات التي لها علاقة بالمنطقة العربية والعمل على إنهاء، أو على الأقل تخفيف آثارها الضارّة.

٤ ـ تدخل الدول الصناعية على نطاق واسع في عملية البحث والتطوير

عندما بدأت صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية تدخل أسواق الدول الصناعية، وتنافس بنجاح الصناعات التي تنتج الملابس والمنسوجات والأحذية وغيرها من المنتجات التي تستخدم العمل بكثافة في انتاجها، كان من الواضح أن أساس المنافسة يكمن في الفروقات الكبيرة بين مستويات الأجور بين المجموعتين من الدول. فعلى الرغم من الانتاجية العالية للعمال في الدول الصناعية فإن هذه الفروقات كانت أقل بكثير من الفروقات في مستويات الأجور، ولهذا فإن تكاليف الانتاج كانت منخفضة لصالح الدول النامية. في مثل هذه الظروف وضمن المناخ الاقتصادي الدولي السائد في الخمسينيات والستينيات تقلّصت بعض الصناعات في الدول الصناعية، وتوسّعت في الدول النامية، إلا أن الصناعات المعنية في الدول الصناعية بدأت بالتعاون مع حكومات الدول الصناعية بتكثيف عمليات البحث والتطوير لاستعادة موقعها التنافسي عن طريق ابتكار أساليب انتاجية جديدة تقلّل من أهمية اليد العاملة في الكلفة النهائية للمنتوجات. ولقد استفادت بعض هذه الصناعات في الدول الصناعية من السياسات التي اتبعتها الحكومات، والتي أبقت الرسوم الجمركية عالية وأدخلت قيوداً جمركية على المستوردات، كما كان الحال بالنسبة إلى المنسوجات للبقاء

في السوق، على الرغم من تكاليفها الانتاجية العالية. وكذلك استفادت من المساعدات المالية الكبيرة التي قدمتها حكومات الدول الصناعية على شكل قروض كبيرة، بشروط تسهيلية، أو حتى كمنح، شريطة استخدامها في عمليات التحديث والتطوير. وكانت النتيجة أن صناعة النسيج، التي لا تعتبر من الصناعات القائدة أو الصاعدة، سجّلت ارتفاعات في انتاجية العمل أعلى بكثير من المعدل العام لزيادة الانتاجية في الدول الصناعية[٢٤]. ولقد تمّ ذلك عن طريق ابتكار تقنيات جديدة واستخدامها في الانتاج، مثل الغزل بالطريقة المفتوحة بدلاً من المغازل الحلقية، والنسج دون المكّوك، والأقمشة غير المنسوجة، والسجاد النافذ، وغيرها من التطورات التقانية الهامة في هذه الصناعة. ومن الجدير بالذكر أن الكثيرين كانوا يرون في بداية الستينيات حدوث تغييرات حادة في التكاليف النسبية لصالح الدول النامية في هذه الصناعة، إلا أن الوقائع العملية لم تثبت صحة هذه التنبؤات، لأن عمليات البحث والتطوير بمساندة حكومات الدول الصناعية نجحت في ايقاف التدهور في الموقف التنافسي لصالح الدول النامية، عن طريق اجراء تخفيضات حادة في كلفة العمل في وحدة الانتاج. وهناك من يقول إن صناعة النسيج في المانيا وايطاليا والولايات المتحدة أصبحت قادرة على المنافسة مع الدول النامية حتى دون الحماية، إلا أن هذه الصناعة لا زالت متمسكة بالحماية بشدة[٢٥]. وبالفعل فإن تيار هجرة هذه الصناعة إلى البلدان النامية توقف تقريباً، ويظهر أن هجرة معاكسة بدأت في بعض فروع هذه الصناعة من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية[٢٦].

وقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن التطورات التي بدأت كمحاولة للمحافظة على العمالة في هذه الصناعة انتهت إلى عكس مقصدها تماماً، لأن التقنيات الحديثة قضت على فرص العمل في هذه الصناعة أكثر من استيرادات هذه المنتجات من الدول النامية[٢٧]. ولكن المهم هو أن القوة الجديدة التي أضافتها التقنيات الحديثة إلى صناعة الغزل والنسيج في الدول الصناعية تحدد بشكل كبير امكانيات التوسع في هذه الصناعة في الدول النامية لأجل التصدير إلى الدول الصناعية.

لقد اتجه البحث والتطوير في الصناعة النسيجية، وكذلك في الصناعات الأخرى ليس فقط إلى تقليل كلفة العمل في وحدة الانتاج، وانما إلى زيادة درجات المرونة في العمليات الانتاجية. وكانت النتيجة استخدام الالكترونيات الدقيقة والروبوت (الآلي)

(٢٤) World Bank, *World Development Report, 1987*, p. 48.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٦) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987*, p. 15.

(٢٧) التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ص ١٥٢.

على نطاق واسع في العمليات الانتاجية. وبسبب ذلك أصبحت المعامل النسيجية قادرة على انتاج كميات قليلة نسبياً من نوعيات عالية الجودة لبيعها بأثمان مرتفعة إلى شرائح صغيرة نسبياً من المستهلكين، وبعد ذلك تنتقل إلى انتاج نوعيات أخرى بسهولة وسرعة دون فقدان مزايا الانتاج الكبير. وبتطبيق هذه المبادىء نفسها في صناعة الحديد والصلب ازدادت مرونة الخطوط الانتاجية، وأصبح بالامكان انتاج كميات قليلة وفق المواصفات التي يطلبها المستهلك، والانتقال بسهولة دون فقدان مزايا الانتاج الكبير، إلى نوعيات أخرى حسب طلبات جديدة للمستهلكين. وهذه الطريقة قلصت حاجة مصانع الحديد والصلب إلى انتاج كميات كبيرة من مختلف الأنواع وخزنها لتلبية طلبات المستهلكين حسب رغباتهم من المخازن. ولا يخفى أن تقليص الخزين بشكل كبير يؤدي إلى انخفاض التكاليف الكلية بشكل محسوس، وخاصة في ظروف ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية كما هو الآن.

ومن التطورات المهمة جداً في مجال البحث والتطوير تحت ضغط المنافسة، بما في ذلك المنافسة من الأقطار النامية، زيادة تأكيد انتاج المنتجات المتخصصة بدلاً من المنتجات التقليدية. فالملاحظ أن الشركات العملاقة في الصناعة البتروكيماوية أعادت توزيع المبالغ المخصصة للبحث والتطوير، ورفعت النسبة المخصصة لهذه المواد من قبل إحدى هذه الشركات (داو) من ٣٦ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ٤٣ بالمئة عام ١٩٨٢، وقامت شركة أخرى (فلبس) بزيادة هذه النسبة من ٧ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ كمعدل إلى ٣٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥[٢٨].

إلا أن انتاج المنتجات المتخصصة الغالية الثمن وتسويقها كالمواد الصيدلانية ليست بالمهمة السهلة، فالاتجاه السائد هو الارتفاع المستمر في تكاليف البحث والتطوير. فلقد قدرت إحدى الدراسات أن كلفة ادخال عقار جديد كان يكلف كمعدل ١٠ ملايين دولار ابتداء من البحث والتطوير إلى التسويق في السابق، ولكن في بداية الثمانينيات ارتفع الرقم إلى ٧٠ مليون دولار، وأحياناً إلى ١٠٠ مليون دولار، بسبب ارتفاع متطلبات الأمان التي تطلبها الحكومات، وبسبب التغيير في اتجاه طبيعة البحث والتطوير الذي بدأ يدخل في نطاق بحث طبيعة الخلية الانسانية التي تمتاز بتعقيدات شديدة[٢٩].

وفي مجال الصناعات التي تستخدم كميات كبيرة من المواد الأولية والطاقة فإن البحث والتطوير اتجه إلى ابتكار طرق انتاجية جديدة وتصاميم جديدة للمنتجات في

---

(٢٨) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry in a Changing World* (New York: United Nations, 1983), p. 327.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

حالات كثيرة لتصبح أصغر حجماً، وأخف وزناً، وأقل كلفة، وبـالتالي أرخص ثمنـاً. وهنا قد يكفي أن نقول إنه على الرغم من زيادة عدد سكـان العالم وزيـادة الاستهلاك الكلي من السلع المصنعة فإن العالم قلّص من استهـلاكه خـلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ من بعض المواد بشكل كبير، حيث انخفض استهلاك الحديد من ٧٢١ مليون طن إلى ٦٨٥ مليـون طن، وانخفض الاستهـلاك من التنـك من ٢٢٥ مليـون طن إلى ٢١٦ مليـون طن، وقلّ استهـلاك النحاس من ٩,٣٠ مليـون طن إلى ٩,٢٨ مليـون طن. وبـالنسبـة إلى النفط تقلص الاستهـلاك من ٣١٣٩ مليـون طن إلى ٢٧١١ مليـون طن[٣٠].

لقـد بدأت الـدول الصناعيـة منذ فـترة طويلة بتشجيـع البحث والتطويـر في ما يسمى بمنتجات التقانة المتقدمة، وكما هو متوقع لا يوجد تعريف مقبول عالميـاً لمنتجات التقانة المتقدمة. وأية قائمة بهذه المنتجات في فترة زمنية ستتغير حتماً على مـر الزمن كلما استحـدثت منتجات جـديدة، وكلما انتشرت تقنيـات انتاج السلع التي تعتـبر متقدمـة تقانياً وتـوفرت بشكـل واسع. ومـع ذلك أجـرت الـ «أنكتاد» دراسـة للمنتجات غـير الزراعية وغـير المعدنيـة الأولية طبقـاً لكثافـة البحث والتطويـر، وتم تقسيم السلع إلى ثلاث فئات رئيسية، متقدمـة ومتوسـطة ودنيا. وتنقسم كـل فئة إلى مجمـوعات فـرعية بحيث تشمل منتجات التقانة المتقـدمة تسـع مجموعـات فرعيـة. أشارت الـدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كثافة البحث والتطوير وقيام الدول الصناعيـة بتطبيق التـدابير غير التعريفية للحماية، فالصناعات ذات التقانة الدنيا كالمنسوجـات والحديـد والصلب تخضـع لأشد التـدابير الحـمائية قسـوة. وقد يمكن تفسـير ذلك بـأن الجهـات المصـدرة الرئيسية لسلع التقانة المتقدمة هي بلدان الاقتصاد السوقي المتقـدمة ذات الامكـانيات الاقتصادية الكبيرة. ولهذا فـإن خطر الانتقـام بسرعة وبقـوة قد يثني بعض الحكـومات عن استخـدام مثل هـذه التدابـير ضدهـا[٣١]. والمـلاحظ أن نمـو التجـارة الـدوليـة في المنتجات ذات التقانة المتقدمة كان أسرع من نمـو التجارة في المنتجـات الأخرى خـلال السنوات العشر الماضية[٣٢].

ولقد مثّلت منتجات التقانة المتقدمة ١١,٩ بالمئة من واردات الـدول الصناعيـة عام ١٩٨٤، وبما أن هذه البلدان تتمتع بوضع تنافسي قوي في هذه المنتجات، فإن لها مصلحة كبيرة في تأمين نظام تجاري مفتوح بالنسبة إليها.

---

(٣٠) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987,* p. 18.

(٣١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجـارة والتنمية، الحـمائية والتكيف الهيكـلي، ج ١: القيود المفـروضـة عـلى التجارة، ت د/ب/ ١١٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ١٧.

(٣٢) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report, 1987* (New York: UNCTAD, 1987), table (33).

وأخيراً، يمكن أن نلاحظ بخصوص البحث والتطوير أن الدول الصناعية أخذت تتدخل بشكل متزايد لدعم الأنشطة الصناعية التي تعتبرها ذات قدرة نمو عالية في المدى البعيد، وأهمية كبيرة في التجارة الدولية، وهي منتجات التقانة المتقدمة مثل الالكترونيات الدقيقة، المواصلات، المواد الجديدة، الكيمياء الحياتية. ولكن الدول نفسها اتخذت اجراءات واسعة النطاق لحماية الصناعات القديمة وزودتها بمختلف أشكال الدعم لزيادة قدرتها التنافسية مقابل منتجات الصناعات المشابهة في الدول النامية، كالمنسوجات والملابس والحديد والصلب وبناء السفن التي تمتلك الدول النامية مزايا نسبية فيها. وعلى هذا الأساس قامت الدول الصناعية فعلاً بإعاقة عملية إعادة هيكلة الصناعة في العالم[٣٣]، وبالنتيجة، فقد غدت السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية مزيجاً غير متجانس من التدابير لتشجيع الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة وحمايتها، وهي الصناعات التي تستخدم رأس المال والتقانة بكثافة، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات التي لا تمتلك فيها مزايا نسبية وحمايتها، وهي الصناعات التي تستخدم بكثافة العمالة أو الطاقة أو المواد الأولية الموجودة بكثرة في الدول النامية.

(٣٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحمائية والتكيف الهيكلي، القسم الثاني، ت د/ب/١١٢٦ (٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٨. (بالإنكليزية).

الفصل الثالث

إنعكاسات سياسات الدول المتقدمة على تصنيع الدول النامية ومنها الأقطار العربية بشكل خاص

مقدمة

في هـذا الفصل نبحث الآثـار التي ترتبت عـلى السياسـات التي اتبعتهـا الـدول الصنـاعية للتغلب عـلى المشاكـل الاقتصاديـة، التي ظهرت وتفـاقمت في السبعينيـات والثمانينيات. ونبدأ في أول الأمر بالإشارة إلى آثار هذه السياسات على مجمل الاقتصـاد العالمي، وخاصة اقتصادات الدول الناميـة، ومنها الأقـطار العربيـة، بقدر تعلق الأمـر بـالانتـاج والـدخـل والمؤشرات التجمعيـة الأخـرى. إلا أن القسم الأعـظم من هـذا الفصل يتعلق بآثار هذه السياسات على قطاعات صناعيـة مختارة، وهي قـطاع صناعـة النسيـج والملابس، بـاعتباره قـطاعاً منتجـاً لسلع استهـلاكيـة ضروريـة، وهـو قـطاع يستخدم العمالة بكثافة، ويعتبر من الصناعات الخفيفـة التي لا تحتاج إلى كميـات كبيرة من رأس المال. أما القطاع الثاني المختار فهو قطاع صناعة الحديـد والصلب باعتبـارها صناعة أساسية تستخدم رأس المال بكثافة، وملوّثة للبيئة، وتتمتع فيها الـدول الناميـة بمزايا نسبية كبيرة، وتمـر حاليـاً في فترة صعبـة من مراحـل تطورهـا. والقطاع الثـالث والأخير هو قطاع الصناعـات البتروكيماوية، لكـونه ممثـلاً للصناعـات الحديثـة نسبياً، وبسبب الأهمية الاستثنائية لهذه الصناعة للوطن العربي، لتوفّر كميات كبـيرة من النفط والغاز التي تستخدم من قبل الصناعة البتروكيماوية، كمادة أولية وكمصدر للطاقة.

أولاً: الآثار التجميعية لسياسات الدول الصناعية

إن انعكاسات السياسات التي اتبعتهـا الدول الصنـاعية متـوقعة إلى حدّ كبير. فهـذه السياسـات أدّت إلى حدوث انخفـاض في معدلات التـوسّع التجـاري الدولي، وهبـوط في معدلات التنميـة الاقتصـاديـة في الـدول الصنـاعيـة، وبـالتـالي انخفـاض

مستويات الرفاه فيها. ولكن هذه السياسات أدت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالدول النامية عن طريق هبوط معدلات نمو الطلب على صادرات هذه الدول، والانخفاض الحاد في أسعار بعض المواد الأولية الأساسية التي تصدّرها هذه الدول، وإجبار الدول النامية على اتباع سياسات انكماشية أثّرت بشكل سلبي في معدلات التنمية الاقتصادية فيها. تشير التقارير الدولية إلى أن متوسط معدلات النمو السنوية في الناتج الحقيقي للعالم انخفض من معدلات عالية تزيد على ٥ بالمئة سنوياً في الستينيات إلى ٣,٩ بالمئة في السبعينيات، و٢,٩ بالمئة فقط في الثمانينيات. ولقد تأثرت الدول النامية بدرجة أكبر بهذه التطورات السلبية، كما هو واضح من جدول رقم (٣ ـ ١). لقد انخفض معدل نمو الدخل في الدول النامية من ٥,٦ بالمئة سنوياً في السبعينيات إلى ٢ بالمئة فقط في الثمانينيات، أي بنسبة انخفاض قدرها ٦٤ بالمئة، وحيث إن معدل نمو السكان للدول النامية يقدر وفق المصدر نفسه، بما لا يقل عن ٢,٣ بالمئة سنوياً، مقارنة بـ ٠,٦ بالمئة فقط للدول الصناعية، يمكن أن نقول إن الدول الصناعية شهدت انخفاضاً في معدلات نمو دخل الفرد من ٣,٣ بالمئة سنوياً في السبعينيات إلى ٢,٣ بالمئة في الثمانينيات. ولكن بالنسبة إلى الدول النامية فإن الزيادة المتواضعة في معدل دخل الفرد في الستينيات والسبعينيات توقفت في الثمانينيات، وحصل انخفاض في الدخل الحقيقي للفرد خلال الثمانينيات بمعدل سنوي قدره ٠,٣ بالمئة. أما بالنسبة إلى الوطن العربي فلقد سبق أن بينا في الجدول رقم (١ ـ ٣) أن الدخل الحقيقي للفرد في معظم الأقطار العربية ارتفع بشكل كبير في السبعينيات، ولكنه انخفض في الثمانينيات بالنسبة إلى معظم الأقطار.

جدول رقم (٣ ـ ١)

متوسط معدلات نمو الناتج في العالم وبعض المناطق في السبعينيات والثمانينيات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ (نسب مئوية)

	١٩٧١ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٨	نسبة انخفاض معدلات النمو بين الفترتين
العالم	٣,٩	٢,٩	٢٦
الدول الصناعية	٣,١	٢,٣	٢٥
الدول النامية	٥,٦	٢,٠	٦٤

المصدر: United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, *World Economic Survey, 1988: Current Trends and Policies in the World Economy* (New York: UN, 1988), p. 5.

ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الحقيقي لمجموع الأقطار العربية يقل عام ١٩٨٧ بحوالى ١٤ بالمئة عن مستواه عام ١٩٨٠. . . وإذا علمنا أن عدد السكان العرب قد زاد منذ ذلك العام بما يزيد على ٢١ بالمئة، فإن هذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي قد تدهور بما يعادل ٥ بالمئة سنوياً في المتوسط في ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٧، وأنه فقد خلال تلك الفترة ما يقرب من ثلثه[1].

إن الآثار السلبية لسياسات الدول الصناعية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية تنعكس من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة على شكل هبوط في الطلب في الدول الصناعية على صادرات الدول النامية. وهذا الهبوط في الطلب يلحق الضرر بالدول النامية من خلال تقليص صادراتها من حيث الكم، وانخفاض أسعار السلع التي تصدرها الدول النامية. تشير التقارير الدولية إلى أن متوسط نمو قيمة التجارة الدولية في السلع، بأسعار عام ١٩٧٥، كان حوالى ٩,٣ بالمئة في الستينيات، وانخفض إلى ٤,٦ بالمئة في السبعينيات، و٣,١ بالمئة في الثمانينيات[2]. وبالتركيز على فترة الثمانينيات واستخدام المعلومات الواردة في تقرير «انكتاد» السنوي عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨ يمكن الحصول على جدول رقم (٣ - ٢) الذي يبين التطورات التي حدثت في بعض المؤشرات الأساسية في التجارة الدولية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

يلاحظ من الجدول أن الدول الصناعية استمرت بالاستفادة من التجارة الدولية فازداد حجم الصادرات فيها بمعدل سنوي قدره ٣,٨ بالمئة سنوياً. أما القوة الشرائية لصادرات الدول الصناعية فازدادت بمعدل ٥,٢ بالمئة سنوياً. أما في الدول النامية فإن حجم الصادرات استمر بالزيادة بمعدل سنوي قدره ١,٧ بالمئة وهو أقل بكثير من المعدل الذي تحقق في الدول الصناعية. ولكن الملفت للنظر هو هبوط القوة الشرائية لصادرات الدول النامية بمعدل سنوي قدره ٠,٧ بالمئة. يبين الجدول، أيضاً، بوضوح أن هناك اختلافات كبيرة بين مختلف المجموعات داخل الدول النامية؛ ففي الوقت الذي نشاهد ان التغييرات كانت ايجابية بالنسبة إلى الدول النامية المصدرة للمصنوعات، وبشكل أفضل حتى بالمقارنة بالدول الصناعية، نرى أن التغييرات كانت سلبية وعلى نطاق كبير بالنسبة إلى الدول النامية المصدِّرة للطاقة. وحيث ان النفط يمثل الجانب الأعظم من صادرات الوطن العربي فإن الأقطار العربية،

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٤ - ٥.

(٢) Economic Commission for Europe, *Overall Economic Perspective to the Year 2000*, ECE/EC. AD/32 (New York: United Nations, 1988), p. 160.

جدول رقم (٣ - ٢)

متوسط التغيير السنوي في حجوم الصادرات والواردات
وفي القوة الشرائية للصادرات لبعض مناطق العالم
(١٩٨٠ - ١٩٨٨)، (نسب مئوية)

	الدول الصناعية المتقدمة	الدول النامية	الدول النامية المصدرة للمصنوعات	الدول النامية المصدرة للطاقة	الدول النامية الأخرى
التغيير في حجم الصادرات	(+) ٣,٨	(+) ١,٧	(+) ٩,٥	(-) ٣,٤	(+) ٤,٦
التغيير في القوة الشرائية للصادرات	(+) ٥,٢	(-) ٠,٧	(+) ١٠,٠	(-) ٩,١	(+) ٣,١
التغيير في حجم الاستيرادات	(+) ٤,٥	(+) ١,٢	(+) ٤,٩	(-) ٣,٥	(+) ١,٥

المصـدر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Trade and Development Report, 1988* (New York: UN, 1988), p. 109.
وأرقام السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٦ حقيقية. أما أرقام سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ فهي تخمينية ومتوقعة.

كمجموعة، تضرّرت أكثر من أية مجموعة أخرى جراء التغييرات الاقتصادية التي حدثت في الثمانينيات.

ومن التغييرات السلبية المهمة في الاقتصاد الدولي، والتي لها علاقة وثيقة بالسياسات المالية والنقدية للدول الصناعية، هو الهبوط الشديد الذي طرأ على تدفق مجموع الموارد من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، من ١٢٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٨٤ مليار دولار عام ١٩٨٦. وخلال الفترة نفسها، حصل تدفق عكسي للموارد من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، وعلى نطاق لم يسبق له مثيل. وبالنتيجة انخفض صافي تدفق الموارد من الدول الصناعية إلى الدول النامية من ٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ناقص ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦[٣].

وكانت النتيجة المتوقعة لانخفاض معدل دخل الفرد، والتدفق العكسي للموارد من الدول النامية إلى الدول الصناعية، انخفاض نسبة الاستثمار في الدول النامية، من

(٣) United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, *World Economic Survey, 1988: Current Trends and Policies in the World Economy* (New York: UN, 1988), p. 8.

٢٧ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٢٣ بالمئة عام ١٩٨٦[٤]. خلال الفترة نفسها حصل انخفاض طفيف في معدل الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة، من ٢٢,٨ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٢٢ بالمئة عام ١٩٨٦. ومما لا شك فيه أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى المحافظة على مستويات عالية للاستثمار، وهي بحاجة أمسّ إلى توجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الانتاجية العالية.

من التطورات المهمة خلال فترة هذه الدراسة ذات العلاقة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية بصورة عامة والصناعية بصورة خاصة، هي التطورات التي حدثت بالنسبة إلى سعر الفائدة. فمن جهة حصل خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ تذبذب كبير في سعر الفائدة، ولكن النتيجة النهائية كانت زيادة أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية بشكل كبير. وزيادة سعر الفائدة الحقيقي تعني في نهاية الأمر قيام الدول النامية بدفع مقادير أكبر من مواردها الحقيقية لخدمة الديون الأجنبية. والواقع، ليس من السهل قياس سعر الفائدة وتطوره بسبب وجود أسعار فائدة متفاوتة في أية فترة تختلف حسب الآجال والظروف التي تحيط بالدائن والمدين، والتوقعات المستقبلية حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وأسعار الصرف وغيرها من العوامل، بالإضافة إلى توافر المبالغ القابلة للإقراض. ومع ذلك قد يكون من المناسب أن نشير إلى أن سعر الفائدة بالنسبة إلى الإقراض الحكومي للدول النامية ارتفع من ٥,٤ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٨ بالمئة عام ١٩٨٥[٥]. وهذا الارتفاع يتضمن زيادة في كلفة الاقراض بنسبة ٤٨ بالمئة، وهي نسبة كبيرة دون شك. ومن الجدير بالذكر أن أسعار الفائدة بالنسبة إلى القروض غير الحكومية تكون عادة أعلى من سعر الفائدة المذكور قبل قليل. وتزداد أسعار الفائدة، عادة وبشكل كبير، عندما يكون مصدر الإقراض مجهّزو السلع والخدمات في الدول الصناعية، أي عندما يقوم هؤلاء بتمويل استيرادات الدول النامية بالدفع الآجل. والواقع ليس من المستغرب أن يتجاوز سعر الفائدة الحقيقي على القروض المقدمة من قبل المجهزين ٥٠ بالمئة من أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية. وكما هو معروف أيضاً فإن مشكلة مديونية الدول النامية وصلت إلى مستويات خطيرة، وقامت هذه الدول بإعادة جدولة ديونها مرات عديدة، واتّبعت في حالات عديدة سياسات انكماشية أثّرت بشكل سلبي في معدلات التنمية الاقتصادية ومستويات المعيشة، وأدى ذلك إلى خلق اضطرابات اجتماعية وسياسية عنيفة في بعض الحالات.

لا شك في أن سياسات الدول الصناعية المتقدمة، المالية والنقدية والتجارية، أدت إلى تقليص صادرات رأس المال وزيادة سعر الفائدة وتقليص حجم الاستيرادات من الدول النامية، وبذلك حصل انخفاض كبير في معدلات الاستثمار في الدول النامية في

---

(٤) World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: The Bank, 1987), p. 174.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

النصف الأول من الثمانينيات مقارنة بالنصف الثاني من السبعينيات. ولقد قدرت إحدى الدراسات أن خسارة الدول النامية في القيمة المضافة وفرص تشغيل العمال كانت كبيرة جداً بسبب عدم استمرار الاستثمار الصناعي في مستوياته السابقة. وقدرت الدراسة أن الخسارة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في البرازيل كانت ٣٠ بالمئة، أما الخسارة في العمالة للدولة نفسها فكانت ٣٧ بالمئة. وتضيف الدراسة أن نسب الانخفاض في القيمة المضافة والعمالة في قطاع الصناعة التحويلية كانت على التوالي ٢٠ بالمئة و٢٥ بالمئة بالنسبة إلى مصر، و٢٥ بالمئة و٢٩ بالمئة بالنسبة إلى تونس، و٣٧ بالمئة و٢٢ بالمئة بالنسبة إلى كوريا الجنوبية[٦]. وهذه النسب من الخسارة في القيمة المضافة والعمالة في قطاع الصناعة التحويلية تعتبر كبيرة جداً بالنسبة إلى هذه الدول النامية.

بطبيعة الحال فإن السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية أضرت بهذه الدول نفسها أيضاً، كما سنرى في الفصل الرابع. ولكن المهم أن نلاحظ هنا أن السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة والمناخ الاقتصادي الدولي الذي نجم عنها خلقت جواً من التشاؤم في الوضع الاقتصادي الدولي، وغموضاً لا مثيل له بالنسبة إلى مستقبل التصنيع في الدول النامية.

سبق أن ذكرنا أن القطاعات التي تم اختيارها بالتشاور مع المسؤولين في المنظمة العربية للتنمية الصناعية هي الصناعات النسيجية، الحديد والصلب، والصناعات البتروكيماوية. في القسم المتبقي من هذا الفصل نتناول كل قطاع بشيء من التفصيل، فنتطرق إلى أهمية الصناعة المعنية وتطورها وأهم المشاكل التي تعاني منها، والسياسات التي تتبعها حكومات الدول الصناعية وشركاتها، ونبين أيضاً بشيء من التفصيل واقع الصناعة المعنية في الوطن العربي، وآفاق التطور المستقبلي في ضوء الوضع الاقتصادي والصناعي العالمي والعربي.

ثانياً: انعكاسات سياسات الدول المتقدمة على صناعة النسيج والملابس

١ ـ أهمية صناعة النسيج والملابس

للصناعة النسيجية دور مهم للغاية في بداية حركة التصنيع لمعظم الدول النامية، للعلاقة الوثيقة بين هذه الصناعة ومنتجات الكساء التي تعتبر من الاحتياجات

(٦) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1987* (Vienna: UNIDO, 1987), p.86.

الانسانية الأساسية. اضافة إلى ذلك فلقد وجدت في معظم هذه الدول صناعة نسيجية تقليدية قائمة على الأسلوب الانتاجي الحرفي الصغير. وتعتبر الصناعة النسيجية من الصناعات البسيطة، فإلى وقت قريب كانت التقانيات المستخدمة في هذه الصناعة بسيطة ومستقرة، ويمكن الحصول عليها بسهولة من الأسواق الدولية. وكانت الصناعة أيضاً لا تحتاج إلى كميات كبيرة من رأس المال، وإنما تستخدم العمل بكثرة. اضافة إلى كل ذلك، فإن عدداً كبيراً من الدول النامية كان ينتج كميات كبيرة من المواد الأولية الأساسية، وخاصة القطن والصوف والكتّان.

وبالفعل، قام عدد من الدول النامية بعملية تصنيع واسعة في مجال صناعة النسيج والملابس، وبضمن ذلك بعض الأقطار العربية، وخاصة مصر وسوريا والعراق، ومن ثم تونس والجزائر والسودان والمغرب. ولو أن عملية التصنيع كانت في البداية تهدف إلى سد الاحتياجات المحلية والاستعاضة عن المستوردات، إلا أن التطورات الاقتصادية الدولية والسياسات التي اتبعتها الدول الصناعية في الخمسينيات والستينيات ساعدت بعض الدول النامية على إنشاء هذه الصناعة وتوسيعها، على أساس تصدير كميات كبيرة، وأحياناً معظم الكميات المنتجة، إلى الأسواق الخارجية، بما في ذلك أسواق الدول الصناعية التي كانت تمتلك صناعة نسيجية عريقة.

٢ ـ تطور صناعة النسيج والملابس في العالم

حسب آخر الاحصائيات المتوافرة، استخدمت صناعة الغزل والنسيج عام ١٩٨٥ في الدول النامية ٥,٣ مليون عامل أي ١٦ بالمئة من القوى العاملة الصناعية في هذه الدول، وفي السنة نفسها بلغت مساهمة هذا القطاع ٩,٧ بالمئة من ناتج الصناعة التحويلية في الدول النامية، مقابل ٤,٦ بالمئة للدول الصناعية. مع العلم أن هذه النسبة، أي مساهمة القيمة المضافة المتولدة في صناعة الغزل والنسيج إلى مجموع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كانت أعلى من هذه النسب في بعض المناطق الجغرافية في الدول النامية. فالنسبة كانت ١٧,٦ بالمئة في شبه القارة الهندية، و١٦,٦ بالمئة في شمال افريقيا، و١٥ بالمئة لغرب آسيا.

في الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ بلغ معدل نمو الناتج في صناعة الغزل والنسيج في الدول النامية ٢,٤ بالمئة سنوياً مقارنة بـ ١,٥ بالمئة سنوياً في الدول الصناعية. ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الدول النامية من الناتج العالمي في هذه الصناعة من ٢٣,٣ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٢٥,٨ بالمئة عام ١٩٨٥[٧].

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

أما صناعة الملابس فإنها كانت تساهم بنسبة ٣,٥ بالمئة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول النامية عام ١٩٨٥ مقابل ٢,٨ بالمئة بالنسبة إلى الدول الصناعية. وكانت هذه النسبة أعلى في بعض المناطق الجغرافية، حيث بلغت ٥,٥ بالمئة في جنوب شرقي آسيا، علماً بأن هذه الصناعة تلعب دوراً مهماً في صادرات هذه المنطقة، وكانت النسبة عالية أيضاً في شبه القارة الهندية وشمال افريقيا حيث بلغت ٥,٥ بالمئة و٤,٥ بالمئة. أما في غربي آسيا وأمريكا اللاتينية فكانت النسبة أقل من المعدل العام للدول النامية، ولم تتجاوز ٢,٢ بالمئة.

لقد نمت صناعة الملابس بنسبة ٤ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ في الدول النامية مقارنة بـ ١,٧ بالمئة في الدول الصناعية. وبنتيجة ذلك ارتفعت حصة الدول النامية من صناعة الملابس العالمية من ١٢,٢ بالمئة إلى ١٥,٧ بالمئة خلال هذه الفترة(٨).

تشير هذه المعلومات، إذن، إلى أن صناعة النسيج والملابس ما زالت على درجة كبيرة من الأهمية في الهيكل الصناعي العالمي، لأن صناعة المنسوجات والملبوسات تشغل ملايين العمال في الدول النامية والدول الصناعية، وهذه الصناعة في الوقت نفسه تمثّل أكثر من عشر القيمة المضافة في الانتاج الصناعي العالمي. أما قيمة التجارة العالمية في المنسوجات والملبوسات فكانت حسب آخر الاحصاءات المتوافرة لدينا عام ١٩٨٤ أكثر من ١٤٠ بليون دولار، أي حوالى ١٥ بالمئة من قيمة التجارة العالمية في السلع المصنعة(٩). والواقع أن الهيكل الصناعي لبلدان نامية كثيرة مرتبط الآن إلى حد كبير بانتاج المنسوجات والملبوسات وتصديرها؛ ففي كوريا الجنوبية مثلاً بلغت صادرات النسيج والملابس عام ١٩٨٥ حوالى ٧ بلايين دولار، أي ٣٠ بالمئة من جميع صادرات كوريا الجنوبية، وفي هونغ كونغ بلغت مساهمة صناعة النسيج والملابس عام ١٩٨٥ أكثر من ٣٥ بالمئة من الانتاج الصناعي، وصدرت في العام نفسه ما قيمته ٩,٧ بليون دولار(١٠). وبصورة عامة شكّلت صادرات الدول النامية من النسيج والملابس أكثر من ثلث التوسع الذي حصل في صادرات الدول النامية من السلع المصنعة(١١).

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية: التقييم وخيارات السياسة العامة: تقرير من أمانة انكتاد، الدورة السابعة، ت د/٣٢٨، ملحق رقم ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢١.

(١٠) UNIDO, Ibid., p. 125.

(١١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المصدر نفسه، ص ٢١.

٣ ـ سياسات الدول الصناعية لحماية صناعة النسيج والملابس

إلا أن النجاحات المرموقة التي حققتها الدول النامية في هذه الصناعة كانت أقل بكثير من الامكانيات التي كانت متوافرة فعلاً لتوسيع هذه الصناعة ولإعادة توطينها وفقاً لمتطلبات التكاليف النسبية. لقد حال دون التوسع المنشود السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية كاستجابة لتحدي صادرات الدول النامية. والواقع أن الطريقة التي استجابت بها الأطراف ذات العلاقة في الدول الصناعية، وهي الحكومات وأرباب المصانع والعمال والنقابات، لإعادة تنظيم هذه الصناعة في مواجهة التوسّع السريع لصادرات الدول النامية، وزيادة المنافسة الدولية، تستحق المتابعة الدقيقة والدراسة، لأن هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن الدول الصناعية سوف تلجأ في المستقبل وعلى نطاق أوسع إلى اتباع الأسلوب نفسه في حماية الصناعات الأخرى، بما في ذلك الصناعات التي تهم المنطقة العربية كثيراً، كالبتروكيماويات والحديد والصلب.

تمثّل رد الفعل الأول لأصحاب المصانع النسيجية والعمال ونقاباتهم في الدول الصناعية بالمطالبة بحماية صناعتهم من منافسة منتجات الدول النامية التي تستند إلى رخص العمالة فيها، وانخفاض مستويات المعيشة فيها، بدرجة كبيرة.

وبالفعل استجابت الدول الصناعية، واستثنت المنسوجات والملابس وما شابه من صادرات الدول النامية من السلع المصنعة من اجراء التخفيضات التي حصلت في الرسوم الجمركية أثناء معظم دورات المفاوضات الدولية المتعددة حول التعريفات والتجارة التي تمت من خلال «الغات». ولكن على الرغم من عدم تخفيض الرسوم الجمركية فإن صادرات الدول النامية استمرت بالزيادة، وتعرّض عدد كبير من المصانع في الدول الصناعية إلى الإغلاق أو تقليص العمل، وسُرِّحت أعداد كبيرة من العاملين. فبدأت المرحلة الثانية من رد فعل الدول الصناعية، وذلك بالتماس «مهلة التقاط الأنفاس» لاستكمال اعادة تنظيم الهيكل الصناعي فيها بما يؤمن التحول التدريجي للعمل ورأس المال من هذه الصناعة إلى الصناعات الأخرى، التي تستطيع فيها منافسة الدول النامية. وبالفعل بدأت المفاوضات الدولية في الستينيات بين الدول الصناعية والدول النامية لأجل تنظيم التجارة الدولية في المنسوجات والملبوسات، فتم التوصل إلى الاتفاقية المعروفة باسم «الترتيب المعني بالمنسوجات المتعددة الألياف»، وكان الهدف هو خلق توازن بين مصالح الدول الصناعية والدول النامية. فبالنسبة إلى الدول الصناعية كان الهدف هو تلافي دخول كميات كبيرة من المنسوجات والملابس في حالة ترك التجارة والسماح لقوى السوق أن تعمل عملها، لأن الدول الصناعية ادعت بأن هذه الصادرات تخلّ بأسواقها، وتسبّب أضراراً جسيمة لصناعتها، ولهذا بدأت وفق «الترتيب المعني بالمنسوجات المتعددة الألياف» تضع قيوداً كمية على استيراداتها في

ضوء استيراداتها السابقة، ثم تقوم كل دولة صناعية بتوزيع الكمية المسموح باستيرادها بين الدول النامية وفق اتفاقيات ثنائية تعقد مع كل دولة على حدة.

كان المفروض أن تستمر هذه الترتيبات لفترة قصيرة (بضع سنوات)، تقوم الدول الصناعية خلالها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليص حجم الصناعة المعنية عن طريق منح محفزات لتحويل العمل ورأس المال إلى أنشطة اقتصادية أخرى، والتركيز على المنسوجات والملابس رفيعة المستوى التي لا تستطيع الدول النامية منافستها فيها. وعلى هذا الأساس فإن الترتيبات المعنية كانت تتضمن السماح بزيادة صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية بنسب مقبولة سنوياً، وبما يتناسب مع توسّع منظم في هذه الصناعة على الصعيد العالمي والانفتاح التدريجي في التجارة. إلا أن الاتفاقية التي كانت وقتية بطبيعتها مُدِّدت مرات عدة، ومضى الآن حوالى ربع قرن على البدء بها، وأصبحت بذلك «مهلة التقاط الأنفاس»، وكأنها، أبدية ولا رجعة فيها.

ووفق آخر تمديد للاتفاقية عام ١٩٨٦ لمدة أربع سنوات أخرى، تم فرض أشد الاجراءات الحمائية الكمية صرامة، وتوصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مع هونغ كونغ لتحديد الصادرات يتضمن زيادة قدرها ٠,٥ بالمئة عام ١٩٨٦، تزداد تدريجيا لتصل إلى ٢,٥ بالمئة عام ١٩٩١، وبذلك فإن معدل الزيادة السنوية يقدّر بحوالى ١ بالمئة فقط. أما بالنسبة إلى كوريا الجنوبية فقد تم التوصل إلى اتفاق يتضمن زيادة قدرها ٠,٨ بالمئة فقط سنوياً في الصادرات، وبالنسبة إلى تايوان تم تحديد نسبة الزيادة بنصف الواحد في المئة سنوياً. اضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقيات الجديدة تضع حصة استيرادية لكل نوع من الأقمشة والملابس، وحسب الألياف الأساسية المصنوعة منها، كالقطن والصوف والكتان والألياف التركيبية. أما المجموعة الاقتصادية الأوروبية فحدّدت زيادة استيراداتها من الأقمشة والملابس بمعدلات تتراوح بين ١ بالمئة إلى ٢ بالمئة سنوياً، وتنوي عقد اتفاقيات منفصلة مع ٢٣ دولة لتجهيز هذه المنتجات خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠[١٢]. وعلى هذا الأساس تمّ وضع قيد كمّي شديد على توسع هذه الصناعة في الدول النامية لغرض تلبية احتياجات الدول الصناعية، وعليه فإن التوسع المستقبلي لهذه الصناعة يعتمد على النمو في الطلب المحلي، والذي يقدر أن ينمو بمعدل ٤ بالمئة سنوياً في السنوات القليلة القادمة[١٣].

عند بدء تطبيق الترتيبات المتعلقة بالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس تم وضع القيود الكمية على أنواع معينة من المنتوجات، وخاصة القطنية، وكانت نسب

---

(١٢) UNIDO, Ibid., p. 125.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

الزيادة المسموح بها من منتجات الدول النامية معتدلة، ولكن مع مرور الوقت، وبدلاً من تخفيف القيود كما كانت الدول الصناعية تدّعي في البداية، ازدادت القيود صرامة بحيث تشمل الآن تقريباً جميع أنواع المنسوجات والملابس، وحسب نظام يتضمن حصة معينة لكل منتوج، فهناك، أحياناً، على سبيل المثال، حصة للقمصان القطنية من قياس معين. إن الغاية من هذا النظام المعقّد هي بطبيعة الحال تقليص الاستيرادات من الدول النامية إلى أدنى حد ممكن عن طريق عرقلة السير المنتظم للتجارة بواسطة القيود الادارية وتسهيل حدوث الاحتكاكات، وبذلك يصعب حتى تحقيق الزيادات المتواضعة في صادرات الدول النامية التي تتضمنها الاتفاقيات الثنائية. ولكن ينبغي أن نشير إلى أن الدول الصناعية فرضت هذه القيود الشديدة على المصدرين الكبار التقليديين، أي كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ في حين أن معدلات الزيادة في الصادرات الواردة في الاتفاقيات مع بعض الدول الأخرى، وخاصة أقطار رابطة جنوب شرق آسيا، أقل صرامة في الوقت الحاضر، على الأقل[١٤].

٤ ـ التطورات التقانية في صناعة النسيج والملابس

إن الاجراءات الحمائية التي اتخذتها الدول الصناعية رافقتها حركة واسعة النطاق من البحث والتطوير بهدف تحديث هذه الصناعة، فظهرت مجموعة من التطورات التقانية التي استغلتها هذه الصناعة، استناداً إلى مواردها الذاتية، وبالاستعانة بالقروض التسهيلية والمنح التي حصلت عليها من الحكومات المعنية. ففي صناعة النسيج تم استبدال مكائن الغزل القديمة التي تستخدم طريقة الغزل الحلقي بمكائن حديثة للغزل ذات الطرف المفتوح، والتي تسمى أيضاً بالتوربينية، وفي صناعة النسيج أصبحت مكائن النسيج دون المكوك هي الغالبة. ففي عام ١٩٨٣، مثلاً، تم نصب ٧ مكائن نسيج دون مكوك من أصل ٨ مكائن تمّ نصبها، وتم استخدام أجهزة السيطرة الالكترونية لبرمجة المراحل الانتاجية وتنظيمها وتنسيقها. وأدخلت تحسينات كبيرة في ظروف العمل لتقليل الضوضاء، بالإضافة إلى استخدام أجهزة شفط الغبار والنفايات المتطايرة، التي تؤدي إلى مستويات أعلى من السلامة وتحسين نوعية الانتاج، وكذلك تم إنشاء وحدات انتاجية كبيرة متكاملة تشمل مختلف مراحل التصميم والغزل والنسيج والتكملة.

ونتيجة اعادة تنظيم هذه الصناعة على نطاق واسع بالأساليب المذكورة أعلاه، حصلت زيادة كبيرة جداً في معدلات الانتاجية، فأصبحت القيمة المضافة للعامل الواحد في الدول المتقدمة عام ١٩٨٥ في هذه الصناعة ١٨٠٠٠ دولار مقارنة بحوالى

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

٦٠٠٠ دولار في الدول النامية، وحصل خلال ٢٠ سنة الماضية تقليص عدد اليد العاملة من ٨,٩ مليون شخص إلى ٦,٨ مليون عامل. وفي الوقت نفسه ازدادت كثافة استخدام رأس المال خلال الفترة نفسها. فإذا استبعدنا التضخم، وجدنا أن قيمة نول نسيج دون مكوك عام ١٩٨٢ تقدر بحوالى ٣,٥ مرة قيمة ماكنة نسيج التي لها مكوك عام ١٩٧٠، إلا أن الماكنة الأولى تنسج القماش ٤ مرات أسرع من الماكنة الثانية. كذلك فإن حاجة كل عامل من رأس المال في معامل الغزل الحديثة التي تستخدم نظام الطرف المفتوح تزيد ثلاث مرات على نظام استعمال مكائن الغزل الحلقية، ولكن سرعة الانتاج في الطريقة الأولى تبلغ ٤ مرات سرعة الانتاج في الطريقة الثانية، أي القديمة. إن استخدام هذه الأساليب ذات الكثافة العالية في استخدام رأس المال أدى إلى حدوث زيادات كبيرة في انتاجية العمل في الدول الصناعية، بحيث أصبحت الصناعة النسيجية فيها قادرة على منافسة الصناعة المماثلة لها في الدول النامية التي استمرت تستخدم التقنيات القديمة ذات الاستخدام الكثيف للعمل والانتاجية الواطئة. وكذلك بدأت بعض هذه الأقطار تنتج مكائن النسيج بمكوك، وتستعملها في صناعتها، مثل البرازيل وكوريا الجنوبية. إلا أن الملاحظ أن عدداً قليلاً من الدول النامية، وخاصة تايوان وهونغ كونغ استطاع أن يجاري الدول الصناعية عن طريق الاستثمار في المكائن الحديثة(١٥). والنتيجة النهائية هي أن التجارة الدولية في المنسوجات استمرت في اتجاهين، أي قيام الدول النامية كمجموعة بتصدير كميات كبيرة من الأقمشة إلى الدول الصناعية، وبالعكس. ولقد كان الميزان التجاري في هذه المنتجات لصالح الدول الصناعية بمقدار بسيط في أواسط هذا العقد، فلقد كانت الدول النامية في عام ١٩٨٤ مستوردة صافية للمنسوجات من الدول الصناعية بمقدار ٢,٣ بليون دولار(١٦).

لم تستطع الدول الصناعية، حتى الآن، أن تحقق في صناعة الملابس النجاحات التي حققتها في صناعة المنسوجات بخصوص زيادة انتاجية العمل عن طريق تطبيق معطيات التقانة الحديثة. السبب في ذلك هو طبيعة المادة الأولية المستخدمة، أي الأقمشة التي تمتاز بالليونة والنعومة، ولهذا فلقد بقيت عمليات تحريك قطع الأقمشة حول المكائن عملية يدوية إلى حدٍّ كبير، للصعوبة البالغة في تطبيق أساليب المناولة الميكانيكية. ولهذا فإن التطورات التقانية لم تستطع، حتى الآن، تقليل كثافة العمل في هذه الصناعة، وخاصة في مرحلة التجميع، أي الخياطة. ولكن حدثت تطورات كبيرة في مرحلتي التصميم والقصّ. إلا أن المحاولات مستمرة بشكل مكثف لتقليل استعمال

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٣ - ١٢٥.

(١٦) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1986* (Vienna: UNIDO, 1986), p. 44.

العمل في هذه الصناعة. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن إحدى الجهات الأمريكية المهتمة بهذا الموضوع قامت بانتاج «روبوت» لخياطة أردان البدلات، يمكنه الانتاج، كمعدل، أربع مرات أكثر من انتاج العامل الواحد الذي يستعمل أحدث المكائن الآلية المستعملة حالياً في مصانع الخياطة. ولقد كلف تطوير هذا الجهاز المسير الكترونياً ١٩ مليون دولار، ويتوقع أن يباع بسعر يتراوح بين مئة ألف إلى مئتين وخمسين ألف دولار. ومعنى هذا أن مبلغ الاندثار مع التكاليف المالية للجهاز الواحد قد يتراوح بين ٢٥ ألفاً و٧٥ ألف دولار سنوياً. ويحتاج الجهاز إلى عامل ماهر واحد تبلغ كلفته السنوية حوالى ١٦ ألف دولار كحد أدنى. وبطبيعة الحال فإن استخدام ٤ عمال في هونغ كونغ، واستخدام المكائن الاعتيادية التي تكلف بضعة آلاف دولارات لكل عامل من قبل صناعة الملابس في هونغ كونغ أفضل بكثير جداً من الناحية الاقتصادية، لأن أجور ٤ عمال سنوياً في هونغ كونغ أقل من ١٦ ألف دولار. وعلى هذا الأساس فإن القضاء على الميزة النسبية لصناعة الملابس في البلدان النامية التي تمتلك صناعة ذات كفاءة عالية، تتطلب من الدول الصناعية أن تعمل على تعميق الكثافة الرأسمالية، وأن تخترع مكائن تعوّض عن العمل بكميات أكبر لأجل تخفيض كلفة الانتاج. ولكن استناداً إلى دراسة حديثة للـ «يونيدو» فإن هذا الاحتمال وارد، وان التطبيقات المستقبلية للالكترونيات الدقيقة في مراحل الخياطة يمكن أن تحدث تغييرات كثيرة. وتستنتج الدراسة أن الحصول على زيادات كبيرة في انتاجية العمل في مرحلة الخياطة تتطلب استثمارات كبيرة جداً، وزيادة كبيرة جداً أيضاً في متوسط حجم الوحدة الانتاجية مقارنة بالوحدات الانتاجية القائمة. وعليه، فإن انتشار استعمال هذه الأساليب يكون بطيئاً في الدول الصناعية خلال العقد القادم، ومن المحتمل أن تظهر آثارها على هذه الصناعة في السنوات الأولى من القرن القادم. وعلى هذا الأساس فإن حماية الصناعة التي تتبعها الدول الصناعية تبقى العامل المباشر الرئيسي لإعاقة تطور هذه الصناعة في الدول النامية(١٧).

وعلى كل حال، فإن طبيعة هذه الصناعة إلى الآن لم تسمح للدول الصناعية بتقليص كثافة العمل فيها وزيادة الانتاجية، ولهذا انخفض الانتاج في عدد من الدول الأوروبية الصناعية بشكل كبير، فخلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ وحسب دراسة للـ «يونيدو»، انخفض الانتاج في السويد بنسبة ٥٠ بالمئة، وفي لوكسمبورغ وهولندا بنسبة ٣٠ بالمئة، وفي المانيا الاتحادية بنسبة ٢٠ بالمئة، وفي بريطانيا ١٥ بالمئة. ولكن لم يحصل أي انخفاض في فرنسا، وازداد الانتاج في ايطاليا بنسبة ٢٠ بالمئة. ولقد رافق كل ذلك عملية تحديث مهمة في هذه الصناعة، بحيث أصبحت الصناعة الأوروبية

---

(١٧) World Bank, *World Development Report, 1987*, p. 48.

تعتمد على انتاج الملابس مرتفعة الثمن. ومن جهة أخرى اهتمت الصناعة في الدول الصناعية بزيادة المرونة لأجل خلق امكانية الاستجابة السريعة في «الموديلات» التي تميز هذه الصناعة عن غيرها بشكل خاص. وبنتيجة تطبيقات الكومبيوتر في مجالات التصميم والانتاج في مختلف مراحل هذه الصناعة، تمكّنت هذه الصناعة في الدول الصناعية الرئيسية أن تخلق روابط قوية بين بائع المفرد وصانع الملابس ومنتج الأقمشة وصانع الغزول، وغير ذلك من المتطلبات التكميلية، بحيث اختصرت فترة التجهيز لأي «موديل» إلى ثلاثة أسابيع فقط، اعتباراً من وضع طلب الشراء وإلى يوم وصول الملابس إلى مخازن البيع بالمفرد. وبطبيعة الحال فإن الدول النامية التي تفتقر إلى مثل هذه الأنظمة، وترسل البضائع المنتجة بالسفن من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك في الدول الصناعية لا يمكن أن تنافس في هذا المجال. ولهذا فإن من المتوقع أن تستمر الدول النامية في تجهيز كميات كبيرة من الملابس الرخيصة الثمن إلى الدول الصناعية[(١٨)].

٥ ـ صناعة الملابس والنسيج في الوطن العربي

بدأت الصناعة النسيجية، بالنسبة إلى الوطن العربي، منذ فترة طويلة مقارنة بالصناعات الأخرى. وكان لتوافر المواد الخام، وخاصة القطن، أثر كبير في التوسع التدريجي لهذه الصناعة لسد الحاجة المحلية وتقليل الاستيراد من الخارج. وحسب المعلومات المذكورة في الفصل الأول، ساهمت صناعة النسيج والملابس بنسبة ٢٦ بالمئة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية عام ١٩٧٥، وانخفضت هذه النسبة إلى ٢١ بالمئة عام ١٩٨٥. وعلى هذا الأساس فهذه الصناعة تعتبر من الصناعات المهمة في المنطقة العربية، وبعض الأقطار العربية لها اهتمامات كبيرة بالصناعات النسيجية، لما لديها من مواد أولية رئيسية (القطن)، واليد العاملة، وخبرة فنية متراكمة، وصناعة ارتفعت إلى مستويات جيدة، وهي تونس ومصر والجزائر والسودان وسوريا والمغرب. وكذلك هناك صناعة نسيجية كبيرة في العراق[(١٩)].

قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية بإعداد دراسة قطاعية تفصيلية لتطوير الصناعات النسيجية باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بعنوان «دراسة صناعة الكساء في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠» تضمنت البيانات والاحصاءات المتاحة في الوطن العربي حول المواد الأولية والانتاج والاستهلاك وتقدير هذه المتغيرات لعامي

---

(١٨) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987*, p. 129.

(١٩) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروع الغزول القطنية العربي المشترك بطاقة ٢٥ ألف طن سنوياً ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٨)، ص ٧.

١٩٩٠ و٢٠٠٠. لقد اعتمدت الدراسة، أساساً، على المعلومات المتوافرة عن الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، وعليه فإن استنتاجات الدراسة يجب أن لا تؤخذ إلا كمؤشرات عامة، ليس فقط لقدم الفترة وقصرها وبالتالي صعوبة قبولها كأساس لوضع توقعات مستقبلية، وإنما لأن تلك الفترة كانت فترة الفورة النفطية والارتفاع الكبير والسريع في المؤشرات الاقتصادية في المنطقة العربية، كما رأينا في الفصل الأول. ولقد تلت تلك الفترة سنوات من الركود الاقتصادي ما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر. مع أخذ هذه التحفظات بنظر الاعتبار، من المفيد أن نلخص بعض المعلومات الواردة في الدراسة في الجدول رقم (٣ ـ ٣). تشير الدراسة إلى أن الانتاج المحلي ساهم بسدّ حوالى ٥٦ بالمئة من الحاجة المحلية من مختلف الأقمشة والملابس عام ١٩٨٥، فإذا لم يتوسع الانتاج تقل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٤٧ بالمئة عام ١٩٩٠ و٣٤ بالمئة فقط عام ٢٠٠٠. وفي ضوء توافر متطلبات توسيع هذه الصناعة أوصت الدراسة بإقامة مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية القطرية والمشتركة على أساس توزيع اقامة المشاريع بين ثلاث فترات خمسية تغطي السنوات ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠. وبلغت الاستثمارات المطلوبة للفترة الأولى فقط، أي ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، حوالى خمسة آلاف مليون دولار، منها ١,٥ بليون دولار لمصانع الملابس، و١,٦ بليون دولار لمصانع انتاج الألياف التركيبية، والباقي، أي حوالى ١,٩ بليون دولار لمعامل الغزل والنسيج والحياكة. ومن شأن هذه الاستثمارات الضخمة سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك في المنطقة العربية.

سبق أن أشرنا إلى أهمية صناعة النسيج والملابس للبلدان النامية، ليس فقط للاكتفاء الذاتي، وإنما بهدف التصدير إلى البلدان الصناعية، لأجل الحصول على العملات الأجنبية الضرورية، للحصول على ما تحتاجها البلدان النامية من مختلف السلع والخدمات. ونظراً للاختلاف الكبير في مستويات التطور الصناعي ووجود مستلزمات الصناعة النسيجية، وخاصة الألياف والأيدي العاملة في الأقطار العربية، ليس من الضروري أن يعتمد توسيع هذه الصناعة على فرضية تحقيق الاكتفاء الذاتي للوطن العربي بأجمعه، وإنما يمكن تحقيق زيادة كبيرة في حجم هذه الصناعة عن طريق توسيعها في بعض البلدان، مثل مصر وسوريا والسودان وتونس والمغرب، لتلبية الاحتياجات القطرية، وللمساهمة في سد احتياجات الأقطار العربية الأخرى كلاً أو جزءاً، وللتصدير إلى العالم الخارجي. ومن الجدير بالذكر أن توسيع صناعة النسيج والملابس في المنطقة العربية يمكن أن يدعم بشكل كبير عن طريق انتاج الألياف التركيبية في الأقطار العربية التي تصلح أكثر من غيرها، وخاصة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط، مثل السعودية والعراق وليبيا. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى تزايد أهمية الألياف الصناعية على النطاق العالمي، كما هو مذكور في جدول رقم (٣ ـ ٤) التالي:

جدول رقم (٣ ـ ٣)

مؤشرات عامة حول صناعة النسيج والملابس في الوطن العربي

	١٩٧٩	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
الانتاج	٤٥٠	٥٩٠	٥٩٠	٥٩٠
الاستهلاك	٨١٥	١٠٥٠	١٢٤٥	١٧٢٠
الفرق بين الاستهلاك والانتاج	٣٦٥	٤٦٠	٦٥٥	١١٣٠
مساهمة الانتاج المحلي في الاستهلاك	٥٥ بالمئة	٥٦ بالمئة	٤٧ بالمئة	٣٤ بالمئة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «واقع وآفاق التنمية الصناعية العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، دمشق، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ ([د.م. : د.ن.، د.ت.])، الفصل الرابع.

جدول رقم (٣ ـ ٤)

استهلاك العالم من مختلف الألياف (بآلاف الأطنان)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠ (متوقع)
الصوفية	١٥٠٠	١٧٠٠	١٧٤٠	١٧٩٠
القطنية	١٢٠٦٥	١٤٢٧٧	١٥١٦٥	١٦٤٠٠
الصناعية	٨٢٤٣	١١٠٣٦	١٥١٩٩	١٧٦٤٠
المجموع	٢١٨٠٨	٣٠٠١٣	٣٢١٠٤	٣٥٨٣٠
نسبة الألياف الصناعية إلى المجموع	٣٨ بالمئة	٣٧ بالمئة	٤٧ بالمئة	٤٩ بالمئة

المصدر: المنطقة العربية للتنمية الصناعية، الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروع الغزول القطنية العربي المشترك بطاقة ٢٥ ألف طن سنوياً ([د.م. : د.ن.]، ١٩٨٨).

وبطبيعة الحال، يمكن التفكير بعدد كبير من الترتيبات لتنظيم هذه الصناعة في الوطن العربي بهدف الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لمختلف الأقطار، فقد يكون

من الممكن تركيز صناعة الغزول القطنية في مناطق انتاج القطن، كالسودان ومصر وسوريا، وتركيز صناعة الأقمشة في البلدان التي اكتسبت خبرة في هذا المجال، كالمغرب وتونس والعراق، بالإضافة إلى الأقطار المذكورة قبل قليل، وتركيز صناعة خياطة الملابس في الأقطار التي تمتلك أعداداً كبيرة من العمالة بأجور مناسبة، وتفتقر إلى مجالات صناعية أخرى، كالصومال واليمن وجيبوتي، اضافة إلى الأقطار المذكورة سابقاً، وخاصة مصر وتونس والمغرب. . . وهكذا.

إن الفكرة الشائعة ان صناعة النسيج بصورة عامة، وصناعة خياطة الملابس بصورة خاصة، صناعة بسيطة قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة بسبب الأهمية النسبية الصغيرة لاقتصاديات أو وفورات الحجم الكبير، وبساطة التقانة واستقرارها، فكرة قديمة قضت عليها التطورات الاقتصادية والتقانية التي حدثت خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٥، وأصبحت هذه الصناعة تمتاز بشدة المنافسة على الصعيد الدولي، والارتفاع الكبير في كثافة رأس المال المستخدم، والتطور التقاني السريع. وعلى هذا الأساس، فإن التشتت والتخلف الذي يميّز الصناعة العربية أمر خطير ويهدد بالقضاء عليها بسبب عدم قدرتها على منافسة الصناعات المماثلة لها، ليس في البلدان الصناعية فقط، وإنما حتى في البلدان النامية. فلقد بدأت بعض الدول النامية تحت ضغط المنافسة الدولية بتحديث صناعتها بالتركيز على استخدام مكائن النسيج دون مكوك، والتخلي عن المغازل الحلقية، واستعمال طريقة النظام المفتوح، مثل تايوان[٢٠]. وأصبحت هونغ كونغ تمتلك صناعة ملابس تعتبر من أكثر صناعات الملابس كفاءة في العالم[٢١]. ولكن حسب دراسة حديثة لم تدخل التقانة المتطورة في صناعة النسيج العربية، فحتى عام ١٩٨٣ لم يتجاوز عدد المغازل التي تستخدم طريقة الغزل المفتوح ٦ بالمئة، أما في سوريا وتونس فكانت النسبة ٤ بالمئة، وفي مصر ٢ بالمئة، وفي السودان ١ بالمئة فقط، وفي الجزائر لم تكن مستخدمة أساساً[٢٢]. وحسب الدراسة نفسها، كانت الصناعة النسيجية العربية تشكو نقص القوى العاملة المدربة، انتشار الأمية، كثرة دوران العمل، وقلة الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتقاني، حتى في مستويات الأنشطة التي تساعد على استيعاب الأساليب العلمية الحديثة وتطبيقها[٢٣]. إن مثل هذه الصناعة يمكن أن تستمر في العيش وراء جدران الحماية، ولكنها لن تستطيع المساهمة في رفع مستوى الرفاه للوطن العربي وتطوير الصناعة فيه. أكثر من هذا، فإن استمرار حاجة

---

(٢٠) UNIDO, Ibid., p. 126.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٢٢) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣١٩ - ٣٢٠.

هذه الصناعة إلى الحماية يضع الوطن العربي في موقف ضعيف في المفاوضات المستقبلية التي لا بد من اجرائها مع التكتلات الاقتصادية الأخرى لتسهيل دخول الصادرات العربية من المنتجات المصنعة وغير المصنعة إلى أسواقها. لأن أولئك يطالبون بتنازلات مقابلة، وسيكون من الحتمي تخفيف، أو حتى الغاء، القيود الجمركية وغير الجمركية على استيرادات الأقطار العربية من المنسوجات والملابس، من ضمن هذه المطالب.

إن النقص الأساسي في صناعة النسيج والملابس العربية هو اقامة هذه الصناعة على أسس قطرية وراء جدران عالية من الحماية في أكثر الحالات. ولكن يمكن معالجة هذا النقص عن طريق التنسيق والتكامل على الصعيد القومي لتحديث الصناعة القائمة حالياً وإعادة هيكلتها، ولتطوير المشاريع المستقبلية في أفضل المواقع. ولقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية بإعداد دراسات عدة بشأن اقامة مشاريع صناعية جديدة، منها مشروع كبير لانتاج الغزول القطنية بطاقة ٢٥ ألف طن من الغزول سنوياً، تبلغ الكلفة الاستثمارية الكلية فيه حوالى ١٢٥ مليون دولار للمساهمة في سد جزء من احتياجات الوطن العربي بالأسعار العالمية السائدة مع امكانية التصدير إلى خارج الوطن العربي أيضاً. وبيّنت الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع أنه يتجاوز كل الاختبارات الفنية والاقتصادية التي تجري وفق المعايير المألوفة للتأكد من جدوى الاستثمار، بما في ذلك تحقيق مناسيب عالية من الربح على رأس المال المستثمر في حالة اقامة المشروع في السودان(٢٤).

والخلاصة، أن الدول النامية بما فيها الأقطار العربية تمتلك ميزات نسبية في صناعة النسيج والملابس، وقامت هذه الدول بمحاولة للاستفادة من هذه المزايا لسد احتياجاتها المحلية، وأحياناً للتصدير إلى الخارج، وخاصة إلى الدول الصناعية. إلا أن الاجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية لحماية صناعاتها المحلية أجبرت الدول النامية على تخفيض نسبة نمو هذه الصناعة، وأصبحت تعتمد، لتوسيع هذه الصناعة من الآن وإلى نهاية القرن، على أسواقها الداخلية بالأساس. وبالنسبة إلى الأقطار العربية فليس بإمكان صناعة النسيج والملابس الصمود أمام منافسة منتجات الدول الصناعية أو الأقطار الحديثة التصنيع دون إجراء عملية تحديث واسعة في الصناعة، لاستبدال المكائن القديمة، واستخدام الأساليب الحديثة لتصميم الأقمشة، والسيطرة على العمليات الانتاجية، وتدفق الموارد، والتنسيق بين مختلف مراحل الصناعة، بالإضافة إلى توسيع الصناعة على أساس القطن المحلي والألياف الصناعية المبنية على الثروة الهايدروكربونية الضخمة في المنطقة.

---

(٢٤) المصدر نفسه، الملاحق.

ثالثاً: انعكاسات سياسات الدول الصناعية على صناعة الحديد والصلب

١ ـ أهمية صناعة الحديد والصلب

إذا كانت الاختراعات الخاصة بصناعة الغزل والنسيج والماكنة البخارية قد ميّزت الثورة الصناعية الأولى (١٧٦٠ ـ ١٨٧٠) فإن محور الثورة الصناعية الثانية (١٨٧٠ ـ ١٩١٣) كانت صناعة الحديد والصلب. فالاختراعات التي أدت إلى استعمال خامات الحديد الحاوية على الفوسفور بنسب عالية ساهمت في التصنيع السريع لعدد من الدول التي تمتلك كميات كبيرة من هذه الخامات، مثل ألمانيا والسويد وغيرها. لقد توسّعت صناعة الحديد والصلب لمدة قرن كامل، ابتداء من ١٨٧٠ وإلى بداية السبعينيات من هذا القرن، مع ملاحظة فترات الركود الدورية التي تلازم نمط النمو الرأسمالي المعروف. وخلال هذه الفترة الطويلة استطاعت صناعة الحديد والصلب أن تلبي الاحتياجات العالمية المتزايدة إلى السفن المصنوعة من الحديد وشبكات السكك الحديدية والجسور والمباني واحتياجات الصناعات الميكانيكية، بالإضافة إلى الأجهزة الكهربائية للاستعمالات الصناعية والمنزلية، وغير ذلك من الاحتياجات(٢٥).

لصناعة الحديد والصلب أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية بسبب شدة ارتباط هذا القطاع بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فالتركيز على تنمية هذا القطاع يدفع إلى الأمام القطاعات الأخرى التي تزودها بالمستلزمات، مثل الخامات والطاقة والمكائن والآلات والأدوات الاحتياطية والخبرات، وفي الوقت نفسه، فإن توفير منتجات صناعة الحديد والصلب يحفز الصناعات المستخدمة لها على التوسع. ولهذه الاعتبارات أولت الدول النامية هذه الصناعة أهمية خاصة، فعندما بدأت الحكومات والمخططون في الدول النامية يضعون آمالهم في القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة المنشودة في منتصف هذا القرن، كان هناك رأي سائد يعتبر وجود صناعة الحديد والصلب شرطاً مسبقاً لأية حركة تصنيع ناجحة(٢٦).

٢ ـ تغيير النمط العالمي لانتاج الحديد والصلب

بسبب الاهتمامات الكبيرة المعطاة من قبل مختلف الحكومات لصناعة الحديد

(٢٥) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry in a Changing World* (New York: United Nations, 1983), p. 272, and World Bank, *World Development Report, 1987*, p. 40.

(٢٦) UNIDO, Ibid., p. 272.

والصلب، ورغبة معظم الدول في امتلاك هذه الصناعة والتغيرات الاقتصادية الدولية، حدث تغيير مستمر في النمط العالمي لانتاج هذه المادة، والجدول رقم (٣ - ٥) يشير إلى هذه الحقيقة. فبريطانيا التي كانت أكبر منتجة للحديد والصلب عام ١٨٧٠، وتنتج ٣٧,٤ بالمئة من الانتاج العالمي، فقدت مكانتها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية في بداية القرن الحالي. وفي نهاية الحرب العالمية الأولى تركز ٦٠ بالمئة تقريباً من الانتاج العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استمرت محتفظة بمركز الصدارة في الانتاج العالمي، إذ بلغت حصتها ٤٧ بالمئة عام ١٩٥٠. إلا أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت بشكل حاد إلى ١٥ بالمئة من الانتاج العالمي عام ١٩٨١، وأصبح الاتحاد السوفياتي أكبر دولة منتجة في ذلك الوقت. يشير الجدول أيضاً إلى الارتفاع الشديد في حصة اليابان من الانتاج العالمي خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٧٠، من واحد بالمئة إلى ستة عشر بالمئة، ثم استقرار هذه الحصة، وأخيراً البدء بالانخفاض.

جدول رقم (٣ - ٥)

مساهمة مختلف الدول في انتاج الحديد والصلب العالمي
(نسب مئوية)

السنة	أوروبا الغربية	بريطانيا	اليابان	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة الأمريكية
١٨٧٠	٣٠,٠	٣٧,٤	–	٢,٧	١٦,٢
١٩٠٠	٢٦,٣	١٧,٥	–	٦,٢	٣٥,٢
١٩٢٠	٢٠,٣	١٣,٤	١,١	٥,١	٥٩,٨
١٩٥٠	١٦,٥	٨,٠	٢,٥	١٤,٢	٤٧,١
١٩٧٠	١٨,٩	٤,٩	١٦,١	٢٠,٠	٢١,١
١٩٧٥	١٦,٩	٥,٢	١٦,٥	٢٢,٨	١٧,٦
١٩٨٠	١٥,٤	٢,٢	١٤,٤	٢١,١	١٥,٤
١٩٨٥	١٦,٦	٢,١	١٤,٦	٢١,٤	١١,١

المصدر: United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry in a Changing World* (New York: United Nations, 1983), p. 271.
ومعلومات مأخوذة مباشرة من اليونيدو حول عام ١٩٨٥.

خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠، وبصورة خاصة بعد ١٩٧٥ حصل انخفاض في مساهمة كل الدول الصناعية في الانتاج العالمي للحديد والصلب. وقد يكون من المفيد

أن نشير إلى أن حصة المملكة المتحدة التي كانت أعلى حصة في الانتاج العالمي عام ١٨٧٠ أصبحت بعد قرن، أي عام ١٩٧٠ فقط ٥,٢ بالمئة بدلاً من ٣٧,٤ بالمئة، واستمرت هذه الحصة بالانخفاض فبلغت ٢,٢ بالمئة في بداية هذا العقد، وما زالت حصة المملكة المتحدة في الانتاج العالمي من الحديد والصلب في انخفاض.

إن هذه التغييرات الكبيرة للغاية في نمط توزيع انتاج الحديد والصلب على الصعيد العالمي لم تخلق مشاكل تذكر حتى بداية السبعينيات من هذا القرن، لأنه كان هناك توسع مستمر في السوق العالمية لمنتجات هذه الصناعة. ولكن منذ بداية السبعينيات، وبالتحديد منذ ١٩٧٤، دخلت هذه الصناعة في مرحلة جديدة يشير إليها البعض بفترة النضج، وهي لذلك تعاني مشاكل وضغوطات الترشيد والتعديل، بالإضافة إلى إعادة التوطين، مثل بعض الصناعات الأخرى، كالزجاج والنسيج والملابس[٢٧]. ولكن يظهر أن مشاكل صناعة الحديد والصلب في الدول الصناعية أشد وطأة من مشاكل الصناعات الأخرى، فبالنسبة إلى صناعة النسيج والملابس، كما رأينا، فإن الطلب العالمي بصورة عامة، بما في ذلك الطلب في الدول الصناعية، استمر بالزيادة خلال السبعينيات والثمانينيات، ولو بمعدلات متناقصة. وبسبب طبيعة صناعة النسيج والملابس، لكونها حاجة انسانية أساسية لا بديل عنها، فإن الطلب على منتجات هذه الصناعة يبقى بمستويات عالية، ويستمر في الزيادة لفترة طويلة قادمة. أما بالنسبة إلى منتجات صناعة الحديد والصلب فهناك ما يشير إلى هبوط الاستهلاك العالمي، وخاصة الاستهلاك في الدول الصناعية، واستمرار هذا الهبوط لأسباب كثيرة، منها ما يلي:

- إن الطلب على الحديد والصلب هو طلب مشتق من حجم الطلب على السلع التي تستخدم هذه المادة. وعلى هذا الأساس فإن التغييرات التي تحدث في هيكل الانتاج الصناعي تنعكس سلباً أو ايجاباً على صناعة الحديد والصلب. والملاحظ أن الصناعات التي بدأ التركيز عليها منذ نهاية الستينيات من هذا القرن هي صناعات الاتصالات والمعلومات والطيران والفضاء والالكترونيات، وهذه الصناعات لا تستخدم كميات كبيرة من الحديد، بعكس الصناعات التي تم التركيز عليها سابقاً، مثل الصناعات الميكانيكية، وانتاج السلع دائمة الاستعمال، والسكك الحديدية، وغيرها. ومعنى هذا، ان نمط التوسع الصناعي الحالي في الدول الصناعية لا يولد طلباً متزايداً على منتجات صناعة الحديد والصلب.

- إن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية يتركز على القطاعات غير السلعية،

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

أي أن قطاعات الخدمات تنمو بسرعة أعلى من القطاعات السلعية. من جهة أخرى يلاحظ أن توزيع الانتاج القومي بين الاستهلاك والاستثمار بدأ يميل لصالح الاستهلاك في الدول الصناعية، وخاصة بعد نفاد الاحتياجات إلى تجديد البناء وتوسيعه، وانتهاء آثار التزايد السكاني، الذي عقب الحرب العالمية الثانية. ولا شك في أن لهذه التطورات آثاراً واضحة في الطلب على الحديد؛ فقطاعات الخدمات تستخدم حديداً أقل بكثير من القطاعات السلعية، ومكوّنات السلع الاستهلاكية من الحديد أقل بكثير من نسبة منتجات الحديد في السلع الاستثمارية في أي قطر، وعلى هذا الأساس، فكلما انخفضت نسبة الاستثمار من الناتج القومي، وكلما ارتفعت نسبة الخدمات من الناتج القومي، انخفضت نسبة مساهمة منتجات قطاع الحديد والصلب في الناتج المحلي الاجمالي.

ـ إن التطورات التقانية والاقتصادية الأخيرة قلّلت إلى حد كبير الطلب على الحديد، ففي المانيا الاتحادية وجد أنه خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ انخفضت نسبة استخدام الحديد لكل طن من المكائن الكهربائية المنتجة بنسبة ١٠ بالمئة، وفي صناعة السفن بنسبة ٢٣ بالمئة، وفي صناعة المثبتات (البراغي والصامولات) بنسبة ١١ بالمئة[٢٨]. وفي صناعة رئيسية مستخدمة للحديد، وهي صناعة السيارات، ظهر اتجاه واضح إلى التشكيلات المتوسطة والخفيفة من السيارات، واستخدام مواد مثل الألمنيوم والبلاستيك بدلاً من الحديد، ولهذه الأسباب حصلت تخفيضات كبيرة في استخدام الحديد تراوحت بين ٢٦ بالمئة و٥٣ بالمئة ، خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ فقط[٢٩]، وكذلك حصلت تخفيضات أخرى مهمة قبل هذه الفترة.

ـ إن تحسين نوعية الحديد وزيادة مقاومته للصدأ، وهي تطورات جاءت إلى حد ما كنتيجة لاستجابة صناعة الحديد والصلب لتحدي البدائل مثل الألمنيوم والبلاستيك، أدت إلى زيادة عمر السلع المنتجة من الحديد، وبالتالي تقليص استهلاك هذه السلع والحديد المصنوع منها.

ـ إضافة إلى ما سبق فإن مادتي الألمنيوم والبلاستيك دخلتا صناعة التعليب والبناء كبدائل عن منتجات صناعة الحديد والصلب على نطاق واسع[٣٠].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٣، والاتحاد العربي للحديد والصلب، «واقع وآفاق تنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العربي للحديد والصلب، ٣، الجزائر، ٢٠ ـ ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص ٢١.

إن هـذه التغييرات الجـوهريـة تتضمن بطبيعـة الحال تغيير الفـرص المستقبليـة لصنـاعة الحـديـد والصلب. ولكن الـدول الصنـاعيـة في أواخـر الستينيـات وبـدايـة السبعينيات لم تستطع أن تدرك جوهـر هذه التغيـيرات، وبذلـك فإنها فسّرت مشـاكل صناعة الحـديد والصلب، في ذلك الوقت ـ والتي تمثلت في ركـود، ومن ثم التدهـور المستمـر في الطلب عـلى منتجات الصنـاعة ـ وكأنها تعود إلى المـظاهر الاعتيـاديـة التي تصاحب الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية ذات الاقتصـاد المعتمد عـلى السوق، وما تلبث أن تختفي مع انتهاء فترة الركود في الدورة الاقتصادية، خلال فـترة سنتين أو ثلاث سنوات، ومن ثم يبدأ الطلب بالارتفاع مرة أخرى، كما كان الأمـر خلال قـرن من الزمن.

استنـاداً إلى مثل هـذه التصورات استمـرت الدول الصنـاعية، بمـا فيها الـدول الاشتراكية، في الاستثمار في هذه الصناعة، وأضافت طاقات انتاجية جديدة قدرها ٩٥ مليون طن خلال الفـترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، وبذلـك ارتفعت الطاقـات الانتاجيـة لهذه الـدول حسب الجدول رقم (٣ ـ ٦) من ٧٠١ مليـون طن إلى ٧٩٨ مليـون طن، أي بنسبة ١٣,٦ بالمئة. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من زيادة الانتاج القومي خلال الفـترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ بنسبة ١٥ بـالمئة فـإن استهلاك الحـديـد في الـدول الصنـاعيـة انخفض بنسبة ١٣ بالمئة. وكمثال على التفاؤل الـذي لم يكن في محله بالنسبـة إلى هذه الصناعة، هو أن المملكة المتحدة بدأت في بداية السبعينيات بوضع الاجراءات اللازمة لتوسيع الطاقة الانتاجية لصناعة الحديد والصلب فيها إلى ٤٠ مليون طن بحلول عـام ١٩٨٠. ولكن بعد عشر سنوات كانت الأطراف المعنية بهذه الصنـاعة، أي الحكـومة والصناعة والعمال كانـوا مختلفين في تحـديد الانتـاج بـ ١٥ مليون طن أم بـ ١٦ مليـون طن سنوياً. وبحلول عـام ١٩٨٢ أصبحت الطاقـة الانتاجيـة ١٤ مليون طن، وكـان هنـاك اتفـاق بـين الأطـراف ذات العـلاقـة لإجـراء تخفيضـات أخـرى في الـطاقـة الانتـاجية[٣١]. وبـالفعل اختـبرت هذه الصنـاعة في المملكـة المتحدة انخفـاضـاً بنسبـة ٢٤,٤ بالمئة تقريباً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٣٢].

٣ ـ تطورات أسعار منتجات الحديد والصلب

يمكن متابعة هذه التطورات، في صنـاعة الحـديد والصلب، من خـلال متابعـة التغييرات في أسعار المنتجات. فلقد شهـدت السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥ تـزايداً منتظماً في أسعـار المنتجـات، وابتـداء من أواسط الستينيـات شهـدت الأسعـار نـوعـاً من

(٣١) UNIDO, Ibid., p. 279.

(٣٢) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987*, p. 314.

جدول رقم (٣ - ٦)

الطاقات الانتاجية القائمة والمنشأة في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥ ونسبة التغيير في صناعة الحديد والصلب في المراكز الاقتصادية الرئيسية في العالم

(بملايين الأطنان)

الدول	الطاقات القائمة ١٩٧٤	الطاقات المنشأة ١٩٧٤ - ١٩٨٠	الطاقات القائمة ١٩٨٠	نسبة الزيادة أو التخفيض	الطاقات المنشأة ١٩٨٠ - ١٩٨٥	الطاقات القائمة ١٩٨٥	نسبة الزيادة أو التخفيض	الطاقات المنشأة ١٩٧٤ - ١٩٨٥	نسبة الزيادة أو التخفيض
	١٩٧٤ - ١٩٨٠				١٩٨٠ - ١٩٨٥			١٩٧٤ - ١٩٨٥	
١ - مجموعة السوق الأوروبية المشتركة	١٨٢,٩٩	٣١,٣١+	٢٠٤,٣٠	١١,٦+	٣٢,١٤-	١٧٢,١٦	١٥,٧-	١٠,٨٣-	٥,٩-
٢ - الدول الاشتراكية	٢٣٠,٠٠	٦٩,٠٠+	٢٩٩,٠٠	٣٠,٠+	١١,٧٠+	٣١٠,٧٠	٣,٩+	٨٠,٧+	٣٥,٠+
٣ - الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٠,٠٠	١,٠٠-	١٣٩,٠٠	٠,٧-	١٧,٥٠-	١٢١,٥٠	١٢,٣-	١٨,٥-	١٣,٢-
٤ - اليابان	١٤٨,٩٠	٦,١٠+	١٥٥,٠٠	٤,٠+	٣,١٠+	١٥٨,١٠	٢+	٩,٢+	٦,٠+
المجموع ١ + ٣ + ٤	٤٧١,٨٩	٢٦,٤١+	٤٩٨,٣	٥,٦+	٤٦,٥٤-	٤٥١,٧٦	٩,٣-	٢٠,١٣-	٤-
المجموع الكلي ١ + ٢ + ٣ + ٤	٧٠١,٨٩	٩٥,٤١+	٧٩٧,٣	١٣,٦+	٣٤,٨٤-	٧٦٢,٤٦	٤,٤-	٦٠,٥٧+	٧,٦+

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب، «واقع وآفاق تنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العربي للحديد والصلب، ٣، الجزائر، ٢٠ - ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص ١٣.

الاستقرار، ثم حدث انخفاض حاد في الأسعار في وسط السبعينيات بلغت نسبته ٤٥ بالمئة، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ إلى ١٩٧٧، حيث شهدت الصناعة ركوداً لا سابق له، فتدخلت الحكومات المعنية، واتخذت اجراءات عديدة لدعم هذه الصناعة، بما في ذلك زيادة أسعار منتجاتها، فحدث نوع من الاستقرار في الأسعار خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠. لكن على الرغم من هذه الاجراءات بقيت أسواق منتجات صناعة الحديد والصلب في الدول الصناعية ضعيفة، وبدأت الأسعار بالانخفاض مجدداً اعتباراً من عام ١٩٨٠، كما يشير إلى ذلك جدول رقم (٣ ـ ٧)، الذي يبين أن أسعار عام ١٩٨٧ كانت أقل من أسعار عام ١٩٨٠.

جدول رقم (٣ ـ ٧)

أسعار بعض المنتجات الأساسية لصناعة الحديد والصلب
(طن/دولار)

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
حديد التسليح	٤١١	١٩٠	٢٣٥	٢٤٥
القضبان	٣٣٣	٢٠٨	٢٤٥	٢٥٥
الأسلاك	٣٤٤	٢٢٩	٢٤٥	٢٥٥
المقاطع	٣٣١	٢٢٠	٢٥٥	٢٦٠
الألواح الثقيلة	٣٣١	٢٦٤	٢٧٥	٢٩٠
اللفائف المطاطية	٤٨٨	٣٢١	٣٢٠	٣٥٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٨.

وكنتيجة لهذه التطورات فإن صناعة الحديد والصلب بقيت راكدة في الدول الصناعية خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ حيث انخفضت الطاقات الانتاجية بمقدار ٤٩,٦ مليون طن في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.

وإذا أخذنا الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ كلها بنظر الاعتبار فإن الانخفاض في الطاقات الانتاجية يكون ٢٩,١ مليون طن. أما بالنسبة إلى اليابان فحصلت زيادة قدرها ٤ ملايين طن خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، ومليونا طن آخران خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، وبذلك فإن الحصيلة النهائية للتغيير في الطاقات الانتاجية لهذه المراكز الرئيسية الثلاثة، أي المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة

الأمريكية واليابان، كانت نقصاً بمقدار ٢٠ مليون طن خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥، وبنسبة ٤ بالمئة من الطاقة الانتاجية القائمة في بداية الفترة. ولكن الدول الاشتراكية قامت خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ بإضافة ٨٠,٧ مليون طن إلى طاقاتها الانتاجية، وبذلك أصبحت النتيجة النهائية لوضع هذه الصناعة في الدول الصناعية اضافة قدرها ٦٠,٥ مليون طن في الطاقة الانتاجية، وبنسبة ٧,٦ بالمئة من الطاقة الانتاجية في بداية الفترة، أي بمعدل زيادة سنوي قدره ٠,٧ بالمئة.

يمكن تقدير مدى الركود في هذه الصناعة في الدول الصناعية، بالتركيز على فترة الثمانينيات. لأن الجدول يبين أن الطاقة الانتاجية انخفضت خلال الفترة بمقدار ٣٤,٤ مليون طن، بنسبة ٤,٤ بالمئة، في الدول الصناعية بصورة مجتمعة، على الرغم من زيادة الطاقات في الدول الاشتراكية.

وبالرجوع إلى الانتاج الفعلي، وحسب تقديرات منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة، فإن صناعة الحديد والصلب في الدول الصناعية بقيت راكدة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، حيث ازداد الانتاج بمعدل بسيط جداً قارب ثلاثة من عشرة من الواحد بالمئة فقط سنوياً. أما الانتاج في الدول النامية خلال الفترة فازداد بمعدل ٥,٩ بالمئة سنوياً. ولهذا ازدادت حصة الدول النامية في الانتاج العالمي للحديد والصلب من ٦,٥ عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٤ بالمئة عام ١٩٨٥. وكانت هذه الزيادة في حصة الدول النامية أعلى زيادة تم تحقيقها مقارنة بكافة القطاعات الصناعية الأخرى، خلال الفترة موضوع الدراسة(٣٣).

٤ ـ سياسات الدول الصناعية بالنسبة إلى صناعة الحديد والصلب

لم تقف حكومات الدول الصناعية مكتوفة الأيدي أمام هذه التغيرات المهمة في صناعة أساسية مثل صناعة الحديد والصلب، وإنما لجأت إلى مختلف الطرق لمساعدة هذه الصناعة وحمايتها، إلا أن أسلوب التدخل الحكومي بالنسبة إلى هذه الصناعة اختلف بعض الشيء عن الأسلوب المتبع بالنسبة إلى حماية صناعة النسيج والملابس. وهنا ينبغي أن نلاحظ أن التنافس والصراع الدوليين في صناعة الحديد والصلب انحصر بالأساس بين المراكز الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في العالم، وهي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. بينما في صناعة النسيج والملابس كان التنافس الأساسي بين الدول النامية والدول الصناعية، ولعدم تمتع الدول النامية بقدرة تفاوضية تذكر، وامكانية اتخاذ اجراءات رادعة للمقابلة بالمثل، فإن الدول الصناعية لم تتردد كثيراً في اتخاذ الاجراءات التي ذكرناها سابقاً، بالنسبة إلى حماية صناعة النسيج

(٣٣) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1986*, p. 80.

والملابس. ولكن بالنسبة إلى صناعة الحديد والصلب، انحصر التنافس بين اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة، فلقد ارتفعت حصة اليابان من الانتاج العالمي حسب الجدول (٣ - ٥) من ٢,٥ بالمئة في بداية الخمسينيات إلى ١٦ بالمئة عام ١٩٧٠، ولكن حصة اليابان من الصادرات العالمية ارتفعت بسرعة أكبر لتصل إلى ٢٧ بالمئة من الصادرات العالمية عام ١٩٧٠، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة، من ١٩ بالمئة في أواسط الخمسينيات إلى ١٠ بالمئة عام ١٩٧٠، وانخفضت حصة المجموعة الاقتصادية الأوروبية من ٥٤ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة[٣٤]. ومن جهة أخرى، يلاحظ أن حصة الاستيرادات من الاستهلاك الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية كانت ٤ بالمئة عام ١٩٦٠، وارتفعت إلى ١٧ بالمئة عام ١٩٧٨، و١٦ بالمئة عام ١٩٨٠. أما في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فإن هذه النسبة ارتفعت من ٢١ بالمئة إلى ٤٥ بالمئة خلال الفترة نفسها، ولكن في اليابان لم تشكل الاستيرادات أكثر من ٢ بالمئة فقط من حجم الاستهلاك المحلي[٣٥]. إن الصادرات اليابانية إلى أوروبا الغربية، وصادرات اليابان وأوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة، وصادرات هذه الأطراف الثلاثة إلى الدول النامية، كانت تمثّل أساس المنافسة في صناعة الحديد والصلب العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية. ولكن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية تمتلك قوة اقتصادية كبيرة، وامكانيات واضحة، لاتخاذ اجراءات رادعة وسريعة ومؤثرة بحق الأطراف الأخرى. وكان كل طرف مهتماً إلى حد كبير بالحجم الكلي للتجارة مع الجانبين الآخرين، وليس بحجم التجارة في صناعة الحديد والصلب. اضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة، وليست العلاقات التجارية فقط، كانت كبيرة، وعلى درجة عالية من الأهمية، ولهذا فإن كل طرف كان يتردد كثيراً قبل اتخاذ أي اجراء، خوفاً من ردود فعل الأطراف الأخرى، ولهذا فإن الاجراءات كانت تتخذ بعد التشاور بين هذه الأطراف، وفي الغالب بعد الاتفاق في ما بينها على هذه الاجراءات.

ففي الولايات المتحدة كانت المنافسة الأجنبية قوية في نهاية الخمسينيات، وأصبحت الاستيرادات أكثر من الصادرات اعتباراً من عام ١٩٥٩، وبدأت هذه الاستيرادات تشكل نسبة متزايدة من الاستهلاك المحلي، كما ذكرنا. وبناء على ذلك بدأت الصناعة الأمريكية للحديد والصلب تطالب الحكومة بمنحها الحماية، ولجأت الحكومة الأمريكية إلى التفاوض مع اليابانيين والأوروبيين، وتم التوصل إلى قيام هؤلاء بوضع قيود طوعية على صادراتهم إلى الولايات المتحدة اعتباراً من عام ١٩٦٩.

---

(٣٤) UNIDO. *Industry in a Changing World*, p. 273.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

وفي عام ١٩٧٤ بدأت التجارة الحرة من جديد، ولكن الصناعة الأمريكية لم تستطع تحسين كفاءتها الانتاجية عن طريق اغلاق ما يكفي من الطاقات الفائضة، وتحسين الانتاجية في المعامل الباقية، ولهذا استمرت المطالبة بالحماية، فتمّ وضع حد أدنى لأسعار المستوردات، تم رفعه مرات عدة، إلا أن الطلب استمر بالهبوط وتدهور وضع الصناعة الأمريكية، فاستمرت المطالبة بالحماية، وتوصلت حكومة الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات إلى اتفاقيات لتحديد حصة المصدرَين الرئيسيَيْن إليها، أي اليابان وأوروبا الغربية، وقدمت الحكومة الأمريكية مساعدات كبيرة إلى صناعة الحديد والصلب للتحديث والتطوير، ومع ذلك استمر الانتاج بالهبوط، وانخفضت الطاقة الانتاجية عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٠ بنسبة ١٢,٣ بالمئة، كما هو مبين في الجدول (٣ - ٦). وتشير آخر المعلومات المتوافرة لدينا إلى أن الاتجاه نفسه استمر عام ١٩٨٦، وانخفض الانتاج بنسبة ٨ بالمئة، مقارنة بالسنة السابقة، وكان هذا يمثل ٦,٧ مليون طن[٣٦].

أما بالنسبة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فقد كانت تمتلك صناعة حديد وصلب عريقة تمتاز باختلافات كبيرة في الطاقات والعمر الانتاجي والتقانة المستخدمة. وعندما بدأت المشاكل بالظهور بسبب انخفاض الطلب الداخلي، وانخفاض الصادرات، وظهور المنافسة اليابانية القوية، داخل الأسواق الأوروبية، وفي الأسواق الأخرى، كانت صناعة الحديد والصلب الأوروبية في معظمها مملوكة للحكومات في كل من بلجيكا والمملكة المتحدة وفرنسا، وكانت الحكومات الأوروبية تقدّم كل أنواع الدعم والمساعدة لهذه الصناعة بصورة اعتيادية. في مثل هذه الظروف لم تتردد الحكومات الأوروبية في الاستجابة لطلب صناعة الحديد والصلب ومنحها الحماية.

لقد اتخذت حماية صناعة الحديد والصلب الأوروبية الأشكال الاعتيادية، كوضع رسوم جمركية على الاستيرادات، وتحديد أسعار دنيا للمستوردات، وكذلك وضع حصص استيرادية للمصدرين الرئيسيين إلى الأسواق الأوروبية. ولكن بالإضافة إلى هذه الاجراءات، وربما نظراً لعدم كفايتها، لجأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى خلق الكارتيل الأوروبي للحديد والصلب المعروف بـ«يوروفير»، بهدف خلق الاستقرار في سوق الحديد والصلب عن طريق تحديد حصص انتاج معينة، يتم وضعها من قبل المنتجين من تلقاء أنفسهم، أي بصورة طوعية. وكان من المؤمل أن تستغل الصناعة الأوروبية فترة الحماية المؤقتة للقيام بمساعدة الحكومات المعنية والمؤسسات المشتركة بإجراء تغييرات جذرية في هذه الصناعة لتحديثها والتخلص من الطاقات الفائضة. إلا أن الكارتيل الأوروبي للحديد والصلب بدأ يلاقي منذ انشائه

(٣٦) UNIDO. *Industry and Development: Global Report, 1986*. p. 183.

المشاكل نفسها المعروفة بالنسبة إلى الكارتيلات في حالة وجود الطاقات الانتاجية الفائضة وتحديد حصص انتاجية لكل منتج، لأن كل منتج يرى من مصلحته أن يزيد الانتاج، ويوسّع سوقه عن طريق اجراء تخفيضات في الأسعار. وبسبب استمرار هبوط الطلب على منتجات الحديد والصلب، وعدم قدرة بعض الشركات المنتجة أن ترتفع إلى المستويات التقانيةي المعروفة، بدأت الشركات الأعضاء في الكارتيل بتوجيه الاتهامات إلى بعضها البعض حول قيامها باتباع سياسات الإغراق عن طريق التوسّع في الانتاج والبيع بأسعار أقل من كلفة الانتاج، مستعينة بالمساعدات التي تستلمها كل شركة من حكوماتها.

في الواقع كانت هناك اختلافات في سياسات مختلف الحكومات، وبالتالي اختلافات في مقادير المساعدات التي تستلمها مختلف الشركات. ومن جهة أخرى كانت هناك، كما ذكرنا، اختلافات كبيرة بين شركات الحديد والصلب الأوروبية، من حيث الطاقة والحداثة والتقانة ومصادر الحصول على مستلزمات الانتاج، وبالتالي فإن هياكل تكاليف الانتاج لم تكن متماثلة بين الشركات. لهذه الأسباب كان من الصعب جداً تحديد كمية الانتاج عن طريق حصص طوعية، ولهذا تم وضع نظام الحصص الانتاجية الاجبارية لكل منتج في بداية الثمانينيات، مع الاستمرار في تقديم مساعدات حكومية كبيرة إلى هذه الصناعة للتحديث والتطوير، والتخلص من الوحدات الانتاجية القديمة، والاستثمار في مشاريع مكافحة التلوث. ومع ذلك فإن هذه السياسة أيضاً لم تحل مشكلة الطاقات الانتاجية الفائضة، وحسب آخر المعلومات كان هناك في عام ١٩٨٨ طاقات انتاجية فائضة تقدر بحوالى ٣٠ مليون طن من أصل الطاقة الانتاجية البالغة ١٤٠ مليون طن (لاحظ حسب الجدول رقم (٣ ـ ٦) كانت الطاقة الانتاجية ٢٠٤ ملايين طن عام ١٩٨٠، انخفضت إلى ١٧٢ مليون طن عام ١٩٨٥). ولمعالجة المشكلة تقرر إلغاء الحصص الانتاجية الإجبارية بهدف خلق منافسة داخلية في أوروبا، مع استمرار حماية الصناعة الأوروبية في وجه منافسة صناعات الدول الأخرى، لأجل التخلص من الطاقات الفائضة، مع العلم أن خبراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية يقدرون أن حوالى ٥٥ ألف فرصة عمل تفقد خلال هذه العملية، بالإضافة إلى ٥٠٠ ألف وظيفة فقدت في هذه الصناعة منذ عام ١٩٨٠[٣٧].

أما في اليابان فإن أسلوب مواجهة مشاكل هذه الصناعة كان مختلفاً إلى حد بعيد، فصناعة الحديد والصلب اليابانية كانت متجانسة منذ البداية نظراً لحداثتها وقيامها باتباع استراتيجية واحدة، وهي استيراد الخامات والطاقة من الخارج، وتعظيم القيمة المضافة داخلياً، وانتاج ما يكفي للسوق الداخلية، وتصدير كميات كبيرة

(٣٧) *Economist* (2 July 1988), p. 58.

لتمويل الاستيرادات، وبالتالي ضرورة اتباع كل الأساليب لتخفيض التكاليف في المراحل جميعها، بالتشاور والتعاون مع الدولة ونقابات العمال. ومن الأمثلة البارزة على فائدة هذا التوجه، قيام الشركات اليابانية المتنافسة في ما بينها بالتفاوض مع الأجانب بصورة مشتركة للحصول على الخامات، وبذلك تشتري هذه الشركات كميات كبيرة، ولآجال طويلة، بأفضل الأسعار الممكنة. ويذكر أن الصناعة اليابانية للحديد والصلب كانت تدفع عام ١٩٥٦ ضعف ما تدفعه صناعة الحديد والصلب الأمريكية للحصول على خام الحديد وفحم الكوك، ولكن الصناعة اليابانية كانت في عام ١٩٧٦ تدفع بقدر ما تدفعه الصناعة الأمريكية للحصول على هذه المواد أو حتى أقل، والسبب الرئيسي هو تعاون اليابانيين مع الأجانب لفتح مناجم جديدة للخامات، وتقديم مساعدات تقنية لتصميم ناقلات أكثر كفاءة، وإقامة المصانع اليابانية على البحر[٣٨]. وعندما بدأت مشكلة الطاقة أخذت الصناعة اليابانية تركز على الاقتصاد في الطاقة. وخلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ حصلت تطورات كبيرة، من أهمها التوسع في استعمال تقانة الصب المستمر، بحيث ارتفعت نسبة الانتاج بهذه الطريقة من ٢٠ بالمئة عام ١٩٧٣ إلى ٦٠ بالمئة عام ١٩٨٠، بينما كانت هذه النسبة، وفي عام ١٩٨٠ أيضاً، لم تتجاوز ٢٧ بالمئة في المملكة المتحدة، و٢٠ بالمئة في الولايات المتحدة[٣٩].

ونظراً للتجانس في الصناعة اليابانية، كان من السهل نسبياً التوصل إلى اتفاقيات تشترك فيها، بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب، الحكومة اليابانية ونقابات العمال، تغطي الأجور، وأهداف الانتاج، وتحديث الصناعة والأسعار. ولقد تعاونت الصناعة اليابانية أيضاً مع الدول النامية التي ترغب في تأسيس صناعة للحديد والصلب لديها بطريقة تخدم مصالح الصناعة اليابانية عن طريق تقديم المساعدات لإقامة مشاريع ذات طاقات انتاجية صغيرة (أفران القوس الكهربائية)، ولكن ذات كفاءة جيدة تستطيع أن تنتج احتياجات البلد المعني بتكاليف مناسبة مقارنة بالاستيرادات. وهذا يرضي الكثير من الدول النامية، لأنها تستطيع أن تلبي بهذه الطريقة جزءاً كبيراً من احتياجاتها. وفي الوقت نفسه تجنّب اليابانيون تقديم أية مساعدات لتمكين الدول النامية من اقامة وحدات انتاجية كبيرة تستعمل طريقة الصب المستمر، والتي بإمكانها أن تنافس الصناعة اليابانية في أسواقها التقليدية[٤٠].

إن هذه المجموعة المتجانسة من السياسات حسّنت الموقف التنافسي لصناعة

---

(٣٨) UNIDO, *Industry in a Changing World*, pp. 282-283.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

الحديد والصلب اليابانية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسات والاختراعات الجديدة في صناعة الحديد والصلب إلى تحويل صناعة الحديد والصلب اليابانية إلى صناعات بالغة الحداثة، ذات خطوط انتاجية مستمرة، بشكل منطقي، من المواد الخام إلى المنتجات النهائية.

ومع كل ذلك فإن صناعة الحديد والصلب اليابانية، على الرغم من كل محاولاتها لتحديث الطاقات الانتاجية وليس تقليصها، لم تستطع أن تستمر طويلاً دون أن تتأثر بالتغيرات الاقتصادية والتقانية الجذرية ذات الطابع العالمي، بالنسبة إلى هذه الصناعة. وكما أشرنا في الجدول رقم (٣ ـ ٥) فإن حصة الصناعة اليابانية من انتاج الحديد والصلب العالمي ارتفعت بسرعة، ثم استقرت، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض. وحسب آخر المعلومات المتوافرة لدينا، فإن أكثر التغيرات إثارة في هذه الصناعة تحدث الآن في اليابان، فلقد انخفض الانتاج الياباني عام ١٩٨٦ بمقدار ٧ ملايين طن مقارنة بالسنة السابقة، وهذا كان يمثل نسبة انخفاض قدرها ٦,٧ بالمئة. أما الصادرات التي كانت ٣٠ مليون طن عام ١٩٨٦ فكانت أقل بنسبة ٩ بالمئة من صادرات السنة السابقة. عند بلوغ هذه الصناعة قمتها في اليابان عام ١٩٧٦ كان هناك ٧٢ فرناً، وانخفض العدد عام ١٩٨٦ إلى ٥٤ فقط، منها ١٦ فرناً عاطلاً عن العمل. في شباط/ فبراير ١٩٨٧ أعلنت شركة اليابان للحديد (نيبون ستيل)، وهي أكبر شركة حديد وصلب في العالم، خطتها لغلق خمسة من أفرانها البالغ عددها ١٣، وتقليص عدد العمال بمقدار ١٩ ألف شخص. ويظهر أن الشركات اليابانية الأخرى بدأت باتخاذ اجراءات مماثلة بحيث ينخفض، بالنتيجة في المستقبل القريب، عدد العمال في صناعة الحديد والصلب اليابانية من عدده الحالي البالغ ١٧٢٠٠٠ شخص، بمقدار ٤١٢٠٠ شخص، أي بنسبة ٢٥ بالمئة تقريباً. أما في المدى البعيد فإن الانتاج الياباني يتوقع أن ينخفض إلى ٧٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ مقارنة بـ ١٠٤ ملايين طن عام ١٩٨٦[٤١].

٥ ـ التطورات التقانية في صناعة الحديد والصلب

إن تدخل حكومات الدول الصناعية في صناعة الحديد والصلب لم يتوقف على منح هذه الصناعة الحماية من المنافسة الأجنبية، وإنما تدخلت عن طريق منحها القروض بشروط تسهيلية ومساعدات لتحديث الخطوط الانتاجية لزيادة الكفاءة، ولإجراء البحوث والتجارب المتعلقة بإيجاد أساليب انتاجية أفضل. ولهذا، فعلى الرغم من ركود هذه الصناعة من ناحية الطلب على منتجاتها، فإن التطورات التقانية استمرت

(٤١) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987*, pp. 183-184.

بشكل اعتيادي، واتخذت مسارات جديدة حسب متطلبات الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة.

كما هو معروف، فإن التطورات التقانية كانت متركزة في بداية القرن حول استغلال مزايا الانتاج الكبير فارتفع الحجم الاقتصادي الملائم بصورة تدريجية من ١٠٠ ألف - ٢٠٠ ألف طن إلى حوالى ٦٠٠ ألف طن سنوياً في العشرينيات، وإلى بضعة ملايين في أواسط القرن، وفي السبعينيات ارتفعت الطاقة الاقتصادية الملائمة، وظهرت مشاريع بطاقة عشرة ملايين طن سنوياً(٤٢). وبطبيعة الحال ترتبت على هذه الزيادات الكبيرة في الطاقة زيادات كبيرة في التكاليف الرأسمالية للمشروع الواحد، إلا أن ضخامة الاستثمارات أضفى على هذه الصناعة درجة كبيرة من عدم المرونة بالنسبة إلى المستثمرين. معنى ذلك أن المستثمر عندما يختار تقانة معينة في فترة زمنية، ليس بإمكانه أن يعمل الكثير إذا تبين أن التقانة المختارة كانت غير ملائمة، وكذلك إذا ظهرت تقانيات أخرى أفضل بعد انشاء المشروع، ليس بإمكان المستثمر أن يتخلى عن مشروعه بسبب الاستثمارات الكبيرة في الخطوط الانتاجية التي لا يمكن استبدالها وإنما العمل على استغلالها بأقصى طاقة ممكنة والبقاء مع التقانة المختارة لمدة طويلة. ومن الجدير بالذكر أن الظهور المبكر للمشاكل في صناعة الحديد والصلب الأمريكية يمكن تفسيره إلى حد كبير بهذا العامل، لأن الصناعة الأمريكية أجرت تحديث طاقاتها الانتاجية وتوسيعها في الخمسينيات على نطاق واسع. وبعد ذلك مباشرة ظهرت تقانيات أكثر كفاءة استخدمتها الصناعة اليابانية أساساً، بالإضافة إلى بعض الشركات الأوروبية وبعض الدول النامية، واستطاعت أن تنافس صناعة الحديد والصلب الأمريكية منافسة حادة. أما في السبعينيات فكان أهم تطور هو ادخال تقانة الصب المستمر في اليابان أولاً، وبعد ذلك في الدول الأخرى. وعلى الرغم من أفضلية هذه الطريقة فإن المنتجين القدامى لم ينتقلوا إليها، وخاصة في البلدان التي تلاقي صناعتها مشاكل تسويقية. وكما سبقت الإشارة كان ٦٠ بالمئة من الانتاج الياباني يتم بهذه الطريقة عام ١٩٨٠ مقارنة بـ ٢٠ بالمئة في الولايات المتحدة، وبالمقابل كان حوالى ٥٠ بالمئة من الانتاج بالنسبة إلى المنتجين الجدد مثل النمسا والأرجنتين تتم بهذه الطريقة، وكانت كل من كوريا الجنوبية والبرازيل تقترب بسرعة من هذه النسبة(٤٣)، وفي أواسط الثمانينيات انتشرت هذه الطريقة بكثرة في أوروبا والولايات المتحدة(٤٤).

وفي الوقت الحاضر، يمكن القول إن التطورات التقانية تدعو إلى بناء مصانع

---

(٤٢) UNIDO, *Industry in a Changing World*, p. 276.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٤٤) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1986*, p. 80.

عمـلاقة لـلاستفادة القصـوى من مزايـا الانتاج الكبـير، وهذا يتم عـلى أفضـل وجـه باستخدام تقانة الأفـران العاليـة، والمحولات الأوكسجينيـة، والصب المستمر. وبهـذه الـطريقـة يتم انتـاج ٥٥ بـالمئـة من انتـاج الصلب في العـالم. وتمتـاز هـذه الـطريقـة بصلاحيتها للانتاج الكبير، حيث يبلغ انتاج كل فرن ١٤٠٠٠ طن من الحـديد الـزهر يومياً، وقابليتها لاستخدام تشكيلة واسعة من المواد الأولية كمصدر للحديد مثل الخام الطبيعي ومكورات الحديد، علماً بأن مواصفـات الخام المستعمـل يمكن أن تكون أقـل بكثـير من مواصفـات الخام المستعمـل في حالـة استخدام طـريقـة الاختـزال الغـازي المباشر. اضافة إلى ذلك، فإن طريقة الأفران العالية/ المحولات الأوكسجينية/ الصب المستمر، تعتبر أكثر الطرق توفيراً للطاقـة، وتستطيـع أن تستعمل أشكـالاً عديـدة من الوقود مثل الغازات الطبيعية، والمشتقات النفطية، ورذاذ الفحم للتقليل من استخدام فحم الكوك ذي الكلفة النسبية المرتفعة.

ولكن الوضع الاقتصادي الدولي الراهن في هذه الصناعة المتمثل بوجود طاقـات انتاجية فائضة على نطاق واسع يستوجب تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن، ليس فقط بالنسبة إلى العمليات الانتاجية وإنما بالنسبة إلى مـراحل الخـزن والتجهيز أيضـاً. وهذا يتطلب تقليل الخزين إلى أقصى حد ممكن بسبب ارتفاع كلفة الخزن، وخاصة في ظـروف ارتفاع أسعـار الفائـدة، كما هـو حال العقـد الحالي، وفي الـوقت نفسه تلبيـة احتياجات مئات، بل آلاف، المستهلكين بسرعة، وكل هذا يتطلب أن يكون لمشروع الحديد والصلب درجة عالية من المرونة لتحويـل الخطوط الانتـاجية من نـوع إلى آخر بسهولة وسرعة، ودون فقدان مزايا الانتاج الكبير. إلى وقت قـريب لم يكن بالإمكـان حـل هذه المشكلة، ولكن استخـدام الكومبيـوتر والالكـترونيـات الـدقيقـة في تخـطيط الانتاج والسيطرة على مختلف المراحل الانتاجية أدخل درجة عالية من المرونة في صناعة الحـديـد والصلب، وأصبح بـالإمكـان انتـاج حـزم أو كميـات قليلة من النـوعيـات المطلوبة، والانتقـال إلى انتاج نـوعيات أخـرى بسهولـة لتلبية طلبـات المستهلكين من الخطوط الانتاجية، بدلاً من خـزن كميات كبـيرة بمختلف المواصفـات بانتـظار طلبات المستهلكين، كما كان الأمر في السابق في جميع مشاريع هذه الصناعة، وكما هو الأمر في معظم المشاريع حالياً.

إن الاستفادة من هذه التطورات التقانية تتطلب استثـمار مبالـغ كبيرة، ولهـذا لم يستطع الكثير من الشركات الاستفادة من أحدث التقانيـات، على الـرغم من سهولـة الحصول عليها. وتحت ضغط المنافسة الدولية الشديـدة، وركود السوق العالمية، لجأت الشركات، أحيانـاً، إلى ترك صنـاعة الحـديد والصلب نهائيـاً، أو الدخـول في أنشطة قريبة من صناعة الحديد والصلب، كالصناعات الهندسيـة، مع تقليص انتـاج الأنواع

الاعتيادية من الصلب. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة ترك عدد من الشركات الرئيسية هـذه الصناعـة في الستينيات، وقـامت شركات أخـرى بتنويـع أنشـطتهـا، فـالشركـة العملاقة (يو إس ستيل)، (شركة الحديد والصلب للولايات المتحدة) نوّعت أنشـطتها بحيث كان الدخل المتأتي من الحـديد والصلب لا يشكـل سوى ١١ بـالمئة من دخلهـا الاجمالي عام ١٩٨٠، وكسبت الشركة القسم الآخر من دخلهـا من عمليات أخـرى، مثل تنمية المصادر والكيماويـات والمواصـلات[٤٥]. وكذلـك دخلت بعض الشركات في انتاج نوعيات عالية الجودة من الصلب لمنافسة البلاستيك والألمنيوم، ولجأت شركـات أخرى إلى ايجاد أشكال عديدة من الاندماج أو التكامـل مع الصنـاعات التي تستخـدم الصلب كالصناعات الميكانيكية، والصناعات التي تقوم بتحويل الصلب إلى منتجات، مثل الأثاث، والسلع المنـزلية، ومستلزمـات المخازن، وغـير ذلك. وربمـا كان أحسن مثـال على ذلـك شركات انتـاج الحديـد والصلب في ألمانيـا الغربيـة التي أصبح انتـاج الحديد والصلب فيها، يمثل في بداية هذا العقد ٣٠ بالمئة فقط من مبيعاتها.

ولكن هناك شركات استطاعت أن تستفيد من السيـاسات الحـمائية التي اتبعتهـا الدول الصناعيـة، واستغلت إلى حد بعيـد التطورات التقـانية الحـديثة، ووصلت إلى مرحلة عاليـة من الكفاءة الانتـاجية، بمعنى الاستفـادة من مزايـا الانتاج الكبـير وأعلى درجـات المرونـة في الامكانيـة للانتقـال من نوع إلى آخـر حسب الـطلب؛ ومن هـذه الشركات شركة الحديد والصلب البريطانية (بريتش ستيل). لقد قـامت هذه الشركـة خلال السنوات السبع الأولى من هذا العقـد بإغـلاق عشرات المصانـع، وقلّصت قوة العمل فيها من ١٢٥ ألف إلى ٥٠ ألف عـامل، وقـامت بالتخـلي عن انتاج المنتجـات التقليدية الثقيلة التي تستخـدم في بناء السفن والانشـاءات لصالـح انتاج سلع أخـرى عالية النوعية مثل صفائح الحديد المعالجة بمواد ضد التأكسد، والمطليـة مسبقا بـالألوان المطلوبة، والتي تكون جاهزة للاستخـدام في مصانـع انتاج السيـارات والسلع المنزليـة مثـلاً على شكـل قطع مهيـأة للكبس لتتحـول إلى أجـزاء، مثـل أبـواب السيـارات أو الأقسام الخارجية للثلاجات. ومعنى كل ذلك نقل عمليات التنظيف والمعالجة والـطلاء من مصانع السيارات مثلاً إلى مصانع انتـاج الحديـد والصلب. ويتضمن ذلك القيـام بهـذه الفعاليـات على نـطاق كبير للغـاية، وتخفيف مشـاكل التلوث، وبـالتالي تقليص تكـاليف الانتاج. ويمكن بـطبيعة الحـال اقتسام هـذه الوفـورات بين معـامل الحـديـد والصلب والشركـات التي تستخدم منتجـات صناعـة الحديـد والصلب. بنتيجـة هـذه التطورات تستطيع الشركة البريطانية الآن أن تقرر كل شهر انتاج النوعيات والكميات التي تحقق لها أكبر ربح ممكن من بين حوالى ٥٠٠٠ نوع من الصفائح الحديدية المسبقة

---

(٤٥) UNIDO, *Industry in a Changing World*, p. 283.

المعالجة ضد الصدأ والمسبقة الطلاء. بهذه الطريقة أصبحت الشركة حسب رأي مجلة الايكونومست أفضل شركة في العالم من حيث تحقيق الربح، لأنها حققت ربحاً قدره ٤٠٠ مليون جنيه استرليني في السنة المالية الأخيرة ١٩٨٧/١٩٨٨، والذي يمثل ١٢ بالمئة من رأس المال المستثمر. وهذه النسبة، حسب رأي المجلة، تعتبر عالية بالنسبة إلى الصناعة التحويلية، وهي نسبة لم يسمع بها منذ فترة طويلة جداً في صناعة الحديد والصلب. ومما يزيد من أهمية نسبة الربح هذه هو أن الشركة المعنية ليست شركة صغيرة استطاعت تحقيق هذا الربح بالتركيز على انتاج كميات قليلة من منتجات يزيد الطلب عليها آنياً، وإنما تعتبر ثاني أكبر شركة في العالم بعد شركة اليابان للحديد والصلب (نيبون ستيل)(٤٦).

٦ ـ صناعة الحديد والصلب في الدول النامية

قبل الانتقال إلى دراسة وضع هذه الصناعة في الدول النامية، دعنا نتذكر أن السياسات والاجراءات التي اتبعتها الدول الصناعية والتطورات التقانية التي حدثت في صناعة الحديد والصلب، لم تستطع الصمود بوجه الاتجاه العام لتقليص الصناعة في الدول الصناعية. وتشير آخر الدراسات إلى أن هذا الاتجاه يستمر لفترة طويلة قادمة، فالصناعة تتقلّص، ولكن الوحدات الانتاجية المتبقية تصبح أكثر كفاءة من ناحية تخفيض تكاليف الانتاج، وتحسين النوعية، وزيادة المرونة في الخطوط الانتاجية. أما في الدول النامية، كما سبقت الاشارة، فقد استمر الانتاج بالتوسع، ولكن الانتاج تركز في عدد محدود من الدول النامية؛ ففي عام ١٩٨٠ مثلاً قامت ١٠ دول فقط بانتاج ٩٠ بالمئة من مجموع انتاج الدول النامية البالغ ٧٦ مليون طن(٤٧). والجدول رقم (٣ ـ ٨) يشير إلى تطور انتاج الحديد والصلب في بعض الأقطار النامية المنتجة للحديد والصلب.

وعلى الرغم من هذا النمو السريع في انتاج الحديد والصلب، إلا أن الدول النامية ما زالت في بداية الطريق، وهي وإن كانت تصدر كميات من منتجات الحديد والصلب إلى الدول الصناعية إلا أن الدول النامية تستورد كميات كبيرة بلغت عام ١٩٨٤ مثلاً ٣٠ مليون طن، وبكلفة قدرها ٤٥ مليار دولار(٤٨). ولهذا، فإن هذه الدول كانت تخطط لزيادة انتاجها، إلا أن المشاكل الاقتصادية الدولية، وأزمة الديون، والسياسات الحمائية التي اتبعتها الدول الصناعية، دفعت الدول النامية إلى

(٤٦) *Economist* (2 July 1988), p. 57.

(٤٧) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1986*, p. 80.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٨.

جدول رقم (٣ - ٨)

تطور انتاج الحديد والصلب في عدد من الأقطار النامية
(بملايين الأطنان)

	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٦
مجموع الدول النامية	٣,٧	٢٦,٨	٣٧,٤	٧٦,٠	١٣٩,٥
الصين	٠,٧	١٠,٣	٢٤,٠	٣١,١	٥١,٩
البرازيل	٠,١	٣,٠	٧,٥	١٥,٣	٢١,٢
كوريا الجنوبية	٠,٠	٠,٢	٢,٠	٨,٦	١٤,٦
كوريا الشمالية	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٥,٨	٩,٠
الهند	١,٥	٦,٤	٧,٥	٩,٥	١١,٩

المصادر: المصدر نفسه، ص ٢٣، و
UNIDO, Ibid., p. 274, and United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1987* (Vienna: UNIDO, 1987), p. 183.

إلغاء أو تأجيل بعض المشاريع، بطاقة انتاجية قدّرت بحوالى ١٥ مليون طن، وكان العامل الأساسي، حسب بعض التقارير، صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة، خاصة وأن معظم هذه المشاريع كان في الأقطار ذات المديونية العالية(٤٩). ومن الجدير بالذكر أن شركات أوروبية وأمريكية عديدة كانت قد أعلنت في أوائل السبعينيات عن خططها لإعادة توطين مصانعها للحديد والصلب في الدول النامية، ولكن هذه الشركات تخلّت عن خططها بسبب المشاكل الاقتصادية العالمية، وخاصة ركود الطلب على منتجات هذه الصناعة(٥٠)، ولكن الدول النامية ما زالت مستمرة في إعطاء هذه الصناعة أولوية متقدمة وتقدم لها امتيازات وإعانات كثيرة، وهي تمتلك وتدير مباشرة أو بصورة غير مباشرة معظم مصانع الحديد والصلب الموجودة فيها. ونظراً لتوقع اجراء توسّعات كبيرة في البنى الارتكازية والانشاءات الأخرى في الدول النامية، وتأسيس الصناعات المستخدمة للحديد وتوسيعها، كالسفن والسيارات والسلع المنزلية، فإن من المتوقع أن تستمر الزيادة في الطلب على منتجات صناعة الحديد والصلب في الدول النامية، وخاصة في الدول النامية المسماة (حديثة التصنيع). وعلى هذا الأساس فإن صناعة الحديد والصلب تستمر في التوسّع في الدول النامية

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.
(٥٠) UNIDO, *Industry in a Changing World*, p. 276.

ليس فقط لتوسع الطلب، وإنما لوجود مزايا نسبية كبيرة لبعض الأقطار النامية في هذه الصناعة.

من المفيد، لأجل تقدير المزايا النسبية التي تمتلكها بعض الدول النامية في صناعة الحديد والصلب، أن نشير إلى الفقرات الرئيسية لتكاليف الانتاج في هذه الصناعة وتطوراتها خلال السنوات الماضية.

ولهذا الغرض نستعين بالجدول رقم (٣ ـ ٩) الذي يبين التوزيع النسبي لتكاليف انتاج طن واحد من الحديد، في دولة أوروبية، بين المواد الأولية والطاقة والعمل وغيرها من المصاريف. يشير الجدول إلى انخفاض كبير في الأهمية النسبية للمواد الأولية في كلفة الانتاج، وحصول تذبذب في مساهمة الطاقة في تكاليف الانتاج، وحصول انخفاض في مساهمة المواد الأولية والطاقة مجتمعتين من حوالى ٤٧ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٣٨,٦ بالمئة عام ١٩٨٥. وكما هو معروف فإن خام الحديد يشكل المادة الأساسية لهذه الصناعة، وهذا الخام متوافر بكميات كبيرة في أنحاء كثيرة من العالم، ولكن يتركز استغلال الخام حالياً في البرازيل والهند واستراليا[٥١]. وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن كلفة خام الحديد وكذلك الخردة، التي تستعمل مع أو بدلاً من الخام أحياناً أعلى في بعض الدول النامية المنتجة للحديد والصلب مقارنة بالدول

جدول رقم (٣ ـ ٩)

تطور كلفة طن من الصلب الخام في فرنسا

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	دولار/١٩٨٥
المواد الأولية	٢٥,٥	٢١,٧	٢٠,٣	١٨,٢	٤١
الطاقة	٢٢,٠	١٨,١	٢١,١	٢٠,٤	٤٢
اليد العاملة	٢٤,٠	٢٩,٦	٣٠,٥	٣٢,٣	٦٧
مصاريف أخرى	٢٨,٥	٣٠,٦	٢٨,١	٢٩,١	٦٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢١٠

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٥١) الاتحاد العربي للحديد والصلب، «واقع وآفاق تنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي،» ص ١٨٤.

الصناعية، ولكن أساليب النقل الحديثة، وتطوير طرق استغلال المناجم ساعدت إلى حد كبير في تخفيض تكاليف الخام لمصنعي الحديد. وكما سبقت الإشارة فإن اليابانيين الذين لا يملكون مناجم الحديد الخام ساهموا بشكل فعّال في هذا التطور. إضافة إلى ذلك فإن كلفة خام الحديد بالنسبة إلى بعض الدول، مثل البرازيل لا تبلغ سوى جزء من كلفة هذه المادة لبعض المنتجين الأساسيين، مثل الولايات المتحدة واليابان، كما بيّنا سابقاً.

أما بالنسبة إلى الطاقة، فإن صناعة الحديد والصلب تستخدم كميات كبيرة جداً من الطاقة لانتاج الحديد الزهر أو الحديد الاسفنجي من خامات الحديد، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الطاقة في عمليات تحضير الصلب ومعالجته. والطاقة التي تستهلكها هذه الصناعة تتمثل في فحم الكوك الذي يستعمل كعامل مختزل وكمولد للحرارة. أما الغاز الطبيعي فيستعمل كعامل مختزل عند استخدام طريقة الاختزال المباشر لانتاج الحديد الاسفنجي، وكمولد للحرارة مباشرة أو بواسطة استخدامه لتوليد الطاقة الكهربائية، وأما الطاقة الكهربائية فتستخدم كقوة محركة، وكمصدر للحرارة في أفران القوس الكهربائية لانتاج الصلب. وحسب أحد التقارير فإن صناعة الحديد والصلب في أوائل الثمانينيات كانت تستخدم حوالى ١٠ ـ ١٢ بالمئة من مجموع الطاقة المنتجة في أوروبا وأمريكا الشمالية(٥٢). ونظراً لتوافر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في الدول النامية، وخاصة الدول المنتجة للنفط، فإن هذه الدول لها ميزة نسبية كبيرة، وخاصة عندما يتم استخراج الغاز كناتج عرضي أثناء استخراج النفط. اضافة إلى ذلك فإن دولة نامية مهمة بالنسبة إلى هذه الصناعة، وهي البرازيل، تنتج كميات كبيرة تقدر بحوالى ٣٦ بالمئة من انتاجها من الصلب باستخدام الفحم الخشبي، بتكاليف مناسبة جداً، وبنوعية ممتازة(٥٣).

إلا أن الميزة الأساسية الحالية والمستقبلية للدول النامية بالنسبة إلى انتاج الحديد والصلب تكمن في الفروقات الكبيرة في كلفة العمل. وكما رأينا من الجدول فإن كلفة العمل تشكّل أهم فقرة في تكاليف الانتاج في الدول الصناعية. ويترتب على ذلك أن المناطق والدول التي تمتلك ميزات نسبية في كلفة العمل يكون لها أفضلية كبيرة بالنسبة إلى هذه الصناعة. والواقع أن صناعة الحديد والصلب اليابانية اعتمدت أساساً على هذا العامل لتحقيق التوسع الكبير في ميدان الانتاج والتصدير في العقود الثلاثة الماضية من هذا القرن. ومن المفارقات الجديرة بالملاحظة بالنسبة إلى هذه الصناعة أن ارتفاع مستوى الأجور في الولايات المتحدة بالنسبة إلى اليابان ساعد إلى حد كبير الصناعة

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٥٣) UNIDO, Ibid., p. 277.

اليابانية على منافسة الصناعة الأمريكية في الخمسينيات والستينيات. وعندما طالب أصحاب المعامل الحكومة الأمريكية بحماية هذه الصناعة أيدت النقابات العمالية هذه المطالب شريطة حصول العمال على امتيازات اضافية. وبالنتيجة، فإن الزيادات التي حصلت في أجور العمال في صناعة الحديد والصلب كانت كمعدل أعلى بنسبة ٥٥ بالمئة من زيادات الأجور في القطاعات الصناعية الأخرى خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٧[٥٤]. وبالنتيجة أصبح معدل أجور عمال الحديد والصلب عام ١٩٨٠ أعلى بنسبة ٧٠ بالمئة من معدل الأجور في الصناعات الأخرى. وبذلك أصبحت كلفة ساعة العمل الواحدة في صناعة الحديد والصلب الأمريكية في ذلك الوقت (كلفة العمل المباشرة زائداً الامتيازات) ١٩,٤٢ دولار مقارنة بـ ٩,٧٤ دولار في فرنسا، و١١,٤٦ دولار في المانيا الغربية، و١٠,٠٥ دولار في اليابان[٥٥]. إن هذه الفروقات تفسّر إلى حد كبير توسّع صناعة الحديد والصلب اليابانية، وركود وتدهور الصناعة الأمريكية. أما بالنسبة إلى مقارنة كلفة العمل بين الدول النامية والدول الصناعية فيمكن أن نضيف إلى المعلومات التي ذكرناها حول أجور ساعة العمل عند بحث قطاع النسيج والملابس، أن حصة العمل في كلفة الانتاج في هذه الصناعة تزيد بين ٢ ـ ٥ مرات في الدول الصناعية مقارنة بحصة كلفة العمل في الدول النامية[٥٦].

وكنتيجة لهذه الفروقات في تكاليف الانتاج بين المجموعتين من الدول فإن كلفة انتاج بعض المنتجات الأساسية لهذه الصناعة في عدد من الدول النامية، مثل كوريا وتايوان والأرجنتين والبرازيل والمكسيك تقل بنسب تتراوح بين ١٥ و٣٠ بالمئة عن تكاليف الانتاج في الدول الصناعية، ولهذا فإن الدول النامية تستطيع أن تنافس صناعة الحديد والصلب في الدول الصناعية داخل أسواقها، وفي الأسواق الأخرى[٥٧]. وبالفعل قامت كل من كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والأرجنتين واندونيسيا بتصدير كميات كبيرة من منتجات صناعة الحديد والصلب إلى الدول النامية الأخرى وإلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان[٥٨].

لقد كانت سياسة حماية صناعة الحديد والصلب في الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية موجهة بالأساس ضد الصناعة اليابانية، ولكن هذه الدول سرعان ما بدأت بفرض القيود نفسها على صادرات الدول النامية إليها. ولقد بدأت

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.
(٥٧) الاتحاد العربي للحديد والصلب، المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٥٨) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1986*, p. 183.

هذه القيود، كما رأينا، على شكل إجبار الدول النامية على فرض قيود طوعية على صادراتها، ثم تطورت إلى فرض الرسوم الجمركية ووضع أسعار دنيا للاستيرادات، وأخيراً فرض قيود كمية على صادرات الدول النامية. وبطبيعة الحال، فإن هذه القيود عرقلت التطور الطبيعي لصناعة الحديد والصلب في الدول النامية، وأخّرت عمليات الترشيد والتصحيح في الدول الصناعية، فأطالت في العمر الانتاجي لمشاريع غير كفؤة في الدول الصناعية، وقلّلت من سرعة نمو هذه الصناعة في الدول النامية. اضافة إلى كل ذلك فإن بعض الأطراف المهمة في الدول الصناعية تدعو إلى وضع اتفاقية لتنظيم التجارة الدولية في منتجات صناعة الحديد والصلب على غرار الاتفاقية الخاصة بالتجارة في المنسوجات والملابس. وفي حالة تطبيق هذه المقترحات فإن قيوداً اضافية شديدة تفرض على توسّع هذه الصناعة في الدول النامية.

حسب دراسات منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة، من المتوقع أن يحصل توسّع في الانتاج العالمي من ٧٢٣ مليون طن عام ١٩٨٥ إلى ٧٦٠ مليون طن عام ١٩٩٥، أي بمعدل نمو قدره نصف الواحد بالمئة. وفي الفترة نفسها ينخفض الطلب في الدول الصناعية من ٥٤٣ مليون طن إلى ٥٠٨ ملايين طن. وبذلك فإن توسع الطلب في الدول النامية هو عامل أساسي في إقرار مستقبل هذه الصناعة[٥٩]. من جهة أخرى، فإن من المتوقع أن تستمر صناعة الحديد والصلب في الدول النامية بالتوسّع وزيادة الكفاءة عن طريق اغلاق الطاقات الانتاجية غير الكفوءة وتحسين كفاءة الانتاج في المشاريع المتبقية باستخدام التقنيات الحديثة، وخاصة في مجال السيطرة على العمليات الانتاجية لرفع الانتاجية، وتحسين النوعية، وزيادة المرونة في الخطوط الانتاجية. وفي عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن تصبح إحدى الدول النامية، وهي الصين، أكبر منتجة للحديد والصلب، وتنتج في ذلك الوقت ١٣٤ مليون طن مقارنة بالانتاج المتوقع للولايات المتحدة البالغ ٨٤ مليون طن، وانتاج اليابان البالغ ٧٢ مليون طن. وحسب التوقعات نفسها يزداد الانتاج في الهند إلى ٣٢ مليون طن، وفي البرازيل إلى ٢٩ مليون طن، وفي كوريا الجنوبية إلى ٢٥ مليون طن[٦٠].

٧ ـ صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي

بدأت صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي عام ١٩٤٩ عندما قامت مصر بإنشاء أول مصنع نصف متكامل، باستخدام تقنية الأفران المفتوحة، ثم أقيم في مصر مصنع آخر بالطريقة نفسها. قامت مصر أيضاً عام ١٩٥٨ وتونس عام ١٩٦٥

---

(٥٩) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987*, p. 185.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

والجزائر عام ١٩٦٩ بإنشاء مصانع متكاملة باستخدام تقانة الأفران العالية. ثم تغير الاتجاه إلى إنشاء مصانع متكاملة باستعمال طريقة الاختزال المباشر لخام الحديد بواسطة الغاز، حيث أقيم أول مصنعين في العراق وقطر عام ١٩٧٨[٦١]. وتبع ذلك إقامة معامل أخرى بهذه الطريقة في أقطار عربية أخرى، مثل مصر والسعودية، بحيث بلغت الطاقة الانتاجية لانتاج الصلب في المعامل المتكاملة عام ١٩٨٦ حوالى ٧,٤ مليون طن. أما الطاقة الانتاجية للمنتجات النهائية فبلغت ٩,٤ مليون طن، وهي تزيد على طاقات انتاج الصلب، بسبب وجود معامل للدرفلة، ولانتاج الأنابيب التي تعتمد على الصلب المستورد.

تتوزع الطاقة الانتاجية للمنتجات النهائية بين عدد من المنتجات وهي: المنتجات الطويلة المدرفلة ٥,٥ مليون طن، والمسطحات ٢,٨ مليون طن، والأنابيب ١,١ مليون طن. وقد يكون من المفيد أن نلخص وضع صناعة الحديد والصلب العربية في الجدول رقم (٣ - ١٠).

وقد يكون من المفيد أيضاً أن نذكر لغير المختصين في هذه الصناعة أن صناعة الحديد والصلب تبدأ بانتاج حديد الزهر والحديد الاسفنجي من خامات الحديد، ثم تستخدم هذه المواد في انتاج الصلب الخام إما بواسطة المحوّلات الاوكسجينية، أو أفران القوس الكهربائية، أو الأفران المفتوحة. ومن الصلب الخام المنتج يتم الحصول على منتجات طويلة، مثل حديد التسليح (للبناء)، والمقاطع بطريقة الدرفلة، بالإضافة إلى المنتجات المسطحة، أي الألواح المسحوبة على البارد أو المسحوبة على الحار. ثم يتم معالجة قسم من الألواح لاستعمالات خاصة عن طريق القصدرة أو الغلونة، أي تغطيتها بطبقة رقيقة من القصدير أو الزنك. اضافة إلى ذلك يمكن تحويل قسم من الصلب الخام إلى أنابيب غير ملحومة، ويتم انتاج الأنابيب والمواسير الملحومة من لفائف الصلب بواسطة عملية اللحام طولياً أو حلزونياً. وينتج أيضاً أنابيب غير ملحومة بطرق مختلفة.

هنالك مشاريع تحت التنفيذ وأخرى تحت الدراسة، وفي حالة اكمال المشاريع تزداد الطاقة الانتاجية إلى ١٠,٧ مليون طن عام ١٩٩٠ من المنتجات النهائية (مقارنة بـ ٩,٤ عام ١٩٨٦)، وإلى ١٢,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠[٦٢] مقارنة بالانتاج المتوقع

---

(٦١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «واقع وآفاق التنمية الصناعية العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، دمشق، ٢٠ - ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤ ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، ص ٣٢٥.

(٦٢) الاتحاد العربي للحديد والصلب، «واقع وآفاق تنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي،» ص ٧٩، ٨١ - ٨٢.

جدول رقم (٣ ـ ١٠)

الطاقات الانتاجية لصناعة الحديد والصلب في الوطن العربي عام ١٩٨٦
(بآلاف الأطنان)

الحديد الزهـر	٣٥٥٠
الحديد الاسفنجي	٣١٠٤
الصلب الخام	٧٣٦٩
صلب أوكسجيني	٣٦١٥
صلب كهربائي	٣٤١٧
صلب أفران مفتوحة	٣٣٧
المنتجات المدرفلة الطويلة	٥٤٤٣
حديد تسليح وقضبان أسلاك	٥٠٨٣
المقاطع الخفيفة والثقيلة	٤٦٠
المنتجات المدرفلة المسطحة	٢٨٢٢
مسحوبة على الساخن	٢١٥٢
مسحوبة على البارد	٦٧٠
الألواح المقصدرة أو المغلونة	٢١٠
أنابيب غير ملحومة	١٠٠
أنابيب ملحومة	١٠١١

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤٠.

لدولة نامية مثل كوريا الجنوبية، البالغ ٢٥ مليون طن عام ٢٠٠٠[٦٣].

أما الانتاج الفعلي للمنتجات النهائية في الوطن العربي فقد كان ٢٩٧٠ ألف طن عـام ١٩٨٠، وارتفع إلى ٥٧٣٤ ألف طن عـام ١٩٨٥[٦٤]. ولكن الاستهلاك الفعـلي كان أكثر من ذلك بكثير فتم استيراد كميات كبيرة من اليابان وأوروبا وكوريا الجنوبية.

(٦٣) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987,* p. 185.

(٦٤) الاتحاد العربي للحديد والصلب، المصدر نفسه، ص ٤٥ و٥٠.

وبموجب أحد التقارير(٦٥) كان استهلاك الوطن العربي من المنتجات النهائية باستثناء الأنابيب كالآتي بملايين الأطنان:

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل الزيادة
الاستهلاك	٤,٩	٥,٥	٦,٣	٦,٨	٧,١	٨,٦	١١,٩

وهذه المعلومات تشير إلى حدوث زيادة كبيرة في الاستهلاك بين ١٩٧٤ و١٩٧٩ بلغت نسبتها السنوية ١١,٩ بالمئة. ولقد استمرت الزيادة في السنوات ١٩٨١ و١٩٨٢ ولكن حصل انخفاض ومن ثم ركود خلال السنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥، بحيث كان معدل النمو خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (٣,٣ بالمئة) فقط بالنسبة إلى المنتجات الطويلة والمسطحة مقارنة بـ ١١,٨ بالمئة في الفترة السابقة. وإذا أدخلنا الأنابيب في الصورة يصبح معدل النمو في الفترة الثانية ٣,٦ بالمئة، وكما هو مبين في الأرقام أدناه.

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	معدل الزيادة (نسب مئوية)
مجموع الاستهلاك	١١,٧	١٣,٥	١٥,٠	١٣,٧	١٣,٧	١٤,٠	٣,٦
الاستهلاك دون الأنابيب	٩,٤	١٠,٣	١٢,٤	١١,٦	١١,٩	١١,١	٣,٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٩.

إن معدل نمو الطلب مستقبلاً يعتمد على وتائر ونمط التنمية الاقتصادية في المنطقة، ومع هذا من الصعب أن يتوقع حدوث زيادات في الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة العربية على غرار ما حدث خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩. ومع ذلك، فإن دراسة واقع وآفاق تنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي لغاية عام ٢٠٠٠ استخدمت مؤشرات هذه الفترة في عملية توقع الطلب على منتجات صناعة الحديد والصلب في المنطقة. أما دراسة الاتحاد العربي للحديد والصلب الثانية، وبعنوان «واقع وآفاق تنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي لعام ١٩٨٨»، فقد استخدمت

(٦٥) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «واقع وآفاق التنمية الصناعية العربية،» ص ٣٣٣.

مؤشرات النصف الأول من عقد الثمانينيات حول الاستيرادات، بالإضافة إلى معلومات أخرى للتوصل إلى توقعات الاستهلاك في المنطقة. وباستبعاد الأنابيب من هذه التوقعات، لأنها لم تدخل في الدراسة الأولى، نحصل على الجدول رقم (٣ ـ ١١).

جدول رقم (٣ ـ ١١)

توقعات استهلاك الوطن العربي من المنتجات الطويلة والمسطحة (بملايين الأطنان)

السنة	الدراسة الأولى (١٩٨٣)	الدراسة الثانية (١٩٨٨)
١٩٨٠	١٠,٣	—
١٩٨٥	١٥,٦	—
١٩٩٠	٢١,٠	١٦,٥
١٩٩٥	٢٦,٧	٢٣,٢
٢٠٠٠	٣٣,١	٣١,٠

المصادر: المصدر نفسه، ص ١٢٤، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، «واقع وآفاق التنمية الصناعية العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، دمشق، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، ص ٣٤٣.

يبدو من الجدول بوضوح أثر الركود في أواسط هذا العقد على توقعات الاستهلاك في الدراسة الثانية مقارنة بالدراسة الأولى.

ولكن يبدو أن هناك نوعاً من المغالاة في تخمينات الدراسة الثانية أيضاً، لأن هذه الدراسة تتوقع أن ينمو الطلب خلال ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوي قدره ٦,٥ بالمئة. فإذا استخدمنا نسبة الفرق بين الأرقام المتوقعة للاستهلاك في عام ١٩٨٥ والأرقام المتحققة فعلاً، والبالغة ٢٨ بالمئة كمؤشر لتخفيض توقعات الطلب بالنسبة إلى الدراسة الثانية، أو إذا استخدمنا أرقام الطلب المتوقع بهذه الطريقة كحدود دنيا، وأرقام الدراسة الثانية كحدود عليا متوقعة للطلب، نستنتج أن الطلب المتوقع على المنتجات النهائية الطويلة والمسطحة تكون بحدود ١٢ ـ ١٦ مليون طن عام ١٩٩٠، وبحدود ١٨ ـ ٢٣ مليون طن عام ١٩٩٥، وبحدود ٢٣ ـ ٣١ مليون طن عام ٢٠٠٠. وكما سبقت الإشارة، فإن الطاقات الانتاجية المتوقعة ستكون ١٠,٧ و١٢,٤ و١٦,٨ مليون طن في الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠، وأقل من هذه الأرقام بمقدار ١,١ مليون طن إذا استبعدنا طاقة انتاج الأنابيب. ومعنى كل ذلك أن الطلب على

المنتجات النهائية في المنطقة العربية يبرر إجراء توسعات مهمة في صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي بالنسبة إلى كل أنواع المنتجات النهائية، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الحديد الزهر أو الحديد الاسفنجي أو كليهما، والصلب الخام. ومع أخذ الطاقات الانتاجية القائمة بنظر الاعتبار والتحفظات الواردة حول توقعات الطلب في دراسة الاتحاد العربي للحديد والصلب المشار إليها قبل قليل، من المفيد أن نشير إلى الجدول رقم (٣ ـ ١٢) الذي يتم فيه توزيع الطلب المتوقع على المنتجات النهائية بين مختلف الأنواع الرئيسية.

جدول رقم (٣ ـ ١٢)
الطلب المتوقع على منتجات الحديد والصلب النهائية في الوطن العربي (بملايين الأطنان)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
حديد التسليح والقضبان والأسلاك	٩,٣	١٢,٨	١٧,١	٢٣,٠
المقاطع	١,٤	٢,١	٢,٨	٣,٧
المسطحات	٥,٦	٨,٢	١٠,٩	١٤,٧
الأنابيب والمواسير	٣,٩	٥,٣	٧,١	١٠,١
المجموع	٢٠,٢	٢٨,٤	٣٨,٠	٥١,٥

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

بالإضافة إلى توافر سوق آخذة بالتوسع، يملك الوطن العربي بعض المقومات الأخرى لتوسيع صناعة الحديد والصلب، وخاصة خامات الحديد والغاز الطبيعي. يقدر اجمالي الاحتياطي العربي من خام الحديد بحوالى ١٥ مليار طن، منه ٥,٧ بليون طن احتياطيات مؤكدة حسب معلومات عام ١٩٨٥، والباقي محتملة. ويتركز ٧٣ بالمئة من مجموع الاحتياطي في المغرب العربي، والباقي في منطقة الخليج. بلغ انتاج خام الحديد في الوطن العربي عام ١٩٨٥ حوالى ١٥ مليون طن، تم انتاج ٩ ملايين منه في موريتانيا، والباقي في الجزائر والمغرب وتونس ومصر.

وفي العام نفسه، كانت احتياجات الوطن العربي ١٠,٦ مليون طن، يمكن أن تزداد إلى ١٤,٥ مليون طن عام ١٩٩٠ و١٦,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠[٦٦]. علماً بأن

(٦٦) الاتحاد العربي للحديد والصلب، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

كميات كبيرة من خامات الحديد المنتجة في الوطن العربي تصدّر إلى الخارج، ويقوم الوطن العربي في الوقت نفسه باستيراد كميات كبيرة من الخامات عالية الجودة لاستعمالها أساساً في انتاج الحديد الاسفنجي بطريقة الاختزال المباشر. ويظهر أن الوضع الاقتصادي العربي والدولي يسمح للوطن العربي باستغلال الامكانيات العربية والدولية لإمداد صناعة الحديد والصلب العربية بكل احتياجاتها الآنية والمستقبلية من خام الحديد.

يتوافر الغاز الطبيعي بكثرة في الوطن العربي، وبلغ الاحتياطي المقدر عام ١٩٨٦ حوالى ١٧٦٢٠ مليار متر مكعب، يتركز حوالى ٧٧ بالمئة منه في منطقة الخليج العربي، ومعظم الباقي في أقطار المغرب، وبلغ الانتاج لعام ١٩٨٥ حوالى ١٩٩ مليار متر مكعب[٦٧]. ونظرا لانخفاض كلفة الانتاج في المنطقة العربية، ولأهمية الطاقة في تحديد كلفة انتاج الحديد والصلب فإن للمنطقة العربية ميزة واضحة بالنسبة إلى استعمال الغاز كعامل مختزل وكمصدر للطاقة.

بالنسبة إلى المواد الأخرى هناك مكامن لحجر الكلس والكوارتز والطين يمكن أن تغطي احتياجات المنطقة، ولكن لا توجد في المنطقة العربية مكامن معروفة لبعض المواد المهمة لهذه الصناعة، مثل المنغنيز والكروم والبوكسايت[٦٨]. أما بالنسبة إلى الفحم فإن المنطقة العربية تعتبر فقيرة فيه، وكذلك فإن كميات كبيرة من الفحم المتوافر في المنطقة غير قابلة التحويل إلى الكوك[٦٩]، ولقد كان هذا العام، أي شحّ الفحم، وتوافر الغاز، وراء التطور الذي حدث في اتجاه الصناعة العربية إلى اختيار طريقة الاختزال المباشر لخامات الحديد لإنتاج الحديد الاسفنجي، بالإضافة إلى امكانية اقامة وحدات انتاجية صغيرة الحجم نسبياً ذات كفاءة انتاجية جيدة. إلا أن لهذه الطريقة سلبيات عدة، من أهمها اعتمادها على خامات عالية الجودة لا تتوافر في المنطقة العربية، وإنما تستورد من الخارج، ومع احتمال الاستهلاك السريع للخامات فائقة الجودة، وزيادة كلفة تركيز الخامات الأقل جودة فإن كلفة خامات الحديد بالنسبة إلى المشاريع التي تستخدم طريقة الاختزال المباشر قد تزداد بشكل كبير. وهكذا يبدو، ودون الدخول في التفاصيل، أن الاستفادة من الغاز الطبيعي المتوافر بكثرة في صناعة الحديد والصلب واختيار تقانة الاختزال المباشر تتطلب استيراد خام الحديد من خارج المنطقة، ولكن استخدام خامات الحديد المتوافرة في المنطقة يتطلب استيراد فحم الكوك.

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

إن قيام الوطن العربي باستيراد منتجات الصلب النهائية تكلف المنطقة آلاف الملايين من الدولارات، التي قدرتها إحدى الدراسات استناداً إلى كميات الطلب المقدرة، والمشار إليها سابقاً وباحتساب ٣٠٠ دولار لكل طن، بحوالى ٢٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ و٧٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠، والذي يشكل عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات. استناداً إلى هذه المعطيات اقترح الاتحاد العربي للحديد والصلب اقامة ستة مشاريع في مجال صناعة الحديد والصلب، نذكر أدناه خلاصتها:

المشروع الأول: مشروع متكامل في العراق لانتاج ٢,٤ مليون طن حديد اسفنجي، وتحويله إلى الصلب، ثم درفلته إلى منتجات طويلة مسطحة، بكلفة استثمارية قدرها ٢٨٥٠ مليون دولار، ينتج مواد تبلغ كلفتها مطروحة في المصنع ٦٨٧ مليون دولار، تباع بحوالى ٧٨٧ مليون دولار، وبذلك يحقق ربحاً إجمالياً قدره ١٠٠ مليون دولار بنسبة ٣,٥ بالمئة من رأس المال المستثمر.

المشروع الثاني: مصنع متكامل في الإمارات العربية (وآخر مشابه تماماً) في عُمان لانتاج نصف مليون طن حديد اسفنجي يتم تحويله إلى صلب، ثم إلى منتجات طويلة بكلفة استثمارية قدرها ٨٣٥ مليون دولار، لإنتاج منتجات تبلغ كلفتها مطروحة في المصنع ١٥٤ مليون دولار، يمكن بيعها بقيمة ١٨٣ مليون دولار، وبذلك يحقق المشروع ربحاً اجمالياً قدره ٢٩ مليون دولار بنسبة ٣,٤ بالمئة من رأس المال المستثمر.

المشروع الثالث: إنشاء مصنع متكامل في السعودية لإنتاج مليون طن حديد اسفنجي، ثم الصلب والمنتجات المدرفلة الطويلة بكلفة استثمارية قدرها ١٤٢٦ مليون دولار، وتقدّر كلفة المنتجات مطروحة في المعمل ٣١٤ مليون دولار تباع بحوالى ٣٧٤ مليون دولار، أي بربح اجمالي قدره ٦٠ مليون دولار، وبنسبة ٤,٢ بالمئة من رأس المال المستثمر.

المشروع الرابع: إنشاء مصنعين لانتاج الأقطاب الغرافيتية اللازمة لأفران الصلب الكهربائية، أحدهما في السعودية والآخر في الجزائر. ينتج كل مصنع ١٠٠ طن في اليوم. يبلغ اجمالي كلفة مصنع السعودية ٢٢٥ مليون دولار، ومصنع الجزائر ١٩٦ مليون دولار، وتبلغ كلفة الانتاج السنوية ٥٣ مليون دولار في السعودية، و٤٧ مليون دولار في الجزائر، ويمكن بيع المنتجات في السعودية بحوالى ٦٥ مليون دولار، وفي الجزائر بحوالى ٦٠ مليون دولار، أي يمكن تحقيق ربح اجمالي قدره ١٢ مليون دولار في السعودية، و١٣ مليون دولار في الجزائر، أي بنسبة ٥,٣ بالمئة في مشروع السعودية، و٦,٦ بالمئة في مشروع الجزائر.

المشروع الخامس: مصنع لانتاج الأنابيب غير الملحومة في السعودية أو العراق،

لانتاج ٤٠٠ ـ ٥٠٠ ألف طن من الأنابيب من مختلف الأقطار، بكلفة استثمارية قدرها ١٠٥٨ مليون دولار لانتاج بدائل مستوردات تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، وذلك للأهمية الاستراتيجية لهذه المنتجات بالنسبة إلى صناعة النفط العربية.

المشروع السادس: مصنع متكامل لانتاج مليون طن حديد اسفنجي في سوريا وتحويله إلى منتجات طويلة، بكلفة استثمارية قدرها ١٤٢٦ مليون دولار، وتقدر كلفة المنتجات السنوية بحوالي ٣١٤ مليون دولار، وتباع بحوالي ٣٧٤ مليون دولار، وبذلك يحقق المشروع ربحاً اجمالياً قدره ٤,٢ بالمئة من رأس المال المستثمر[٧٠].

بمراجعة تفاصيل هذه المشاريع، أو الفرص الاستثمارية، تبين أن فائدة رأس المال لم تدخل في الحسابات، وبطبيعة الحال فليس من المعقول اهمال هذا العنصر الهام من عناصر التكلفة في صناعة تستخدم رأس المال بكثافة. فإذا أدخلنا الفائدة المقدرة على رؤوس الأموال المستثمرة في التكاليف الانتاجية السنوية، وإذا اعتبرنا الفائدة السائدة ٧ بالمئة مثلاً، فإن جميع المشاريع المذكورة أعلاه تحقق خسارة مالية. وبذلك يستحيل ايجاد مستثمرين من القطاع الخاص أو من القطاع المالي والمصرفي العربي العامل وفق أسس تجارية للمساهمة في هذه المشاريع. وحتى بالنسبة إلى الحكومات العربية، والتي من المفروض أن تهتم بالربحية التجارية بالإضافة إلى الربحية القومية، فإن من الصعب جداً إيجاد حكومات، باستثناء الحكومات التي تقام المشاريع في أراضيها، ترغب في الاستثمار في هذه المشاريع.

يظهر أن مراعاة استخدام الغاز الطبيعي، والتوزيع الجغرافي للمشاريع التي كانت وراء اختيار هذه الفرص الاستثمارية لا تكفي كأساس لوضع استراتيجية بعيدة المدى لتنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي. ومن المفيد جداً دراسة اقامة مصنعين بطاقات انتاجية كبيرة جداً في منطقة الخليج، وفي المغرب، واختيار أفضل تقانة، وأكبر طاقة انتاجية ملائمة لتحقيق أقل كلفة انتاج، وأعلى مردود لرأس المال، وبحيث يمكن اقناع المستثمر العربي، وخاصة الحكومات، بأن المشروع يحقق مردودات اقتصادية واضحة، ويستطيع الوقوف في وجه المنافسين سواء في الدول الصناعية أم في الدول النامية.

أما بخصوص المشاريع العربية القائمة حالياً في صناعة الحديد والصلب، فإن المعلومات المتوافرة تشير إلى وجود مشاكل كثيرة فيها، فبالنسبة إلى المنتجات النهائية كانت نسبة استغلال الطاقات الانتاجية عام ١٩٨٠ (٤٠ بالمئة) فقط، وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٦ بالمئة عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من أن النسبة الأخيرة ليست منخفضة

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٣ ـ ٣٧٧.

مقارنة بصناعة الحديد والصلب في أغلب المناطق الأخرى، إلا أن سبب عدم استغلال الطاقات الانتاجية في تلك المناطق هو ضعف الطلب، ولكن في المنطقة العربية لم يشكل الطلب قيداً على استغلال الطاقات، بل على العكس استوردت الأقطار العربية كميات كبيرة من منتجات صناعة الحديد والصلب. ومن الواضح أن عدم استغلال الطاقات يعود بالأساس إلى مشاكل فنية لها علاقة بتراكم المعارف المطلوبة لتشغيل المصانع بطاقاتها، وبوجود هياكل ادارية ووظيفية، وأنظمة أجور، وحوافز ملائمة لهذه الصناعة. والملاحظ أن هناك نواقص كبيرة في هذه المجالات، أمكن التغلب على قسم منها عن طريق استيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة من الخارج، أو حتى قيام الأجانب بتحمل مسؤولية ادارة المشاريع وفقاً لأنظمة عمل خاصة تختلف عن الأنظمة المطبقة في باقي القطاعات. فإذا أضفنا إلى ذلك الاختلاف في الطاقات الانتاجية واعمار المشاريع والتقانة المستخدمة، فليس من الغريب أن نلاحظ تبايناً شديداً في الانتاجية في معامل الحديد والصلب العربية، بحيث تتراوح انتاجية العمل من ٦٥٠ طناً في اليوم في بعض المعامل إلى ١٠٠ طن في معامل أخرى في عام ١٩٨٥[٧١].

إن صناعة الحديد والصلب العربية لم تستطع حتى الآن أن تجمع الخبرة الكافية لتشغيل المصانع القائمة بطاقاتها أو على الأقل أن تستغل نسباً عالية منها، وليس من الصواب أن نقبل هذا الأمر بحجة كون الصناعة حديثة في الوطن العربي، فهذه الحجة أصبحت مرفوضة بعد أن مرّ ٤٠ عاماً على إقامة أول مصنع في المنطقة، وبعد أن تكوّنت في الأقطار العربية أعداد كبيرة جداً من المهندسين والتقنيين والعمال الماهرين. ويظهر أن تبني استراتيجية الاكتفاء الذاتي في كل قطر، وإقامة وحدات انتاجية صغيرة أو متوسطة لتلبية الاحتياجات المحلية وحماية الصناعة المحلية هو العامل الأساسي للظواهر السلبية في هذه الصناعة، كما في غيرها. وبطبيعة الحال فإن وجود الطاقات الانتاجية الفائضة الكبيرة في صناعة الحديد والصلب على الصعيد العالمي، والتطورات التقانية المستمرة تزيد من شدة المنافسة الدولية في هذه الصناعة، والمنافسة تؤدي إلى تحسين النوعية وتخفيض الأسعار، ولا يمكن لصناعة الحديد والصلب العربية أن تبقى معزولة عن هذه التطورات. والواقع، هناك حاجة ماسة لتحديث الصناعة القائمة وتطويرها، وحاجة أمسّ لأن يتم توسيع هذه الصناعة وفق أسس اقتصادية سليمة. والأساس الاقتصادي السليم لتوسيع هذه الصناعة في المنطقة العربية هو إقامة وحدات انتاجية كبيرة جداً تستفيد من مزايا الحجم الكبير إلى أقصى حد، وتستخدم أحدث الأساليب في السيطرة على عمليات الانتاج، وبهذه الطريقة فقط تستطيع هذه

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٣.

الصناعة الصمود أمام المنافسة الأجنبية الشديدة المتوقعة. إلا أن متطلبات هذه المشاريع يمكن أن تختلف كثيراً عن المشاريع المقترحة، والمشار إليها قبل قليل، ليس فقط من حيث العدد والتقانة وأماكن التوطين، وإنما حتى من ناحية السوق التي تخدمها، إذ ليس من الضروري الاكتفاء بالسوق القومية وإنما الاعتماد أساساً على هذه السوق وتصدير الفائض إلى الأسواق الأخرى، كما تفعل الدول والمجموعات الجغرافية الأخرى استناداً إلى ما تتمتع به من مزايا آنية ومزايا يمكن اكتسابها عن طريق توسيع الصناعة وفق أسس اقتصادية تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية العربية والدولية.

رابعاً: انعكاسات سياسات الدول الصناعية على الصناعات البتروكيماوية

١ - في نشوء وتطور الصناعات البتروكيماوية وأهميتها

تعتبر الصناعة البتروكيماوية من الصناعات الحديثة، التي لم تكن لها أهمية تذكر إلى منتصف هذا القرن، وهي فرع من صناعة الكيماويات العضوية، ويمكن ارجاع بداياتها إلى التطورات العلمية والتقانية التي حدثت أثناء الحرب العالمية الأولى، وأدت إلى انتاج البوليمرات بهدف التوصل إلى انتاج بدائل صناعية لبعض المواد الاستراتيجية المستوردة. ولقد اشتد الاهتمام بهذه الصناعة أثناء الحرب العالمية الثانية للسبب نفسه، أي الحصول على بدائل صناعية لبعض المواد الاستراتيجية الطبيعية المستوردة.

لقد كان الفحم المصدر الأساسي لتجهيز صناعة الكيماويات العضوية، لفترة طويلة، بالمواد الأولية بكميات كبيرة وبأسعار رخيصة، والواقع أن التوسّع الكبير الذي حصل في صناعة الحديد والصلب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كما رأينا ذلك في القسم الخاص بالحديد والصلب في هذه الدراسة، استدعى توسّعاً مماثلاً في صناعة فحم الكوك، ولكن كان يترتب على عملية انتاج فحم الكوك انتاج كميات كبيرة من المواد العرضية كالقار والغاز ونوعيات رديئة من الفحم، وكان من الضروري ايجاد استعمالات لهذه المواد لأسباب بيئية واقتصادية، فنشأت وتطورت صناعة الكيماويات العضوية بالاعتماد على تحويل هذه المواد العرضية الرخيصة إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية عالية. وعليه، فإن الفحم الذي كان يستعمل بالأساس كمصدر للطاقة في الصناعة والمواصلات والاستعمالات المنزلية كان يزود صناعة الكيماويات العضوية بالمواد الأولية. ولكن في الأربعينيات من هذا القرن بدأت المواد الهايدروكاربونية، النفط والغاز، تحتل محل الفحم، كمصدر أساسي للطاقة في الولايات المتحدة أولاً، وفي أوروبا والدول الأخرى بعد ذلك. فبدأت مشاريع تصفية النفط ومشاريع الغاز بتجهيز منتجاتها الرئيسية لتستخدم كوقود للسيارات ولتوليد الطاقة

وللاستعمالات المنزلية. ولكن إلى جانب المنتجات الرئيسية، وهي بالأساس الغازولين وزيت الديزل وزيوت التشحيم والغاز الصالح للاستعمالات المنزلية، كانت صناعة تصفية النفط وتجهيز الغاز تنتج مواد عرضية، أو ثانوية لم تكن صالحة لهذه الاستعمالات الرئيسية، ومن هذه المواد الثانوية النفثا والغاز النفطي المسال والميثان، فبدأت صناعات الكيماويات العضوية تستخدم هذه المواد الثانوية لتوافرها بكميات كبيرة، ولرخصها، كبديل للمواد المشتقة من الفحم. وهكذا بدأت العلاقة بين صناعة تصفية النفط، وتنقية الغاز وتجهيزه، وبين صناعة الكيماويات النفطية، أو الصناعات البتروكيماوية.

لقد امتازت العلاقة بين صناعة البتروكيماويات وصناعة النفط والغاز بدرجة عالية من المرونة، واتخذت أشكالاً مختلفة حسب وضع السوق. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تصميم مصافي النفط في البداية للحصول على أعلى نسبة ممكنة من المشتقات التي تستخدم كوقود للمحركات، وبالتالي لم تتوافر كميات كبيرة من المشتقات النفطية الخفيفة كمواد عرضية لتباع بأسعار رخيصة إلى الصناعة البتروكيماوية. في الوقت نفسه توافرت للولايات المتحدة الأمريكية كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الغني بالإيثان. ونظراً لوجود قوانين تجبر الشركات المعنية على تنقية الغاز من الايثان قبل ضخه في الأنابيب لتجهيز المنشآت والمساكن بالغاز، توافرت كميات كبيرة من الايثان فبدأت الصناعة البتروكيماوية في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذه المادة لانتاج الاثلين، ولكن في أوروبا تم تصميم مصافي النفط للحصول على كميات أقل من وقود المحركات لوجود طلب أقل نسبياً بسبب انخفاض درجة المكننة في أوروبا بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه لم تكن هناك مكامن معروفة للغاز إلى الستينيات، لكي تستخدم في توليد الطاقة والاستعمالات المنزلية، فتوجه الطلب إلى زيت الوقود كبديل للفحم، وبالنتيجة توافرت كميات كبيرة وبأسعار رخيصة من المنتجات الخفيفة وخاصة النفثا، وبذلك أصبحت الصناعة البتروكيماوية الأوروبية تعتمد على النفثا لانتاج الاثلين وغيرها من الأولفينات[٧٢].

من المفيد أن نذكر هنا أن صناعة البتروكيماويات لا تستخدم إلا جزءاً صغيراً من الغاز الطبيعي أو النفثا، فخلال الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣ مثلاً لم تستخدم الصناعة البتروكيماوية على الصعيد العالمي سوى ٨ بالمئة من النفثا و١٠ بالمئة من الغاز الطبيعي المستخدمين في العالم. يظهر من كل ما سبق إذن، أن الصناعة البتروكيماوية تتجه إلى

(٧٢) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *The Petrochemical Industry in Developing Countries*, 2 vols., Sectoral Studies Series; no. 20 (Vienna: Sectoral Studies Branch, Division for Industrial Studies, 1985), vol. 1: *Prospects and Strategies*, pp. 2-3.

استخدام تلك المشتقات من النفط والغاز التي يقل الطلب عليها من قبل القطاعات المعنية بالطاقة، وتقوم الصناعة البتروكيماوية بتحويل هذه المواد العرضية الرخيصة إلى مواد أخرى ذات أقيام عالية. وبهذه الطريقة فإن الصناعة البتروكيماوية تساعد على دعم اقتصادات صناعة النفط والغاز.

إلى جانب هذه التغيرات الجوهرية في عرض المواد الأولية الصالحة للصناعات البتروكيماوية، والتي يمكن تقديرها بملاحظة زيادة طاقة مصافي النفط من ٦٠٣ ملايين طن سنة ١٩٧٠ إلى ١٧٣٥ مليون طن عام ١٩٦٥ وإلى ٤٠٨٥ مليون طن عام ١٩٨١[٧٣]، ظهرت تطورات تقانية على جانب كبير من الأهمية في طرق انتاج المواد البتروكيماوية، وفي طرق تحويل هذه المواد الصناعية إلى مختلف الأشكال لتلائم العديد من الاستعمالات في معظم القطاعات الاقتصادية، كالصناعة والزراعة والانشاءات. وفي الوقت نفسه أصبحت المواد المصنعة الجديدة تتفوق على المواد الطبيعية البديلة في معظم، أو كل، خصائصها، كالمتانة والمرونة وخفة الوزن وقابلية العزل الحراري وحتى جمال المنظر. لهذه الأسباب ولملاءمة تكاليف الانتاج وأسعار البيع توسع الطلب على منتجات الصناعة البتروكيماوية بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في الخمسينيات والستينيات بشكل كبير جداً، فأدى ذلك إلى توسع الانتاج، وبالتالي توسّع الوحدات الانتاجية، واستغلال مزايا الانتاج الكبير، مما أدى إلى تخفيضات أخرى في تكاليف الانتاج، وبالتالي الأسعار. . . وهكذا. واليوم تقوم الصناعة البتروكيماوية بتجهيز القطاع الزراعي بالأسمدة، ومبيدات الحشرات، وأغطية البيوت الخضراء، ومواد تبطين القنوات والسواقي، وأنابيب السقي والرش، وخزانات المياه، وأكياس الشتلات الزراعية، وصناديق وعلب لتعبئة الخضروات ونقلها، وأكياس لتعبئة الحبوب ونقلها. وفي قطاع الانشاءات تستخدم كميات كبيرة من المواد البتروكيماوية كمواد العزل الحراري والأصباغ والأصماغ والأنابيب وموانع الرطوبة، بالإضافة إلى الصفائح والرقائق المستخدمة للديكور. وتجهز الصناعة البتروكيماوية صناعة النسيج بالألياف الصناعية، والأصباغ، ومثّبتات الأصباغ، ومواد التعبئة والتغليف وغيرها، وتدخل مشتقات المواد البتروكيماوية في المواد الصيدلانية واللدائن الهندسية التي تستخدم في مختلف وسائل النقل كالسيارات والطيارات، وغير ذلك من الاستعمالات الآخذة بالتوسع.

قد يكون من المفيد أن نشير، إفادةً لغير المختصين، إلى التقسيم المعروف لمنتجات الصناعة التبروكيماوية إلى ثلاثة مجاميع رئيسية، وهي:

- المنتجات البتروكيماوية الأساسية.

---

(٧٣) UNIDO, *Industry in a Changing World,* p. 315.

- المنتجات البتروكيماوية الوسيطة.

- المنتجات البتروكيماوية النهائية.

والمقصود بالمنتجات الأساسية: السلسلة الأولى، أو الجيل الأول من المنتجات التي تشتق من المواد الأولية الرئيسية، كالغاز الطبيعي، وبعض مشتقات مصافي النفط، مثل النفثا. وأهم المنتجات الأساسية، هي:

- الأوليفينات، مثل الاثلين والبروبلين والبوتادائين.

- العطريات، مثل البنزين والزايلينات والتولوين.

- الكحولات، مثل الميثانول والايثانول.

أما المنتجات الوسيطة فتشتق بطرق مختلفة من المنتجات الأساسية، وأحياناً تضاف إليها مواد عضوية أخرى، أو مواد لاعضوية، ومن أهم المنتجات الوسيطة اثلين كلايكول، واثلين داي كلورايد، وستايرين، وفورمالدهايد، وأحادي فينيل كلورايد، وداي مثيل ترفثلات، واثيل بنزين، وأوكسيد الاثلين، وأوكسيد البروبلين.

أما ما يسمى بالمنتجات البتروكيماوية النهائية فهي المواد التي تشتق من المواد الوسيطة، أو أحياناً من المواد الأساسية مباشرة، وإن أهم هذه المواد بولي إثلين بأنواعه، وبولي فينيل كلورايد، وبولي ستايرين والكيل البنزين، ومطاط ستايرين بوتادائين، وبولي استر غير المشبع، واضافات الوقود (مثيل ثلاثي بيوتيل الايثر) وأسيتات البولي فنيل، وبولي يورثان. تكون هذه المواد جاهزة لتستعمل من قبل مجموعة كبيرة جداً من الصناعات الأخرى التي تسمى من قبل المختصين في الصناعة البتروكيماوية بـ «الصناعات التحويلية»، أو «صناعات المصب».

فالصناعة البتروكيماوية إذن، تقوم بأخذ الغاز الطبيعي أو النفثا كمادة أولية وتحويلها إلى مواد عديدة مثل الاثلين، وتقوم الصناعة نفسها بإنتاج مادة وسيطة، مثل اثلين داي كلورايد، ثم احادي فنيل كلورايد، ومن ثم تقوم بتحويل المادة الأخيرة إلى مادة بولي فنيل كلورايد التي تعتبر مادة نهائية بالنسبة إلى الصناعة البتروكيماوية، ولكنها تعتبر مادة أولية بالنسبة إلى عدد كبير من الصناعات التي تنتج السلع المنزلية والأنابيب والأشرطة والحبال وغيرها. ومن المعروف أيضاً أن بعض المواد الوسيطة، التي ذكرناها سابقاً، تعتبر مواد أولية لصناعات أخرى، ويمكن اعتبارها مواد نهائية بالنسبة إلى الصناعة البتروكيماوية.

بسبب التداخل بين مختلف المراحل الانتاجية، وامكانيات ايجاد درجات متباينة من الاندماج بين الوحدات القائمة بالانتاج، ليس من السهل التعبير عن واقع هذه

الصناعة بوحدات طبيعية بسيطة مثل الأطنان أو البراميل، فالقول إن انتاج بلد ما من المنتجات البتروكيماوية ٥ ملايين طن مثلاً لا يعني الكثير دون الدخول في معرفة تشكيلة المنتجات.

إن المعلومات المذكورة في الجداول الواردة في الفصل الأول من هذه الدراسة، لا تفرز بنداً خاصة للصناعة البتروكيماوية، لأن الصناعة البتروكيماوية حسب التصنيف الدولي، ووفق التفصيل المذكور في هذه الدراسة تدخل في الفقرات الآتية:

٣٥١ الكيماويات الصناعية
٣٥٢ كيماويات أخرى
٣٥٥ المنتجات المطاطية
٣٥٦ المنتجات البلاستيكية

ولكن إذا نظرنا إلى الصناعات الكيماوية بصورة عامة، بما فيها البتروكيماويات، نجد أن الصناعة الكيماوية مرّت بفترة من النمو السريع للغاية في الخمسينيات والستينيات. وفي الدول الصناعية كانت معدلات نمو الصناعات الكيماوية ضعف معدلات نمو الصناعة التحويلية من نهاية الخمسينيات إلى نهاية الستينيات[٧٤].

وحيث ان المواد البلاستيكية تعتبر من أهم منتجات الصناعة البتروكيماوية فقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الانتاج العالمي من البلاستيك ازداد من ٥ ملايين طن عام ١٩٥٥ إلى ٤٠ مليون-طن عام ١٩٧٥[٧٥]، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١١,٩ بالمئة. وكما لاحظنا سابقاً فلقد امتازت فترة الخمسينيات والستينيات بنمو سريع في الانتاج القومي لمعظم دول العالم مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الكثير من السلع ذات الاستعمال الدائم، مثل السيارات والمعدات المنزلية، التي بدأت باستخدام البلاستيك بكميات متزايدة بدلاً من المواد التقليدية كالمعادن والزجاج، إلا أن معدلات الزيادة في انتاج السلع الكيماوية والبتروكيماوية تباطأت بشكل ملحوظ في نهاية الستينيات والسبعينيات. فخلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٩ ازداد انتاج المنتجات الكيماوية بمعدل ٦,١ بالمئة في الدول الصناعية، وانخفض هذا المعدل إلى ٣,٨ بالمئة فقط خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩. أكثر من هذا، فإن استهلاك أوروبا من ٣ منتجات بلاستيكية أساسية وهي (البولي اثلين واطىء الكثافة، والبولي فنيل كلورايد، والبولي ستايرين) انخفض فعلاً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١، ولكن الطلب على المادتين الأخيرتين وهما: (البولي اثلين عالي الكثافة، والبولي بروبلين) ارتفع خلال هذه الفترة[٧٦]. ويمكن

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣١٥.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ١١٥.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

ملاحظة تباطؤ نمو الانتاج العالمي في الصناعة البتروكيماوية من خلال تطور انتاج بعض المواد البتروكيماوية الأساسية والنهائية المذكورة في الجدول رقم (٣ ـ ١٣)، فانتاج الإثلين مثلاً ارتفع من ٢٤,٤٠٠ ألف طن في العالم عام ١٩٧٥ إلى ٣٤,٠٦٠ عام ١٩٨٠، وإلى ٤٢,٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٤، أي بمعدل نمو قدره ٧ بالمئة تقريباً خلال الفترة الأولى، و٥,٥ بالمئة خلال الفترة الثانية. أما بالنسبة إلى المواد البتروكيماوية الأساسية الأخرى، وهي البروبلين والبوتادائين والبنزين، فكانت معدلات زيادة الانتاج خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ تبلغ ١١,٨ بالمئة و١٠,٠ بالمئة و١١,٠ بالمئة، ولكنها انخفضت خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ إلى ٢,٣ بالمئة و٢,٠ بالمئة و٧,٦ بالمئة على التوالي. أما بالنسبة إلى المواد البلاستيكية المذكورة في الجدول، والألياف الصناعية فلقد انخفضت معدلات نمو الانتاج من ١٥ بالمئة و٨,٣ بالمئة إلى ٣,٣ بالمئة و٤ بالمئة خلال الفترتين.

جدول رقم (٣ ـ ١٣)

تطور الانتاج العالمي من بعض السلع البتروكيماوية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤)، (بآلاف الأطنان)

اسم المادة	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٤	معدلات النمو ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	معدلات النمو ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤	الانتاج عام ١٩٨٦
اثلين	٢٤٤٠٠	٣٤٠٦٠[١]	٤٢٢٠٠	٦,٩	٥,٥	٤٨,١
بروبلين	١٢٥٩٠	١٩٧٢٠	٢٢١١٠	٩,٤	٢,٣	...
بوتادائين	٣٤٤٥	٥٠٦٠	٥٥٩٠	٧,٩	٢,٥	...
بنزين	١١٣١٠	١٧١٨٠	٢٣٠٥٠	٨,٧	٧,٦	١٨,٠
الألياف الصناعية	٧٢٩٥	١٠٠٦٠	١٢٢٩٠	٦,٦	٥,١	١٥,٣
البلاستيك[٢]	٢٤٤٣٠	٤١١٦٥	٤٨٥١٠	١٠,٩	٤,١	٥٦,٩

(١) لعام ١٩٨٠.

(٢) بولي اثلين بأنواعه: بولي فنيل كلورايد؛ بولي بروبلين، وبولي ستايرين.

المصادر: United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *The Petrochemical Industry in Developing Countries*, 2 vols., Sectoral Studies Series; no. 20 (Vienna: Sectoral Studies Branch, Division for Industrial Studies, 1985), vol. 1: *Prospects and Strategies*, supplement no. (1).

والمعلومات الخاصة بعام ١٩٨٦ مأخوذة من دراسة غير منشورة لليونيدو حول صناعة البتروكيماويات يقوم بإعدادها حالياً محمد الشكري لعرضها على ندوة من المزمع عقدها عام ١٩٩١.

هناك أسباب عدة لحصول هذا الانخفاض في معدل نمو الانتاج في الصناعة البتروكيماوية، يمكن ايجازها كالآتي: إن انخفاض معدلات نمو الدخل في الدول الصناعية، حسب ما ورد في الفصل الأول من هذه الدراسة، أدى إلى هبوط نمو الطلب على المنتجات التي تستخدم المواد البتروكيماوية، وهذا أمر متوقع. من جهة أخرى فإن التعديلات التي جرت على أسعار النفط في أوائل السبعينيات ونهايتها أدت إلى حدوث تغييرات مهمة في اتجاهات الطلب على المواد المشتقة من النفط، حيث بدأت الصناعة تعمل على استخدام الأساليب التي تقلل استعمال الطاقة لانتاج أية مادة أو خدمة، وكذلك بدأ التحول من انتاج المواد التي تحتاج إلى الطاقة بكثرة إلى انتاج المواد التي تستخدم الطاقة بدرجة أقل، ونتج عن كل ذلك انخفاض كبير في معدلات إحلال المواد المشتقة من البتروكيماويات محل المواد الأخرى. ولتوضيح ذلك يمكن أن نقول إن ارتفاع أسعار النفط أدى مباشرة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تستخدم في انتاج الألياف الصناعية، مثل الاكريلك، والبولي استر، والبولي اميد، وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع تكاليف انتاج الألياف الطبيعية، مثل القطن والكتان بسبب ارتفاع أسعار الطاقة المستخدمة في انتاج هذه المواد، إلا أن من الواضح أن أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يكون أشد على كلفة انتاج الألياف الصناعية لصالح الألياف الطبيعية، أو أن التغير في الأسعار النسبية لصالح الألياف الصناعية يصبح أبطأ بكثير مقارنة بالفترات السابقة لارتفاع أسعار مشتقات النفط.

جدول رقم (٣ ـ ١٤)

الطاقة الانتاجية في العالم عام ١٩٨٤ لبعض الصناعات البتروكيماوية الأساسية
(بآلاف الأطنان)

	العالم	الدول النامية	نسبة الدول النامية إلى المجموع
اثلين	٥١٩٨٦	٧٤٣٢	١٤,٢
بروبلين	٢٦١٨٤	٢٧٥٦	١٠,٥
بوتادائين	٧٤١١	٦٦٦	٨,٩
المجموع	٨٥٥٨١	١٠٨٥٤	١٢,٦

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (١).

ولكن من المهم أن نلاحظ أن هذه المؤشرات كلها تقريباً تدل على انخفاض معدلات نمو الطلب مقارنة بالمعدلات السريعة السابقة، إلا أن الطلب استمر في التوسع بمعدلات مقبولة، وهذا الأمر يختلف عن حالة صناعة الحديد والصلب التي بدأت تشكو ليس من انخفاض معدلات نمو الطلب، وإنما من انخفاض حجم الطلب، كما رأينا سابقاً. ويمكن القول إن الصناعات البتروكيماوية ما زالت تحتفظ بحيويتها على الصعيد العالمي، ويمكن تقدير ذلك من الجداول المذكورة أدناه، والخاصة بالتجارة الدولية في المنتجات البتروكيماوية. يبين الجدول رقم (٣ ـ ١٥) أن صادرات العالم من البتروكيماويات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ ارتفعت من ٢٨,٤ بليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٤٤,٧ بليون دولار عام ١٩٨٠، وإلى ٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو من ٩,٥ بالمئة خلال الفترة الأولى إلى ٢,٣ بالمئة خلال الفترة الثانية، فإن الجدول يبين أن نسبة الصادرات البتروكيماوية إلى مجمل صادرات العالم ارتفعت من ٣,٤ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٤,١ بالمئة عام ١٩٨٠، وإلى ٥,١ بالمئة عام ١٩٨٥. وكذلك يبين الجدول أن مساهمة المواد البتروكيماوية من صادرات العالم من الكيماويات ارتفعت من ٤٨ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٥٢ بالمئة عام ١٩٨٠، وإلى ٦٣ بالمئة عام ١٩٨٥. ومن المفيد أيضاً أن نلاحظ أنه خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ انخفضت قيمة الصادرات الدولية الإجمالية بمعدل ٢ بالمئة سنوياً، بما في ذلك صادرات الكيماويات التي انخفضت هي الأخرى بمعدل ١,٨ بالمئة سنوياً، إلا أن صادرات البتروكيماويات ارتفعت بمعدل ٢,٣ بالمئة سنوياً. ويمكن أن نلاحظ تطورات مشابهة بالنسبة إلى الاستيرادات العالمية من البتروكيماويات، وكما هو مبين في الجدول رقم (٣ ـ ١٦)، ففي الوقت الذي حصل فيه انخفاض قدره ١,٨ بالمئة سنوياً في مجمل استيرادات العالم خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، وانخفاض مماثل في مجمل استيرادات العالم من المواد الكيماوية، نجد أن استيرادات العالم من المواد البتروكيماوية ارتفعت بنسبة ٢,٤ بالمئة خلال الفترة العصيبة بالنسبة إلى الاقتصاد والتجارة الدوليين. وفي ضوء كل هذه الحقائق ليس من المستغرب أن يستمر الاهتمام العالمي بالصناعة البتروكيماوية كقطاع حيوي ذي أهمية مستقبلية كبيرة. والواقع أنه على الرغم من بعض المؤشرات السلبية التي ذكرناها فإن الصناعة البتروكيماوية استمرت في التوسع في الدول الصناعية خلال السبعينيات، وكذلك بدأت بعض الدول النامية بالدخول في هذه الصناعة خلال الفترة نفسها على نطاق واسع، وخاصة في أمريكا اللاتينية، والشرق الأقصى، وبعض الأقطار العربية، وخاصة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

لقد انعكس أثر كل ما تقدم على الصناعة البتروكيماوية، فبدأت الطاقات الانتاجية الفائضة تظهر على نطاق واسع؛ ففي أوروبا الغربية انخفضت نسبة

جدول رقم (٣ ـ ١٥)

صادرات العالم من البتروكيماويات بأسعار عام ١٩٧٥

(بملايين الدولارات)، (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	نسب النمو	
				١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
١ ـ مجمل صادرات العالم	٨٣٥٦٥٤	١٠٩٢١٩٠	٩٨٣١٤٢١	٥,٥	٢,٠-
٢ ـ صادرات العالم من الكيماويات	٥٨٤٩٦	٨٦٢٨٣	٧٨٦٧٤	٨,٠	١,١-
٣ ـ صادرات العالم من البتروكيماويات	٢٨٤١٢	٤٤٧٨٠	٥٠١٥٤	٩,٥	٢,٣
٤ ـ نسبة ٣:١	٣,٤	٤,١	٥,١		
٥ ـ نسبة ٣:٢	٤٨,٦	٥٢,٠	٦٣,٧		
٦ ـ مجمل صادرات الدول النامية	٢١٢٨٠١	٤٣٩٦٧٥	١٨٦٣٧٢	٣٤,٥	٢٧,٦-
٧ ـ صادرات الدول النامية من الكيماويات	٣٤٠٥	٥٧٥٢	٤١٠٠	١١,٠	٦,٥-
٨ ـ صادرات الدول النامية من البتروكيماويات	٦٣٨	١٤٣٨	٢٠٥٠	١٧,٦	٧,٣
٩ ـ نسبة ٦:١	٢٥,٦	٢١,٩	١٩,٠		
١٠ ـ نسبة ٨:٣	٢,٢	٣,٢	٤,١		
١١ ـ نسبة ٨:٦	٠,٣	٠,٦	١,١		
١٢ ـ نسبة ٨:٧	١٨,٧	٢٥,٠	٥٠,٠		

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (أ ـ ١٦).

استغلال طاقات معامل الاثلين من ٨٦ بالمئة عام ١٩٧٤ إلى ٦٤ بالمئة فقط عام ١٩٨٢، وفي اليابان انخفضت من ٨٠ بالمئة إلى ٦٠ بالمئة خلال الفترة نفسها. أما في الولايات المتحدة فانخفضت النسبة من ١٠٠ بالمئة إلى ٦٣ بالمئة[٧٧]. وبنتيجة ذلك تكبّدت كبريات الشركات خسارات مالية كبيرة في بداية الثمانينيات قدرت بمئات

(٧٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (الايدو)، التجارة في السلع المصنعة الاستراتيجية: المسائل التسويقية الرئيسية ذات العلاقة بالبتروكيمياويات والأسمدة في العالم العربي ([د.م.]: اللجنة، ١٩٨٧)، ص ٩.

جدول رقم (٣ ـ ١٦)

استيرادات العالم من البتروكيماويات بأسعار عام ١٩٧٥
(بملايين الدولارات)، (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	نسب النمو	
				١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
١ ـ مجمل استيرادات العالم	٨٨٠١٥٦	١١٤٤٢٥٤	١٠٤٣٦٩١	٥,٣	١,٨-
٢ ـ استيرادات العالم من الكيماويات	٦٤٢٥١	٩١٥٤٠	٨٣٤٩٥	٧,٣	١,٨-
٣ ـ استيرادات العالم من البتروكيماويات	٣٠٨٠٥	٤٨٠٥٩	٥٤٢٧٧	٩,٣	٢,٤
٤ ـ نسبة ٣:١	٣,٥	٤,٢	٥,٢		
٥ ـ نسبة ٣:٢	٤٨,٠	٥٢,٥	٦٥,٠		
٦ ـ مجمل استيرادات الدول النامية	١٨٠٥٦٧	٢٤٨٥٨٨	٢٣٠٧٨٥	٦,٦	١,٤-
٧ ـ استيرادات الدول النامية من الكيماويات	١٨٠٥٧	٢٢٨٧٠	١٩٣٨٦	٤,٨	٣,٢-
٨ ـ استيرادات الدول النامية من البتروكيماويات	٦٨٦٢	١٠٤٤١	١١٥٣٩	٨,٧	٢,٠
٩ ـ نسبة ٦:١	٢٠,٥	٢١,٧	٢٢,١		
١٠ ـ نسبة ٨:٣	٢٢,٣	٢١,٧	٢١,٣		
١١ ـ نسبة ٨:٦	٣,٨	٤,٢	٥,٠		
١٢ ـ نسبة ٨:٧	٣٨,٠	٤٥,٧	٥٩,٥		

المصدر: المصدر نفسه، ملحق رقم (أ ـ ١٢).

الملايين من الدولارات(٧٨). فبدأت هذه الشركات وبصورة خاصة الشركات الأوروبية تطلب تدخل دولها لحمايتها من المنافسة الشديدة للشركات اليابانية والأمريكية، وكذلك من منافسة المنتجين في بعض الدول النامية، ومنها ليبيا والعربية السعودية(٧٩).

٢ ـ سياسات الدول الصناعية لمعالجة مشاكل الصناعة البتروكيماوية

إن استجابة حكومات الدول الصناعية لمشاكل الصناعة البتروكيماوية لم تختلف

(٧٨) UNIDO, Ibid., p. 330.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

كثيراً عما تم اتباعه بالنسبة إلى الصناعات الأخرى. فالمراكز الانتاجية الرئيسية الثلاثة، أي الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة دخلت في مفاوضات مكثفة مع بعضها البعض لتنظيم التجارة في البتروكيماويات، واتخذت اجراءات تنظيمية عديدة، ومن هذه الاجراءات قيام المصدرين اليابانيين مثلاً برفع أسعار تصدير البولي بروبلين إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٨٠]. وفي الوقت نفسه قامت هذه الدول بفرض الرسوم الجمركية على المستوردات، ووضع قيود كمية على الاستيرادات، بالإضافة إلى تشجيع الشركات على التحديث والتطوير وإعادة الهيكلة بمعنى التخلص من الطاقات الانتاجية الفائضة.

يبين الجدول رقم (٣ ـ ١٧) الرسوم الجمركية المفروضة في المراكز الانتاجية الرئيسية الثلاثة على استيرادات بعض المواد البتروكيماوية، ويلاحظ من الجدول أن هذه الرسوم ليست عالية بصورة عامة، وتتراوح بين ٢, ٤ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة، كما يلاحظ أن الرسوم الجمركية أقل من ١٠ بالمئة في ١٩ حالة من مجموع الحالات البالغة ٣٣. ومع ذلك فإن هذه الرسوم تخلق مشاكل كثيرة بالنسبة إلى الدول النامية، وخاصة الأقطار العربية، ويمكن أن نورد الملاحظات التالية بهذا الشأن:

ـ إن السوق الأساسية للمنتجات البتروكيماوية العربية هي المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومن ثم اليابان (راجع جدول ٣ ـ ١٧). ويلاحظ من الجدول أن الرسوم الجمركية في دول هذه المجموعة أعلى من الرسوم المفروضة في الولايات المتحدة بصورة عامة.

ـ كما يلاحظ، بعد قليل، أن هناك فائضاً كبيراً في المنطقة العربية في انتاج الميثانول واثلين كلايكول، ولكن يمكن أن نلاحظ من الجدول أن الرسوم المفروضة على هاتين المادتين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية هي أعلى رسوم مفروضة على المواد البتروكيماوية.

ـ يلاحظ من الجدول أن الرسوم المفروضة على المواد الأساسية، مثل الاثلين والبروبلين أقل بصورة عامة من الرسوم المفروضة على المنتجات النهائية، وهذا يتضمن قيام الدول الصناعية بتشجيع التجارة في المنتجات الأساسية ذات التقانة الأبسط.

ـ إن نسبة الرسوم الجمركية وحدها لا تعكس درجة الحماية الممنوحة لأية سلعة، لأن الرسم الجمركي يذكر كنسبة من قيمة البضاعة أو ثمنها في السوق، ولكن بما أن الدول الصناعية مثل اليابان والمجموعة الاقتصادية الأوروبية تعتمد في انتاج

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

جدول رقم (٣ ـ ١٧)

الرسوم الجمركية على بعض المواد البتروكيماوية في الدول الصناعية (نسب مئوية)

	المجموعة الاقتصادية الأوروبية	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
اثلين	٦,٣	٦,٠	صفر
بروبلين	٦,٣	٦,٠	صفر
ميثانول	١٣,٠	٥,٠	١٨,٠
اثلين كلايكول	١٣,٠	١٢,٠	١٢,٠
ستايرين	٦,٠	٨,٠	٧,٤
احادي فنيل كلورايد	١٢,٠	٦,٠	١٢,٠
بولي اثلين	١٢,٥	١١,٠	٤,٢
بولي بروبلين	١٢,٥	٢٢,٠	٤,٢
بولي فنيل كلورايد	١٢,٥	٦,٠	٤,٢
بولي ستايرين	١٢,٥	١٤,٠	صفر

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (الايدو)، التجارة في السلع المصنعة الاستراتيجية: المسائل التسويقية الرئيسية ذات العلاقة بالبتروكيمياويات والأسمدة في العالم العربي ([د.م.]: اللجنة، ١٩٨٧)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

المواد البتروكيماوية على المواد الأولية المستوردة فإن القيمة المضافة محلياً تكون حتماً أقل من سعر السوق المحلية لأية سلعة بتروكيماوية. ولمعرفة درجة الحماية الفعلية لأية سلعة ينبغي أن ننسب مقدار الرسم الجمركي المفروض على استيراد أية مادة إلى القيمة المضافة المتولدة داخل البلد المعني. ولأجل احتساب درجة الحماية الفعلية أو «الفعّالة» كما تسمى في الأدبيات الاقتصادية، يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أيضاً الفرق بين الرسوم الجمركية المفروضة على المادة المعنية والرسوم المفروضة على المواد الأولية المستوردة التي تدخل في انتاجها. وبصورة عامة يمكن القول إنه كلما كانت الفروقات بين هذه الرسوم كبيرة، وكلما كانت نسبة سعر البضاعة في السوق إلى القيمة المضافة المحلية كبيرة، ازداد الفرق بين الحماية الاسمية والحماية الفعّالة التي تمنحها أية رسوم جمركية على سلعة معينة. يبين الجدول رقم (٣ ـ ١٨) الحماية الفعّالة، كما احتسبتها الانكتاد، على المواد البتروكيماوية نفسها المذكورة في الجدول السابق رقم (٣ ـ ١٧). وبمقارنة الأرقام الواردة في الجدولين يبدو بوضوح أن نسبة الحماية الفعالة أعلى في معظم الحالات من الرسوم الجمركية المفروضة. فالحماية الفعلية الممنوحة للاثلين في أسواق

المجموعة الاقتصادية الأوروبية تبلغ ٢٦ بالمئة، بينما بلغ الرسم الجمركي المفروض على استيراد هذه المادة ٦,٣ بالمئة فقط. والحماية الفعّالة للميثانول كانت ٢٢ بالمئة مقارنة بالرسم الجمركي البالغ ١٣ بالمئة. ومعنى كل ذلك أن القيد المفروض على صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية عند فرض الرسوم الجمركية يكون في واقع الأمر أشد وأكبر من نسبة الرسم.

جدول رقم (٣ ـ ١٨)

نسبة الحماية الفعّالة لبعض المنتجات البتروكيماوية في الدول الصناعية

	المجموعة الاقتصادية الأوروبية	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
اثلين	٢٦	٦	صفر
بروبلين	٧	٦	صفر
ميثانول	٢٢	٦	
اثلين كلايكول	٢٣	٢٠	٣٢
ستايرين	٤	٣٣	...[1]
احادي فنيل كلورايد	٢٦	٦	٤٢
بولي اثلين	٢٥	٢٤	٨
بولي بروبلين	١٨	٣٧	١٠
بولي فنيل كلورايد	١٤	٦	...[1]
بولي ستايرين	٢٨	٤٥	...[1]

(١) كانت لهذه المواد حماية فعالة سالبة.
المصدر: المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

ـ بالإضافة إلى الرسوم الجمركية لجأت الدول الصناعية إلى فرض قيود في بعض الحالات على الكميات المسموح باستيرادها من المواد البتروكيماوية بالإضافة إلى القيود الادارية التقليدية الأخرى[٨١]. كذلك بدأت بعض الشركات الأوروبية تطالب بإقامة كارتيل أوروبي للبتروكيماويات شبيه بكارتيل الحديد الأوروبي[٨٢]. وفي هذه الحالة تزداد شدة القيود على صادرات الدول النامية من البتروكيماويات إلى الدول الصناعية.

(٨١) الاسكوا والايدو، المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.
(٨٢) UNIDO, Ibid., p. 330.

٣ ـ استجابة شركات الدول الصناعية لمشاكل الصناعـة البتروكيماوية

لقد كانت استجابة شركات الدول الصناعية بالنسبة إلى مواجهة مشاكل صناعة البتروكيماويات متعددة الأوجه، فبدأت أولاً بالتخلّص من الطاقات الانتاجية الفائضة، وخاصة في المعامل القديمة ذات الانتاجية الواطئة، وكـذلك خـرج قسم من الشركات نهائياً من انتاج بعض المـواد ذات الربحيـة القليلة بسبب الارتفاع النسبي في تكـاليف الانتـاج، وشيوع تقـانة الانتـاج، وهبوط أسعـار المنتجات ذات العـلاقة في الأسـواق الـدولية، وخـاصة بـالنسبة إلى المـواد البتروكيـماوية الأسـاسية، وكـذلك دخلت هـذه الشركـات أو وسعت طاقـاتها بـالنسبة إلى المنتجـات الجديـدة ذات الأقيام العـاليـة في الأسواق الدولية مثل العقاقير الطبية واللدائن الهندسية المتخصصـة. وفي الوقت نفسـه لجأت الشركات إلى الاندماج مع بعضها البعض، فقلّ بذلك عدد المنتجين، وازدادت درجة الاحتكار في هذه الصناعة، وإضافة إلى كل ذلك قامت بإنشاء معـامل وخـطوط انتاجية جديدة بطاقات كبيرة لاستغلال كامل مزايا الانتاج الكبير.

بالنسبة إلى تقليص الطاقات الانتاجية في بعض المنتجات يبين الجدول رقم (٣ ـ ١٩) ان الطاقات الانتـاجية في أوروبـا للاثلين كـانت في نهاية عـام ١٩٨٠ حوالى ١٨ مليون طن، وتم خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ اغلاق معـامل وخـطوط انتاجيـة بلغت طاقاتهـا الانتاجيـة ٥,٧ مليون طن، بنسبـة ٣٢ بالمئة من الطاقـة. وفي الوقت نفسـه أضيفت طاقات جـديدة بمقـدار ١,٢ مليون طن، بحيث كـان التخفيض الصافي ٢٥ بالمئة من الطاقة الانتاجية في بداية الفترة، وبطبيعة الحال فإن هذه النسبـة كبيرة. يبـين الجدول أيضاً أن نسبة تخفيض الطاقات الانتاجيـة لبعض المواد البـتروكيماويـة الأخرى كانت كبيرة جداً، وبلغت ٣٨ بالمئـة للبولي اثلين واطىء وعـالي الكثافـة، و٢٢ بالمئـة لأوكسيد الاثلين، بينما ازدادت الطاقة الانتاجية للبولي بروبلين بنسبـة ١٥ بالمئـة. وفي الوقت نفسه حصلت انخفاضات في الطاقات الانتاجية في المـراكز الانتـاجية الـرئيسية الأخرى، ففي اليابان حصل تخفيض مخطط منظم باشراف وزارة التجارة الخـارجية في طاقة انتاج الاثلين من ٦,٢ مليون طن عام ١٩٨٠ إلى ٤,٧ مليون طن عام ١٩٨٤، وتقلّصت الـطاقة بعـد ذلك بكميـات كبيرة، وتحـوّلت اليـابـان عـام ١٩٨٥ إلى دولـة مستـوردة للاثلين بسبب شح المواد الأوليـة محلياً، وتقلص صنـاعة المصـافي التي تجهز الصناعة إلبتروكيماوية بالنفثا[٨٣]، وبالتالي ارتفاع كلفـة انتاج الاثلين في اليـابان مقـارنة بالدول النامية مثل السعودية. وبالفعل قامت اليابان بتسهيل عملية استيراد مثل هـذه المواد، وبدأت بالاعتماد على المشاريع المشتركة بينها وبين الدول النامية في جنوب شرق

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

آسيا ومنطقة الخليج العربي للحصول على المواد البتروكيماوية بأسعار ملائمة، ومن شأن هذا الأمر بطبيعة الحال تحسين الموقف التنافسي العالمي للصناعات اليابانية التي تستخدم المنتجات البتروكيماوية النهائية كالبلاستيك والأصباغ(٨٤).

جدول رقم (٣ - ١٩)

تخفيض الطاقات الانتاجية لبعض المواد البتروكيماوية في أوروبا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (بآلاف الأطنان)

	اثلين	بولي اثلين واطيء وعالي الكثافة	بي في سي	بولي بروبلين	بولي ستايرين
الطاقة عام ١٩٨٠	١٨,١٨٥	٥,٤٦٥	٥,٩٥٤	٢,٥٢١	٢,٣٦٣
الطاقات المغلقة	٥,٧٨٠	٢,٠٩٨	١,١٧٩	٢٣٠	٣١٧
نسبة ٢ : ١ (نسبة مئوية)	٣٢	٣٨	٢٠	٩	١٣
طاقات مضافة	١,٢٥٥	—	١٥٠	٦٣٠	٢٣٠
صافي نسبة الطاقات المغلقة	٢٥ بالمئة	٣٨ بالمئة	١٧ بالمئة	+١٥	٤ بالمئة

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٣.

بسبب اجراء هذه التخفيضات في الطاقة الانتاجية، وارتفاع الطلب مجدداً، بدأت الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية تتخلص من مشكلة الطاقة الانتاجية الفائضة وهبوط نسب استغلال الطاقات الانتاجية، فازداد بالفعل نسبة استغلال الطاقات الانتاجية، كما في الجدول التالي في أوروبا من ٦٤ بالمئة للاثلين عام ١٩٨٢ إلى ٩١ بالمئة عام ١٩٨٦، ومن ٦٠ بالمئة إلى ٩٨ بالمئة في اليابان، خلال الفترة نفسها، للمادة نفسها.

وحسب التقديرات الواردة في دراسة حديثة، من المتوقع أن تبلغ نسبة استغلال الطاقة الانتاجية لمجموع المواد الأوليفينية (اثلين وبروبلين وبوتادائين) ٩٣ بالمئة عام ١٩٨٨ في أوروبا، والنسبة نفسها تقريباً عام ١٩٩٠، وفي الولايات المتحدة ٩٥ بالمئة و٩٧ بالمئة خلال العامين نفسهما(٨٥)، ومعنى ذلك أن الصناعة تعمل بكل طاقاتها تقريباً.

(٨٤) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «نحو تحقيق التكامل في الصناعة البتروكيمياوية العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر الطاقة العربي، ٤، بغداد، آذار/ مارس ١٩٨٨، ص ٥٥.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٦.

جدول رقم (٣ ـ ٢٠)

نسبة استغلال الطاقات الانتاجية للاثلين في بعض المناطق

السنة	أوروبا الغربية	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٧٤	٨٦	٨٠	١٠٠
١٩٧٨	٧٦	٧٥	٧٨
١٩٨٢	٦٤	٦٠	٦٣
١٩٨٤	٨٤	٩٨	٨٥
١٩٨٦	٩١	٩٨	٩٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «نحو تحقيق التكامل في الصناعة البتروكيمياوية العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر الطاقة العربي، ٤، بغداد، آذار/ مارس ١٩٨٦، ص ٦.

أما بالنسبة إلى عمليات الدمج بين مشاريع الصناعة البتروكيماوية، فكما رأينا سابقاً، أن طبيعة الصناعة البتروكيماوية تدعو إلى اندماج المشاريع بسبب وجود العلاقة القوية بين مختلف مراحل الصناعة، وكذلك فإن هناك علاقة كبيرة بين تكاليف الانتاج وحجم الانتاج، بمعنى انخفاض متوسط كلفة انتاج الطن الواحد بارتفاع الطاقة الانتاجية[٨٦]. في مثل هذه الحالات يؤدي وجود الطاقات الانتاجية الفائضة إلى خلق منافسة شديدة وقاتلة بين المشاريع ذات العلاقة، بحيث لا يبقى في النهاية إلا أكثر المشاريع كفاءة، وهذا ما يحدث وفق النظرية الاقتصادية التقليدية، شريطة وجود عدد كبير من المنتجين. ولكن في الصناعة البتروكيماوية لا يوجد عدد كبير من الشركات المنتجة، ولهذا، فإن بإمكان الشركات المنتجة أن تتجنب بعض النتائج القسرية للمنافسة، مثل اعلان الإفلاس، والخروج من السوق بواسطة التفاهم مع الشركات الأخرى، واتباع أسلوب آخر لخلق التناسب بين العرض والطلب عن طريق التفاهم (أو التواطؤ) بمختلف الأشكال، بما في ذلك خلق مختلف أنواع الاحتكارات، أو تشديد درجة الاحتكار بواسطة الاندماج بين الشركات، وبالتالي تقليل عدد المنتجين للمواد ذات العلاقة. ويظهر أن شيئا من هذا النوع حدث خلال الفترة موضوع الدراسة، كما يبدو ذلك من الجدول رقم (٣ ـ ٢١)، الذي يشير إلى تقليص عدد المنتجين لأهم المواد البتروكيماوية عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٧٩.

---

(٨٦) الاسكوا والايدو، التجارة في السلع المصنعة الاستراتيجية: المسائل التسويقية الرئيسية ذات العلاقة بالبتروكيمياويات والأسمدة في العالم العربي، ص ٨٨.

جدول رقم (٣ - ٢١)
عدد منتجي البتروكيماويات الرئيسية في
أوروبا الغربية عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥

	١٩٧٩	١٩٨٥
اثلين	٣٢	٢٨
بولي اثلين منخفض الكثافة	٢٥	١٩
بولي اثلين عالي الكثافة	٢٢	١٧
بولي فنيل كلورايد	٢٩	١٧
بولي بروبلين	١٩	١٦

المصدر: الاسكوا والايدو، المصدر نفسه، ص ٧٧.

ومن الملاحظ أيضاً أن عملية الاندماج لم تقتصر على تقليص عدد المنتجين فقط وإنما أدت إلى تعميق التخصص في بعض الحالات عندما تخلّت بعض الشركات عن منتجات معينة لصالح الشركات الأخرى، ومن الأمثلة التي تذكر في هذا المجال اتفاق شركتي (آي سي آي) و(بي بي) على تبادل مصنع لانتاج البولي اثلين واطىء الكثافة بمصنع لانتاج البي في سي، ودمج شركتي هيركيوليز ومونتي اديسون لتكوين شركة هاي مونت(٨٧).

لقد رافقت عملية تخفيض الطاقات الانتاجية للمواد البتروكيماوية الأساسية في كثير من الحالات قيام الشركات المعنية بالعمل على خلق طاقات انتاجية في بعض الدول النامية، وخاصة في المناطق التي تتوافر فيها مزايا كبيرة لمثل هذه الصناعة، عن طريق اقامة مشروعات مشتركة، كما سنرى بعد قليل، وفي الوقت نفسه بدأت الشركات بتوجيه مقادير متزايدة من مواردها إلى حقل المنتجات الجديدة المتخصصة ذات المتطلبات التقانية والمالية العالية، وذات المردود الاقتصادي الأعلى مقارنة بالمنتجات التي تخلّت عنها جزئياً أو كلياً، ومن هذه المنتجات الجديدة المواد البلاستيكية المقواة بالألياف الزجاجية أو الكاربونية ذات المتانة والمرونة العاليتين، والتي تستخدم في صناعة السيارات والطيارات. وكذلك كثّفت الشركات جهودها في مجال تحسين مواصفات المنتجات القديمة لتلائم استخدامات جديدة، اضافة إلى ابتكار طرق

---

(٨٧) والتر سيفرز، «تكامل الصناعة البتروكيمياوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تكامل الصناعة البتروكيمياوية العربية، البحرين، شباط/ فبراير ١٩٨٦، ص ١٦٩، (بالانكليزية)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، المصدر نفسه، ص ١٠.

انتاجية جديدة من شأنها تقليص تكاليف الانتاج عن طريق الاقتصاد في مختلف فقرات التكاليف كالطاقة والمواد الأولية والكلف الرأسمالية، ومن الأمثلة التي تذكر في هذا المجال انتاج مادة بولي اثلين مستقيم السلسلة التي تمتاز بانخفاض كلفة الانتاج اضافة إلى صلاحيتها لاستعمالات متعددة.

لقد اتسمت عملية اعادة الهيكلة في الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية بسهولة نسبية مقارنة بالصناعات الأخرى مثل الحديد والصلب مثلاً، وذلك لأسباب عدة، منها قلة عدد العمال في هذه الصناعة، ليس فقط بسبب الحجم النسبي الصغير لهذه الصناعة مقارنة بالصناعات الأخرى، وإنما بسبب انخفاض كثافة العمل في هذه الصناعة بالأساس. ومن الأمثلة التي تذكر في هذا المجال تجربة شركة آي سي آي التي قلّصت خلال عشر سنوات عدد عمالها إلى النصف، ولكن (١٠٠٠٠) شخص فقط فقدوا أعمالهم بنتيجة ذلك(٨٨). ومن الجدير بالذكر أن بعض المراقبين يعتبرون تخلي شركة آي سي آي عن انتاج البولي اثلين منخفض الكثافة عام ١٩٨٢، والتي بدأت الشركة بانتاجها قبل حوالى ٥٠ عاماً، من أهم الأمثلة على عملية اعادة الهيكلة في الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية، ومع ذلك فإن هذا الإجراء لم يتضمن سوى فقدان ١٨٠٠ وظيفة(٨٩).

والسبب الأخير الذي أدّى إلى تخفيف مشاكل اعادة الهيكلة في الصناعة البتروكيماوية، بمعنى تخفيض الطاقات الانتاجية لبعض المواد في الدول الصناعية، هو وجود امكانيات واسعة لدخول الشركات ذات العلاقة في صناعات المصب، أي الصناعات التي تستخدم المواد البتروكيماوية، والدخول في انتاج المواد الكيماوية المتخصصة مثل المذيبات والراتنجات واضافات الوقود واللدائن الهندسية وغيرها(٩٠).

بنتيجة كل هذه التغيرات التي جاءت كاستجابة لتغيير الظروف الاقتصادية المحلية والدولية، وبتدخل الحكومات ذات العلاقة، واستجابة الشركات البتروكيماوية في الدول الصناعية للمشاكل والتحديات، أصبحت الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية الآن أفضل بكثير من السابق، وتستطيع منافسة المنتجين الجدد، بما في ذلك منتجي البتروكيماويات في الدول المنتجة والمصدرة للبترول، منافسة شديدة.

٤ ـ الصناعة البتروكيماوية في الدول النامية

يمكن القول إن الصناعة البتروكيماوية في الدول النامية ما زالت في مراحلها

---

(٨٨) قارن ذلك بتجربة شي الحديد والصلب البريطانية، ص ١٣٢.

(٨٩) UNIDO, *Industry in a Changing World*, p. 332.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

الأولى، فإلى وقت متأخر، مثل عام ١٩٧٥، لم تبلغ مساهمة الدول النامية من الانتاج العالمي للبتروكيماويات الأساسية (اثلين وبروبلين وبوتادائين وبنزين) سوى ٢,١ مليون طن من أصل ٥١,٧ مليون طن، أي بنسبة ٤,٨ بالمئة فقط. وكانت مساهمة الدول النامية في الانتاج العالمي من أهم المواد البتروكيماوية النهائية ٦ بالمئة فقط بالنسبة إلى البلاستيك (بولي اثلين واطىء وعالي الكثافة، بولي فنيل كلورايد وبولي بروبلين وبولي ستايرين) و١٦ بالمئة بالنسبة إلى الألياف الصناعية، كما هو مذكور في الجدول رقم (٣ ـ ٢٢). ولكن على الرغم من ارتفاع التكاليف الاستثمارية وتعقيد تقانة الانتاج نسبياً فإن حصة الدول النامية من هذه المنتجات ارتفعت بالنسبة إلى المواد البتروكيماوية الأساسية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، وكذلك الحال بالنسبة إلى الألياف الصناعية، ولكن حصة الدول النامية من المواد البلاستيكية الأساسية انخفضت بنسبة صغيرة.

جدول رقم (٣ ـ ٢٢)

تطور مساهمة الدول النامية في الانتاج العالمي لبعض المواد البتروكيماوية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤)، (بآلاف الأطنان)

	١٩٧٥			١٩٨٤		
اسم المادة	الانتاج العالمي	انتاج الدول النامية	نسبة الدول النامية من المجموع	العالم	الدول النامية	النسبة المئوية
اثلين	٢٤٤٠٠	١١٥٠	٤,٧	٤٢٢٠٠	٤٣٤٠	١٠,٢
بروبلين	١٢٥٩٠	٤٧٠	٣,٧	٢٢١١٠	١٩٤٤	٨,٨
بوتادائين	٣٤٤٥	٢١٠	٦,١	٥٥٩٠	٥٥٥	٩,٩
بنزين	١١٣١٠	٦٨٠	٦,٠	٢٣٠٥٠	٢٦٢٠	١١,٣
ثرموبلاستيك	٢٤٤٣٠	١٤٥٠	٥,٩	٤٨٥١٠	٢٨٠٠	٥,٧
الألياف الصناعية	٧٢٩٥	١١٧٥	١٦,١	١٢٢٩٠	٢٨٢٠	٢٢,٩

المصدر: UNIDO, *The Petrochemical Industry in Developing Countries*, vol. 1: *Prospects and Strategies*, statistical supplementary no. (1).

أما بالنسبة إلى الطاقات الانتاجية فإن مساهمة الدول النامية، حسب آخر المعلومات التي حصلنا عليها، فكانت عام ١٩٨٤ حوالى ١٤ بالمئة بالنسبة إلى الاثلين، و١٠,٥ بالمئة إلى البروبلين، و٨,٩ بالمئة إلى البوتادائين، وبلغت النسبة لهذه المواد مجتمعة ١٢,٦ بالمئة وحسب الجدول التالي:

جدول رقم (٣ - ٢٣)

مساهمة الدول النامية في الطاقات الانتاجية

لبعض المواد البتروكيماوية الأساسية عام ١٩٨٤ (بآلاف الأطنان)

اسم المادة	الانتاج العالمي	انتاج الدول النامية	نسبة ٢ : ١
اثلين	٥١٩٨٦	٧٤٣٢	١٤,٢
بروبلين	٢٦١٨٤	٢٧٥٦	١٠,٥
بوتادائين (١٩٨٢)	٧٤١١	٦٦٦	٨,٩
المجموع	٨٥٥٨١	١٠٨٥٤	١٢,٦

المصدر: المصدر نفسه، الملحق الاحصائي رقم (١).

ومن الجدير بالذكر أن مساهمة الدول النامية في الطاقات الانتاجية والانتاج العالمي من البتروكيماويات في أواسط عقد الثمانينيات كانت أقل من التوقعات السائدة في بداية العقد، ففي ذلك الوقت، وعلى إثر الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الأولية الهيدروكربونية، والارتفاع المتوقع في تكاليف انتاج البتروكيماويات في الدول الصناعية مقارنة بالدول المنتجة والمصدرة للنفط، كانت هناك توقعات في الأوساط الصناعية حول حتمية حصول اعادة هيكلة واسعة النطاق في هذه الصناعة لصالح الدول النامية الغنية بالمواد الهيدروكربونية. ومن جهة أخرى، فإن الطلب على المنتجات البتروكيماوية كان يزداد بسرعة في الدول النامية بينما كان هناك تباطؤ في نمو الطلب في الدول الصناعية، ومن شأن هذا تشجيع توسع الصناعة البتروكيماوية في الدول النامية. إلا أن التطورات اللاحقة والتي حدثت في النصف الأول من هذا العقد، والتي أدّت إلى حصول انخفاض كبير في أسعار المنتجات النفطية، وارتفاع كبير في أسعار الفائدة وشحّ في عرض الأموال بالنسبة إلى الدول النامية، وخاصة بالنسبة إلى النقد الأجنبي، كلها أدت إلى قيام عدد من الدول النامية بتأجيل تنفيذ المشاريع البتروكيماوية، أو حتى التخلي عنها. ولكن في النصف الثاني من العقد بدأت هذه الدول تعيد النظر في الأمر، وحسب تقديرات منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة، من المتوقع أن تحدث زيادة كبيرة في الطاقات الانتاجية للدول النامية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢[٩١]. فبالنسبة إلى الاثلين يتوقع أن تزداد الطاقة الانتاجية من ٦,٨ مليون طن

(٩١) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987,* pp. 153-156.

عـام ١٩٨٥ إلى ٩,٦ مليون طن عـام ١٩٩٠، بعد أن كـانت ٢,٨ مليـون طن فقط عـام ١٩٨٠[٩٢]. ولكن من الملاحظ أن الـطاقة الانتـاجيـة لهـذه المـادة، ولغـيرهـا من المنتجات البتروكيماوية تتركز في عدد محدود من الدول النامية، والجدول رقم (٣ ـ ٢٤) أدناه يشير إلى هذه الحقيقة حيث إن ٩٣ بالمئة من الطاقة الانتاجية عام ١٩٨٧ تركـزت في ١٠ دول فقط، ويشير الجدول أيضاً إلى أن الصورة لن تتغير كثيراً في عام ١٩٩٠ .

جدول رقم (٣ ـ ٢٤)

تطور الطاقة الانتاجية للاثلين في الدول النامية
(١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)، (بآلاف الأطنان)

اسم الدول	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٩٠
ليبيا	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠
السعودية	٠٠٠	١٦١١	١٦١١
قطر	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
تركيا	٥٥	٣٦٧	٣٦٧
الهند	٢١٤	٢٥٣	٨٤٠
كوريا الجنوبية	٥٠٥	٧٥٥	٧٥٥
سنغافورة	٠٠٠	٣٠٠	٣٠٠
الأرجنتين	١٧٣	٢٥٣	٨٤٠
البرازيل	٨٠٢	١٣٨١	١٥٠٠
كولومبيا	١٦	١١٥	٤٤٦
المكسيك	٤٣٥	٩٤٠	١٨٤٠
البيرو	٥	٥	٢٥٥
غيرها	٣١٥	٣١٥	٣٣٠
المجموع	٢٨٠٠	٦٩٠٥	٩٦٩٤

المصدر: UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1987,* p. 153.

نظراً لعدم كفاية الانتـاج المحلي اعتمـدت معظم الـدول الناميـة على الاستـيراد لسد حاجاتها من المـواد البتروكيـماوية، ولقـد بلغت استيرادات الـدول الناميـة حسب الجدول رقم (٣ ـ ٩) ما قيمته ٦٨٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٥، ارتفعت إلى ١٠٤٤٠ مليـون دولار عـام ١٩٨٠ وإلى ١١٥٣٩ مليـون دولار عـام ١٩٨٥، أي بمعـدل نمـو

(٩٢) UNIDO, *Industry and Development: Global Report, 1986,* p. 59.

سنوي قدره ٥,٣ بالمئة. ويبدو من الجدول نفسه أن مساهمة الدول النامية في استيرادات العالم من المواد البتروكيماوية بقيت ثابتة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، وكانت في حدود ٢٢,٢١ بالمئة من مجموع استيرادات العالم. أما مساهمة الدول النامية في الصادرات فكانت قليلة جداً، ولكنها ارتفعت من ٢ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٣ بالمئة عام ١٩٨٠، وأخيراً إلى ٤ بالمئة عام ١٩٨٥، حسب الجدول رقم (٣ ـ ١٥)، وهذه النسب متواضعة جداً بطبيعة الحال، ولا تتناسب مع أهمية هذه الصناعة والميزات التي تتمتع بها الدول النامية في هذا المجال.

إن الصناعة البتروكيماوية لا تحتاج إلى الأيدي العاملة بكثرة، وعلى هذا الأساس فإن انخفاض الأجور في الدول النامية لا تعطي هذه الدول ميزات تذكر مقارنة بالصناعات الأخرى كالحديد والصلب والملابس والنسيج. وفي الوقت نفسه، فإن الصناعة البتروكيماوية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وجهود مكثفة، ومصاريف باهظة في البحث والتطوير. ويمكن القول أيضاً إن الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية في ميدان توافر رأس المال والقدرة على البحث والتطوير نظراً لندرة رأس المال في معظم الدول النامية وشح متطلبات البحث والتطوير. إلا أن بعض الدول النامية، وخاصة الدول التي تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز وتستطيع أن تنتج هذه المواد بكميات كبيرة لفترات طويلة وبتكاليف منخفضة جداً، تتمتع بمزايا مهمة بالنسبة إلى توسيع انتاج الصناعة البتروكيماوية فيها، وتأتي في مقدمة هذه المجموعة من الدول بعض الأقطار العربية.

٥ ـ الصناعة البتروكيماوية في الوطن العربي

بدأ التفكير في الصناعة البتروكيماوية في المنطقة العربية منذ أوائل الخمسينيات من هذا القرن على أساس توافر المواد الأولية والطاقة والرغبة في تنويع الانتاج، وأجري عدد من الدراسات وخاصة في الأقطار المصدّرة للنفط. ولكن بسبب اعتماد فكرة التصنيع في ذلك الوقت على اقامة مصانع لتلبية احتياجات السوق المحلية لكل قطر عربي على حدة، وبسبب ضيق هذه الأسواق مقارنة بالحجم الاقتصادي الملائم للمصانع التي تنتج هذه المواد، اضافة إلى نقص الخبرات وتوافر مجالات استثمارية أخرى، أهملت الصناعة البتروكيماوية لفترة طويلة. وفي عام ١٩٦١ بدأت مصر بانتاج الأمونيا، وتبعتها بعض الدول الأخرى في أواسط الستينيات، إلا أننا لا ندخل في هذه الدراسة مادة الأمونيا، على الرغم من كونها مادة بتروكيماوية، لأن دراسة الأمونيا عادة تدخل ضمن نطاق الأسمدة الكيماوية وغير الكيماوية في منطقتنا.

منذ أواسط السبعينيات بدأ عدد من الأقطار العربية بتخطيط وتنفيذ عدد كبير

من المشروعات البتروكيماوية لاعتبارات كثيرة، منها اتساع الأسواق المحلية العربية وقابليتها استيعاب كميات لا بأس بها من المواد البتروكيماوية، وتوافر رؤوس الأموال والمواد الأولية والطاقة بكميات كبيرة وتكاليف مناسبة، وتراكم بعض الخبرات ذات العلاقة بالصناعة البتروكيماوية بسبب توسع صناعة تصفية النفط وانتاج الأسمدة الكيماوية. واستناداً إلى الدراسات والمعلومات المتوافرة يمكن القول إن الانتاج العربي للمواد البتروكيماوية بأجملها، أي الأساسية والوسيطة والنهائية، كان أقل من نصف مليون طن في بداية العقد الحالي، وبلغ حوالى ٤ ملايين طن في منتصف العقد، ومن المتوقع أن يتجاوز الانتاج عشرة ملايين طن في نهاية العقد وأن تبلغ الطاقات الانتاجية في بداية عقد التسعينيات حوالى ١٢ مليون طن، منها ٦,٢ مليون طن بتروكيماويات أساسية، و٣,١ مليون طن مواد وسيطة، و٢,٨ مليون طن مواد بتروكيماوية نهائية. وهذا التوسّع يعتبر مقبولاً، وخاصة في ضوء التردد الذي ساد في المنطقة وأخّر ادخال هذه الصناعة.

لأجل إعطاء صور واضحة عن الصناعة البتروكيماوية العربية نستعين بالجدول رقم (٣ ـ ٢٥) الذي يبين الطاقة الانتاجية والطلب المتوقع لعدد كبير من المواد البتروكيماوية في الوطن العربي مقارنة بالطاقة الانتاجية والطلب في العالم، ويمكن أن نلاحظ من الجدول ما يلي:

ـ إن حصة المنطقة العربية من الطاقة الانتاجية العالمية للمواد البتروكيماوية الأساسية تبلغ ٣,٨ بالمئة فقط.

ـ إن ٥٠ بالمئة من المنتجات البتروكيماوية الأساسية والوسيطة تكون فائضة عن حاجة الوطن العربي في حالة تشغيل المشاريع البتروكيماوية العربية بطاقاتها الانتاجية، وعليه يجب ايجاد مجالات لتصدير هذه المواد في الدول الصناعية وفي الدول النامية الأخرى والعمل على ايجاد استخدامات جديدة لهذه المواد في المنطقة العربية.

ـ باستثناء مادة البولي اثلين منخفض الكثافة هناك عجز في المنطقة العربية بالنسبة إلى جميع المواد البتروكيماوية النهائية المذكورة في الجدول. وبطبيعة الحال هناك عجز مطلق بالنسبة إلى المواد البتروكيماوية النهائية غير المذكورة في الجدول، مثل البولي استر غير المشبع، والبولي اميد، والمواد الصيدلانية، وكثير من المواد الأخرى.

ـ إن انتاج البتروكيماويات الأساسية متركز على الاثلين والميثانول اللذين يمثلان ٧٧ بالمئة من الطاقة، وهذا معناه انخفاض نسبة انتاج البروبلين والبوتادائين والبنزين بعكس مناطق الانتاج الأخرى الرئيسية من العالم التي نشاهد فيها نوعاً من التوازن في انتاج المواد البتروكيماوية الأساسية.

ـ وبالنسبة إلى المنتجات الوسيطة هناك تركيز على المواد المشتقة من الاثلين،

جدول رقم (٣ ـ ٢٥)
الطاقة الانتاجية والطلب المتوقع في العالم وفي الوطن العربي لبعض المواد البتروكيماوية عام ١٩٩٠
(بآلاف الأطنان)

اسم المادة	الطاقة في العالم	الطاقة في الوطن العربي	الطلب في الوطن العربي	العجز والفائض في الوطن العربي	نسبة ٢:١
المواد البتروكيماوية الأساسية					
اثلين	٥٦٤٣٠	٢٤٧١	٢١١٨	٣٥٣	٤,٣
بروبلين	٣٤٣٧٠	٢٢٠	١٦٣	٥٧	٠,٤
بوتادائين	٥٦٧٤	٢٥٥	٨٩	١٦٦	٤,٤
بيوتين ـ ١ ـ	١٣٦٨	١٠٤	٨٠	٢٤	٧,٦
بنزين	٢٨٦٢٠	٤٩٤	٥٦	٤٣٨	١,٧
بارازايلين	٥٠٤٠٥	٣٨	١٢٧	(٨٩)	٠,٧
ميثانول	٢٩١٠٠	٢٤٣٠	٣٥٩	١٩٨١	٨,٣
ايثانول	١٧٥٨	٢٨١	٠٠٠	٠٠٠	١٥,٩
المجموع	١٦٢٧٢٣	٦٢٠٣			٣,٨
المواد البتروكيماوية الوسيطة					
اثلين داي كلورايد	٠٠٠	٧٢٩	٠٠٠	٧٢٩	
اثلين كلايكول	٦٧٢١	٥٥٠	٤٦	٥٠٤	٨,١
ستايرين	١٦٧٣٣	٣٩٥	٧١	٣٢٤	٢,٣
احادي فنيل كلورايد	١٩٨٥٠	٥٢٥	٥٢٥	٠٠٠	٢,٦
داي مثيل ترفثلات	٣٩٤٩	٥٠	٢٠٢	(١٥٢)	١,٢
اثيل بنزين	١٢٨٦١	٤٥٣	٤٥٣	٠٠٠	٣,٥
اثلين أوكسايد	٧٧٨٤	٣٩٠	٤١٠	(٢٠)	٥,٠
المجموع	٦٧٨٩٨	٣٠٩٢			٤,٥
المواد البتروكيماوية النهائية					
بولي اثلين منخفض الكثافة	٢٠٥٦٠	١٢٤٣	٨٦٤	٣٧٩	٦,٩
بولي اثلين عالي الكثافة	١٢٠٠٠	١٢١			١,٠
بولي بروبلين	١٠٣٥٠	١٦٠	٢٩١	(١٣١)	١,٥
بي في سي	١٩٤٠٠	٥٢٠	٧٠٥	(١٨٥)	٢,٦
بولي ستايرين	٨٤٠٠	٧٠	٢٣٦	(١٦٦)	٠,٨
بولي استر	٥٨٦٥	١٢٩	٣٢٠	(١٩١)	٢,٢
الكيل بنزين	١٨٩٤	١٣٠	١٤١	(١١)	٦,٨
ايم تي بي ئي	٢٠٨٧	٥٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٣,٩
بي في اي	٢٦٨١	٦	٦٠	(٥٤)	٠,٢

المصدر: تقارير مختلفة لليونيدو والاسكوا والايدو، وعند وجود اختلافات ثبتنا هنا الرقم الذي وجدناه أقرب إلى الصحة في ضوء معلوماتنا العامة عن هذه الصناعة.

حيث ان ٧١ بالمئة من الطاقة الانتاجية للمـواد الوسيـطة تتمثل في اثلين داي كلورايـد واثلين كـلايكول واثلين أوكسـايد وبـولي فنيل كلورايـد، يضـاف إلى ذلـك أن انتـاج الستايرين يعتمد على البنزين والاثلين. ولقد انعكس هذا الأمر على المواد البتروكيماوية النهائية التي تسيطر عليها المنتجات التي تدخل الاثلين في تركيبها كلاً أو جزءاً.

– يلاحظ غياب المنتجات البتروكيماوية التي تستخدم في انتاج الألياف التركيبية، والمـطاط الصناعي واللدائن المستخـدمة في المجـالات الهندسيـة والراتنجـات، والبولي يورثان، والدهانات[٩٣].

لقـد قامت المنـظمات العربيـة المختصة ذات العـلاقة وخـاصة المنـظمة العـربيـة للتنميـة الصناعيـة ومنظمـة الخليج لـلاستشارات الصنـاعية ومنـظمة الأقـطار العربيـة المصدّرة للبترول، بإعداد دراسات كثيرة لأجل الاستفادة من الثروة الهايـدرو كاربـونية العربية في اطار التعاون والتنسيق الصناعي العربي، واقـترحت اقامـة مجموعـة متكاملة من المشاريع. ولكن بالرجوع إلى الوقائع والمعلومات المنشورة يظهر أن البلدان العربية اتخذت معظم القرارات الخاصة بإنشاء غالبية المشاريع الصناعية العربيـة البتروكيـماوية في نهاية السبعينيات وبداية الثـمانينيات بصـورة مستقلة عن بعضها البعض، فـظهرت مجموعة من المشاريع الصناعية البتروكيماوية غير المتجانسة أحياناً، وبمختلف الحجـوم، منها مشاريع ذات حجوم أصغر من الحجم الاقتصادي المـلائم، ومنها مشـاريع كبـيرة الحجم ذات حجوم اقتصادية ملائمـة وفق المقاييس الـدولية. وبعـد اقامـة المجموعـة الأولى من المشاريع الصناعية البـتروكيماويـة اتجه الاهتـمام إلى توسيـع هذه الصنـاعات لأغراض السوق العربية وللتصدير، مع التأكيد على سـد الفجوات في البنيـة الانتاجيـة العربية. ولقد تم بالفعل تنفيذ عدد من المشاريع العربية المشتركـة منها مشروع لانتـاج الكيل بنزين مستقيم السلسلة في العـراق بطاقـة ٥٠ ألف طن، لتجهيز معـامل انتـاج معامل المنظفات بالمادة الفعالة. وتشير الدراسات التي أعدتها المنظمات المـذكورة أعـلاه إلى وجود مجالات واسعـة لإقامـة عدد من المشـاريع لانتـاج المواد البـتروكيماويـة، منها مشـاريع لانتـاج البولي استر والاكريلك وراتنجـات البولي امـايد وراتنجـات الالكيد ومطاط ستايرين بوتادائين وغيرها[٩٤].

ومن الملاحظات المهمة بشأن الصناعة البتروكيماوية العربية تركّز هذه الصناعة في عـدد محـدود من الأقطار وهي السعـوديـة وليبيـا والجـزائـر وقـطر والعـراق والكـويت والإمارات وسوريا، وضمن هذه المجمـوعة تمتـاز السعوديـة بامتـلاكها أكـبر الطاقـات

---

(٩٣) المنظمة العـربية للتنميـة الصناعيـة، «نحو تحقيق التكـامل في الصنـاعة البـتروكيمياويـة العربيـة،» ص ١٧.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

الانتاجية، حيث إنها تمتلك ٦٢ بالمئة من مجموع الطاقة الانتاجية العربية للمنتجات البتروكيماوية الأساسية، و٦٩ بالمئة من المنتجات البتروكيماوية النهائية[٩٥]. ومن الجدير بالذكر أن العربية السعودية قامت بتأسيس معظم مشاريع البتروكيماويات فيها بالتعاون مع الشركات العالمية ذات الاختصاص في هذا الميدان، وبطاقات انتاجية كبيرة لا تأخذ بنظر الاعتبار السوق المحلية الحالية والمستقبلية فقط وإنما الأسواق الخارجية، بما في ذلك أسواق البلدان العربية والدول النامية الأخرى وأسواق الدول الصناعية، وكذلك أقيمت المصانع وفق أحدث التقانيات السائدة. وكان الهدف الأساسي من وراء ذلك تسهيل مهمة الحصول على الخبرات المطلوبة أثناء بناء المشاريع وتشغيلها، وكذلك، وربما الأهم من كل ذلك، الحصول على القنوات اللازمة لتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية، فكان الشريك الأجنبي في معظم الحالات مسؤولاً عن تسويق الانتاج كلاً أو جزءاً[٩٦]. إن المشاركة بهذا المعنى تضمن للشركات الأجنبية مردوداً

جدول رقم (٣ - ٢٦)
الطاقة الانتاجية والانتاج الفعلي والاستهلاك
لبعض المواد البتروكيماوية في الوطن العربي
(بآلاف الأطنان)

اسم المادة	الطاقة عام ١٩٨٦	الانتاج عام ١٩٨٥	الاستهلاك عام ١٩٨٥
اثلين	٢٣٤١	١١١٣	١٨٢٣
بروبلين	٥	٠٠٠	٠٠٠
ميثانول	٢٣٩٠	١٤٠٠	١٤
ايثانول	٢٨١	٢٠٠	٤٨
اثلين داي كلورايد	٩١٨	١٩٠	١٥٨
اثلين كلايكول	٥٢٠	٣١٠	٣٦
ستايرين	٢٩٥	١٢٥	٢
في سي ايم	٥٢٥	٠٠٠	٠٠٠
بولي اثلين	٨٧٤	٧٢٨	٤٣٦
بي في سي	٣٤٠	٠٠٠	٣٠٥

المصدر: الاسكوا والايدو، التجارة في السلع الاستراتيجية: المسائل التسويقية الرئيسية ذات العلاقة بالبتروكيمياويات والأسمدة في العالم العربي، ص ١٥.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٧.
(٩٦) الاسكوا والايدو، التجارة في السلع الاستراتيجية: المسائل التسويقية الرئيسية ذات العلاقة بالبتروكيمياويات والأسمدة في العالم العربي، ص ٤٣.

مناسباً لرؤوس أموالها المستثمرة وضماناً لتجهيزها بالمواد البتروكيماوية الأساسية والوسيطة في الغالب، وبذلك تستطيع تلك الشركات تركيز جهودها الانتاجية في مجالات أخرى ذات مردود اقتصادي أعلى، وفي الوقت نفسه يحقق هذا الأسلوب من التعاون المزايا التي ذكرناها للدولة النامية المعنية، وخاصة في الجانب المتعلق بتسويق المنتجات، علماً أن للتسويق أهمية كبيرة جداً بالنسبة إلى المنتجات البتروكيماوية في الأسواق الدولية حالياً، لأن سيادة الشركات عبر الوطنية على الأسواق الدولية وطبيعة الصناعة البتروكيماوية التي تمتاز بشدة تداخل مختلف مراحلها أو تكاملها، وخاصة بالنسبة إلى المنتجات الأساسية والوسيطة، يجعل من الصعب على أي منتج جديد أن يقوم بتسويق منتجاته دون مشاكل جدية.

تشير المعلومات المذكورة في الجدول رقم (٣ ـ ٢٦) السابق أن الطاقة الانتاجية للمصانع البتروكيماوية العربية القائمة عام ١٩٨٦ كانت حوالى ٨,٥ مليون طن، وكان الانتاج عام ١٩٨٥ أكثر من ٤ ملايين طن بقليل، بينما كان الاستهلاك حوالى ٢,٩ مليون طن في العام نفسه. وبطبيعة الحال فإن عدم التوافق بين أرقام الانتاج والطاقة يعود إلى حداثة هذه الصناعة، وكان قسم من المعامل غير منجز أو تحت التشغيل التجريبي عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من عدم توافر معلومات كافية فإن الأدلة الجزئية المتوافرة تشير إلى التخلص من هذه المشكلة، فلقد استطاعت العربية السعودية مثلاً عام ١٩٨٧ أن تستغل بالكامل الطاقات المتوافرة لديها كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (٣ ـ ٢٧)
انتاج السعودية من المواد البتروكيماوية عام ١٩٨٧
(بآلاف الأطنان)

اسم المادة	الطاقة التصميمية	الانتاج الفعلي
اثلين	١٦٥٦	١٩٧٠
ميثانول	١٣٠٠	١٤١٠
ايثانول	٢٨١	٣٠٠
اثلين داي كلورايد	٤٥٤	٥٦٠
اثلين كلايكول	٥٠٠	٥٨٠
ستايرين	٢٩٥	٣٦٠
بولي اثلين	٧٠٠	٩٠٢
المجموع	٥١٨٦	٦٠٨٢

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م (الكويت: المنظمة، ١٩٨٨)، ص ١٠٠.

إن السبب الأساسي الذي يدعو إلى اقامة الصناعة البتروكيماوية وتوسيعها في الوطن العربي هو توافر المواد الأولية والطاقة بكميات كبيرة وبتكاليف مناسبة، وهذه المواد هي النفط الخام والغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط والغاز الطبيعي الحر وبعض مشتقات مصافي تكرير النفط، فالأقطار العربية كانت تمتلك في نهاية عام ١٩٨٧ ٥٧ بالمئة من احتياطي النفط المؤكد في العالم، والاحتياطي العربي متركز أساساً في أربعة أقطار وهي الإمارات العربية المتحدة والسعودية والعراق والكويت التي كانت تمتلك مجتمعة ٤٦٢,٢ مليار برميل، وهذا يمثل ٩١ بالمئة من مجموع الاحتياطي العربي. أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعي فإن للوطن العربي ثروة ضخمة تقدر بحوالى ٢١,٦ ترليون متر مكعب في نهاية عام ١٩٨٧، وهذه الكمية كانت تشكل ٢٠ بالمئة من الاحتياطي العالمي. يتركز الغاز الطبيعي العربي في منطقة الخليج وخاصة في الامارات العربية والعربية السعودية وقطر والكويت والعراق، حيث تمتلك هذه الأقطار حوالى ١٧ ترليون متر مكعب، أي حوالى ٨٠ بالمئة من الاحتياطي العربي، ويتركز في كل من ليبيا والجزائر معظم الاحتياطي الباقي.

أما بالنسبة إلى الانتاج فلقد انخفض الانتاج العربي من النفط من ١٩,٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٤ مليون برميل فقط عام ١٩٨٥، ثم ارتفع جزئياً إلى ١٢,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧. وبالنسبة إلى الغاز، فلقد ارتفع الانتاج العربي من ١,٧ بليون متر مكعب عام ١٩٨٠ إلى بليوني متر مكعب عام ١٩٨٧، ولكن حصة الانتاج العربي من الانتاج العالمي انخفضت من ١١,٣ بالمئة في بداية الفترة إلى ٩,٢ بالمئة في نهايتها.

أما بالنسبة إلى مصافي النفط فلقد أقيم[٩٧] في الوطن العربي عدد كبير من المصافي بطاقة تكرير قدرها ٥,٦ مليون برميل في اليوم في نهاية عام ١٩٨٧، أي بنسبة ٧,٦ بالمئة من طاقة التكرير في العالم.

وكما هو معروف فإن تكاليف انتاج النفط والغاز في المنطقة العربية قليلة جداً بالنسبة إلى المناطق الأخرى، وعليه فإن الصناعة البتروكيماوية العربية تستطيع الحصول على موادها الأولية بأسعار رخيصة جداً، وهذا هو العامل الأساسي الذي يعطي الصناعة البتروكيماوية العربية ميزتها الاقتصادية مقارنة بالمناطق الأخرى. ولكن أهمية هذه الميزة تعتمد بطبيعة الحال على أسعار المواد الأولية بالنسبة إلى المصانع البتروكيماوية في المناطق الأخرى.

---

(٩٧) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقارير السنوية، أعداد ١٩٨٤ - ١٩٨٧، صفحات مختلفة.

بسبب التطورات التي طرأت على السوق العالمية للنفط فإن نسبة مساهمة المواد الأولية والطاقة في تكاليف انتاج الصناعة البتروكيماوية لغرب أوروبا ارتفعت من ٤٦ بالمئة عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٨٥ بالمئة عام ١٩٨٠، وحسب الجدول أدناه. ولقد أعطت هذه التطورات الصناعة البتروكيماوية العربية ميزة نسبية كبيرة جداً، إلا أن التطورات التي حدثت في الاقتصاد الدولي والسوق النفطية خلال عقد الثمانينيات، والتي أدت إلى هبوط كبير في الأسعار الحقيقية للنفط، وبالتالي المشتقات النفطية، قلّلت إلى حد كبير هذه المزايا. وحسب إحدى الدراسات الحديثة فإن الكلفة الحقيقية للنفثا، وهي المادة الأولية الرئيسية للصناعة البتروكيماوية في أوروبا، لم تتغير بالنسبة إلى الدول الأوروبية في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٧٣[٩٨]. وكما ذكرنا فإن مساهمة المادة الأولية والطاقة كانت ٤٦ بالمئة بالنسبة إلى الصناعة البتروكيماوية الأوروبية، ولكن خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ جرت تطورات كبيرة باتجاه تقليص تكاليف الطاقة بصورة خاصة، وزيادة الكفاءة الانتاجية للمشاريع البتروكيماوية في الدول الصناعية، وعليه، فإن مساهمة المادة الأولية والطاقة ربما تكون أقل في الوقت الحاضر مقارنة بعام ١٩٧٣. ومع ذلك فإن تكاليف المادة الأولية والطاقة ستبقى مهمة وهي أقل بالنسبة إلى الصناعة البتروكيماوية العربية مقارنة بالدول التي تستورد هذه المواد. وعليه فالصناعة العربية لا تزال تحتفظ بميزة نسبية مهمة، إلا أن هذه الميزة أقل أهمية مما كانت عليه في السابق.

بسبب قرب المنطقة العربية من أوروبا، وخاصة الجنوبية منها، فإن الصناعة البتروكيماوية العربية تمتلك ميزة مهمة مقارنة بعدد من المنتجين الجدد في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، ويمكن أن نلاحظ ذلك في الجدول رقم (٣ ـ ٢٩)، الذي يبين أن كلفة نقل طن واحد من الاثلين مثلاً من قطر إلى أوروبا الجنوبية تبلغ ٣٦,١ دولار مقارنة بـ ٤٤,٤ دولار بالنسبة إلى اندونيسيا و٥٨,٩ دولار بالنسبة إلى المكسيك. وبافتراض تساوي كلفة انتاج الاثلين في المناطق الثلاث ومقدارها ٢٩٠ دولاراً للطن فإن كلفة طن من الاثلين القطري تكون أقل من كلفة طن من الاثلين المكسيكي في أسواق أوروبا الجنوبية بنسبة ٨ بالمئة تقريبا وبنسبة ٣ بالمئة مقارنة بالانتاج الاندونيسي.

استناداً إلى المزايا التي تتمتع بها الصناعة البتروكيماوية العربية وهي توافر المواد الأولية والطاقة ورخصها، الموقع الجغرافي الملائم، وحسن اختيار الطاقات الانتاجية والتقانية، استطاعت الصناعة البتروكيماوية العربية، وخاصة في أقطار الخليج العربية،

---

(٩٨) الاسكوا والايدو، المصدر نفسه، ص ٩٥.

جدول رقم (٣ ـ ٢٨)

مساهمة المواد الأولية والطاقة في تكاليف انتاج المواد البتروكيماوية في الدول الأوروبية (نسب مئوية)

فقرات التكاليف	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٠
المواد الأولية والطاقة	٤٦	٤٣	٨٥
التكاليف المتغيرة	٦	٢	٢
التكاليف الثابتة	٤٨	٢٥	١٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والدار السعودية للخدمات الاستشارية، دراسة عن واقع وآفاق تنمية الصناعات البتروكيمياوية في الوطن العربي ([د.م. : د.ن.]، ١٩٨٣)، ج ٢، ص ٧٤.

جدول رقم (٣ ـ ٢٩)

كلفة نقل بعض المواد البتروكيماوية إلى أوروبا الجنوبية (دولار/ طن)

	اثليـن	ميثانول	بي في سي مكيس	بولي اثلين مكيس
من قطر	٣٦,١	١٦,٦	٧٢,٥	٧٨,٧
من اندونيسيا	٤٤,٤	٢٠,٢	٨٤,٤	٩١,٦
من المكسيك	٥٨,٩	١٦,٦	٨٣,٧	٩٠,٨

المصدر: الاسكوا والايدو، التجارة في السلع الاستراتيجية: المسائل التسويقية الرئيسية ذات العلاقة بالبتروكيمياويات والأسمدة في العالم العربي، ص ٨٠.

أن تصدر كميات مهمة من المنتجات البتروكيماوية إلى الأقطار الصناعية في أوروبا اضافة إلى اليابان والولايات المتحدة، كما هو موضح في الجدول رقم (٣ ـ ٣٠):

جدول رقم (٣ ـ ٣٠)

صادرات بلدان الخليج العربية من المواد البتروكيماوية إلى الدول الصناعية لعام ١٩٨٦ (بآلاف الأطنان)

	المجموعة الاقتصادية الأوروبية	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	المجموع
اثليـن	٩٧	٠٠٠	٠٠٠	٩٧
ميثانـول	٧٠٨	٣٣١	١٨٦	١٢٠٧
ستايريـن	٤٢	١١٧	٠٠٠	١٥٩
اثلين داي كلورايد	٤	٢٥٧	٠٠٠	٢٦١
اثلين كلايكول	٨٣	١٤٣	٢٨	٢٥٤
بولي اثليـن	٣١٣	٢٥	٨	٣٤٦
المجمـوع	١٢٤٧	٨٧٣	٢٠٤	٢٣٢٤

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص ٩٩.

يبدو من الجدول بوضوح أن للأسواق الأوروبية واليابانية أهمية خاصة للصناعة البتروكيماوية العربية. واستناداً إلى المعايير الاقتصادية البحتة المستندة إلى التكاليف الحقيقية للانتاج وتكاليف النقل، يمكن أن نتوقع توسّع الصادرات العربية إلى هذه الأسواق. إلا أن الدول الصناعية تحمي صناعتها البتروكيماوية بفرض رسوم جمركية، كما رأينا، وكانت هذه الرسوم تتراوح في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من ٦,٣ بالمئة للاثلين و١٣ بالمئة بالنسبة إلى الميثانول، وكانت ١٢,٥ بالمئة بالنسبة إلى معظم المواد الوسيطة والنهائية (جدول رقم ٣ ـ ١٠). وكانت هذه الرسوم تمنح الصناعة الأوروبية حماية فعالة تبلغ ٢٦ بالمئة للاثلين و٢٢ بالمئة للميثانول وبين ١٨ بالمئة ـ ٢٨ بالمئة للمنتجات النهائية (جدول رقم ٣ ـ ١٨). اضافة إلى هذه الرسوم الجمركية لجأت الدول الأوروبية إلى فرض قيود كمية على صادرات بلدان الخليج العربية من البتروكيماويات[٩٩].

وحيث ان هذه الرسوم والقيود تشكل عائقاً كبيراً على توسع الصناعة البتروكيماوية العربية، بدأت بلدان الخليج العربية بالدخول في مفاوضات مع المجموعة

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٦.

الاقتصادية الأوروبية لايجاد حلول لهذه المشاكل[100].

إلا أن استجابة الدول الصناعية الأوروبية، وخاصة ممثلي الصناعة الأوروبية فيها لم تكن مشجّعة وقت إعداد هذه الدراسة. ويمكن تلخيص وجهة نظر الصناعة البتروكيماوية الأوروبية كالآتي:

- للصناعة البتروكيماوية أهمية استراتيجية نظراً لعلاقاتها التكاملية مع عدد كبير من الصناعات الأخرى، كصناعات الألياف والغزول والنسيج والصيدلانيات والمبيدات والمخصبات من الصناعات ذات التقانة العالية، وان أي خلل في الصناعة البتروكيماوية بسبب تخفيف الحماية يؤثر سلباً في مجموعة كبيرة من الصناعات الأخرى في المستقبل.

- لقد حصل مقدار كبير من اعادة تنظيم هيكل الصناعة البتروكيماوية الأوروبية في السنوات السابقة في ضوء التطورات الاقتصادية والصناعية، بما في ذلك إقامة المشاريع البتروكيماوية في بلدان الخليج العربي، حيث تم تقليص انتاج بعض المنتجات، ولم تتوسع الطاقة الانتاجية لبعض المنتجات استناداً إلى امكانية الحصول على هذه المنتجات من المشاريع العربية، ولكن يرى ممثلو الصناعة البتروكيماوية الأوروبية أن السماح بدخول كميات كبيرة من المنتجات البتروكيماوية العربية دون رسوم جمركية، ودون قيود، تخلق مشاكل كثيرة للصناعة الأوروبية نظراً لتمتع الصناعة العربية بميزة رخص المواد الأولية والطاقة.

- إن السماح بدخول منتجات المواد البتروكيماوية لبلدان الخليج العربية إلى الأسواق الأوروبية يشجّع الأقطار العربية على التوسع في هذه الصناعة بأمل بيع كميات اضافية في الأسواق الأوروبية، ومن شأن ذلك، حسب رأي ممثلي الصناعة الأوروبية، إلحاق الأذى بالصناعة البتروكيماوية الأوروبية.

- يرى ممثلو الصناعة البتروكيماوية الأوروبية أن السماح بتوسيع استيرادات بلدان الخليج العربي قد يقضي على بعض حلقات الصناعة البتروكيماوية الأوروبية، وخاصة بالنسبة إلى انتاج المواد الأساسية والوسيطة. وبما أن الأقطار العربية، حسب رأي ممثلي الصناعة البتروكيماوية الأوروبية، لا تستطيع أن تقوم بتطور التقانة، فإن الصناعة الأوروبية تضطر إلى الاعتماد على استيراد مواد مهمة للغاية من مشاريع صناعية راكدة تقانياً، وعلى هذا الأساس فإن الصناعة الأوروبية المعتمدة على البتروكيماويات الأساسية والوسيطة ستجد نفسها بعد فترة عاجزة أمام منافسة المصادر الانتاجية الأخرى في العالم، وخاصة اليابان وأمريكا الشمالية. ولأجل تجنب مثل هذا

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٧٨.

المأزق ترى الصناعة البتروكيماوية الأوروبية أن من الضروري أن تبقى هـذه الصناعـة في السوق، وأن تحقق أرباحاً عالية، وراء جدار الحماية الجمركية، لتستطيع أن تصرف على البحث والتطوير وكل ما له علاقة بالتطوير التقاني.

- تـرى الصناعـة البتروكيـماويـة الأوروبيـة أن المجـال المنـاسب لبحث مشكلة الرسوم على المنتجات البتروكيماوية العربية هو «الغات»، فإذا تم الـوصول إلى تخفيض الرسوم الجمركية على هذه المنتجات أو إلغائها، فإن ذلك يطبق عـلى صادرات الأقطار العربية إلى جميع الدول الصناعية الأوروبية وغير الأوروبية الأعضاء في «الغات»(١٠١).

يبدو مما سبق أن الصناعة البتروكيماويـة في الدول الصنـاعية غـير راغبة في قيـام الـدول النامية العـربيـة وغـير العـربيـة بتـوسيـع انتـاجهـا وصادراتهـا من المنتجـات البتروكيماوية، وحتى إذا تم التوصل إلى تخفيض الرسوم الجمركيـة بواسـطة مفاوضـات جماعية من خلال «الغات» فإن من المتوقـع أن تلجأ الـدول الصناعيـة والشركات ذات العـلاقة فيهـا إلى كل الأسـاليب التجاريـة التقييديـة لعرقلة تـوسّـع صـادرات الـدول النامية. ومع ذلك ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن بعض المـواد البتروكيـماوية الأسـاسية وغيرها يمكن انتاجها في المنطقة العربية بتكاليف منخفضة مقـارنة بتكـاليف الانتاج في الدول الصناعية. وعلى هذا الأساس فإن وضع قيود على صادرات الأقطار العـربية لا يسبّب خسارة لهذه الأقطار فقط، وإنما للدول الصناعية المعنية أيضاً. ولتـوضيح ذلـك نفترض أن اليابان استوردت كميات كبيرة من المنتجات البتروكيماوية العربية بتكـاليف منخفضة، واستعملت هذه المواد في مختلف الصناعات التصديرية التي تحتـاج المنتجات البـتروكيماويـة، وبالتـالي قامت بتخفيض تكـاليف الانتاج وأسعـار بيـع صـادراتهـا في الأسواق الخارجيـة. إن هذه العمليـة تؤدي حتماً إلى تقـوية المـركز التنـافسي للصناعـة اليابانية مقارنة بالدول الصناعية الأخرى. سبـق أن ذكـرنا أن هنـاك درجة عـالية من الترابط أو التكامـل في الصناعـة البتروكيـماوية الأسـاسية والـوسيطة والنهـائية، وهنـاك عـلاقة قـوية بـين هذه الصنـاعة في أوروبـا وصناعـة تصفية النفط، ومـع ذلك هنـاك مجالات لدخول المنتجات العـربية إلى أسـواق الدول الصنـاعية، كـما أثبتت الوقـائع، وهناك مجالات لتوسيع الصادرات، ولكن بصعوبة. وهذا يتطلب من الصناعة العربية تنسيق المواقف والدخول في مفاوضـات جماعيـة مع الـدول الصناعيـة داخل «الغـات» وخـارجها، إضـافة إلى تقـوية العـلاقـات مـع الـدول النـاميـة، والعمـل عـلى تجهيـز مستخدمي المواد البتروكيماوية النهائية باحتياجاتهم. وهذا يتطلب قبل كل شيء القابلية على انتاج المواد البتروكيماوية بالكميات والنوعيات المطلوبة وبتكاليف مناسبـة ومنافسـة لمراكز الانتاج الأخرى. وبطبيعة الحـال لا يمكن المحافـظة على مثـل هذا المـوقع إلا في

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٧٨.

حالة بقاء الصناعة البتروكيماوية العربية ذات صلة وثيقة وتفاعل مستمر مع التطورات التقانية على الصعيد العالمي، وأن تصبح الوحدات الانتاجية العاملة الموجودة حالياً والتي تؤسس مستقبلاً ذات كفاءة عالية عن طريق الاستفادة الكاملة من:

أ ـ المزايا الطبيعية للمنطقة العربية، وهي توافر المواد الأولية وملاءمة الموقع الجغرافي.

ب ـ مزايا التعاون والتنسيق والتكامل الصناعي العربي، وهي السوق القومية الواسعة وامكانيات التكامل بين المشاريع القطرية واقامة المشاريع المشتركة.

ج ـ ومزايا التقانة الحديثة، وهي إقامة الوحدات الانتاجية الكبيرة ذات القدرة على تخفيض تكاليف الانتاج بمختلف الأشكال.

وكل هذا يتطلب، دون شك، إعادة هيكلة الصناعة البتروكيماوية العربية وفق منظور قومي، ولكن منفتح على العالم الخارجي إلى أقصى حد.

الفصل الرابع

الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

مقدمـة

في هذا الفصل الأخير من الدراسـة، نقدّم أولاً خـلاصة وافيـة لأهم ما ورد في الفصول السابقة، مع الإشارة إلى أحدث البيانات والتوجهات العربية والعـالمية. ويتم التركيز في هذه الخلاصة على الأفكار والبيانات التي لها علاقة وثيقة بالاستنتـاجات، ثم ننتقل إلى ذكر أهم استنتـاجات الـدراسة، ويحتـوي كل استنتـاج في الوقت نفسـه على التوصيات. تتضمن الاستنتاجات والتـوصيات التـوجهات الأسـاسية التي تـراها هـذه الدراسة ملائمة لمستقبل تطور الصناعة العربية وبعض قـطاعاتـه، في ضوء التـطورات الاقتصادية العالمية ووفق المنظور القومي العربي.

أولاً: خلاصة الدراسة

١ ـ التـوسع الاقتصـادي والصناعي العـالمي السريع بعـد الحرب العـالميـة الثانية

اعتباراً من نهاية الحـرب العالميـة الثانيـة وإلى نهاية الستينيـات من هذا القـرن، شهد العالم فترة من التوسّـع الاقتصادي، لا سـابق له، بلغ خـلالها معـدل نمو النـاتج الحقيقي السنوي حوالى ٥ بالمئة، وحصـل خلال الفـترة نفسها تـوسع أسرع في حجم التجارة الدولية، بمعدل سنوي قدره حوالى ٨ بالمئة. وخلال هذه الفترة حققت معـظم الـدول الناميـة توسعـاً سريعاً في النـاتج الحقيقي، وتـوسيعاً وتنـويعاً كبيـراً في تجارتهـا الخارجية، فالسلع الصناعية التي لم تكن لها أهميـة تذكـر بالنسبـة إلى صادرات الـدول النـامية في نهايـة الحرب أصبحت تشكـل حوالى ٧ بـالمئة من صـادراتها عـام ١٩٥٥،

وارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ١٧ بالمئة عام ١٩٧٠. ومن الجدير بالذكر أن فترة الخمسينيات والستينيات من هذا القرن امتازت بقدر كبير من الاستقرار بالنسبة إلى أسعار الصرف بين العملات الرئيسية وأسعار السلع الرئيسية وأسعار الفائدة، اضافة إلى انخفاض معدلات التضخم، ومعدلات البطالة في الدول الصناعية الرئيسية.

٢ ـ أهم مظاهر المشاكل الاقتصادية في الدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات

شهدت بداية السبعينيات نقطة تحول في الأوضاع الاقتصادية العالمية، فاتسمت فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ بقدر كبير من عدم الاستقرار، فلقد حدثت تقلبات كبيرة في أسعار الصرف بين العملات الرئيسية وأسعار النفط وأسعار السلع الرئيسية الأخرى وأسعار الفائدة، كما ظهرت أزمة المديونية الدولية الحادة، وقامت الدول الصناعية بتشديد سياسة حماية منتجاتها، وخاصة في وجه المنتجات المنافسة للدول النامية. لهذه الأسباب وغيرها، تباطأ معدل نمو الناتج العالمي بدرجة كبيرة. وبالنسبة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حصل تسارع في معدلات انخفاض نمو الدخل من ٣,٥ بالمئة سنوياً للفترة السابقة للسبعينيات إلى ٢,١ بالمئة في النصف الأول من عقد السبعينيات، ثم ١,٩ بالمئة في نصفه الثاني و١,٨ بالمئة فقط في النصف الأول من الثمانينيات. كذلك حصل ارتفاع حاد في معدلات التضخم من ٤,٤ بالمئة إلى ٨,٤ بالمئة، ومن ثم إلى ٩,٦ بالمئة خلال الفترات الثلاث بالتعاقب. ولكن في النصف الأول من عقد الثمانينيات انخفضت معدلات التضخم السنوية إلى ٦,٦ بالمئة، وهذا المعدل لا زال يزيد على معدلات التضخم في الفترة السابقة للسبعينيات بحوالى ٥٠ بالمئة، كما أن انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات قد تم انجازه عن طريق سياسات مالية ونقدية انكماشية أدّت إلى احداث زيادة كبيرة في معدلات البطالة من حوالى ٤,٥ بالمئة خلال عقد السبعينيات إلى ٧,٩ بالمئة خلال الثمانينيات، أي بزيادة قدرها ٧٥ بالمئة. ولتقدير حجم المشكلة يكفي أن نذكر أن عدد العاطلين في هذه الدول بلغ عام ١٩٨٦ حوالى ٣١ مليون شخص.

٣ ـ تباطؤ معدلات التوسع الاقتصادي في الدول النامية والوطن العربي

أما في الدول النامية فلقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي ٥,٨ بالمئة سنوياً في عقد الستينيات، وانخفض بدرجة بسيطة إلى ٥,٥ بالمئة في السبعينيات، ولكن حدث انخفاض حاد في معدل نمو الناتج السنوي إلى ٢ بالمئة فقط في النصف الأول من الثمانينيات، وهذا أقل من معدل نمو السكان. بالنسبة إلى الوطن العربي تسارعت معدلات نمو الناتج الحقيقي في معظم الأقطار العربية في السبعينيات، ولكن النصف

الأول من الثمانينيات شهد انخفاضاً كبيراً في معدلات النمو لبعض الأقطار، وكذلك حدث انخفاض في مستوى الناتج المحلي الاجمالي لبعض الأقطار العربية الرئيسية. ويزداد وضع الوطن العربي سوءاً إذا ركّزنا على تطور معدل ما يصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، لأن هذا المعدل انخفض فعلاً في معظم الأقطار. وبالمقارنة، فإن معدلات الناتج الحقيقي للفرد استمرت بالزيادة في الأقطار التي تسمّى بالمصنعة حديثاً، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ بمعدلات تزيد على ٤ بالمئة. ومن الجدير بالذكر أن معدل ما يصيب الفرد من الدخل الحقيقي تسارع في دولة آسيوية مهمة وهي الهند من ١,٢ بالمئة في الستينيات إلى ١,٤ بالمئة في السبعينيات، وإلى ٣,٦ بالمئة في الثمانينيات. أما في الصين فلقد كانت هذه المعدلات خلال الفترات نفسها هي ٣,٨ بالمئة و٣,٦ بالمئة و٧,٨ بالمئة. يمكن أن نستنتج من كل هذا ضعف البنية الاقتصادية للمنطقة العربية وتأثرها الشديد بالمتغيرات الاقتصادية الدولية، بعكس كل من الهند والصين. ولا شك أن الاتحاد السياسي والاقتصادي للمنطقة الجغرافية التي تشكل جمهورية الهند مكّنها من الاعتماد على النفس والاستفادة من مزايا السوق القومية الكبيرة، وبالتالي تقليل الآثار السلبية للمتغيرات الدولية الضارة التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات. وهذا الأمر ينطبق على الصين أيضاً إلى حد كبير. أما الدول المصنعة حديثاً فلقد استطاعت أن تتجنب أو أن تخفف إلى حد كبير الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية الدولية بسبب التركيز على انتاج السلع المصنعة بهدف التصدير. في حين أن الوطن العربي المجزأ اعتمد على تصدير عدد قليل من المواد الخام، وخاصة النفط وكذلك الفوسفات والكبريت، وبالتالي تحمّلت الأقطار العربية الآثار المترتبة على تدهور أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية. وكل هذا يؤكد دون شك الأهمية القصوى لتنويع البنية الاقتصادية العربية والصادرات بصورة خاصة.

٤ ـ صغر حجم قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي

لقد اهتمت الأقطار العربية جميعها بتوسيع قطاع الصناعة التحويلية، ولو بدرجات متفاوتة، وبأساليب متباينة. وتشير المعلومات الاحصائية المتوافرة أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي المتولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية في الأقطار العربية ارتفعت من حوالى ١١ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٢٧ مليار دولار بالأسعار الجارية عام ١٩٨٠، وإلى ٣٧ مليار دولار عام ١٩٨٥، أي بمعدل نمو مركب سنوي قدره ٢٠ بالمئة في الفترة الأولى، و٦ بالمئة في الفترة الثانية، و١٣ بالمئة خلال الفترة كلها. ولكن بالأسعار الثابتة تنخفض هذه المعدلات إلى ٧ بالمئة خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، و٢ بالمئة فقط خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، و٦ بالمئة خلال الفترة كلها. اضافة

إلى ذلك ان حجم قطاع الصناعة التحويلية لا يزال صغيراً جداً، ولم يكن يزيد عام ١٩٨٥ كثيراً على حجم قطاع الصناعة التحويلية في اسبانيا البالغ ٣٣ مليار دولار حسب معيار القيمة المضافة في هذا القطاع. وكان حجم قطاع الصناعة التحويلية العربي يقارب ٤٠ بالمئة فقط من قيمة الناتج المتولد داخل قطاع الصناعة التحويلية في ايطاليا البالغة ٩٧ مليار دولار، وأقل بكثير من حجم الصناعة التحويلية في البرازيل البالغ ٤٥ مليار دولار. وعلى صعيد الأقطار العربية منفردة فإن حجم أكبر قطاع صناعي تحويلي عربي وهو الموجود في السعودية كان حوالى ٧,٥ مليار دولار في العام نفسه، وهذا أقل من ثلث حجم الصناعة التحويلية في كوريا الجنوبية العام نفسه. أما مصر، التي تعتبر من الدول العريقة صناعياً ـ ليس فقط بين الأقطار العربية، وإنما بين الدول النامية جميعاً ـ فإن حجم قطاع الصناعة التحويلية فيها البالغ ٥,٩ مليار دولار، كان أقل بكثير من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في هونغ كونغ التي كانت تبلغ ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥.

والخلاصة، فإن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية لم تبلغ عام ١٩٨٥ سوى ٩,١ بالمئة في الوطن العربي، وهذه النسبة تعتبر صغيرة جداً، ليس فقط مقارنة بالدول الصناعية التي بلغت فيها هذه النسبة حوالى ٣٠ بالمئة، وإنما حتى بالنسبة إلى الدول النامية التي كانت هذه النسبة فيها تقارب ٢٠ بالمئة. أما في الدول النامية الحديثة التصنيع فإن نسبة الصناعة التحويلية كانت تقارب ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي فيها.

والذي يمكن أن نستنتجه من الفقرات أعلاه هو أن التنمية الاقتصادية، وكذلك التنمية الصناعية في الوطن العربي، لا يمكن أن تعتبر أكثر من «متواضعة» مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى، وان قطاع الصناعة التحويلية العربي لا يزال يعتبر صغيراً جداً، ولا بد من العمل بشكل جاد لاستحداث نهضة اقتصادية شاملة، وزيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير لتصل إلى ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة، مثلاً، في نهاية القرن بدلاً من النسبة المتواضعة الحالية.

٥ ـ العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأنماط الانتاجية المتولدة منها

من الدروس الأساسية التي يمكن استنتاجها من دراسة الفكر الاقتصادي بصورة عامة والتاريخ الاقتصادي بصورة خاصة بخصوص التنمية الاقتصادية هو أن الأمر المهم ليس سرعة التوسع الاقتصادي وإنما خلق أنماط انتاجية تسند عملية التنمية الاقتصادية بصورة مستمرة. وبالاعتماد على الذات، فالتنمية الاقتصادية عندما تبدأ قد تتسارع أو تتباطأ أو حتى تتراجع، ويظهر أن هناك علاقة بين استمرارية التنمية

وسرعتها وبين الأنماط الانتاجية المنبثقة عنها. وكما هو معروف، فإن الدول التي مرّت بمراحل التصنيع قبل الحرب العالمية الثانية تركّز التصنيع فيها في البداية حول صناعة النسيج، ومن ثم الحديد والصلب والصناعات الهندسية، ثم ظهرت الكيماويات والمنتجات الكهربائية، ومن ثم الصناعات المتركزة على الالكترونيات والالكترونيات الدقيقة والكيمياء الحياتية. أما الدول النامية التي بدأت بالتصنيع بعد الحرب العالمية الثانية فإنها حاولت أن تقلد الدول التي سبقتها في مجال التصنيع فبنت معامل الحديد والصلب والمصافي ومصانع لانتاج المنسوجات والملابس، اضافة إلى السلع المنزلية المعمرة وغيرها من الصناعات التي دخلت مؤخراً في الهيكل الانتاجي للدول الصناعية. أما في الوقت الحاضر فإن من الواضح أن مجالات الاختيار بين أنماط التصنيع أوسع مما كان عليه الأمر في السابق لأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر اندماجاً، وبإمكان الدول النامية أن لا تتبع الخطوط التي مرّت بها الدول التي بدأت بالتصنيع منذ فترة طويلة، فمثلاً يمكن اقامة صناعة هندسية دون انتاج الحديد والصلب، ويمكن اقامة صناعة بتروكيماوية دون إنشاء مصافي النفط. ولكن اعتبارات ضرورة الاعتماد على الذات في حدود معقولة يتطلب قدراً من التنوع، ونمطاً من التصنيع قادراً على الاستمرار في النمو الذاتي. وهذا النمط من التصنيع ممكن ومرغوب فيه بالنسبة إلى الدول النامية ذات الحجوم المناسبة، من ناحية الرقعة الجغرافية وعدد السكان وحجم الدخل وتنوُّع المصادر، مثل الهند والصين والبرازيل واندونيسيا، وكذلك بالنسبة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمتلك امكانيات وطموحات لتشكيل تجمعات اقتصادية اقليمية وقومية، كما هو الأمر بالنسبة إلى أقطار الوطن العربي.

٦ ـ مقارنة الهيكل الانتاجي الصناعي العربي بالمناطق الأخرى

تحتوي الدراسة على معلومات مفصّلة حول القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، موزعاً بين ٢٨ فرعاً صناعياً وفق المعيار الدولي، بالنسبة إلى العالم والدول النامية والدول الصناعية وذلك للسنوات ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥. وتشير الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة في نمط التصنيع في الأقطار العربية مقارنة بالدول الصناعية. فالمنتجات الغذائية كانت تشكل عام ١٩٨٥ حوالى ١٥ بالمئة من القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي مقارنة بـ ٩ بالمئة تقريباً في الأقطار الصناعية، وكانت مساهمة المنسوجات ١٥ بالمئة تقريباً في الوطن العربي مقارنة بأقل من سبعة بالمئة في الدول الصناعية. بينما كانت مساهمة المكائن والمعدات ٣٢ بالمئة في الدول الصناعية مقارنة بـ ١١ بالمئة فقط في الوطن العربي. وكانت مساهمة الأجهزة والمعدات العلمية والفنية ٢,١ بالمئة في الناتج الصناعي للدول الصناعية، وبالنسبة إلى

الأقـطار العربيـة كانت هـذه النسبة متنـاهية في الصغـر ولم تتجاوز واحـد بالعشرة من الواحد بالمئة من القيمة المضافة لناتج الصناعة التحويلية.

وبإعادة توزيع الفـروع الصناعيـة بين ثـلاثة فـروع أساسيـة؛ وهي الصناعـات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، تبين أن مسـاهمة الصنـاعات الاستهـلاكية كـانت حوالى ٥٠ بالمئة من ناتج الصناعة التحويليـة في الأقطار العـربية لعـام ١٩٨٥ مقارنـة بـ ٣٠ بالمئة للدول الصناعية. وبـالعكس تمامـاً، فإن مسـاهمة الصنـاعات الـرأسمالية كانت ٥٠ بالمئة في الدول الصناعية مقارنة بـ ٢٧ بالمئة في الأقطار العربية. أما بـالنسبة إلى الدول النامية كمجموعة، فإن الهيكل الصناعي فيها كان أكثر توازناً مقارنة بالأقـطار العربية، وكانت نسبة الصناعات الرأسمالية أعلى، ونسبة الصناعـات الاستهلاكيـة أقل في الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية مقارنة بالوطن العربي.

ويمكن القول إن هذا الهيكل الصناعي للأقطار العربية نتيجـة حتمية لسيـاسات واستراتيجيات التنمية الصناعية التي اتبعتها الأقـطار العربيـة، والتي ركّزت عـلى انتاج السلع ذات التقانة البسيطة، والتي تجد لها سوقاً داخلية واسعة، وهي بالأساس السلع الاستهلاكية الغذائية والنسيجية، اضافة إلى استغلال بعض المصادر الطبيعيـة المتوافـرة في المنطقة بكثرة لانتاج سلع وسيطة بهدف التصدير إلى الأسـواق الخارجيـة، وخاصـة الأسمدة والبتروكيماويات ومشتقات مصافي النفط. أما السلع الرأسمالية، وخاصة انتاج المكـائن والأجهزة والمعدات، فلم تحظ بأي اهتـمام. يمكن أن نستنتج من كـل هذا أن الهيكـل الصنـاعي العـربي لا يـزال يعـاني اختـلالاً كبيـراً في بنيتـه، وضعفـاً شـديـداً بالنسبة إلى بعض الفروع الصناعيـة الأساسيـة التي تنتج السلع الـرأسماليـة، وخاصـة المكـائن والأجهزة والمعـدات، وهي عادة القـطاعات التي تؤمن مستلزمـات الاستمرار الذاتي في التنمية الصنـاعية، وتضفي عـلى الاقتصاد درجـة من المرونـة، بمعنى تسهيل التحرك من قطاع إلى آخر، ومن فرع صناعي إلى آخر كاستجابة للتغيرات الاقتصادية الخارجية والداخلية. وعليـه، يمكن القول دون تـردد إن الصناعـة العربيـة لا زالت بعيدة عن الوضع الـذي يمكن أن تقوم فيـه بتأمـين مستلزمات الاستمـرار الذاتي في التنميـة الاقتصادية. ولهذا، فإن النهضة الصناعية السريعة المطلوبة في الـوطن العربي يجب أن تصاحبها تغييرات هيكلية في بنية الصناعة التحويلية العربية باتجاه زيادة نسبـة مساهمـة الصناعات الرأسمالية، وخاصة القطاعات المنتجة للمكائن والمعدات والأجهزة.

٧ ـ البطء الشديد في تغيير الهيكل الصناعي العالمي

إن هيكل الصناعة يتغير بمرور الزمن استجابة للتغيرات التقانية والتطورات التي تحصل في نمط الطلب واكتشاف الموارد الطبيعية، أو استنـزاف الأخرى وغـير ذلك من

العوامل، وفي ضوء الأفكار الاقتصادية التقليدية السائدة. واستناداً إلى مقررات المحافل الدولية، والخطط والنيّات المعلنة في بعض الدول الصناعية وشركاتها الوطنية والمتعددة الجنسية، كان من المتوقع أن يتم اعادة توزيع بعض الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، إما عن طريق نقل الصناعات القائمة كلًا أو جزءاً أو عن طريق تركيز التوسعات المستقبلية لهذه الصناعات في الدول النامية، وعدم تحديث وتطوير وتوسيع المصانع المتقادمة في هذه الصناعات في الدول الصناعية. وكان في مقدمة هذه الصناعات، الصناعات النسيجية والملابس والحديد والصلب وبعض الكيماويات والبتروكيماويات والورق وبناء السفن. ولكن يظهر أن شيئاً من هذا النوع لم يحصل على النطاق الذي كان متوقعاً، فالبيانات المتوافرة تشير إلى أن التغيرات الهيكلية في الصناعة العالمية كانت قليلة، فمساهمة الصناعات الاستهلاكية في الدول الصناعية مثلًا انخفضت خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ من ٣٣ بالمئة إلى ٣١ بالمئة، وارتفعت مساهمة الصناعات الرأسمالية بنقطتين من ٤٨ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة، وبقيت مساهمة الصناعات الوسيطة على حالها في هذه الدول. أما في الدول النامية فكانت التغيرات في هيكل الصناعة التحويلية بطيئة أيضاً، حيث انخفضت حصة الصناعات الاستهلاكية من ٤٧ بالمئة إلى ٤٥ بالمئة، وارتفعت مساهمة الصناعات الرأسمالية في القيمة المضافة لناتج الصناعة التحويلية من ٢٧ بالمئة إلى ٢٨ بالمئة. ولكن يلاحظ أن سرعة التغيرات الهيكلية في بنية الصناعة التحويلية العربية كانت أعلى من المناطق الأخرى، فلقد انخفضت حصة الصناعات الاستهلاكية من ٦٠ بالمئة من ناتج الصناعة التحويلية العربية عام ١٩٧٥ إلى ٥٠ بالمئة عام ١٩٨٥، وارتفعت حصة الصناعات الوسيطة من ٢٠ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة، أما حصة الصناعات الرأسمالية فلقد ارتفعت تقريباً من ٢٠ إلى ٢٦ بالمئة خلال الفترة نفسها.

تؤكد الدراسة أن سرعة التصنيع ونمطه في أية دولة نامية تعتمد أساساً على عوامل داخلية مثل حجم تلك الدولة، وتنوع مصادرها الطبيعية، ومهارة سكانها، واستقرار الحكومة ومؤسساتها وقدرتها على تشجيع المبادرة والتغيير، والسياسات المالية والنقدية والتجارية التي تتبعها وغير ذلك من العوامل الداخلية. إلا أن الدراسة أكدت أيضاً أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبة إلى تصنيع الدول النامية، إذ يمكن القول إن مزج التقانة والموارد المالية، للدول المتقدمة صناعياً، مع الموارد الطبيعية والعمالة الوفيرة في الدول النامية من شأنه أن يزيد من النشاط الاقتصادي الدولي ويسرع في القضاء على مشكلات التخلف. إلا أن الاستفادة من فرص التنمية التي تقدمها البيئة الاقتصادية الدولية تتطلب وجود نظم تجارية ومالية ونقدية دولية تضمن قدراً معقولاً من الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتمنع التقلبات المفاجئة في المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الدولية كأسعار صرف العملات

الأجنبية وأسعار الفائدة، وتهيىء منابر دولية للحوار والمفاوضات والتحكيم بين الدول لمعالجة المشاكل التي تفرزها التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية. وترى الدراسة أن البيئة الاقتصادية غير الملائمة خلال السبعينيات والثمانينيات والتقلبات الشديدة في المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الدولية والسياسات التي اتبعتها الدول الصناعية لمعالجة مشاكلها ساهمت كلها في تباطؤ معدلات التوسع الصناعي في الدول النامية وأخّرت عملية اعادة هيكلة الصناعة الدولية، ولهذا فإن التغييرات في البنية الصناعية الدولية كانت بطيئة جداً، كما رأينا.

٨ ـ الإطار العام للسياسات المالية والنقدية والتجارية للدول الصناعية

لأجل تقدير أثر سياسات الدول المتقدمة صناعياً على الوضع الاقتصادي الدولي خلال السبعينيات والثمانينيات، وجدنا من الضروري أن نعود قليلاً إلى الوراء، وبالذات إلى الفترة اللاحقة للحرب الثانية، حيث توصل المجتمع الدولي في ذلك الوقت، نتيجة مفاوضات ومداولات بين الدول الصناعية الغربية أساساً، إلى بعض الاتفاقيات، من أهمها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة المعروفة باسم «الغات» بخصوص التجارة الدولية، والاتفاقيات المعروفة باسم «بريتن ودز» بخصوص النظم المالية والنقدية الدولية.

لقد ساهمت هذه الاتفاقيات في وضع نظام مالي ونقدي دولي حقق درجة مقبولة من الاستقرار في أسعار صرف العملات الرئيسية استناداً إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي، وهذا الاستقرار ساعد على تشجيع التجارة الدولية فتوسّعت بمعدلات عالية قاربت ٨ بالمئة سنوياً لمدة ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه تدفقت رؤوس الأموال بين الدول المعنية لمعالجة العجوزات الطارئة في موازين المدفوعات. ولقد تأسس وفق الاتفاقيات نفسها البنك الدولي، وكان هدفه الرئيسي المساهمة في اعادة بناء اقتصادات الدول التي دمّرتها الحرب. ولكن البنك ساهم أيضاً في تمويل مشروعات البنى الأساسية في الدول النامية. أما مؤسسة التمويل الدولية وهي ضمن المجموعة نفسها، فساهمت بالاشتراك مع المستثمرين من المؤسسات والشركات ورجال الأعمال في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية في الدول النامية.

أما النظام التجاري الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية فكان يقوم إلى حد كبير على المبادىء الواردة في اتفاقية «الغات»، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تحرير التجارة الدولية من كل القيود التعريفية، أو غير التعريفية. ولتنفيذ ذلك عقدت في إطار «الغات» منذ ١٩٤٧ دورات متعاقبة من المفاوضات التجارية بلغ عددها ثماني.

ولقد تم خلال هذه الدورات تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية من معدلها البالغ ٤٠ بالمئة تقريباً في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حوالى ٦ بالمئة فقط من معظم الدول الصناعية بعد انتهاء ما يسمى بدورة طوكيو للمفاوضات. هذا ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية تتضمن بعض الاستثناءات مثل فرض القيود الموقتة لحماية الصناعة الناشئة، أو لمواجهة العجوزات الكبيرة الطارئة في موازين المدفوعات، ولمكافحة الاغراق. وكذلك تسمح الاتفاقية بإقامة الاتحادات الجمركية والأسواق الحرة بين الدول الأعضاء شريطة ألا تنطوي هذه الترتيبات على زيادة الحواجز الجمركية في مواجهة البلاد غير الأعضاء في هذه الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة. ولقد أضيف في العام ١٩٦٦ إلى الاتفاقية ما ينص صراحة على ضرورة معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية في تطبيق الاتفاقية، والسماح لهذه الدول بالاستفادة من التخفيضات التي تجريها الدول الصناعية في رسومها الجمركية دون أن ينتظر من الدول النامية أن تقوم بإجراء تخفيضات معادلة في رسومها الجمركية. وعلى اثر ذلك انضم إلى الاتفاقية عدد كبير من الدول النامية، وكسبت منظمة «الغات» الصفة الدولية بعد أن كانت عضويتها مقتصرة أساساً على الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، إلا أن عدد الأقطار العربية المنضم إلى هذه الاتفاقية هو قليل جداً.

٩ ـ تبدل البيئة الاقتصادية الدولية وقيام الدول الصناعية بإعادة النظر في سياساتها في بداية السبعينيات

يتفق معظم المعنيين بالعلاقات الاقتصادية الدولية على أن التوسع الاقتصادي والتجاري العالمي استفاد إلى حد كبير من الاتجاه العالمي لتحرير التجارة الدولية من القيود وفق المبادىء والقواعد الواردة في «الغات». فالزيادة الكبيرة في الانتاج العالمي بمعدل ٥ بالمئة تقريباً خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية وزيادة حجم التجارة بمعدل ٨ بالمئة سنوياً خلال الفترة نفسها قد تكون أقل لو لم تزل الحواجز أمام التجارة الدولية. ويمكن القول أيضاً إن الدول النامية استفادت من التوسع الاقتصادي العالمي بسبب زيادة الطلب على صادراتها. إلا أن الفائدة الكبرى من تحرير التجارة الدولية ذهبت إلى الدول الصناعية. والواقع لم تحظ المشاكل التي تهم الدول النامية بالاهتمام الكافي من قبل المجتمع الدولي، فلقد انصب الاهتمام على حل المشاكل والتناقضات بين المراكز الاقتصادية الرئيسية الثلاثة في العالم، وهي أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وهذا أمر طبيعي، فقد كان لكل من هذه الأطراف ما يستطيع تقديمه من تنازلات للأطراف الأخرى مقابل الحصول على امتيازات. أما بالنسبة إلى الدول النامية فلم تكن لديها ما تقدمه من تنازلات ولم تستطع أن تنتظم في تكتلات اقليمية اقتصادية تكسبها قوة مؤثرة في المفاوضات التي جرت تحت رعاية

«الغات». ولهذا، فإن تحرير التجارة من القيود انصب بالأساس على السلع الصناعية، أما السلع الزراعية التي تمتلك بعض الدول النامية مزايا نسبية كبيرة فيها فاستبعدت بالأساس من المفاوضات الجارية في نطاق «الغات». وقامت الدول الصناعية بابتكار آليات معقدة من الرسوم الجمركية والإعانات وقيود الاستيراد، بحيث تم اغلاق أسواق الدول الصناعية في وجه معظم الصادرات الزراعية للدول النامية. وحتى بالنسبة إلى السلع الصناعية، انصب الاهتمام على السلع التي لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى التجارة بين الدول الصناعية نفسها. أما السلع الصناعية التي تهم الدول النامية مثل الأنسجة والملابس فلم تستفد من هذه المفاوضات إلا قليلاً. وعندما قامت الدول النامية بإنشاء صناعة كبيرة الحجم لتصدير المنسوجات والملابس إلى الدول الصناعية بدأت هذه الدول تضع القيود أمام صادرات الدول النامية إليها، وكلما كانت المزايا النسبية تتعمق بالنسبة إلى الدول النامية كانت الحواجز الموضوعة أمام صادراتها إلى الدول الصناعية ترتفع.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن البيئة الاقتصادية الدولية الملائمة في الخمسينيات والستينيات تفاعلت مع التطورات التقانية، فازداد الانتاج العالمي بمعدلات سريعة، وتوسعت التجارة الدولية بمعدلات أسرع، فخطا الاقتصاد الدولي خطوات مهمة نحو الترابط والاندماج، واستفادت الدول النامية من ذلك فوسّعت ونوّعت قاعدتها الانتاجية وصادراتها، وخاصة في مجال السلع المصنعة. إلا أن المشاكل بدأت بالظهور في الدول الصناعية منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات متجسّدة في شكل التباطؤ في معدلات النمو والارتفاع في معدلات البطالة والتسارع في معدلات ارتفاع الأسعار. فبدأت الدول الصناعية تعيد النظر في سياساتها وتطبق مجموعة جديدة من سياسات تختلف عن السياسات التي اتبعتها أو التي كانت تبشّر بها وتسعى إلى تبنيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن أهم هذه التغيرات التي تطرقت إليها دراستنا، هي:

- التخلي عن سياسات سعر الصرف الثابت للعملات الرئيسية، واتباع نظام تعويم أسعار الصرف.

- التخلي عن مبادىء «الغات» بشأن حرية التجارة، واللجوء إلى تقييد التجارة، وخاصة في وجه المنتجات الصناعية للدول النامية.

- السكوت عن الممارسات التجارية التقييدية وحتى تشجيعها، وخاصة في الأسواق الخارجية.

- التدخل على نطاق واسع في مجالات البحث والتطوير.

١٠ ـ السياسات المالية والنقدية للدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات، وآثارها السلبية في الدول النامية

بعد أن تخلّت الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الربط بين سعر الدولار وسعر الذهب عام ١٩٧١، وتوقفت عن تجهيز شركائها التجاريين بما يحتاجونه من الذهب مقابل موجوداتها المقيمة بالدولار وفق النظام النقدي الدولي المبني على اتفاقية صندوق النقد الدولي، قامت الدول الصناعية الرئيسية بتعويم قيمة عملاتها لتحددها قوى السوق بالدرجة الرئيسية. أما الدول الأخرى فقام معظمها بربط قيمة عملته بقيمة عملة دولة رئيسية أجنبية ترتبط معه بعلاقات اقتصادية معينة، أو بربط قيمة عملته بسلة من العملات مثل حقوق السحب الخاصة، أو أية سلة أخرى من العملات. وبذلك بدأت في السبعينيات والثمانينيات فترة من التقلب الشديد في أسعار صرف العملات، وزيادة كبيرة جداً في حركة رؤوس الأموال الدولية لأسباب لا علاقة لها بالتطورات الاقتصادية العالمية الحقيقية وبحركة التجارة الدولية في السلع والخدمات، وإنما كان كل ذلك مرتبطاً بالمضاربة في أسواق العملات الأجنبية على مستقبل الأقيام النسبية للعملات الدولية، اضافة إلى تعظيم العائد من الاستثمارات بسبب الاختلافات الكبيرة في أسعار الفائدة بين مختلف الدول والتي كانت نتيجة السياسات المالية والنقدية المتضاربة التي اتبعتها الدول الصناعية الرئيسية. ومن الأمثلة البارزة على هذه التطورات الانخفاض الكبير في سعر الدولار الأمريكي في السبعينيات، وارتفاع سعر العملة نفسها بشكل كبير أيضاً في النصف الأول من الثمانينيات، على الرغم من وجود عجوزات كبيرة جداً في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية وذلك باتباع سياسة رفع أسعار الفائدة على الدولار إلى الأعلى بشكل كبير مقارنة بأسعار الفائدة على العملات الرئيسية الأخرى. إن هذه التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف زادت من عنصر عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأثّرت سلباً في المصدرين والمستوردين والمستثمرين، وأدت بالنتيجة إلى انخفاض تدفقات السلع ورؤوس الأموال والتقانة إلى الدول النامية، وكذلك أدت إلى زيادة تكاليف الاقتراض بشكل كبير لهذه الدول. وكانت نتيجة كل ذلك الهبوط الشديد في معدلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال النصف الأول من الثمانينيات مقارنة بالفترات السابقة، وكانت الأقطار العربية مجتمعة من أشد الكتل الجغرافية تضرراً بهذه السياسات، كما رأينا.

يمكن القول إن الاختلافات في السياسات الاقتصادية لبلدان العملات الرئيسية، وهي الدولار الأمريكي والمارك الألماني والين الياباني، كانت من أهم العوامل التي خلقت التقلبات والانحرافات في أسواق الصرف. إلا أن الدول

الصناعية بدأت بتكثيف مشاوراتها اعتباراً من عام ١٩٨٥، وتوصّلت إلى مجموعة من الاتفاقيات والقرارات حول تنسيق سياساتها الاقتصادية لضمان تحقيق الاستقرار النسبي في أسواق صرف العملات، وتحقيق معدلات نمو في الانتاج العالمي والتجارة الدولية تتماشى مع أهداف هذه الدول. ويظهر أن الدول الصناعية استطاعت أن تحقق قدراً من النجاح، بدليل تحقيق تخفيض كبير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى عن طريق التدخل المتناسق من قبل هذه الدول في أسواق الصرف الدولية، وخاصة بالنسبة إلى المارك والين. وترتب على ذلك حدوث تغييرات مهمة بالنسبة إلى تخفيض عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفضت معدلات الزيادة في الواردات الأمريكية من حوالى ١٠ بالمئة في الأعوام ١٩٨٤ - ١٩٨٦ إلى حوالى ٢ بالمئة في العامين ١٩٨٧ - ١٩٨٨، أما نسب التغير في الصادرات فارتفعت من أقل من واحد بالمئة في الفترة الأولى إلى حوالى ١٥ بالمئة في الفترة الثانية. بينما حصل العكس تقريباً في كل من اليابان وألمانيا الاتحادية. ولكن يظهر أن ما تم الاتفاق عليه بين البلدان الصناعية الرئيسية لا يكفي لحل المشكلات التي تواجه الاقتصاد الدولي، فلا زال هناك فائض كبير في الميزان التجاري لليابان وألمانيا الاتحادية، وعجز كبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية. ومعنى ذلك أن السياسات المالية والنقدية التوسعية التي اتبعتها اليابان وألمانيا الغربية لم تكن كافية لاستحداث الزيادة الداخلية في الطلب على المنتجات المحلية والمستوردة، ربما بسبب خوف هاتين الدولتين من أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم. أما السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الولايات المتحدة فلم تكن هي الأخرى كافية لتقليص الطلب الداخلي خوفاً من زيادة معدلات البطالة. وبطبيعة الحال فإن تصميم سياسات مالية ونقدية وتجارية وتنفيذها، منسجمة مع بعضها البعض، لتقسيم الطلب بين الداخل والخارج، وتحقيق نمو اقتصادي غير تضخمي، وتجنب معدلات غير مقبولة اجتماعياً وسياسياً من البطالة، تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول الصناعية.

ولا شك أن مستقبل الاقتصاد الدولي يعتمد إلى حد بعيد على قدرة هذه الدول على تنسيق سياساتها الاقتصادية، وهذا يتطلب أن تقوم هذه الدول بوضع قدر غير قليل من الانضباط على سياساتها الاقتصادية الداخلية. ولكن يظهر أن الدول الصناعية الرئيسية لم تتوصل بعد إلى اتفاق بشأن اقتسام التكاليف والمنافع المترتبة على إعادة ترتيب الوضع الاقتصادي الدولي، ومعنى كل ذلك هو أن فترة عدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي الدولي الذي سببه التخلي عن سياسات تعادل أسعار الصرف للعملات الرئيسية، وما نجم عن ذلك من تقلبات حادة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتدفقات رؤوس الأموال، يمكن أن تستمر في المستقبل المنظور على الأقل.

١١ ـ حماية الصناعة في الدول الصناعية: أسبابها وأشكالها

استجابة للمناخ الاقتصادي الملائم نسبيا الذي ساد الخمسينيات والستينيات، والذي كان أساسه التوسع الاقتصادي، وتحرير التجارة الدولية من بعض القيود، قامت اليابان وعدد قليل من الدول النامية بإنشاء وتوسيع بعض الصناعات التي تتمتع فيها بمميزات نسبية معتمدة على توافر اليد العاملة الرخيصة، وخاصة في صناعة المنسوجات والملابس، وصدّرت كميات كبيرة من هذه المنتجات إلى أسواق الدول الصناعية، وأدى ذلك إلى تقليص الانتاج في هذه الصناعات في الدول الصناعية، وتسريح اعداد كبيرة من العمال. إلا أن ذلك لم يخلق مشاكل كبيرة لأن معدلات التنمية الاقتصادية كانت تخلق فرصاً جديدة باستمرار للعمل ورأس المال في مجال تحديث الصناعات القديمة وتطويرها، وزيادة قدرتها التنافسية، أو في مجال الصناعات الجديدة مثل البتروكيماويات، والكومبيوتر، وأجهزة المواصلات، اضافة إلى توسيع الصناعات القديمة كالسيارات والأجهزة المنزلية. وكانت هذه الصناعات تخلق فرص عمل جديدة للعمال الجدد الذين كانوا يدخلون سوق العمل والعمال الذين كانوا يفقدون أعمالهم بسبب منافسة المنتجات المستوردة. اضافة إلى ذلك، فإن السياسات المالية والنقدية التوسعية التي كانت تتبعها الحكومات خلقت فرصاً جديدة للعمل فلم تظهر مشكلة البطالة.

منذ أوائل السبعينيات تغيرت الظروف، فمن جهة ازداد عدد الدول النامية التي دخلت في ميدان التصنيع للاستفادة من المميزات التي تتمتع بها بهدف انتاج السلع الصناعية للاستهلاك المحلي بدلاً من استيرادها، وبالتالي تخفيض الطلب على المنتجات الصناعية التقليدية في المراكز الصناعية. ومن جهة أخرى بدأت الدول النامية بتصدير كميات من منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الداخلية للدول الصناعية فبدأت شدة المنافسة تزداد وتظهر البطالة على نطاق أوسع. ولمواجهة المنافسة لجأت صناعات الدول الصناعية بتشجيع من حكوماتها إلى تحديث صناعاتها وتطويرها، واستخدام طرق تقانية حديثة تستخدم رأس المال بدلاً من العمل، فاشتدت مشكلة البطالة. اضافة إلى ذلك، فإن معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة في الدول الصناعية أدّت إلى تباطؤ شديد في خلق فرص العمل الجديدة. ولكن على الرغم من ارتفاع نسب البطالة فإن الأجور والأسعار استمرت في الارتفاع، فنشأ ما يسمى ظاهرة التضخم المصاحب للبطالة. في السابق كانت الدورات الاقتصادية تؤدي إلى تقليص الطلب وخلق البطالة والتخلص من الطاقات الفائضة وشح العمالة، وارتفاع الأجور والأسعار، ولكن بسبب تقلص المرونة الجغرافية والمهنية في أسواق العمل في المراكز الصناعية القديمة، وخاصة الأوروبية منها، فإن الأجور الحقيقية استمرت في التصاعد وبمعدلات

تفوق زيادة الانتاجية بكثير. وحيث ان استمرار التضخم بطبيعته يزيد من وتيرته، وهذا يهدد بشكل خطير أسس النظام الاقتصادي المبني على تفاعل قوى السوق، فلقد حدث تحول مهم في أهداف السياسة المالية والنقدية في الدول الصناعية من تحقيق الاستخدام الكامل إلى محاربة التضخم. وبذلك، فإن حكومات الدول الصناعية أخذت تتبع في الغالب سياسات مالية ونقدية انكماشية، ومعنى ذلك أن حرية هذه الحكومات تحدّدت كثيراً في مجال الانفاق لخلق فرص العمل الجديدة. فبدأت هذه الحكومات تميل أكثر وأكثر إلى استخدام السياسة التجارية للمحافظة على فرص العمل وتجنب البطالة، وذلك عن طريق حماية الصناعات المهددة بالتوقف أو التقلّص بسبب الاستيراد من الدول الأخرى، وخاصة اليابان والدول النامية.

ولتقدير مشكلة الحماية والتعرّف على أشكالها وأساليبها أشارت الدراسة بشيء من التفصيل إلى حماية ثلاث صناعات في الدول الصناعية، وهي النسيج والملابس، والحديد والصلب والبتروكيماويات. ووجدنا أنه على الرغم من تشابه جوهر الحماية في كل الحالات، وهو وضع القيود على حرية التجارة، إلا أنه كانت هناك اختلافات مهمة في جوانب الحماية التي تم التأكيد عليها بالنسبة إلى كل صناعة، وكذلك كانت هناك اختلافات في استجابة المراكز الصناعية الرئيسية لمنافسة صناعات الدول النامية.

١٢ ـ السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية لحماية صناعة النسيج والملابس وتطويرها، كنموذج للصناعات الاستهلاكية الخفيفة

بالنسبة إلى حماية صناعة النسيج والملابس استجابت حكومات الدول الصناعية لمطالب أصحاب المعامل والعمال ونقاباتهم، وقامت بحماية هذه الصناعة، فاستثنت المنسوجات والملابس من اجراء التخفيضات التي حصلت في الرسوم الجمركية على السلع المصنعة أثناء الدورات المتعددة للمفاوضات الدولية حول التعريفات الجمركية والتجارة التي تمت تحت اشراف «الغات»، ولكن على الرغم من عدم تخفيض الرسوم الجمركية فإن صادرات الدول النامية استمرت بالزيادة عن طريق قيام هذه الدول بزيادة الانتاجية وتخفيض التكاليف وأسعار البيع، وبذلك تعرّض عدد كبير من المصانع في الدول الصناعية إلى الإغلاق أو تقليص العمل وسُرّحت أعداد كبيرة من العمال. وهنا بدأت المرحلة الثانية من ردود فعل الدول الصناعية، فبدأت بالمفاوضات لوضع قيود على استيراد هذه المنتجات من الدول النامية، وتم التوصل إلى الاتفاقية المعروفة باسم «الترتيب المعني بالمنسوجات المتعددة الألياف». وبموجب هذه الاتفاقية تم تحديد صادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى الدول الصناعية، وقامت كل دولة صناعية بعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول النامية المعنية، تم بموجبها

توزيع الكمية المسموح باستيرادهـا بين تلك الـدول. وكان المفـروض أن تستمر هـذه الاتفاقية لمدة قصيرة وهي أربع سنوات تقوم خلالها الدول الصناعية باتخاذ الاجـراءات اللازمة لتقليص هذه الصناعة عن طريق منح الحوافز لتحويـل العمل ورأس المـال إلى أنشـطة اقتصاديـة أخرى، بمـا في ذلك المنسـوجات والمـلابس رفيعـة المستـوى التي لا تستطيع الدول النامية منافستهـا فيها. وعـلى هذا الأسـاس، فإن هـذه «الترتيبـات» تضمّنت السماح بزيادة صادرات الدول الناميـة من الملابس والمنسـوجات بنسب مقبـولة سنـوياً تتناسب مع التوسع المنتظم لهذه الصناعة عـلى الصعيد الـدولي والانفتاح التـدريجي في التجـارة. ولكن الاتفاقيـة التي كانت وقتيـة جددت مـرة تلو الأخـرى وأصبحت الآن كأنها أبدية، حيث مرّ ربع قرن تقريباً على بدء العمـل بها. اضـافة إلى ذلـك، فإن في كل تمديد للاتفاقية كانت القيود الكمية تزداد شـدة وشمولاً، بحيث تغـطي الاتفاقيـة الآن جميع أنواع الملابس والمنسوجات تقريباً. وحسب نظام معقد يتضمن حصة معينـة لكـل منتوج، فهنـاك حصة معينـة مثلاً للقمصـان القطنيـة المسموح بـاستـيرادهـا إلى الولايات المتحدة الأمريكيـة من هونـغ كونـغ لكل حجم أو قيـاس معيّن. ومثـل هذا النظام المعقد يسهل حدوث المشاكل والاختلافات، ومن ثم اقامة الدعاوى القضائية، وبالتالي حتى منع الزيادات المتواضعة المسموح باستيرادها من الدول النامية.

لقـد رافقت الاجراءات التي اتخـذتها الـدول الصناعيـة لحمايـة صناعـة الملابس والمنسـوجات حـركة واسعـة النطاق من البحث والتـطوير لتحـديث هـذه الصنـاعـة، فظهرت مجموعة من التطورات التقانية التي استغلتها هذه الصناعة استناداً إلى مواردها الذاتية، اضافة إلى القروض التسهيلية والمنح التي قدمتها حكومات الدول الصنـاعية. فتمّ استبدال مكائن الغزل الحلقية القديمة بمكائن الغزل الحديثة ذات الطرف المفتوح، والمسماة أحيانـاً بـالمغـازل التـوربينيـة، وأصبحت مكـائن النسيـج دون المكـوك ذات الانتـاجية الفـائقـة هي الغـالبـة في هـذه الصنـاعـة، كـذلـك تم استخـدام الأجهـزة الالكـترونية عـلى نطاق واسـع، لتنظيم كـل المراحـل الانتـاجيـة وتنسيقهـا، وأدخلت تحسينات كبيرة في ظروف العمل لتقليل الضوضاء، وشفط الغبار والنفايات المتـطايرة، وتم انشـاء وحدات انتـاجية كبـيرة متكاملة تشمـل مختلف مراحـل التصميم والتهيئـة والغزل والنسيج والتكملة. وبنتيجة كل ذلك حصلت زيادات كبيرة في انتاجية العمل وأصبحت صنـاعة النسيـج في بعض الدول الصنـاعية الـرئيسيـة قـادرة عـلى منـافسـة الصناعة المماثلة في الدول النامية التي استمـرت تستخدم الأسـاليب الانتاجيـة القديمـة ذات الاستخدام الكثيف للعمالة والانتاجية الواطئة. إلا أن الدول الصناعية لم تستـطع حتى الآن أن تحقق، في صناعة الملابس، النجاحات التي حققتها في صناعة النسيـج، بخصوص زيادة انتـاجية العمـل عن طريق تـطبيق معطيـات التقانـة الحديثـة، بسبب طبيعة المادة الأولية المستخدمة، وهي الأقمشة، التي تمتاز بالليـونة والنعـومة، وبـالتالي

هناك صعوبـات كبيرة أمـام استخدام أسـاليب المناولـة الميكانيكيـة، ولهذا فلقـد بقيت عمليات تحريك قطع الأقمشة حول المكائن وبينها عمليات يدوية إلى حد كبـير. وعلى هذا الأساس لم تستطع الدول الصناعية أن تقوم بتقليص كثافة العمل وزيادة الانتاجية في صناعة المـلابس، واستمرت الميـزة النسبيـة للدول النـاميـة المعتمـدة عـلى رخص العمـل. إلا أن الدول الصنـاعية حقّقت تـطورات مهمـة في مـرحلتي التصميم وقص الأقمشة، وهناك مـا يشير إلى أن استخـدام الالكترونيـات الدقيقـة في مرحلة الخيـاطة وتعميق هـذه الاستخدامـات في المراحـل الأخرى يمكن أن يقلّل إلى حـد كبـير الميـزة النسبية التي تتمتع بها الدول النـامية والمبنيـة على الاستخـدام الكثيف للعمل في هـذه الصناعة والأجور المنخفضة لعمال الدول النامية.

نستنتج من كل هذا أن سياسة الحماية التي اتبعتها الدول الصناعيـة بالنسبـة إلى صناعة النسيج عن طريق الرسوم الجمركية وفـرض القيود الكميـة على المستـوردات، حافظت على بقاء هذه الصناعة لمدة طويلة أمام منافسة الـدول الناميـة على الـرغم من تكاليفها الانتاجية العالية. وفي الوقت نفسه بدأت هذه الصنـاعة بـالتعاون الـوثيق مع الحكـومات المعنيـة في الدول الصنـاعية بتكثيف عمليـات البحث والتطويـر، وكـانت النتيجة تحديث هذه الصناعة بشكل كبير بحيث كان نسبة الزيادة في انتاجية العمل في صناعة النسيـج، والتي لا تعتبر من الصنـاعات الـرائدة أو الصـاعدة، أعـلى بكثير من المعدل العام لزيادة الانتاجية في الـدول الصناعيـة. وهكذا فـإن التوقعـات التي كانت تشير في بداية الستينيات إلى قرب حدوث تغييرات حادة في التكـاليف النسبية لصـالح الدول النامية في الصناعات النسيجية لم تتحقق، ونجحت عمليـات البحث والتطويـر في ايقـاف التدهـور في المـوقف التنـافسي لصـالـح الـدول النـاميـة عن طـريق اجـراء تخفيضات حادة في كلفة العمل في وحدة الانتاج.

وقـد يكون من المفيـد أن نلاحظ أن التـطورات التي بـدأت في هـذه الصنـاعـة كمحـاولة للمحـافظة عـلى العمالـة انتهت إلى عكس مقصدهـا تمامـاً، لأن التقـانيـات الحديثة قضت على فرص العمـل في هذه الصنـاعة بـدرجة أكـبر من استيرادات هـذه المنتجات من الدول النـامية. ولكن المهم هـو أن القوة الجـديدة التي أضـافتها التقـانة الحديثة لصناعة النسيج في الدول الصنـاعية تحـدد بشكل كبـير امكانيـات توسـع هذه الصناعة في الدول النامية لأجل التصدير إلى الدول الصناعية.

١٣ ـ السيـاسات التي اتبعتهـا الدول الصنـاعية لحـماية صنـاعـة الحـديـد والصلب وتطويرها، كنموذج للصناعات الرأسمالية الثقيلة

أما السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية لحماية الحديد والصلب، فإنها كـانت تتشابه من حيث جوهرها مع السياسات التي اتبعتها لحماية الصناعات النسيجية، فلقد

لجأت الدول الصناعية إلى الرسوم الجمركية ووضع القيود الكمية على المستوردات وتقديم المساعدات المالية لتحديث صناعة الحديد والصلب وتطويرها. إلا أن هناك اختلافات مهمة بالنسبة إلى أسلوب تطبيق السياسات، بسبب اختلاف طبيعة هذه الصناعة ومشاكلها عن الصناعات النسيجية، ولأن المنافسة اقتصرت لفترة طويلة بين المراكز الانتاجية الرئيسية الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وهي قوى اقتصادية عملاقة لا يستطيع أي طرف منها اتخاذ سياسات تحقق مصالحه الخاصة على حساب الطرفين الآخرين دون أن يتوقع المقابلة بالمثل.

أشارت الدراسة إلى التغييرات الكبيرة التي حدثت في النمط العالمي لتوزيع انتاج الحديد والصلب، والارتفاع الكبير لحصة المراكز الانتاجية الجديدة، مثل اليابان والاتحاد السوفياتي والدول النامية. إلا أن هذه التغييرات لم تحدث مشاكل تذكر بسبب التوسع المستمر في الطلب في السوق العالمية على منتجات هذه الصناعة. ولكن في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات بدأت تغييرات جوهرية بالظهور أدّت إلى ركود ثم تدهور في الطلب العالمي على منتجات صناعة الحديد والصلب. إلا أن الركود فسّر من قبل الدول الصناعية كمظهر اعتيادي للدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية، ما يلبث أن يختفي خلال سنتين أو ثلاث، وعلى هذا الأساس استمرت هذه الدول بتوسيع الطاقات الانتاجية، وفي الوقت نفسه دخلت الدول النامية في انتاج الحديد والصلب على نطاق واسع. إلا أن الركود في الطلب العالمي استمر، وحدث انخفاض في الطلب على منتجات هذه الصناعة في الدول الصناعية لأسباب لا علاقة لها بالدورة الاقتصادية وإنما تتعلق بحدوث تغيرات تقانية واقتصادية عميقة الجذور، منها تركيز التوسع الاقتصادي في الدول الصناعية على القطاعات التي لا تستهلك منتجات صناعة الحديد والصلب، وهي الصناعات ذات العلاقة بالاتصالات والمعلومات والفضاء والطيران والالكترونيات، وكذلك فإن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية بدأ يتركز حول القطاعات الخدمية التي لا تحتاج هي الأخرى منتجات صناعة الحديد والصلب، يضاف إلى ذلك أن توزيع الناتج بين الاستثمار والاستهلاك في الدول الصناعية بدأ يميل لصالح الاستهلاك، وخاصة بعد نفاد الاحتياجات إلى تجديد البناء وتوسيعه، وانتهاء آثار التزايد السكاني الذي عقب الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه حصلت تغيرات تقانية أدت إلى تقليل استخدام الحديد في عدد كبير من المنتجات كالسفن والسيارات، وكذلك أصبحت نوعيات الحديد أكثر جودة من ناحية قوة التحمّل ومقاومة الصدأ، استجابة لمنافسة المواد الأخرى كالألمنيوم والبلاستيك. إلا أن النتيجة النهائية لهذه التطورات كانت انخفاضاً آخر في الطلب على الحديد، لأن المنتجات التي تستخدم الحديد المحسّن أصبحت أطول عمراً.

لهذه الأسباب بدأت صناعة الحديد والصلب في الدول الصناعية تعاني

وجود الطاقات الانتاجية الفائضة، ومن مشاكل الترشيد، وإعادة التوطين على نطاق كبير، وآخذ في الاتساع. إلا أن الدول الصناعية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التغيرات في صناعة مهمة مثل الحديد والصلب، وإنما لجأت إلى مختلف الطرق لمساعدة هذه الصناعة وحمايتها. ولكن المنافسة في صناعة الحديد والصلب تركّزت بين الدول الصناعية أساساً، وتجسّدت في الصادرات اليابانية إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وصادرات أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وصادرات هذه الأطراف الثلاثة إلى الدول النامية. ومن الواضح أن كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة يمتلك قوة اقتصادية كبيرة وامكانيات واضحة لاتخاذ اجراءات رادعة وسريعة ومؤثرة بحق الأطراف الأخرى، وكان كل طرف مهتماً بالحجم الكلي للتجارة مع الجانب الآخر، وليس بحجم التجارة في صناعة الحديد والصلب. اضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة، وليست العلاقات التجارية فقط، كانت كبيرة وعلى درجة عالية من الأهمية بين هذه الأطراف. ولهذا، فإن كل طرف كان يتردد كثيراً قبل اتخاذ أي اجراء خوفاً من ردود فعل الأطراف الأخرى. ولهذا، فإن الإجراءات الخاصة بحماية صناعة الحديد والصلب كانت تتخذ بعد التشاور بين هذه الأطراف، وفي الغالب بعد الاتفاق في ما بينها. نتيجة المفاوضات التي جرت بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تم التوصل إلى تقييد التجارة في منتجات الحديد والصلب عن طريق قيام اليابانيين وأوروبا الغربية بوضع قيود طوعية على صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية كبديل لقيام الدولة الأخيرة بزيادة الرسوم الجمركية على استيراداتها من منتجات صناعة الحديد والصلب، أو قيامها بوضع قيود على الاستيراد، والتي تخالف التزام الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية «الغات». وبطبيعة الحال عندما بدأت بعض الدول النامية مثل كوريا الجنوبية والبرازيل وتايوان وأندونيسيا والأرجنتين بتصدير منتجات الحديد الصلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لجأت الدول الصناعية فوراً إلى اجبار الدول النامية على وضع «القيود الطوعية» على صادراتها إلى الدول الصناعية. والغاية من وضع القيود على الاستيراد هو فسح المجال أمام الصناعة الأوروبية والأمريكية لتقوم بإجراء التخفيضات اللازمة في الطاقات الانتاجية الفائضة، وتحديث الخطوط الانتاجية وتطويرها، لتقليل تكاليف الانتاج واسترداد القوة التنافسية لهذه الصناعة.

كذلك لجأت الدول الصناعية إلى وضع حدود دنيا لأسعار السلع المسموح باستيرادها، وذلك للحد من منافسة منتجات صناعة الحديد والصلب المستوردة من الدول النامية. ومع ذلك استمرت صادرات الدول النامية بالارتفاع، فبدأت بعض الأطراف المهمة في الدول الصناعية تدعو إلى وضع اتفاقية لتنظيم التجارة في منتجات صناعة الحديد والصلب على غرار الاتفاقية الخاصة بالتجارة في المنسوجات والملابس.

وفي حالة تطبيق هذه المقترحات فإن قيوداً اضافية تفرض على توسع هـذه الصناعـة في الدول النامية.

ولعدم كفاية اجراءات الحماية المـذكورة أعلاه، لجأت الـدول الأوروبية إلى خلق الكارتيل الأوروبي للحديد والصلب المعروف بـ «يوروفير»، بهدف خلق الاستقـرار في سوق الحديد والصلب عن طريق قيام المنتجين، في مـا بينهم، بتحديـد حصص انتاج يتم التوصل إليها بشكل طوعي، وعندما لم تستطع هذه السياسـة حل مشكلة فـائض الانتاج، تم في بدايـة الثمانينيـات وضع نـظام حصص الانتاج الاجبـارية. ومـع ذلك استمـرت مشكلة الفائض في الـطاقة الانتـاجية، حيث كـان هناك عـام ١٩٨٨ طاقـة فائضة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقدر بحوالى ٣٠ مليون طن من أصل الطاقة البالغة ١٤٠ مليون طن مقارنـة بالـطاقة البـالغة ٢٠٤ مـلايين طن عـام ١٩٨٠. ومن شأن التخلص من هذه الطاقة الفائضة فقدان ٥٥ ألف فرصة عمل في صناعة الحـديد والصلب الأوروبية لتضاف إلى فرص العمل التي فقدت بسبب تقليص هذه الصنـاعة وتحديثها منذ عام ١٩٨٠، وبلغت حوالى نصف مليون فرصة عمل.

لم يتوقف تدخل حكومات الدول الصنـاعية عـلى منح الحـماية لصنـاعة الحـديد والصلب وإنما تدخلت عن طريق منحها قروضاً تسهيليـة ومساعـدات كبيرة لتحـديث الخطوط الانتاجية واجراء البحوث والتجارب المتعلقة بايجـاد أساليب انتـاجية أفضـل. ولهذا فعلى الـرغم من ركود الـطلب على منتجـات هذه الصنـاعة استمـرت التطورات التقانية. ويمكن القـول إن التطورات التقـانية الأخـيرة تدعـو إلى بناء مصـانع عمـلاقة للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير، وهذا يتم على أفضل وجه باستخدام تقانة الأفـران العـالية والمحـولات الأوكسجينية والصب المستمـر. وتمتاز هـذه الطريقـة بصـلاحيتهـا للانتاج الكبير، ولها قابلية استخدام تشكيلة واسعة من المواد الأولية كمصـدر للحديـد مثل الخام الطبيعي ومكورات الحديد، علماً أن مـواصفات الخـام يمكن أن تكون أقـل بكثير من مواصفات الخام المستعمـل في طريقـة الاختزال الغـازي المباشر، اضـافة إلى ذلك تعتبر هـذه الطريقـة أكثر الـطرق توفيـراً للطاقة، وتستـطيع أن تستعمـل أشكالاً عـديدة من الـوقود مثـل الغازات الـطبيعية والمشتقـات النفـطيـة ورذاذ الفحم لتقليـل استخدام فحم الكوك ذي الكلفة المرتفعة نسبياً.

ومن جهـة أخرى، فـإن استخدام الالكـترونيـات الـدقيقـة في تخطيط الانتـاج والسيطرة على مختلف المراحل الانتاجية أدى إلى ادخال درجة عالية من المرونة في هـذه الصناعة، بمعنى القدرة على انتـاج حزم أو كميـات قليلة نسبياً من النـوعيات المـطلوبة والانتقـال إلى انتاج نـوعيات أخـرى بسهولـة لتلبية طلبـات المستهلكـين من الخـطوط

الانتاجية مباشرة بدلاً من انتاج كميات كبيرة وخزنها بانتظار طلبات المستهلكين، كما كان الأمر في السابق.

على الرغم من تمتع بعض الدول النامية بمزايا نسبية كبيرة في صناعة الحديد والصلب استناداً إلى الفروقات في أجور العمل وتوافر الطاقة الرخيصة والمواد الخام التي تبرّر توسيع هذه الصناعة فيها، فإن السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية عرقلت تطور صناعة الحديد والصلب في الدول النامية بشكل طبيعي. ومن المتوقع أن تستمر الدول الصناعية في اتباع السياسات نفسها بشأن حماية صناعة الحديد والصلب وتشجيع التحديث والتطوير، والتي تؤدي إلى اجراء تخفيضات أخرى في كلفة الانتاج، وخاصة عندما يتم تحويل صناعة الحديد والصلب في الدول الصناعية إلى صناعة بالغة الحداثة ذات خطوط انتاجية مستمرة بشكل منطقي من المواد الخام إلى المنتجات النهائية. وإذا أضفنا إلى ذلك حدوث الانخفاض المتوقع في الطلب في الدول الصناعية من ٧٢٠ مليون طن تقريباً عام ١٩٨٥ إلى ٥٤٠ مليون طن عام ١٩٩٥ فإن من السهل أن نرى أن منتجي الحديد والصلب في الدول النامية سوف يلاقون منافسة حادة جداً، وظروفاً غير مواتية في أسواق الدول الصناعية، ولهذا فإن توسع الطلب في أسواق الدول النامية يصبح العامل الأساسي في إقرار مستقبل هذه الصناعة.

١٤ ـ السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية لحماية الصناعات البتروكيماوية وتطويرها كنموذج للصناعات الوسيطة ذات التقانة العالية نسبياً

تأخرت الدعوة لحماية الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية إلى بداية عقد الثمانينيات، لأن هذه الصناعة التي توسّعت في الخمسينيات والستينيات بمعدلات عالية جداً استمرت في النمو في عقد السبعينيات، ولكن بمعدلات متباطئة، في حين ان ما حدث في صناعة الحديد والصلب في السبعينيات كان هبوط الناتج وليس معدل نموه. ولكن الشركات عبر الوطنية المهيمنة على الصناعات البتروكيماوية في الدول الصناعية استمرت بتوسيع الطاقات الانتاجية في ضوء معدلات نمو الطلب في الماضي. وفي الوقت نفسه بدأت بعض الدول النامية تدخل في هذه الصناعة في السبعينيات على نطاق واسع، وبخاصة في أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى، وكذلك بدأ عدد من الأقطار العربية بدخول هذه الصناعة في نهاية السبعينيات. فانعكس أثر كل ذلك على الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية، وبدأت الطاقات الانتاجية الفائضة بالظهور، وتكبّدت الشركات البتروكيماوية الأوروبية الكبرى خسائر مالية كبيرة فبدأت تطلب من حكوماتها أن تحميها من المنافسة الشديدة للشركات اليابانية والأمريكية،

ومن بعض المنتجين في الدول النامية بما في ذلك ليبيا والسعودية. على إثر ذلك بدأت المراكز الانتاجية الرئيسية وهي الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان بإجراء مفاوضات مكثفة مع بعضها البعض لتنظيم التجارة الدولية في البتروكيماويات. وبقدر تعلق الأمر بحماية الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية في وجه منافسة الدول النامية، ومنها بعض الأقطار العربية، فإن السياسات التي تطرقت إليها الدراسة هي فرض الرسوم الجمركية على الاستيرادات ووضع القيود الكمية على المستوردات، اضافة إلى تشجيع الشركات ومساعدتها على التحديث والتطوير واعادة الهيكلة والسكوت عن الممارسات التجارية التقييدية التي تمارسها هذه الشركات.

تتراوح الرسوم الجمركية التي كانت مفروضة في أواسط الثمانينيات من قبل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بين صفر و٢٢ بالمئة، وكانت الرسوم الجمركية أقل من ١٠ بالمئة في ١٩ حالة من مجموع الحالات المذكورة في الدراسة والبالغة ٣٣ حالة. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لهذه الرسوم فإن الدراسة تؤكد أن هذه الرسوم تخلق مشاكل كثيرة للصناعة العربية؛ فالرسوم الجمركية كانت أعلى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان، وهي الأسواق الرئيسية للصناعة البتروكيماوية العربية، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك فإن الرسوم كانت أعلى بالنسبة إلى المواد التي تمتلك الصناعة العربية فوائض مهمة منها مثل الميثانول والاثلين كلايكول، اضافة إلى ذلك، فإن الرسوم المفروضة على المواد الأساسية مثل الاثلين والبروبيلين كانت أقل من الرسوم المفروضة على المواد النهائية، وهذا يتضمن قيام الدول الصناعية بوضع عقبات اضافية أمام الأقطار العربية بالنسبة إلى انتاج المواد ذات التقانة والقيمة المضافة الأعلى. وفوق كل ذلك بينت الدراسة أن نسبة الحماية الفعالة كانت أعلى بكثير من الحماية الاسمية التي تظهرها الرسوم الجمركية. وكانت نسبة الحماية الفعالة، وهي نسبة الرسم الجمركي إلى القيمة المضافة في الصناعة المعينة داخل البلد المستورد، حوالى ٢٦ بالمئة للاثلين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية مقارنة بالرسم الجمركي البالغ ٦,٣ بالمئة، وكانت نسبة الحماية الفعالة لمادة بولي اثلين ٢٥ بالمئة، بينما كان الرسم الجمركي ١٢,٥ بالمئة، ولا شك أن هذه النسب العالية من الحماية الفعالة تحدّ من امكانية المنتجين في الأقطار العربية من دخول أسواق الدول الصناعية. إلا أن الدول الصناعية لم تكتف بالرسوم الجمركية وإنما لجأت أيضاً إلى وضع القيود الكمية على استيراداتها لبعض السلع البتروكيماوية من الدول النامية، بما في ذلك الأقطار العربية المصدرة للبتروكيماويات. وكذلك بدأت بعض الشركات الأوروبية تطالب بإقامة كارتيل أوروبي للبتروكيماويات شبيه بكارتيل الحديد والصلب الأوروبي، وليس من المستبعد، في حالة استمرار المشاكل أن تطالب هذه الشركات بوضع اتفاقية دولية لتنظيم التجارة في

البتروكيهاويات على غرار الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس. وبطبيعة الحال، في حالة تطبيق هذه المقترحات ـ وهذا الاحتمال وارد ـ فإن شدة القيود على صادرات الدول النامية من البتروكيهاويات إلى الدول الصناعية تزداد صرامة من ناحية المستوى والشمول.

وبتشجيع من حكومات الدول الصناعية قامت الشركات البتروكيهاوية في هذه الدول خلال الثمانينيات بحركة واسعة في مجال التحديث والتطوير بمعنى التخلص من بعض الخطوط الانتاجية المتقادمة والتخلي الجزئي عن انتاج بعض المواد الأساسية البسيطة ذات التقانة المعروفة، وتعميق درجة التخصص عن طريق الاندماج، وتوجيه مقادير متزايدة من الموارد نحو المنتجات الجديدة المتخصصة ذات المتطلبات التقانية والمالية العالية والمردود الاقتصادي المرتفع، اضافة إلى تكثيف الجهود في مجال تحسين مواصفات المنتجات القديمة لتلائم استخدامات جديدة، وابتكار طرق جديدة لتقليص تكاليف الانتاج عن طريق التوفير في مختلف فقرات الكلفة كالطاقة والمواد الأولية والكلف الرأسمالية. وبنتيجة كل هذه الخطوط حققت هذه الصناعة في الدول الصناعية نجاحات باهرة، حيث بلغ صافي التخفيض للطاقات الانتاجية للاثلين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ حوالى ٢٥ بالمئة، وبلغت هذه النسبة ٣٨ بالمئة للبولي اثلين و٢٢ بالمئة لأوكسيد الاثلين و١٧ بالمئة لبولي فنيل كلورايد. وفي الوقت نفسه جرت تخفيضات مشابهة للطاقات الفائضة في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وبالنتيجة تخلّصت الصناعة البتروكيهاوية، في الدول الصناعية، من الطاقات الفائضة، وازدادت نسبة استغلال الطاقات الانتاجية للاثلين مثلاً من حوالى ٦٠ بالمئة في بداية العقد إلى حوالى ٩٥ بالمئة عام ١٩٨٦، ومعدلات مشابهة أو حتى أعلى في السنوات اللاحقة.

لقد اتسمت عملية اعادة الهيكلة في الصناعة البتروكيهاوية في الدول الصناعية بالسهولة نسبة إلى الصناعات الأخرى كالحديد والصلب، بسبب صغر حجم هذه الصناعة، وقلّة عدد العمال لانخفاض كثافة استخدام العمل في هذه الصناعة، اضافة إلى وجود امكانيات واسعة لدخول الشركات ذات العلاقة في صناعات المصب، أي الصناعات التي تستخدم المواد الكيهاوية، والدخول في انتاج المواد المتخصصة مثل المذيبات والراتنجات، واضافات الوقود واللدائن الهندسية وغيرها. وبنتيجة كل هذه التغيرات التي شجعتها الدول المعنية أصبحت الصناعة البتروكيهاوية في الدول الصناعية الآن أفضل بكثير مما كانت عليه في بداية هذا العقد، وباتت تستطيع منافسة منتجي البلدان النامية، بما في ذلك الأقطار العربية المنتجة للنفط منافسة شديدة.

لقد ارتفعت نسبة مساهمة الدول النامية في الطاقات الانتاجية العالمية لبعض

البتروكيماويات، مثل الاثلين من ٤,٧ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ١٠,٢ بالمئة عام ١٩٨٥، وارتفعت النسبة في حالة مادة بتروكيماوية أخرى، وهي البنزين من ٦ بالمئة إلى ١١,٣ بالمئة خلال الفترة نفسها. إلا أن مساهمة الدول النامية في الطاقة الانتاجية العالمية للبتروكيماويات في عام ١٩٨٥ كانت أقل بكثير من التوقعات السائدة في بداية العقد. ففي ذلك الوقت، وعلى إثر الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الهايدروكاربونية والارتفاع المتوقع في تكاليف انتاج البتروكيماويات في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، كانت هناك توقعات حول حتمية حصول اعادة هيكلة واسعة النطاق في هذه الصناعة لصالح الدول النامية الغنية بالموارد الهايدروكاربونية وخاصة الأقطار العربية. إلا أن ما حدث كان أقل بكثير من التوقعات، ويعود ذلك بالدرجة الرئيسية إلى السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية وشركاتها التي وضعت العراقيل أمام استيرادات هذه الدول من الدول النامية. ومن جهة أخرى فإن الطلب كان يزداد بسرعة في الدول النامية على المنتجات البتروكيماوية. وقامت هذه الدول بوضع خطط لتوسع هذه الصناعة، إلا أن السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدول الصناعية أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار الفائدة وشحّ كبير في عرض الأموال في الأسواق الدولية بالنسبة إلى الدول النامية بسبب أزمة المديونية الحادة لهذه الدول، وقد أدى ذلك كله، إلى قيام عدد من الدول النامية بتأجيل تنفيذ عدد من المشاريع البتروكيماوية، أو حتى التخلي عنها.

ومع كل هذه التحفظات تؤكد الدراسة أن الصناعة البتروكيماوية لا زالت تحتفظ بحيويتها على الصعيد العالمي، ويمكن تقدير ذلك من ملاحظة اتجاهات التجارة الدولية، فالمعلومات التي أوردتها الدراسة تشير إلى أن صادرات العالم من البتروكيماويات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ ارتفعت من ٢٨,٤ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ٤٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨٠، وإلى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو من ٩,٥ بالمئة خلال الفترة الأولى إلى ٢,٣ بالمئة خلال الفترة الثانية، إلا أن تحقيق معدل نمو ايجابي في صادرات البتروكيماويات، حتى بهذه النسبة، يعتبر انجازاً كبيراً خلال هذه الفترة العصيبة، بالنسبة إلى الاقتصاد والتجارة الدوليين، التي انخفضت فيها قيمة الصادرات الدولية الاجمالية بمعدل ٢ بالمئة سنوياً، وبلغت نسبة انخفاض صادرات المواد الكيماوية ١,٨ بالمئة سنوياً، بينما حققت الصادرات الدولية من البتروكيماويات زيادة مهمة.

١٥ ـ قلة الاهتمام بالممارسات التجارية التقييدية لشركات الدول الصناعية في الوطن العربي

أشارت الدراسة إلى أن عدد المنتجين في الصناعات البتروكيماوية في الدول

الصناعية قليل، وبذلك لا تتوافر في هذه الصناعة الشروط اللازمة لتحقيق القدر الكافي من المنافسة بين المنتجين. كذلك بيّنت الدراسة أن طبيعة الصناعة البتروكيماوية تدعو إلى الاندماج بسبب وجود علاقة قوية بين مختلف مراحل هذه الصناعة. أشارت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة قوية بين تكاليف الانتاج وحجم المشروع، بمعنى انخفاض متوسط كلفة الانتاج مع ارتفاع الطاقة الانتاجية. في مثل هذه الحالات يؤدي وجود الطاقة الفائضة إلى خلق منافسة شديدة بين المشاريع، بحيث لا يبقى في النهاية إلا أكثر المشاريع كفاءة. ولكن بسبب وجود عدد قليل من المنتجين في الصناعة البتروكيماوية فإن بإمكان الشركات المنتجة أن تتجنب بعض النتائج القسرية للمنافسة مثل إعلان الإفلاس والخروج من السوق، بواسطة التفاهم مع الشركات الأخرى واتباع أسلوب آخر لخلق التناسب بين العرض والطلب عن طريق التفاهم أو التواطؤ بمختلف الأشكال، بما في ذلك خلق مختلف أنواع الاحتكارات عن طريق الاندماج بين الشركات، وبالتالي تقليل عدد المنتجين للمواد ذات العلاقة. استناداً إلى المعلومات الواردة في الدراسة بشأن تقليص عدد المنتجين لأهم المواد البتروكيماوية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ عن طريق الاندماج، وزيادة التخصص عن طريق تخلي بعض الشركات عن منتجات معينة لصالح الشركات الأخرى، يمكن القول إن هناك قدراً كبيراً من الممارسات التجارية التقييدية داخل الصناعة البتروكيماوية في الدول الصناعية.

عدّدت الدراسة بعض أنواع الممارسات التجارية التقييدية، وهي في جوهرها ترتيبات سرية، على شكل اتفاقات سرية بين الأطراف المعنية، يصعب الكشف عنها، ليس فقط بسبب سريتها، وإنما لأنها ذات طبيعة متغيرة تتخذ أشكالاً كثيرة وتتكيف باستمرار لغرض الاستفادة من الظروف. وتهدف هذه الترتيبات إلى اقامة أنماط انتاجية وتوزيعية قطاعية معينة لحماية المصالح الذاتية للشركات المعنية داخل الأقطار التي تنتمي إليها، وخارجها.

ويمكن أن تكون لهذه الممارسات التجارية التقييدية آثار مماثلة للرسوم الجمركية أو القيود الكمية التي تفرضها الحكومات من حيث الضرر الذي تلحقه بالدول النامية المصدرة للمصنوعات. فعندما تقرّر دولة صناعية أن لا تستورد إلا كمية معينة من مادة بتروكيماوية معينة من قطر عربي مثلاً فإن النتيجة تكون واضحة ومعروفة، ويمكن معالجة الأمر عن طريق التفاوض وممارسة الضغط والمقابلة بالمثل. ولكن عندما تقرر الشركات المستخدمة لتلك المادة البتروكيماوية أن لا تشتري من القطر العربي المعني إلا كمية معينة محدودة سلفاً، يمكن لهذه الشركات أن تفعل ذلك عن طريق التفاهم السري بينها دون الاعلان عن ذلك، وبالتالي يتم تحقيق الهدف نفسه، أي منع

الصناعة المعينة من التوسّع، ولا تستطيع الدول النامية المعنية أن تفعل أي شيء. بطبيعة الحال لا يمكن للشركات أن تمارس هذا الدور الخطير في حالة وجود المنافسة، أي في حالة عدم وجود مؤسسات مهيمنة في السوق، وكذلك لا تستطيع المؤسسات المهيمنة أن تمارس هذا الدور في حالة وجود تشريعات وطنية ودولية تمنعها من القيام بهذه الممارسات التجارية التقييدية دون أن تعرض نفسها للمُسَاءلة القانونية.

تشير الدراسة إلى أن حكومات الدول الصناعية المتقدمة انتبهت إلى المساوىء التي يمكن أن تنشأ عن الممارسات التجارية التقييدية بالنسبة إلى التطور الطبيعي للقوى الانتاجية فيها. واستناداً إلى قناعتها أن مستويات الانتاج والرفاهية التي يمكن تحقيقها، باستخدام مصادرها الانتاجية والتقانية السائدة، تكون أعلى في حالة غياب الممارسات التجارية التقييدية، قامت بوضع قوانين لمنع نشوء الاحتكارات أو كسرها في حالة ظهورها، ووضعت أنظمة، وأنشأت مؤسسات لمراقبة الصفقات التجارية غير المقسطة. وبصورة عامة يمكن القول إن الدفاع عن وجود المنافسة ومنع الاحتكار يعتبر ضمن واجبات السلطة العامة. ولكن من الملاحظ أن الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول الصناعية تقتصر في الغالب على داخل حدود تلك الدول، وبالتالي، فإن الدول الأخرى وخاصة الدول النامية بقيت ساحات مفتوحة أمام الشركات للممارسات التجارية التقييدية. أكثر من هذا، هناك ما يشير إلى أن بعض حكومات الدول الصناعية تشجّع، أو على الأقل تتغاضى عن الممارسات التجارية التقييدية لشركاتها بغية حماية أنصبتها وزيادتها في السوق الدولية. أما البلدان النامية فتتضرر كثيراً لافتقارها إلى تشريعات ومؤسسات ووسائل مناسبة للكشف عن الممارسات التجارية التقييدية، ولعدم قدرة معظم هذه البلدان على اتخاذ تدابير وقائية رادعة في حالة الكشف عن هذه الممارسات لموقفها الاقتصادي الضعيف وقوتها التفاوضية الهزيلة.

قامت بعض البلدان النامية مثل الأرجنتين وكوريا الجنوبية بسن قوانين لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، واكتسبت هذه الدول وغيرها خبرات مهمة في هذا المجال. أما بالنسبة إلى الأقطار العربية فتشير الدراسة إلى أنها تفتقر إلى آليات وطنية مناسبة وإلى الخبراء المؤهلين للكشف عن الممارسات التجارية التقييدية. ويمكن القول بصورة عامة إن هذه المشكلة لم تلق بعد في المنطقة العربية الدرجة الكافية من الفهم والاهتمام، بدليل افتقار المكتبة العربية إلى الدراسات والأبحاث ذات العلاقة، وغياب المناقشة الجدية لهذه المشكلة من قبل السلطات الرسمية، وعلى مستوى مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظماته. وقد يكون السبب في ذلك عدم قناعة أكثرية رجال الفكر والسياسة في المنطقة بأهمية المنافسة والتجارة الدولية الحرة في تحقيق أهداف المنطقة العربية ومصالحها، أو أن هؤلاء الرجال يعتقدون أن هناك درجة كافية من المنافسة الدولية بسبب قدرة المؤسسات العربية على التعامل بحرية مع مختلف

الكتل الاقتصادية والدول والمؤسسات، وشراء ما تحتاجه، وبيع ما ترغب في بيعه بأسعار تنافسية تحقق مصالح المنطقة العربية. إلا أن الدراسة تؤكد عدم صواب هذه المعتقدات، وترى أن هناك في الغالب قدراً كبيراً من الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية للمنطقة العربية ناشئة بالأساس داخل البلدان الصناعية المتقدمة التي تتعامل معها الأقطار العربية.

١٦ ـ عرقلة اعادة هيكلة الصناعة وكلفة الحماية

نستنتج من استعراض السياسات التي اتبعتها الدول الصناعية بشأن حماية الصناعات الثلاث النسيج والملابس، والحديد والصلب، والبتروكيماويات، والتي كانت تشكل عام ١٩٨٥ أكثر من ٣٠ بالمئة من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية، ان الدول الصناعية عرقلت التطور الطبيعي لهذه الصناعات وغيرها في الدول النامية. وبذلك فإن الدول النامية خسرت الملايين من فرص العمل وعشرات الملايين من الدولارات من الناتج القومي. ومن الجدير بالذكر أن احدى دراسات اليونيدو قدّرت أن سياسات الدول الصناعية المالية والنقدية والتجارية التي أدت إلى تقليص صادرات رأس المال إلى الدول النامية، وزيادة سعر الفائدة، وتقليص حجم الاستيرادات منها، وبالتالي ظهور المديونية، ساهمت إلى حد كبير في تخفيض مستويات الاستثمار في الدول النامية في النصف الأول من عقد الثمانينيات مقارنة بالنصف الثاني من عقد السبعينيات. وبسبب ذلك فإن فقدان القيمة المضافة والعمالة الكامنة في قطاع الصناعة التحويلية كانت كبيرة وبلغت ٣٠ بالمئة للقيمة المضافة، و٣٧ بالمئة للعمالة بالنسبة إلى البرازيل، و٢٠ بالمئة و٢٥ بالمئة لمصر، و٢٥ بالمئة و٢٩ بالمئة بالنسبة إلى تونس، و٣٧ بالمئة و٢٢ بالمئة بالنسبة إلى كوريا الجنوبية على التوالي[1]. ولكن في الوقت نفسه يرى معظم المراقبين الاقتصاديين أن هذه السياسات أضرّت في الوقت نفسه بالدول الصناعية، لأنها أدت إلى بقاء صناعات غير كفؤة تسببت بعرقلة زيادة الانتاجية وعمّقت التصلبات الكيانية في بنية الانتاج وعدم المرونة في سوق العمل. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الموارد التي استخدمت في الدول الصناعية لاعانة الصناعات غير المنافسة تجاوزت الموارد المخصصة لإعانة الصناعات الجديدة ذات الأهمية المستقبلية الكبيرة[2]. فالحماية، إذن، لها كلفة يتم دفعها من قبل المستهلكين عن طريق قيامهم بدفع أسعار أعلى للمنتجات التي يقومون

---

(١) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *Industry and Development: Global Report, 1987* (Vienna: UNIDO, 1987), p. 86.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحماية والتكيّف الهيكلي، القسم الثاني، ت د/ب/١١٢٦ (٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٥٧ والهامش رقم (٥٩). (بالانكليزية).

بشرائها. ومن وجهة نظر الاقتصاد الوطني فإن الحماية تحافظ على بقاء صناعات غير كفؤة، وهذا يمنع تحول المصادر الانتاجية التي تستخدمها هذه الصناعات إلى المجالات الأخرى ذات الانتاجية الأعلى، وبالتالي يخسر الاقتصاد الوطني الزيادة الممكنة في الناتج القومي في حالة عدم وجود الحماية. ومن جهة أخرى يمكن القول إن رفع الحماية في الدول الصناعية يعني زيادة صادرات الدول النامية، وبالتالي ارتفاع مستويات الدخل في الدول النامية، وهذا يدعو إلى زيادة طلب الدول النامية على صادرات الدول الصناعية، وبالتالي توسع الانتاج في هذه الدول.

لكن من الواضح أن احتساب كلفة الحماية ليس بالأمر السهل. والواقع هناك دراسات من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسكرتارية الـ «كومون ويلث» لقياس كلفة الحماية، ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن كلفة المحافظة على العامل الواحد في صناعة الحديد والصلب في الولايات المتحدة الأمريكية كانت ١١٤ ألف دولار سنوياً، ومقابل كل دولار مدفوع إلى العمال الذين كانوا يفقدون وظائفهم دون الحماية، خسر المستهلك الأمريكي والاقتصاد الأمريكي ٢٥ دولاراً[٣]. واستناداً إلى أرقام ١٩٨٣ قدرت إحدى الدراسات كلفة الحماية فكانت مليار دولار لليابان، و٥,١ مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، و٩,١ مليار دولار في المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٤]. وهذه الأرقام، على الرغم من ضخامتها، تبدو قليلة جداً مقارنة بالدخل القومي للدول المعنية، ولكن في حالة مقارنة كلفة الحماية بمنافعها فإن الصورة تختلف. ولقد قدرت إحدى الدراسات نسبة التكاليف إلى المكاسب بـ ٥,١ لأوروبا، و٤,١ للولايات المتحدة، و٥,٢ لليابان[٥].

١٧ ـ التوجهات الأساسية المقترحة لصناعة النسيج والملابس في الوطن العربي

وجدت الدراسة، من خلال استعراض صناعة النسيج والملابس، ان هذه الصناعة لا زالت على درجة كبيرة من الأهمية في الهيكل الصناعي العالمي، حيث كانت تمثل في أواسط الثمانينيات أكثر من عشر القيمة المضافة إلى قطاع الصناعة

---

(٣) التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ ـ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧، تحرير سعيد النجار (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٧)، ص ١٥٢.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية: التقييم وخيارات السياسة العامة: تقرير من أمانة انكتاد، الدورة السابعة، ت د/٣٢٨، ملحق رقم ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

التحويلية في العالم. وقد بلغت قيمة التجارة الدولية في هذه المواد أكثر من ١٤٠ مليار دولار، أي حوالى ١٥ بالمئة من قيمة التجارة العالمية في السلع المصنعة. وبما أن الكساء يعتبر من احتياجات الانسان الأساسية، فإن من المتوقع أن يستمر الطلب الصناعي في النمو، حتى ولو بمعدلات منخفضة. وبالنظر إلى أن هذه الصناعة تستخدم العمالة بكثافة، فسوف تستمر الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية، إلا أن السياسات التي تتبعها الدول الصناعية تضع قيوداً شديدة على امكانيات الدول النامية للتوسع في هذه الصناعة على أساس التصدير لأسواق الدول الصناعية.

بالنسبة إلى الأقطار العربية ترى الدراسة أن البعض منها، على الأقل، يتمتع بميزات نسبية أساسها توافر اليد العاملة الرخيصة، توافر الألياف الطبيعية، قرب المنطقة من أوروبا، وجود أسواق قطرية وسوق قومية آخذة بالتوسع، واقتراب موعد قيام المنطقة بانتاج الألياف التركيبية استناداً إلى الثروة الهايدروكاربونية والصناعة البتروكيماوية في المنطقة. أكدت الدراسة عدم صحة الفكرة الشائعة في المنطقة حول كون صناعة النسيج بصورة عامة والملابس بصورة خاصة صناعة قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة دون خسارة تذكر في وفورات الحجم بسبب بساطة التقانة واستقرارها، وترى الدراسة أن هذه الفكرة قديمة قضت عليها التطورات الاقتصادية والتقانية التي حدثت خلال العقدين الماضيين. لقد أصبحت هذه الصناعة تمتاز بشدة المنافسة على الصعيد الدولي، والارتفاع الكبير في كثافة رأس المال المستخدم، والتطور التقاني السريع. وعلى هذا الأساس فإن التشتت والتخلف الذي يميّز الصناعة العربية أمر خطير يهدّد بالقضاء عليها بسبب عدم قدرتها على منافسة الصناعات المماثلة في البلدان الأخرى الصناعية والنامية. وتؤكد الدراسة أن النقص الأساسي في صناعة النسيج والملابس العربية هو اقامة هذه الصناعة على أسس قطرية وراء جدران الحماية العالية في أكثر الحالات. إن مثل هذه الصناعة يمكن أن تستمر في العيش وراء جدران الحماية ولكنها لن تستطيع المساهمة في رفع مستوى الرفاه للوطن العربي وتطوير الصناعة فيه. أكثر من هذا، ترى الدراسة أن استمرار حاجة هذه الصناعة إلى الحماية يضع الوطن العربي في موقف ضعيف في المفاوضات المستقبلية التي لا بد من اجرائها مع الكتل الجغرافية الأخرى لتسهيل دخول الصادرات العربية من المنتجات المصنعة وغير المصنعة إلى أسواقها، لأن هؤلاء يطالبون بتنازلات مقابلة. ولا شك أن تخفيف، أو حتى الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على استيرادات الأقطار العربية من المنسوجات والملابس يكون حتماً ضمن هذه المطالب. ولكن ترى الدراسة أنه يمكن معالجة نواقص صناعة النسيج والملابس عن طريق التنسيق والتكامل الصناعي العربي. ويتطلب الأمر وضع سياسة عربية قطاعية لهذه الصناعة، تتضمن اجراء عملية تحديث، واعادة هيكلة هذه الصناعة، واستبدال المكائن القديمة، واستخدام

الأساليب الحديثة للتصميم والسيطرة على العمليات الانتاجية، وتدفق الموارد والتنسيق بين مختلف مراحل الصناعة. وفي الوقت نفسه يمكن توسيع هذه الصناعة على الأسس نفسها.

إن أسلوب الحماية المتّبع من قبل الدول الصناعية من خلال الاتفاقية المعروفة بـ «الترتيب المعني بالمنسوجات متعددة الألياف» فيه تحيز كبير ضد المنتجين الجدد، لأن حصص الاستيراد وزيادتها السنوية تحدد من قبل الدول الصناعية بالأساس استناداً إلى استيراداتها السابقة من الدول النامية. ومعنى ذلك أن امكانيات قيام الأقطار العربية بتوسيع هذه الصناعة استناداً إلى التصدير إلى أسواق الدول الصناعية محدودة، ومع ذلك فإن هذه الصناعة يجب أن تتوسع في المنطقة العربية، وأن يعاد هيكلتها بهدف التحديث، والتخلّص من التشتت، لتستطيع سد الاحتياجات الكبيرة الآخذة بالتوسع في الوطن العربي، ويمكن في الوقت نفسه خلق فوائض كبيرة للتصدير، وخاصة إلى الأسواق الأوروبية في مجالات عديدة، منها المنسوجات النمطية التي تميل الصناعة الأوروبية إلى التخلي عنها، وكذلك في صناعة الملابس النمطية. ويمكن بسهولة مثلاً الاتفاق مع الشركات الأوروبية للقيام بخياطة القمصان في معامل حديثة في الأقطار العربية وتصديرها إلى الدول الأوروبية، وإجراء عمليات التكملة هناك، وخاصة الكيّ والتغليف. وترى الدراسة أن هذه الترتيبات ممكنة ومرغوبة لمقابلة استيرادات الأقطار العربية من المنسوجات والملابس المرتفعة الثمن من الدول الصناعية.

١٨ ـ التوجهات الأساسية المقترحة لصناعة الحديد والصلب في الوطن العربي

وجدت الدراسة، بالنسبة إلى صناعة الحديد والصلب، أن هناك ما يشير إلى هبوط الاستهلاك في الدول الصناعية لأسباب اقتصادية وتقانية. ولقد حصلت تغييرات أساسية في بنية هذه الصناعة على الصعيد العالمي فارتفعت حصة الدول النامية من ٦,٥ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٤ بالمئة عام ١٩٨٥، ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل. إلا أن سياسات الدول الصناعية بشأن حماية هذه الصناعة أخّرت كثيراً عملية اعادة الهيكلة. ومن المتوقع أن تضع هذه السياسات قيوداً شديدة على امكانية قيام الدول النامية بزيادة صادراتها إلى الدول الصناعية.

وبخصوص الأقطار العربية، أشارت الدراسة إلى توافر بعض المقومات الأساسية لتوسيع صناعة الحديد والصلب، وخاصة توافر خامات الحديد والطاقة، وبعض المواد الأخرى، اضافة إلى سوق قومية كبيرة، آخذة بالتوسع من حوالى ١٠ ملايين طن من المنتجات الطويلة والمسطحة عام ١٩٨٥ إلى ٣٠ مليون طن عام

٢٠٠٠ مقارنة بطاقات انتاجية بلغت ٩ ملايين طن تقريباً أواسط العقد الحالي، يتوقع أن تزداد إلى ١٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ (مقارنة بالطاقة الانتاجية المتوقعة في ذلك الوقت لكوريا الجنوبية المقدرة بحوالى ٢٥ مليون طن). على هذا الأساس يمكن القول إن هناك مجالاً كبيراً لتوسيع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي استناداً إلى السوق القومية فقط. ولأجل تلبية احتياجات هذه السوق تقترح إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك اقامة ستة مشاريع موزعة بين العراق والامارات وعمان والسعودية وسوريا والجزائر بطاقات انتاجية تتراوح بين ٠,٥ مليون طن إلى ٢,٤ مليون طن سنوياً من الحديد الاسفنجي. وتحقق هذه المشاريع أرباحاً تتراوح بين ٣,٤ بالمئة إلى ٦,٦ بالمئة من رأس المال المستثمر.

ولكن بمراجعة هذه الفرص الاستثمارية تبين أن الفائدة على رأس المال لم تدخل كفقرة في التكاليف، وبطبيعة الحال ليس من الصواب إهمال هذا العنصر الهام من عناصر الكلفة في صناعة تستخدم رأس المال بكثافة. فإذا أدخلنا الفائدة بنسبة ٧ بالمئة مثلاً ضمن التكاليف تحقق جميع هذه المشاريع المقترحة خسائر مالية، وبذلك لا يمكن ايجاد مستثمرين في القطاع الخاص أو القطاع المالي والمصرفي العربي العامل وفق أسس تجارية للمساهمة في هذه المشاريع. وحتى بالنسبة إلى الحكومات العربية، التي من المفروض أن تهتم بالربحية التجارية بالإضافة إلى الربحية القومية، فإن من الصعب جداً ايجاد حكومات ترغب في الاستثمار في هذه المشاريع باستثناء الحكومات التي تقام المشاريع في أراضيها وفي حالات نادرة فقط.

يظهر من هذا التحليل أن مراعاة استخدام الغاز الطبيعي والتوزيع الجغرافي، التي كانت وراء اختيار الفرص الاستثمارية المذكورة قبل قليل، لا تكفي كأساس لوضع استراتيجية بعيدة المدى لتنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي، ونرى أن من المفيد جداً دراسة اقامة مصنعين بطاقات انتاجية كبيرة جداً في حدود ٥ ملايين طن في منطقة الخليج وفي المغرب، واختيار أفضل تقانة وأفضل طاقة انتاجية ملائمة لتحقيق أقل كلفة انتاج وأعلى مردود لرأس المال، وعندئذ قد يمكن اقناع المستثمر العربي، وخاصة الحكومات، أن المشروع يحقق مردودات مالية واقتصادية واضحة، ويستطيع الوقوف بوجه المنافسين من الدول النامية والدول الصناعية.

أما بخصوص المشاريع العربية القائمة حالياً، فإن المعلومات المتوافرة تشير إلى أنها تعاني مشاكل كثيرة تمنع استغلال طاقاتها الانتاجية، على الرغم من توافر الطلب. وهذه المشاكل تتعلق بوجود هياكل ادارية ووظيفية، وأنظمة أجور، وحوافز غير ملائمة لتشجيع تراكم الخبرات والمهارات المطلوبة لتشغيل المصانع بطاقاتها الانتاجية. ولقد أمكن التغلب على قسم كبير من هذه المشاكل في بعض الحالات،

ولكن عن طريق استيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة من الخارج، أو حتى قيام الأجانب بتحمل مسؤولية ادارة المشاريع وفقاً لأنظمة عمل خاصة تختلف عن الأنظمة المطبقة في باقي القطاعات، ولكن في حالات كثيرة بقيت الطاقات غير مستغلة. كذلك تشكو صناعة الحديد والصلب العربية عدم انسجام كبير بسبب الاختلاف في الطاقات الانتاجية واعمار المشاريع والتقانة المستخدمة، وبالتالي نلاحظ تبايناً شديداً جداً في انتاجية العمل تتراوح من ١٠٠ طن حديد يومياً للعامل في بعض المعامل إلى ٦٥٠ طن في اليوم، في مصانع أخرى.

ترى الدراسة أن عدم القدرة على استغلال الطاقات الانتاجية القائمة والمشاكل الأخرى لا تعود إلى حداثة هذه الصناعة بعد أن مر حوالى ٤٠ عاماً على تأسيس أول مصنع في المنطقة، وبعد أن تكونت في البلدان العربية أعداد كبيرة جداً من المهندسين والتقنيين والعمال الماهرين. تميل الدراسة إلى القول إن عدم وضوح الرؤيا وتبني استراتيجية الاكتفاء الذاتي في كل قطر، واقامة وحدات انتاجية صغيرة أو متوسطة الحجم لتلبية الاحتياجات المحلية وراء جدران الحماية هو العامل المهم للظواهر السلبية في هذه الصناعة. وتشير الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة إلى تحديث الصناعة القائمة وتطويرها، وحاجة أمسّ لأن يتم توسيع هذه الصناعة وفق أسس اقتصادية سليمة، أي اقامة وحدات انتاجية كبيرة جداً تستفيد من مزايا الحجم الكبير إلى أقصى حد، وتستخدم أحدث التقانيات في السيطرة على العمليات الانتاجية، وبهذه الطريقة فقط تستطيع هذه الصناعة الصمود أمام المنافسة الأجنبية الشديدة المتوقعة. وترى الدراسة أن توسعات هذه الصناعة يجب أن تكون لتلبية احتياجات المنطقة العربية أساساً، إلا أن الدراسة لا تؤيد سياسة الاكتفاء الذاتي بل تدعو إلى تبني استراتيجية الاعتماد على السوق القومية أساساً، وتصدير الكميات الإضافية إلى الأسواق الأخرى، كما تفعل الدول والمجموعات الجغرافية الأخرى، استناداً إلى ما تتمتع به المنطقة العربية من مزايا نسبية حالياً، اضافة إلى المزايا التي يمكن اكتسابها عن طريق توسيع هذه الصناعة وفق أسس اقتصادية وتقانية سليمة تنسجم مع الأوضاع العربية والدولية. وترى الدراسة أنه يمكن الدخول في اتفاقيات مع الدول الصناعية مثلاً لتزويدها بمنتجات الحديد والصلب الثقيلة التي تستخدم في الانشاءات مثلاً مقابل الحصول على أنواع أخرى لا تنتجها المنطقة العربية بالمقادير والنوعيات المطلوبة.

١٩ ـ التوجهات الأساسية المقترحة للصناعات البتروكيماوية في الوطن العربي

من استعراض تطور الصناعة البتروكيماوية في العالم، وجدت الدراسة أن معدلات النمو العالية لهذه الصناعة تباطأت في السبعينيات، ثم حصل ركود في بداية

الثمانينيات لبعض المنتجات، إلا أن هذه الصناعة استعادت حيويتها بسرعة، واستمرت في التوسع بمعدلات مقبولة، وانتعشت الأسعار بعد أن تخلّصت هذه الصناعة في الدول المتقدمة من معظم الطاقات الفائضة، والمعامل القديمة، والخطوط الانتاجية ذات الكفاءة المنخفضة. وفي الوقت الحاضر تعمل المعامل الأوروبية واليابانية والأمريكية بمعدلات تزيد على ٩٠ بالمئة من طاقاتها الانتاجية. وعلى هذا الأساس فإن الآفاق المستقبلية لهذه الصناعة تختلف تماماً مقارنة بصناعة الحديد والصلب، وكذلك فإن معدلات النمو المتوقعة في الطلب على منتجات الصناعات البتروكيماويات قد تزيد على معدلات نمو الطلب على الملابس والأنسجة.

بالنسبة إلى الأقطار العربية، على الرغم من تأخر نشوء هذه الصناعة فإنها بدأت بالظهور منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وتطورت بمعدلات مقبولة. ولقد بلغ الانتاج العربي للمنتجات الأساسية والوسيطة والنهائية حوالى نصف مليون طن في بداية هذا العقد، وارتفع إلى ٤ ملايين طن تقريباً في وسط العقد، ومن المتوقع أن يتجاوز ١٠ ملايين طن في نهايته. ومن المتوقع أيضاً أن تبلغ الطاقة الانتاجية في بداية هذا العقد القادم حوالى ١٢ مليون طن تقريباً، منها ٦ ملايين طن منتجات بتروكيماوية أساسية، و٣ ملايين طن منتجات وسيطة، وكمية مماثلة تقريباً للمنتجات النهائية.

على الرغم من أن منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك بيّنت بشكل واضح منذ بداية السبعينيات أن طبيعة الصناعة البتروكيماوية تستلزم اقامتها وفق منظور قومي، إذا أردنا تعظيم الفائدة من هذه الصناعة، ولكن يظهر أن الأقطار العربية اتخذت معظم القرارات الخاصة بإنشاء غالبية المشاريع البتروكيماوية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بصورة مستقلة عن بعضها البعض، فظهرت مجموعة غير متجانسة أحياناً من المشاريع البتروكيماوية بحجوم مختلفة، منها مشاريع ذات حجوم أصغر من الحجم الاقتصادي الملائم، ومنها مشاريع كبيرة ذات حجوم اقتصادية ملائمة وفق المقاييس الدولية. وبعد إقامة المجموعة الأولى من المشاريع البتروكيماوية اتجه الاهتمام إلى توسيع هذه الصناعة لأغراض السوق العربية وللتصدير إلى العالم الخارجي، مع التأكيد على سد الفجوات في البنية الانتاجية العربية. ولكن في هذه المرة أيضاً، ومع استثناءات قليلة جداً، اتخذت القرارات على أسس قطرية، ودون تنسيق مسبق للمواقف.

يلاحظ أيضاً أن الصناعة البتروكيماوية العربية تركّزت في عدد محدود من الأقطار وهي أقطار الخليج وليبيا والعراق والجزائر. ومن بين هذه الأقطار تمتلك السعودية ٦٢ بالمئة من مجموع الطاقة الانتاجية العربية للمنتجات البتروكيماوية تقريبا. ومن الجدير بالذكر أن السعودية قامت بتأسيس معظم مشاريع البتروكيماويات فيها بالتعاون مع

الشركات العالمية بطاقات انتاجية كبيرة وفق تقانيات حديثة، على أساس التصدير لأسواق الدول الصناعية والنامية والعربية. ويظهر أن الهدف الأساسي من هذه العملية كان تسهيل الحصول على الخبرات المطلوبة أثناء عمليتي التأسيس والتشغيل، وكذلك، وربما الأهم من كل ذلك، تأمين القنوات اللازمة لتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية، لأن لتسويق هذه المنتجات في الأسواق العالمية أهمية خاصة بسبب سيادة الشركات عبر الوطنية على الأسواق العالمية وطبيعة الصناعة البتروكيماوية التي تمتاز بشدة تداخل أو تكامل مختلف مراحلها، وخاصة بالنسبة إلى المنتجات الأساسية والوسيطة، بحيث يصعب على أي منتج أن يقوم بتسويق منتجاته دون مشاكل جدية خارج قنوات التسويق الموجودة حالياً. وبنتيجة هذه الترتيبات استطاعت العربية السعودية أن تستغل كامل طاقاتها، وأن تصدر ملايين الأطنان من المنتجات البتروكيماوية.

لقد قامت المنظمات العربية ذات العلاقة بإعداد دراسات كثيرة للاستفادة من الثروة الهايدروكاربونية العربية في إطار التنسيق والتكامل الصناعي العربي، واقترحت مجموعة كبيرة من المشاريع، وهذه المنظمات لا زالت مستمرة في إعداد الدراسات، واستناداً إلى هذه الدراسات يمكن القول إن هناك أسباباً قوية لتوسيع الصناعة البتروكيماوية العربية، وفي مقدمة هذه الأسباب توافر المواد الأولية والطاقة بكميات كبيرة، وبتكاليف مناسبة جداً. وبطبيعة الحال، فإن أهمية هذه الميزة تعتمد على أسعار المواد الأولية والطاقة بالنسبة إلى المصانع البتروكيماوية في المناطق الأخرى من العالم. وكما هو معروف فإن التطورات التي حصلت مؤخراً قلّلت من أهمية هذه الميزة بسبب انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط الخام ومشتقاته، فلقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الكلفة الحقيقية للنفثا (وهي المادة الأولية الرئيسية للصناعة البتروكيماوية الأوروبية) انخفضت في عام ١٩٨٥ إلى مستوى عام ١٩٧٣ نفسه، ومع ذلك فإن تكاليف المادة الأولية والطاقة ستبقى مهمة جداً بالنسبة لى هذه الصناعة، وبذلك فإن الصناعة العربية تحتفظ بميزة نسبية مهمة. وإذا أضفنا إلى ذلك قرب المنطقة العربية من أوروبا، وبالتالي انخفاض كلفة التصدير مقارنة بالمراكز الانتاجية الأخرى المتوقعة في جنوب شرق آسيا ومنطقة بحر الكاريبي، فإن مستقبل الصناعة البتروكيماوية العربية يبدو أفضل. وكذلك نضيف إلى ما سبق أن الصناعة البتروكيماوية تعتبر من الصناعات التي تستخدم رأس المال بكثافة، وحيث ان بعض الأقطار العربية المصدرة للنفط على الأقل تستطيع تمويل هذه المشاريع من مدخراتها الوطنية فإنها تتمتع بميزة اضافية مهمة للغاية. فالدول النامية الأخرى مثل المكسيك واندونيسيا مثلاً تموّل المشاريع البتروكيماوية بالرجوع إلى الأسواق الدولية، وتدفع الفوائد السائدة التي تكون في حدود ١٠ بالمئة تقريباً، ولكن الفائدة الحقيقية على رأس المال المستثمر في المشاريع

البتروكيماوية العربية تكون أقل من هذه النسبة بما يساوي الفرق بين سعر الاقتراض وسعر الاقراض، والتي تقارب ٣ بالمئة. اضافة إلى ذلك هناك عامل آخر يقلل من سعر الفائدة الحقيقية للمشاريع البتروكيماوية العربية، ويتمثل هذا العامل في درجة المخاطر التي تتعرض لها الأموال العربية المودعة في المصارف الأجنبية، والتي قد لا تقل عن ٢ بالمئة. نستنتج من هذا التحليل أن الكلفة الحقيقية لرؤوس الأموال المطلوبة للصناعة البتروكيماوية العربية في حالة تمويلها ذاتياً تقل بنسبة تقارب ٥٠ بالمئة مقارنة بكلفة رأس المال المول بالاقتراض للمشاريع البتروكيماوية في الدول النامية الأخرى المنافسة للمنطقة العربية.

نستنتج من كل ما سبق أن المنطقة العربية تمتلك ميزات نسبية كبيرة ظاهرة وكامنة، آنية ومستقبلية، بالنسبة إلى منتجات الصناعات البتروكيماويات، والعامل الأساسي الذي قد يحدّ من توسّع هذه الصناعة هو عدم رغبة الدول الصناعية بقيام الأقطار العربية بتوسيع انتاجها وصادراتها من المنتجات البتروكيماوية. ومن المتوقع أن تقوم الدول الصناعية بعرقلة دخول المنتجات البتروكيماوية العربية إلى أسواقها بشتى الأساليب التي ذكرناها سابقاً، مثل الرسوم الجمركية، وفرض القيود على المستوردات، اضافة إلى كافة أشكال الممارسات التجارية التقييدية من قبل الشركات عبر الوطنية، والتي تكون في الغالب سرية وغير معلنة، لعرقلة توسّع الصادرات العربية من البتروكيماويات.

في مثل هذه الظروف فإن الأساليب التجارية المعروفة، مثل تخفيض الأسعار، وإعطاء خصومات، وضمانات التجهيز، وشروط التمويل التسهيلية، لا تكفي لدخول الأسواق، وإنما هناك حاجة ماسة للمفاوضات والتوصل إلى اتفاقيات تضمن مصالح الأطراف ذات العلاقة. وفي هذا المجال، فإن النتيجة النهائية للمفاوضات تعتمد على القوة التفاوضية للأطراف المعنية. ومما لا شك فيه هو أن دخول الأقطار العربية مجتمعة في مفاوضات يعطي للجانب العربي مواقف أقوى، وبالتالي نتائج أفضل. إلا أن هذا الأمر يستلزم التنسيق المسبق بين الأقطار العربية وشركاتها البتروكيماوية على الخصوص للتوصل إلى اتفاقيات لتقسيم الأعباء والمكاسب، وهذا يتطلب دون شك وجود اطار مؤسسي يتم من خلاله عقد الاجتماعات وتبادل الآراء والمعلومات لتنسيق المواقف لمنتجي البتروكيماويات العرب.

ولكن النتيجة النهائية تعتمد قبل كل شيء على قابلية الصناعة العربية على انتاج المواد البتروكيماوية بالكميات والنوعيات المطلوبة، وبتكاليف مناسبة ومنافسة لمراكز الانتاج الأخرى، وهذا يتطلب أن تصبح الوحدات الانتاجية العاملة حالياً، والوحدات التي تؤسس مستقبلاً، ذات كفاءة عالية جداً، أي أن تكون الوحدات

الانتاجية ذات طاقات كبيرة تستخدم التقانة الحديثة، وتنتج بأقل التكاليف الممكنة، وذات صلة وثيقة وتفاعل مستمر مع التطورات التقانية على الصعيد العالمي.

وباختصار فإن تعظيم الفائدة من الثروة الهايدروكاربونية العربية يتطلب اعادة هيكلة الصناعة البتروكيماوية العربية وفق منظور قومي، ولكن متفتح على العالم الخارجي إلى أقصى حد.

ثانياً: الاستنتاجات والتوصيات

١ ـ ضرورة الاستفادة القصوى من مزايا السوق القومية الكبيرة وتنويع البنية الاقتصادية العربية

بعد فترة طويلة نسبياً من التوسع الاقتصادي، دامت ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت معدلات النمو الاقتصادي في العالم بالهبوط في السبعينيات، ثم دخل العالم في فترة ركود في بداية الثمانينيات. أما في الوطن العربي فلقد تسارعت معدلات النمو في السبعينيات، ولكن الاقتصاد العربي دخل في فترة ركود في النصف الأول من الثمانينيات، انخفض خلالها معدل ما يصيب المواطن العربي من الدخل الحقيقي، في حين استمر معدل دخل الفرد الحقيقي بالارتفاع في الدول المصنعة حديثاً، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ، وكذلك فإن معدل دخل الفرد استمر بالزيادة في الهند والصين، وهذا يدل على ضعف البنية الاقتصادية للمنطقة العربية وتأثرها الشديد بالمتغيرات الاقتصادية الدولية. ولا شك في أن الاتحاد الاقتصادي والسياسي للمناطق الجغرافية التي تشكّل كلاً من جمهوريتي الهند والصين مكنها من الاعتماد على النفس والاستفادة من مزايا السوق القومية الكبيرة، وبالتالي تقليل الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية الدولية التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات. أما الدول المصنعة حديثاً فقد استطاعت أن تتجنب هي الأخرى إلى حد كبير الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية الدولية بسبب التركيز على انتاج السلع المصنعة بهدف التصدير، في حين أن الوطن العربي المجزأ لم يستطع الاستفادة من السوق القومية الكبيرة، واعتمد على تصدير عدد قليل من المواد الخام كالنفط والفوسفات والكبريت، وبالتالي تحمّلت الأقطار العربية الآثار المترتبة على تدهور أسعار هذه السلع في الأسواق الدولية. والتوصية البديهية لهذه الاستنتاجات هي أن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية يجب أن تبنى على أساس الاستفادة من مزايا السوق القومية الكبيرة، وتنويع البنية الاقتصادية العربية، وتجنّب الاعتماد على تصدير عدد قليل من المواد الخام.

٢ ـ التأكيد على زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي

اهتمت الأقطار العربية جميعها بتوسيع قطاع الصناعة التحويلية، ولكن بدرجات متفاوتة وبأساليب متباينة، وازدادت القيمة المضافة المتولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة بمعدل ٧ بالمئة خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، وهذا المعدل للنمو قد يعتبر مقبولاً مقارنة بالمناطق الأخرى خلال الفترة نفسها. إلا أن معدلات النمو لا تعني الكثير في الفترات القصيرة والمتوسطة عندما يكون الانطلاق من قواعد صغيرة.

والواقع أن حجم الصناعة التحويلية بمعيار القيمة المضافة لا يزال صغيراً جداً، وكان في حدود ٣٧ مليار دولار عام ١٩٨٥ مقارنة بـ ٣٣ مليار دولار لاسبانيا، و٤٥ مليار دولار للبرازيل، و٩٧ مليار دولار لايطاليا. وكان حجم أكبر قطاع صناعي وهو في العربية السعودية ٧,٥ مليار دولار، وهو أقل من ثلث حجم الصناعة في كوريا الجنوبية. أما مصر التي تعتبر من الدول العريقة نسبياً في ميدان البدء بالصناعة، ليس فقط بالنسبة إلى الأقطار العربية وإنما بالنسبة إلى الأقطار النامية جميعاً، فكان حجم القطاع الصناعي فيها البالغ ٥,٩ مليار دولار أقل من حجم الصناعة في هونغ كونغ الذي كان ٧,٣ مليار دولار.

وباختصار فإن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الوطن العربي لم تبلغ عام ١٩٨٥ سوى ٩,١ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. وهذه النسبة تعتبر صغيرة جداً، ليس فقط مقارنة بالدول الصناعية التي بلغت هذه النسبة فيها حوالى ٣٠ بالمئة، وإنما حتى بالنسبة إلى الدول النامية التي كانت النسبة فيها تقارب ٢٠ بالمئة. أما في الدول الحديثة التصنيع فكانت النسبة في حدود ٢٥ بالمئة. وعليه فإن التنمية الصناعية في الوطن العربي لا يمكن أن تعتبر أكثر من «متواضعة» مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى، وان قطاع الصناعة التحويلية العربي لا يزال صغيراً جداً، ولا بد من العمل بشكل جاد لاستحداث نهضة صناعية شاملة، وزيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي بشكل كبير لتصل إلى ٢٠ بالمئة ـ ٢٥ بالمئة، بدلاً من النسبة المتواضعة الحالية، في نهاية القرن مثلاً.

٣ ـ تغيير بنية الصناعة التحويلية، والتأكيد على زيادة نسبة انتاج المكائن والمعدات والأجهزة

عندما تبدأ عملية التنمية الاقتصادية ليس هناك ما يضمن استمرارها، فهي تتسارع أو تتباطأ أو حتى تتراجع. ومن الأمور الهامة جداً لعملية التنمية الصناعية هو

خلق أنماط انتاجية تسند عملية التنمية الاقتصادية بصورة مستمرة وبالاعتماد على الذات، وهذا الأمر يتطلب قدراً معقولاً من التنوع والتوازن في بنية الانتاج الصناعي. في الظروف الدولية الحالية يسهل تحقيق ذلك بالنسبة إلى الدول النامية ذات الحجوم المناسبة، من ناحية الرقعة الجغرافية وعدد السكان وحجم الدخل وتنوع المصادر، مثل الهند والصين والبرازيل واندونيسيا، وكذلك بالنسبة إلى الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمتلك امكانيات وطموحات لتشكيل تجمعات اقليمية، كما هو الحال بالنسبة إلى أقطار الوطن العربي، إلا أن الأقطار العربية لم تستفد من هذه الميزة. وبالنتيجة فإن التوسع الصناعي المتواضع ذا النزعة القطرية أساساً، ولّد بنية صناعية تختلف كثيراً جداً عن نمط التصنيع في الدول الصناعية أو حتى الدول النامية. فالمنتجات الغذائية كانت تشكل عام ١٩٨٥ حوالى ١٥ بالمئة من القيمة المضافة المتولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية العربي مقارنة بـ ٩ بالمئة في الدول الصناعية، وكانت مساهمة المنسوجات ١٥ بالمئة تقريباً في الوطن العربي مقارنة بأقل من ٧ بالمئة في الدول الصناعية، وبينما كانت مساهمة المكائن ومعدات النقل ١١ بالمئة في الأقطار العربية كانت مساهمة هذه القطاعات الفرعية تبلغ ٣٢ بالمئة في الدول الصناعية، وكانت مساهمة الأجهزة والمعدات العلمية والمهنية ٢,١ بالمئة في الدول الصناعية و(٠,١ بالمئة)، أي واحد من عشرة من الواحد بالمئة في الأقطار العربية.

وباختصار، فإن مساهمة الصناعات الاستهلاكية كانت ٥٠ بالمئة في الأقطار العربية مقارنة بـ ٣٠ بالمئة في الدول الصناعية، وبالعكس كانت مساهمة الصناعات الرأسمالية ٥٠ بالمئة في الدول الصناعية و٢٧ بالمئة في الأقطار العربية. يمكن أن نستنتج من كل ذلك أن الهيكل الصناعي العربي لا زال يشكو من اختلال كبير في بنيته، وضعف شديد بالنسبة إلى بعض القطاعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية، وخاصة المكائن والأجهزة والمعدات، وهذه القطاعات هي التي تؤمن عادة مستلزمات الاستمرار الذاتي في التنمية الصناعية، وتضفي على الاقتصاد درجة من المرونة، بمعنى تسهيل التحرك من قطاع إلى آخر استجابة للتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. ولكن الصناعة العربية بعيدة جداً عن الوضع الذي يمكن أن تقوم فيه بتأمين مستلزمات الاستمرار الذاتي في التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، فإن ما توصلنا إليه في الفقرة السابقة (رقم ٢) حول ضرورة استحداث نهضة صناعية سريعة، وزيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، لا يكفي، وإنما يجب أن يتزامن مع كل ذلك استحداث تغييرات في بنية الصناعة التحويلية العربية باتجاه زيادة نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية، وخاصة القطاعات المنتجة للمكائن والمعدات والأجهزة.

٤ ـ توقع استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي الدولي، وضرورة اعطاء أولوية متقدمة للتجمع الاقتصادي الاقليمي

إن البنية الاقتصادية لأي بلد أو مجموعة من البلدان تتغير بمرور الزمن استجابة للتغيرات التقانية والتطورات التي تحصل في نمط الطلب، واكتشاف أو استنزاف الموارد الطبيعية، والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول ذات العلاقة. وفي ضوء الأفكار الاقتصادية السائدة ومعطيات الخمسينيات والستينيات، وخاصة النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية التي كانت تنظمها إلى حد بعيد مؤسسات «بريتن ودز» و«الغات» كانت هناك توقعات في بداية السبعينيات حول حدوث إعادة هيكلة جذرية في الصناعة الدولية تتضمن اعادة توزيع بعض الصناعات من الدول المتقدمة إلى الدول الصناعية، بما يضمن تنمية صناعية سريعة في الدول النامية وتوسعاً اقتصادياً وصناعياً مقبولاً في الدول الصناعية لصالح كل الأطراف. وكان في مقدمة الصناعات المرشحة للانتقال إلى الدول النامية النسيج والملابس والحديد الصلب وبعض أنواع الكيماويات والبتروكيماويات وبناء السفن والورق والألمنيوم... الخ. إلا أن الذي حدث في السبعينيات والثمانينيات كان أقل بكثير من المتوقع. ومن الأسباب الرئيسية لانخفاض، ومن ثم ركود التنمية الصناعية في الدول النامية، السياسات المالية والنقدية والتجارية التي اتبعتها الدول الصناعية. فعندما تخلّت هذه الدول عن سياسة سعر الصرف الثابت حدثت تقلبات شديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية وزيادة كبيرة في أسعار الفائدة الحقيقية، وبالتالي زاد عنصر عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية فانخفضت تدفقات السلع ورؤوس الأموال والتقانة إلى الدول النامية، وظهرت عجوزات في موازين المدفوعات لا مثيل لها. وكانت الاختلافات في السياسات الاقتصادية لبلاد العملات الرئيسية (الدولار والمارك والين) من أهم العوامل التي أدت إلى هذه التقلبات. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها هذه الدول لتنسيق مواقفها ونجاحها النسبي في معالجة مشكلة ارتفاع سعر الدولار، إلا أن فترة عدم الاستقرار في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السلع الرئيسية وتدفقات الأموال ليست على وشك الانتهاء، ويمكن أن يحدث أي شيء. فيمكن مثلاً أن نتوقع نجاح الدول الصناعية الكبيرة في تطبيق سياسات اقتصادية مبنية على تخفيض التضخم وتقليص العجوزات في موازين المدفوعات ومعالجة التصلّبات الكيانية في بنية الانتاج وسوق العمالة، وبالتالي المحافظة على معدلات مقبولة من التوسع الاقتصادي. إلا أن المشاكل التي تواجه مثل هذه السياسات كبيرة جداً تتلخص في صعوبة، إن لم نقل استحالة، الاتفاق بين الدول الصناعية على تقسيم الجهود المطلوبة بين دول الفائض ودول العجز، والأهمية النسبية التي تعطى للسياسات المالية والنقدية الكلية من جهة والسياسات الموجهة لإجراء التعديلات الكيانية في بنية الانتاج من جهة أخرى. وعلى

هـذا الأساس، فإن التوصية التي يمكن تقديمها إلى الدول والأقاليم التي تعتمد على التجارة الدولية إلى حد كبير، كما هو الحال بالنسبة إلى الوطن العربي وأقطاره، هي ضرورة قيام هذه الدول بوضع استراتيجياتها التنموية على افتراض استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي الدولي وغموض البيئة الاقتصادية الدولية، وبالتالي فعلى هذه الأقطار اعطاء أولوية متقدمة للتجمع الاقليمي وزيادة الاعتماد على الذات مع تجنب الانغلاق عن العالم الخارجي.

٥ ـ توقع اشتداد الحمائية في الدول الصناعية يستوجب التركيز على الأسواق العربية

من السياسات الاقتصادية الأساسية التي تخلّت عنها الدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات بعد أن كانت تبشّر بها وتسعى إلى تبنيها لمدة طويلة، هي سياسة حرية التجارة التي كانت تضمنها مبادىء «الغات»، واللجوء إلى تقييد التجارة، وخاصة في وجه المنتجات الصناعية للدول النامية بسبب تفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية وتقلّص امكانيات اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية لتنشيط الحياة الاقتصادية وخلق فرص العمل خوفاً من التضخم الذي بدأت الدول الصناعية تنظر إليه كأهم مشكلة تواجهها، وبالتالي حدث تحول في هدف السياسة المالية والنقدية في الدول الصناعية من تحقيق الاستخدام الكامل إلى محاربة التضخم. ولهذه الأسباب بدأت الحكومات الصناعية تعالج مشكلة البطالة بواسطة السياسة التجارية وذلك عن طريق منح الحماية للصناعات المهددة بالتوقف أو تقليص الأعمال فيها بسبب الاستيراد من الدول الأخرى، وخاصة من الدول النامية. واتخذت الحماية كافة الأشكال الممكنة، منها فرض رسوم جمركية عالية على المستوردات الصناعية من الدول النامية، ووضع قيود كمية على الاستيرادات من هذه الدول والسكوت عن، أو حتى تشجيع، الممارسات التجارية التقييدية التي تمارسها شركات الدول الصناعية بقصد الحد من التوسع الصناعي في الدول النامية وزيادة صادراتها الصناعية. وبنتيجة كل ذلك تحملت الدول النامية خسائر اقتصادية كبيرة بسبب عدم استغلال الطاقات التي أنشئت أساساً بهدف التصدير إلى الدول الصناعية. والأهم من ذلك أن سياسات الحماية للدول الصناعية وضعت قيوداً شديدة على التوسع الصناعي في الدول النامية في المستقبل المنظور.

وبطبيعة الحال فإن الدول الصناعية خسرت هي الأخرى جراء هذه السياسات، لأنها حافظت على بقاء صناعات غير كفوءة، وعرقلت زيادة الانتاجية، وعمقت التصلبات الكيانية وعدم المرونة في الهيكل الانتاجي وسوق العمالة للدول الصناعية. وهناك دراسات كثيرة تشير إلى أن الحماية في نهاية المطاف لم تستطع

المحافظة على الوظائف لأنها شجعت بالدرجة الرئيسية ابتكار أساليب انتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية قضت على فرص العمل بمعدلات أعلى من إثر الاستيرادات المشابهة من الدول النامية، وكذلك فإن الحماية خفضت معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي قلّلت من فرص الاستخدام. ومع ذلك فإن الاستنتاج السليم هو أن المنتجين في الدول الصناعية، وبدعم من نقابات العمال، سوف يلجأون إلى حكوماتهم، إذا شعروا مستقبلاً أن مصالحهم تتهدد بواسطة الصناعات التي تنشأ في الدول النامية والتي تستطيع بسبب كفاءتها أن تنافس الصناعات المشابهة في الدول الصناعية، ويطالبون بحماية صناعاتهم. وفي ضوء تجربة العقود السابقة فإن الدول الصناعية سوف ترضخ لمصالح المنتجين الصناعيين لديها وتضع قيوداً على استيراداتها من الدول النامية ولو أدى ذلك إلى الاضرار بمصالح تلك الدول عن طريق رفع الأسعار وتشويه نمط توزيع الوارد، وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي، إذ يمكن القول ببساطة ان مستويات الدخل القومي في هذه الدول وارتفاع معدل ما يصيب الفرد من الدخل الحقيقي يسمح للدول الصناعية بأن تضحي بالدخل لصالح الاستمرار في تشغيل العمال، حتى ولو كان ذلك بصورة موقتة، لأن لأصحاب العمل والعمال ونقاباتهم نفوذاً سياسياً واقتصادياً واضحاً، ويستطيعون استقطاب الرأي العام لسهولة تشخيص فوائد الحماية على شكل المحافظة على الوظائف والانتاج، في حين أن فوائد حرية التجارة مشتتة وغير واضحة، وتظهر آثارها في المدى البعيد، وبذلك لا يشعر بها أحد، ويصعب تكوين رأي عام مؤيد لحرية التجارة. وعلى هذا الأساس، فإن استراتيجية التصنيع بالاعتماد على التصدير إلى الدول الصناعية لا تبدو براقة، ليس فقط بالنسبة إلى الصناعات التي تستخدم العمالة بكثرة، وبالتالي قد تخلق البطالة والمشاكل الاجتماعية كما تدعي الدول الصناعية لتبرير الحماية وإنما حتى بالنسبة إلى الصناعات الأخرى التي لا تستخدم العمالة بكثرة مثل البتروكيماويات.

وعليه، فإن التوصية التي تفرض نفسها هي ضرورة الاهتمام باستراتيجية التنمية الصناعية في أسواق الوطن العربي وأقاليمه المختلفة، مع أخذ الفرص التي تتيحها الأسواق الدولية بنظر الاعتبار سواء كانت في الدول النامية أم الدول الصناعية. ولتوضيح هذه التوصية نورد التوصيات الثلاث التالية حول الصناعات الثلاث التي تناولتها الدراسة بشيء من التفصيل.

٦ ـ ضرورة تحديث صناعة النسيج والملابس العربية، وإعادة هيكلتها وتوسيعها لسد الاحتياجات المحلية، وخلق فوائض للتصدير

بدأت حماية صناعة النسيج والملابس قبل غيرها، وتوسعت وتعمقت مع تطور هذه الصناعة في الدول النامية وزيادة الانتاجية فيها، وفي الوقت الحاضر تخضع هذه

الصناعة لرسوم جمركية عالية وقيود صارمة، ولكن هذه الصناعة ما زالت على درجة كبيرة من الأهمية، فهي تشكل أكثر من ١٠ بالمئة من القيمة المضافة للصناعة العالمية، وتساهم بنسبة ١٥ بالمئة في التجارة العالمية في المصنوعات. وعلى الرغم من التطورات التقانية ما زالت الأقطار النامية تتمتع بمزايا نسبية مهمة في حلقات مهمة في هذه الصناعة، فبعض الأقطار العربية مثلاً تتمتع بمزايا نسبية أساسها توافر اليد العاملة الرخيصة، توافر الألياف الطبيعية، وجود أسواق قطرية وسوق قومية آخذة بالتوسع، الموقع الجغرافي الملائم، وقرب البدء بانتاج الألياف الصناعية استناداً إلى الثروة الهايدروكاربونية والتطور الطبيعي المنطقي للصناعة البتروكيماوية العربية. اضافة إلى كل ذلك فإن الكساء حاجة انسانية أساسية لا بديل لها، والطلب على منتجات الكساء سوف يستمر بالتوسع. إلا أن هذه الصناعة لم تعد صناعة بسيطة قابلة للتجزئة، وذات تقانة بسيطة، فلقد تحولت بفضل التطورات الاقتصادية والتقانية، في العقود الثلاثة الماضية، إلى صناعة تمتاز بشدة المنافسة على الصعيد الدولي، والارتفاع الكبير في كثافة رأس المال المستخدم، والتطور التقاني السريع. ولكن صناعة النسيج والملابس العربية استمرت تعاني التشتت والتأخر بسبب اقامتها على أسس قطرية وراء جدران عالية من الحرية. ولكن يمكن معالجة هذه النواقص عن طريق التنسيق والتكامل الصناعي العربي، ومن خلال اعادة هيكلة هذه الصناعة وتحديثها، باستبدال المكائن والوحدات الانتاجية القديمة بأخرى حديثة تمتاز بدقة السيطرة على كافة العمليات الانتاجية، وتدفق الموارد والتنسيق بين مختلف مراحل الصناعة.

إن أسلوب الحماية المتبع من قبل الدول الصناعية من خلال الاتفاقية المعروفة بـ «الترتيب المعني بالمنسوجات المتعددة الألياف» فيه تحيز كبير ضد المنتجين الجدد، لأن حصص الاستيراد وزياداتها تحدد من قبل الدول الصناعية استناداً إلى استيراداتها السابقة في الغالب من الدول النامية. ومعنى ذلك أن امكانيات قيام الأقطار العربية بتوسيع هذه الصناعة استناداً إلى التصدير إلى أسواق الدول الصناعية محدودة، ومع ذلك فإن هذه الصناعة يجب أن تتوسع، وأن يعاد هيكلتها بهدف التحديث والتخلص من التشتت لتستطيع سد الاحتياجات الكبيرة للوطن العربي. ويمكن كذلك خلق فوائض كبيرة للتصدير، وخاصة إلى الأسواق الأوروبية في مجالات عديدة، منها المنسوجات النمطية التي تميل الصناعة الأوروبية إلى التخلي عنها، وكذلك الحال بالنسبة إلى صناعة الملابس النمطية، إذ يمكن مثلاً الاتفاق مع الشركات الأوروبية على القيام بخياطة القمصان في معامل حديثة في الأقطار العربية وتصديرها إلى الدول الأوروبية، واجراء عمليات التكملة هناك. إن هذه الترتيبات ممكنة، وهي ضرورية أيضاً لمقابلة استيرادات المنطقة العربية من المنسوجات والملابس المرتفعة الثمن من الأقطار الصناعية.

٧ ـ تحديث صناعة الحديد والصلب، وإعادة هيكلتها وتوسيعها لسد الحاجة العربية أساساً

على الرغم من أن صناعة الحديد والصلب ما زالت تعتبر من الصناعات الأساسية، ولا غنى عن منتجاتها بالنسبة إلى الحياة العصرية، فإن هذه الصناعة تعاني منذ أواسط السبعينيات مشكلة هبوط الطلب على منتجاتها، وخاصة في الدول الصناعية، بسبب حدوث تغيرات اقتصادية وتقانية، يتوقع لها أن تستمر في المستقبل. لقد بدأت في الدول الصناعية حركة واسعة لإعادة هيكلة هذه الصناعة، بمعنى التخلص من الطاقات الفائضة، وتحديث الصناعة وتطويرها على نطاق واسع، وبمساعدة الحكومات المعنية، وفي الوقت نفسه دخلت الدول النامية في هذه الصناعة على نطاق واسع، ونجحت في زيادة حصتها من الانتاج العالمي للحديد والصلب من ٦,٥ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٤ بالمئة عام ١٩٨٥، وقامت بتصدير كميات كبيرة من منتجات هذه الصناعة إلى الدول الصناعية استناداً إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها، والتي تجعل تكاليف الانتاج فيها تقل بنسبة تتراوح بين ١٥ ـ ٣٠ بالمئة مقارنة بالدول الصناعية. إلا أن السياسات التي طبقتها الدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات لحماية هذه الصناعة أعاقت إلى حد كبير عملية اعادة الهيكلة لصالح الدول النامية. ولقد اتخذت سياسة حماية صناعة الحديد والصلب أشكالاً عديدة، منها فرض الرسوم الجمركية على الاستيرادات، ومنها وضع أسعار دنيا للمنتجات المسموح باستيرادها، ومنها إجبار الدول النامية على وضع قيود طوعية على صادراتها إلى الدول الصناعية. وأخيراً عندما لم تجد هذه الوسائل ظهرت الدعوة إلى وضع اتفاقية لتنظيم التجارة الدولية في منتجات صناعة الحديد والصلب على غرار الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات. وفي حالة تطبيق هذا الاقتراح فإن قيوداً اضافية جديدة وشديدة تفرض على توسع صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية. ولكن الملاحظ أنه على الرغم من عدم وجود مثل هذه الاتفاقية فإن الدول الصناعية بدأت، وعلى نطاق أوسع، تضع قيوداً كمية على استيرادات منتجات الحديد والصلب من الدول النامية. وبطبيعة الحال، فإن هذه الاجراءات عرقلت عمليات الترشيد والتصحيح في الدول الصناعية، وأطالت العمر الانتاجي لمشاريع غير كفوءة، وعرقلت التطور الطبيعي لهذه الصناعة في الدول النامية وسرعة نموها. وحيث إن من المتوقع أن يستمر انخفاض الطلب في الدول الصناعية فإن اجراءات حماية هذه الصناعة سوف تستمر، وربما تشتد في المستقبل المنظور، خاصة إذا تذكرنا أن التطورات التقانية التي حدثت في هذه الصناعة أحدثت تغييرات كبيرة فيها أدت إلى انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة المرونة في الخطوط الانتاجية بمعنى القدرة على الانتقال بسهولة من انتاج نوع إلى نوع آخر،

وبالتالي تقوية المركز التنافسي للمشاريع التي أخذت بهذه التقانيات في الدول الصناعية.

أما بخصوص الوطن العربي فإن المتطلبات الأساسية لتوسيع صناعة الحديد والصلب متوافرة على شكل توافر خامات الحديد بكميات كبيرة، وبنوعيات جيدة، وتوافر مصادر رخيصة للطاقة ومكامن لبعض المواد الأخرى، اضافة إلى سوق قومية كبيرة آخذة بالتوسع، حيث من المتوقع أن يرتفع استهلاك المنطقة من حوالى ١٠ ملايين طن من المنتجات الطويلة والمسطحة عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٠. إلا أن صناعة الحديد والصلب العربية التي من المتوقع أن تبلغ طاقاتها الانتاجية ١٠ ملايين طن تقريباً عام ١٩٩٠ تعاني مشاكل كبيرة وغير قادرة على استغلال طاقاتها الانتاجية لأسباب كثيرة، في مقدمتها نشوء هذه الصناعة أساساً في ضوء استراتيجية الاكتفاء الذاتي في كل قطر، وبالتالي اقامة وحدات انتاجية صغيرة أو متوسطة الحجم لتلبية الاحتياجات المحلية. ولأجل تلبية احتياجات الوطن العربي اقترحت احدى الدراسات القطاعية المتخصصة اقامة ستة مشاريع موزعة بين مختلف الأقطار وبطاقات انتاجية تتراوح بين نصف مليون طن إلى ٢,٤ مليون طن، ولكن يظهر أن هذه المشاريع تحقق خسائر مالية وفق معايير الربحية التجارية.

وعليه، يظهر أن مراعاة استخدام الغاز الطبيعي والتوزيع الجغرافي التي كانت وراء اختيار هذه الفرص الاستثمارية لا تكفي كأساس لوضع استراتيجية بعيدة المدى لتنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي. لهذا نوصي بدراسة اقامة مصنعين بطاقات انتاجية كبيرة جداً في منطقة الخليج والمغرب، واختيار أفضل تقانة وأفضل طاقة انتاجية ملائمة لتحقيق أقل كلفة انتاج وأعلى مردود لرأس المال، بحيث يستطيع المشروع في النهاية أن يحقق مردودات اقتصادية ومالية واضحة، ويستطيع الوقوف في وجه المنافسين سواء من الدول الصناعية أو من الدول النامية.

والخلاصة، هناك حاجة ماسة لتحديث الصناعة القائمة وتطويرها وإعادة هيكلتها، وحاجة أمس لأن يتم توسيع هذه الصناعة وفق أسس اقتصادية سليمة، أي اقامة وحدات انتاجية كبيرة جداً تستفيد من مزايا الحجم الكبير إلى أقصى حد، وتستخدم أحدث الأساليب في السيطرة على عمليات الانتاج استناداً إلى احتياجات السوق القومية أساساً، مع عدم اغفال تصدير الكميات الفائضة إلى الأسواق الأخرى، كما تفعل الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، استناداً إلى ما تتمتع به المنطقة العربية من مزايا نسبية حالياً والمزايا التي يمكن اكتسابها عن طريق تحديث الصناعة وتوسيعها، والعمل على ابرام اتفاقيات مع الدول الصناعية لتزويدها

بالمنتجات الثقيلة التي تستخدم في الانشاءات وغيرها من المنتجات مقابل الحصول على الأنواع الأخرى التي لا تنتجها المنطقة العربية.

٨ ـ اعادة هيكلة الصناعة البتروكيماوية وتوسيعها وفق منظور قومي متفتح على العالم الخارجي إلى أقصى حد

تأخرت الدعوة إلى حماية الصناعات البتروكيماوية في الدول الصناعية إلى الثمانينيات عندما بدأت الطاقات الانتاجية الفائضة بالظهور نتيجة انخفاض معدلات نمو الطلب وتوسع هذه الصناعة في الدول النامية وقيامها بمنافسة الدول الصناعية. إلا أن الصناعة البتروكيماوية استعادت حيويتها بسرعة واستمرت في التوسّع بمعدلات مقبولة، ووصلت معدلات الانتفاع بالطاقات الانتاجية إلى أكثر من ٩٠ بالمئة عام ١٩٨٨. وعلى هذا الأساس فإن الآفاق المستقبلية لهذه الصناعة تختلف تماماً مقارنة بصناعة الحديد والصلب، وكذلك فإن معدلات النمو في الطلب على منتجات هذه الصناعة في المستقبل يتوقع أن تكون أعلى مقارنة بصناعة النسيج والملابس.

بالنسبة إلى الأقطار العربية تأخر نشوء هذه الصناعة على نطاق مقبول إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وكانت منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك تدعو منذ بداية السبعينيات إلى اقامة هذه الصناعة وفق منظور قومي لتعظيم الاستفادة منها، ولكن الأقطار العربية اتخذت القرارات الخاصة بإقامة المجموعة الأولى من مشاريع هذه الصناعة بصورة مستقلة. وبعد اقامة المجموعة الأولى اتجه الاهتمام إلى توسيع الصناعة لأغراض الأسواق العربية والتصدير إلى العالم الخارجي، مع التأكيد على سد الفجوات في البنية الانتاجية العربية. ولكن في هذه المرة أيضاً، ومع استثناءات قليلة، اتخذت القرارات على أسس قطرية ودون تنسيق المواقف: فظهرت نتيجة ذلك مجموعة غير متجانسة من المشاريع البتروكيماوية بحجوم مختلفة، منها مشاريع ذات حجوم أصغر من الحجم الاقتصادي الملائم، ومنها مشاريع كبيرة ذات حجوم ملائمة وفق المقاييس الدولية. وفي الوقت الحاضر، واستناداً إلى دراسات المنظمات العربية المتخصصة، هناك أسباب قوية لتوسيع الصناعة البتروكيماوية العربية، وفي مقدمة هذه الأسباب توافر المواد الأولية والطاقة بكميات كبيرة وبتكاليف مناسبة، وهي النفط والغاز وبعض مشتقات مصافي النفط. يضاف إلى ذلك ملاءمة الموقع الجغرافي من ناحية القرب من الأسواق الأوروبية مقارنة بالمراكز الانتاجية الأخرى المتوقعة في الدول النامية، وقدرة الأقطار العربية على تمويل الاستثمارات المطلوبة لهذه الصناعة، ذات الكثافة العالية في استخدام رأس المال، من المدخرات الوطنية.

ولكن من المتوقع أن تقوم الدول الصناعية بعرقلة دخول المنتجات البتروكيماوية

العربية إلى أسواقها بشتى الأساليب، مثل الرسوم الجمركية، وفرض القيود الكمية على الاستيرادات، اضافة إلى كافة أشكال الممارسات التجارية التقييدية من قبل الشركات عبر الوطنية التابعة للدول الصناعية. وفي مثل هذه الظروف فإن الأساليب التجارية المعروفة، مثل تخفيض الأسعار وإعطاء الخصومات، وشروط التمويل التسهيلية لا تكفي للدخول في الأسواق، وإنما هناك حاجة ماسة للمفاوضات والتوصل إلى اتفاقيات تضمن مصالح الأطراف ذات العلاقة. ولكن من الواضح أن النتيجة النهائية تعتمد على قابلية الصناعة العربية على انتاج المواد البتروكيماوية بالكميات والنوعيات المطلوبة، وبتكاليف مناسبة ومنافسة لمراكز الانتاج الأخرى. وهذا يتطلب أن تصبح الوحدات الانتاجية العاملة الموجودة حالياً، وكذلك الوحدات التي تؤسس مستقبلاً ذات كفاءة عالية، أي أن تكون ذات طاقات انتاجية كبيرة جداً، وتنتج بأقل التكاليف، وذات صلة وثيقة وتفاعل مستمر مع التطورات التقانية على الصعيد العالمي.

وباختصار، فإن تعظيم الفائدة من الامكانيات التي تتيحها الصناعة البتروكيماوية العربية يتطلب اعادة هيكلة الصناعة القائمة وتحديثها وتطويرها وتوسيع هذه الصناعة وفق منظور قومي، ولكن متفتح على العالم الخارجي إلى أقصى حد، للاستفادة من كل الفرص التي تتيحها التجارة الدولية بالنسبة إلى هذه المنتجات.

٩ ـ الاهتمام بالممارسات التجارية التقييدية لشركات الدول الصناعية، ووضع برنامج عملي حولها

هناك في الغالب قدر كبير من الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية للمنطقة العربية تقوم بها الشركات متعددة الجنسية، ولكن هذه الممارسات بطبيعتها ترتيبات سرية بين الشركات ذات العلاقة يصعب الكشف عنها، وهي تكون بعلم، أو دون علم، الحكومات التي تنتمي إليها هذه الشركات. يمكن أن تكون لهذه الممارسات التجارية التقييدية آثار مماثلة للحواجز الجمركية أو القيود الكمية التي تفرضها الحكومات من حيث عرقلة دخول منتجات الأقطار العربية إلى أسواق الدول الصناعية، وكذلك يمكن أن تمنع هذه الممارسات الأقطار العربية من الحصول على بعض أنواع التقانة المطلوبة لتحديث المشاريع وتوسيعها، أو أن تفرض أسعاراً عالية وشروطاً تقييدية لاستعمالها. وعلى الرغم من خطورة الممارسات التجارية التقييدية والاضرار الكبيرة التي قد تلحقها بالداخلين الجدد في الانتاج والتجارة في المصنوعات، يظهر أنه ليس هناك القدر الكافي من الاهتمام بهذه المشكلة من قبل الأجهزة الرسمية ومنظمات العمل الاقتصادي المشترك والمفكرين العرب.

نظراً لغياب منظمة أو جهة عربية متخصصة تهتم بمشاكل التجارة الدولية، ومنها الممارسات التجارية التقييدية، يمكن، بل وربما من واجب، المنظمة العربية للتنمية الصناعية أن تبادر، بالتعاون مع المنظمات الأخرى وخاصة الانكتاد والاسكوا، إلى تطبيق برنامج ملائم يهدف إلى مناقشة الممارسات التجارية التقييدية الرئيسية وتشخيصها، تلك التي تؤثر تأثيراً ضاراً في التجارة والتنمية لبلدان المنطقة، ومراجعة الجهود المبذولة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية على الصعيد العالمي، وتشخيص الطرق والأساليب اللازمة لمكافحة هذه الممارسات في ضوء القوانين والأنظمة والسياسات ذات العلاقة المطبقة في دول المنطقة، وامكانيات التعاون لجمع وتبادل المعلومات اللازمة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وأخيراً مدى ضرورة، ومدى امكانية، اعتماد تشريع نموذجي لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية يستجيب لاحتياجات بلدان المنطقة، على غرار التشريع النموذجي الذي تم وضعه في مجال التنمية الصناعية.

اضافة إلى ما سبق ينبغي أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الصناعية بالعمل على توحيد (أو على الأقل تنسيق) مواقف الأقطار العربية في المؤتمر الدولي المنوي عقده عام ١٩٩٠ لبحث مدى التقدم في مجال التعاون الدولي لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وامكانية تطوير «مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها دولياً اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية».

هذا، ونرجو أن لا تكون المنظمة العربية قد أصابها نوع من الاحباط بسبب محاولة سابقة لها لتوحيد مواقف الأقطار العربية في اجتماع دولي والمشاكل التي ظهرت عندما أثارت جهة معينة أزمة مفتعلة بسبب الاشارة في إحدى أوراق المنظمة إلى تعنت الجانب الايراني ورفضه دعوات السلام من كل الأطراف الدولية والاسلامية والعربية. فلقد أثبتت الوقائع صحة موقف المنظمة وأصالته، وعدم صواب موقف الطرف الآخر المتعنت.

١٠ ـ التأكيد على أهمية المفاوضات الجماعية لتحقيق مصالح الوطن العربي وأقاليمه والاهتمام بـ «الغات»

إن الاستنتاج الأساسي لهذه الدراسة هو أن عماد التوسع الصناعي في الوطن العربي يعتمد على السوق القومية، ولكن هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، اهمال الفرص التي تتيحها التجارة الدولية، فالوطن العربي، بعبارة بسيطة، لا يستطيع الاستمرار في الاعتماد على تصدير عدد قليل من المواد الخام، ولا بد من العمل لتنويع الصادرات، وخاصة في مجال السلع المصنعة. وكما هو واضح، فإن المنطقة العربية لها

ميزات نسبية في عدد غير قليل من الصناعات استناداً إلى توافر العمالة الرخيصة في بعض أقطارها وتوافر المواد الخام ومصادر الطاقة بتكاليف مناسبة جداً في أقطار أخرى، اضافة إلى ملاءمة الموقع الجغرافي وقربه من الأسواق الأوروبية بشكل خاص، وامكانيات تمويل التوسع الصناعي في حلقات رئيسية من الادخارات الوطنية، وأخيراً، وليس آخراً، تراكم قدر لا بأس به من المهارات والخبرات في العقود الماضية.

أما الاستنتاج الآخر الأساسي فهو عدم رغبة الدول الصناعية في قيام الدول النامية ومنها، أو ربما حتى نقول، وخاصة، الأقطار العربية بتوسيع انتاجها وصادراتها من السلع المصنعة. ولا شك في أن هناك أوساطاً عديدة مؤثرة ترى من مصلحتها أن تستمر المنطقة العربية معتمدة على تصدير النفط الخام أساساً، وربما بالاضافة إلى منتجات الصناعات المرتبطة بها. وعليه فإن من المتوقع أن تقوم الدول الصناعية بعرقلة دخول المنتجات الصناعية العربية إلى أسواقها بشتى الأساليب، مثل الرسوم الجمركية، وفرض القيود الكمية المعلنة وغير المعلنة على الاستيرادات الصناعية العربية. وفي مثل هذه الظروف فإن الأساليب التجارية المعروفة، لا تكفي للدخول في أسواق الدول الصناعية، أو حتى في الحلقات التي تسيطر عليها مؤسسات الدول الصناعية من أسواق الدول النامية.

في هذه الظروف هناك حاجة ماسة إلى المفاوضات للتوصل إلى اتفاقيات تضمن مصالح الأطراف ذات العلاقة. ونتيجة المفاوضات تعتمد على القوة التفاوضية للجانبين، ولا شك في أن الأقطار العربية مجتمعة، وان تعذر ذلك، فإن مجموعات من الأقطار العربية، تستطيع أن تقدم للطرف المقابل امتيازات كبيرة استناداً إلى السوق القومية أو الاقليمية الأكبر، والقدرة الاستيرادية الأوسع، والسيطرة على كميات أكبر من السلع والمواد التي تهم الطرف الآخر. وفي المقابل يمكن للجانب العربي أن يطلب من الطرف الثاني تقديم تنازلات متعادلة، بمعنى فتح أسواق الدول الصناعية أمام صادرات الأقطار العربية، وخاصة بالنسبة إلى المنتجات التي لها أهمية مستقبلية كبيرة للمنطقة العربية، كمشتقات المصافي، والبتروكيماويات، وبعض منتجات صناعات الحديد والصلب، والنسيج والملابس، وغيرها، اضافة إلى تسهيل حصول الأقطار العربية على احتياجاتها التنموية من السلع والخدمات بما فيها التقانة المتقدمة بالشروط التجارية الاعتيادية. أما في حالة استمرار التجزئة وقيام كل قطر عربي على حدة بمحاولة الحصول على الامتيازات من الدول الصناعية فإن الدول الصناعية تستمر في عدم الاكتراث بالوطن العربي وأقطاره وتتعامل مع هذه الأقطار بالشدة نفسها التي اتبعتها في الماضي، ودون أي خوف من قيام الأقطار العربية باتخاذ اجراءات مضادة حاسمة أو حتى مؤثرة.

وأخيراً، يمكن اجراء المفاوضات بين الوطن العربي أو أقاليمه والدول الصناعية وأقاليمها خارج «الغات»، إلا أن المجتمع الدولي أوجد «الغات» كمنبر عالمي للحوار والمفاوضات والتحكيم بين الدول لمعالجة المشاكل التي تفرزها التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية الدولية. ويظهر أن عدم اهتمام الأقطار العربية بـ «الغات» ليس له ما يبرره، وخاصة بعد أن تم تعديل الاتفاقية وانضمت إليها أعداد كبيرة من الدول النامية، وبعد أن أصبح للوطن العربي مصلحة كبيرة في مستقبل التجارة الدولية وأسس تنظيمها. ومن الجدير بالذكر أن عدد الدول الأعضاء في «الغات» في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٧ بلغ ٩٤ دولة، منها ثلاثة أقطار عربية فقط، وهي مصر والكويت والمغرب(٦). وحيث ان المنظمة العربية للتنمية الصناعية دخلت في ميدان دراسة المشاكل التجارية المتعلقة بالسلع الصناعية، ولعدم وجود منظمة أو جهة عربية متخصصة في التجارة الدولية، ينبغي أن تقوم المنظمة العربية بالتعاون مع المنظمات الأخرى بمتابعة المواضيع ذات العلاقة ومنها انضمام الأقطار العربية إلى «الغات».

الخاتمة

إن الميزة الأساسية للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول الصناعية في السبعينيات والثمانينيات، هي التدخل بشكل متزايد لدعم الأنشطة الصناعية التي تعتبرها ذات قدرة نمو عالية في المدى البعيد، وأهمية كبيرة في التجارة الدولية، وهذه الأنشطة تتمحور حول ما يسمى بمنتجات التقانة العالية مثل الالكترونيات الدقيقة والمواصلات، والمواد الجديدة والكيمياء الحياتية. ولكن في الوقت نفسه اتخذت هذه الدول إجراءات واسعة النطاق لحماية الصناعات القديمة، وزوّدتها بمختلف أشكال الدعم لزيادة قدرتها التنافسية مقابل منتجات الصناعات المشابهة في الدول النامية، كالمنسوجات والملابس، ومنتجات الحديد والصلب، وبناء السفن، والبتروكيماويات، وغيرها من المنتجات التي تمتلك الدول النامية مزايا نسبية فيها.

وبالنتيجة فإن سياسات الدول الصناعية المتقدمة أصبحت مزيجاً غير متجانس من التدابير لتشجيع وحماية الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة وهي الصناعات التي تستخدم رأس المال والتقانة بكثافة، اضافة إلى تشجيع وحماية الصناعات التي لا تمتلك فيها مزايا نسبية، وهي الصناعات التي تستخدم بكثافة العمالة أو الطاقة أو المواد الأولية الموجودة بكثرة في الدول النامية، ومنها الأقطار

---

(٦) الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الغات)، التقرير السنوي حول فعاليات المنظمة لعام ١٩٨٦ (جنيف: المنظمة، ١٩٨٧)، ص ٩٢. (بالانكليزية).

العربية. وعلى هذا الأساس قامت الدول الصناعية بإعاقة إعادة هيكلة الصناعة في العالم، وأثر ذلك بشكل سلبي كبير في معدلات التوسع الصناعي في الدول النامية. والأهم من هذا كله هو أن سياسات الدول الصناعية خلقت بيئة اقتصادية دولية معقدة ومستقبلاً غامضاً يمكن أن يحدث فيه أي شيء، فقد يمر الاقتصاد الدولي في فترة أخرى من التقلبات الاقتصادية الشديدة في المستقبل، كما حدث في السبعينيات والثمانينيات، ولا شك في أن هذه التقلبات تلحق أضراراً كبيرة بالدول النامية، وخاصة الدول التي لها ارتباطات اقتصادية قوية مع العالم الخارجي، كما هو حال الوطن العربي وأقطاره. ومن جهة أخرى يمكن أن يتوجه الاقتصاد العالمي إلى ايجاد أسباب التعايش مع معدلات منخفضة من التوسع الاقتصادي واستقرار نسبي في المتغيرات الاقتصادية الأساسية كأسعار صرف العملات ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة وغيرها. وهذا النمط من التطور الاقتصادي العالمي أي الاستقرار والنمو البطيء، يحقق إلى حد كبير مصالح الدول الصناعية بسبب غناها وارتفاع مستويات المعيشة فيها والانخفاض الشديد لمعدلات نمو السكان فيها، فهي ليست بحاجة إلى معدلات نمو عالية من الدخل. أما الدول النامية، على العكس من ذلك تماماً، فتحتاج إلى معدلات عالية لنمو الدخل بسبب ارتفاع معدلات نمو السكان والانخفاض الشديد لمستويات المعيشة فيها. وبطبيعة الحال فإن كل هذا يعني ركود الطلب في الدول الصناعية على منتجات الدول النامية. وعلى هذا الأساس فإن التوسع الاقتصادي في الدول النامية يعتمد أساساً في المستقبل على توسع الطلب الداخلي وتحقيق التوازن في البنية الاقتصادية الداخلية والتركيز على تنمية الحلقات التي تضمن الاستمرار الذاتي في التنمية. أما بالنسبة إلى الأقطار العربية، فإن كل هذا يعني التأكيد مرة أخرى على استراتيجية الاعتماد على الذات، وهذا يتطلب، كما هو معروف، التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي القومي والاقليمي.

في الوقت نفسه أكدت هذه الدراسة أن البيئة الاقتصادية الدولية تهيء فرصاً كثيرة للتوسع الصناعي العربي، وتصدير كميات كبيرة من مختلف السلع المصنعة، استناداً إلى امكانية اقامة مصانع حديثة وكبيرة الحجم لسد الحاجة القومية وللتصدير إلى الخارج، لأجل تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها المنطقة العربية في مجالات صناعية كثيرة. إلا أن الدراسة أكّدت الصعوبات التي تواجه التصدير وتوقعت أن تشتد هذه الصعوبات في المستقبل.

وأخيراً، تؤكد هذه الدراسة أن حاجة الأقطار العربية إلى بعضها البعض تشتد في المستقبل، وهذا يتطلب تكثيف الجهود لتحقيق التعاون والتنسيق والتكامل العربي في كافة المجالات، وفي مقدمتها العمل الاقتصادي، وخاصة في الجانب الصناعي. ولا شك في أن التوسع الاقتصادي والصناعي السليم للوطن العربي وأقطاره يتطلب

وجود مؤسسات قوية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ذات طابع جديد موجه للعمل، وتسهيل اجراء المفاوضات وعقد الاتفاقيات بين الأقطار العربية وأقاليم الوطن العربي، وبين هذه الأقطار والأقاليم، وبين الأقطار الأجنبية وتكتلاتها الاقتصادية.

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾[٧].

«صدق الله العظيم»

(٧) القرآن الكريم، «سورة التوبة،» الآية ١٠٥.

المـراجـع

١ ـ العربية

كتب

الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الغات). **التقرير السنوي حول فعاليات المنظمة لعام ١٩٨٦**. جنيف: المنظمة، ١٩٨٧. (بالانكليزية).

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**. تحرير صندوق النقد العربي.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**. تحرير صندوق النقد العربي.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨**. تحرير صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. **الحسابات القومية للأقطار العربية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥**. الكويت: الصندوق، ١٩٧٨.

العراق. الجهاز المركزي للإحصاء. **المجموعات الاحصائية السنوية**.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (الايدو). **التجارة في السلع الاستراتيجية: المسائل التسويقية الرئيسية ذات العلاقة بالبتروكيمياويات والأسمدة في العالم العربي**. [د.م.]: اللجنة، ١٩٨٧.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **التقارير السنوية. اعداد ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧**.

ـــــ. **تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٧.

ـــــ. **تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٨.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية. الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروع الغزول القطنية العربي المشترك بطاقة ٢٥ ألف طن سنوياً. [د.م. : د.ن.]، ١٩٨٨.
ـــــ والدار السعودية للخدمات الاستشارية. دراسة عن واقع وآفاق تنمية الصناعات البتروكيمياوية في الوطن العربي. [د.م. : د.ن.]، ١٩٨٣.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية: التقييم وخيارات السياسة العامة: تقرير من أمانة انكتاد. الدورة السابعة. ملحق رقم ٤. شباط/ فبراير ١٩٨٧. (ت د/٣٢٨)
ـــــ. تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن أعمال دورته السادسة، جنيف، ١١/١١ ـ ١٤/١٢/١٩٨٧. جنيف: الأمم المتحدة، ١٩٨٨. (ت د/ب/١١٥٦)
ـــــ. الحمائية والتكيّف الهيكلي. القسم الثاني. ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. (ت د/ب/١١٢٦). (بالانكليزية).
ـــــ. الحمائية والتكيّف الهيكلي. ج ١: القيود المفروضة على التجارة. شباط/ فبراير ١٩٨٨ (ت د/ب/١١٦٠)
ـــــ. الحمائية والتكيّف الهيكلي. ملحق رقم ١: مرفق الاحصائيات والمعلومات. شباط/ فبراير ١٩٨٨. (ت د/ب/١١٦٠)
ـــــ. مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨١.

دوريات

التقرير الفصلي حول الاستشراف الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي): العدد ٤١، حزيران/ يونيو ١٩٨٧، والعدد ٤٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. (بالانكليزية).
النشرة المالية الدولية (صندوق النقد الدولي): (أعداد مختلفة).

ندوات، مؤتمرات

التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ ـ ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧، تحرير سعيد النجار. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٧.
مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٠، الكويت، شباط/ فبراير ١٩٨٨.
مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، دمشق، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤. [د.م. : د.ن.، د.ت.].
مؤتمر الطاقة العربي، ٤، بغداد، آذار/ مارس ١٩٨٨.

المؤتمر العربي للحديد والصلب، ٣، الجزائر، ٢٠ ـ ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ .
نـدوة تكامـل الصناعـة البتروكيميـاوية العـربية، البحـرين، شباط/ فـبراير ١٩٨٦ .
(بالانكليزية) .

٢ ـ الأجنبية

Books

Economic Commission for Europe. *Overall Economic Perspective to the Year 2000.* New York: United Nations, 1988. (ECE/EC. AD/32)
Reynolds, Lloyd George. *Economic Growth in the Third World, 1850-1980.* New Haven, Conn.: Yale University Press, c1985.
United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Trade and Development Report, 1987.* New York: UN, 1987.
———. *Trade and Development Report, 1988.* New York: UN, 1988.
———. *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1985.* New York: UN, 1985.
———. *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1987.* New York: UN, 1988.
———. *TDB 1160 ADD 1.*
United Nations. Department of International Economic and Social Affairs. *World Economic Survey, 1988: Current Trends and Policies in the World Economy.* New York: UN, 1988.
United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). *Industry and Development: Global Report, 1986.* Vienna: UNIDO, 1986.
———. *Industry and Development: Global Report, 1987.* Vienna: UNIDO, 1987.
———. *Industry and Development Global Report, 1988-1989.* Vienna UNIDO, 1989.
———. *Industry in a Changing World.* New York: United Nations, 1983.
———. *Handbook of Industrial Statistics, 1988.* New York: United Nations, 1988.
———. *The Petrochemical Industry in Developing Countries.* Vienna: Sectoral Studies Branch, Division for Industrial Studies, 1985. vol. 1: *Prospects and Strategies.* (Sectoral Studies Series; no. 20). vol. 2: *The Sector in Figures* (Sectoral Studies Series; no. 20)
World Bank. *World Development Report, 1987.* New York: The Bank, 1987.

Periodicals

Economic Outlook (OECD): no. 41, June 1987, and no. 44, December 1988.
Economist: 2 July 1988.
World Economic Outlook (IMF): April 1988.

- رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣)
(١١٦ص - ١,٥٠$) .... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (١٤) (٣٢٤ص - ٤$) .... د. أحمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥)
(٣٠٤ص - ٢,٥٠$) .... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ص - ٢,٥٠$) محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ص - ٢$) .... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ص - ٥,٥٠$) .... عبد اللطيف شرارة
- موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ص - ١١$) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ص - ٧$) .... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)
(١٢٩٦ص - تجليد عادي ٢٦$/ تجليد فني ٣٠$) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ص - ٨$) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ص - ١١$) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ص - ١١$) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ص - ٣,٥٠$)... .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربية
(٢٦٠ص - ٥$)... طبعة ثانية .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الإنشاءات العربية (٣٩٢ص - ٨$) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة
(٨٧٢ص - ١٧,٥٠$)... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية (٥٢٨ص - ١٠,٥٠$) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ص - ٦,٥٠$)... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ص - ٤$) .... د. علي خليفة الكواري
- الإعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية
(١٦٤ص - ٣,٥٠$) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية.. طبعة ثانية
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ص - ٤,٥٠$) .... د. سامي مسلّم
- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ص - ١٨,٥٠$)... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع والراهن والمستقبل... طبعة ثانية
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ص - ٧$) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.. طبعة ثالثة
(٣٣٦ص - ٦,٥٠$) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ص - ٧,٥٠$) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية إمكانات التنمية في إطار وحدوي... طبعة ثانية
(١٥٢ص - ٣$) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الأحمر والصراع العربي - الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين طبعة ثانية
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ص - ٧$) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان

■ تاريخ الرياضيات العربية: بين الجبر والحساب
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (١)) (٤٠٤ص - ١٠$) .... د. رشدي راشد
■ الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (٤٠٤ص - ٨$) .... ندوة فكرية
■ المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (١٨٤ص - ٤$) .... د. مصطفى الفيلالي
■ الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ص - ٨$) .... د. حسين أبو النمل
■ مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات (٥٧٦ص - ١٠$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. خير الدين حسيب وآخرون
■ المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ص - ٩$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
■ العرب والعالم (٤١٢ص - ٥٠و٨$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي .... د. علي الدين هلال وآخرون
■ المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد (٢١٦ص - ٤,٥٠$) .... د. أسامة عبد الرحمن
■ السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات
العثمانية في بلاد الشام (سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٣)) (٢٤٨ص - ٥$) .... د. وجيه كوثراني
■ الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراسات (٥٠٠ص - ١٠$) .... ندوة فكرية
■ المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ - ١٩٨٩: دراسةتوثيقية (٧٩٥ص - ٢٠$) .... د. يوسف خوري
■ البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقارن للوطن
العربي وتركيا وجنوب أوروبا (١٢٠ص - ٢,٥٠$) .... د. أمين ود. فيصل ياشير
■ سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية
(٣٥٤ص - ٧$) .... د. نادر فرجاني
■ التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي:
دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥
(٢٥٢ص - ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل

سلسلة الثقافة القومية

■ حقوق الإنسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ص - ٢$) .... حسين جميل
■ عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ص - ٥$) .... د. عصمت سيف الدولة
■ الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ص - ٢$) .... ناجي علوش
■ جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤)
(١٢٨ص - ١,٥٠$) .... أحمد فارس عبد المنعم
■ الجامعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ص - ٣$) .... د. عبد المنعم سعيد
■ التعريب والقوميةالعربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ص - ٢$) .... د. نازلي معوض أحمد
■ الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ص - ١,٥٠$) .... د. عبد المنعم السيد علي
■ أوروبا والوطن العربي (٨)
(٣٦٨ص - ٣,٥٠$) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
■ المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
(٢٤٤ص - ٢,٥٠$) .... د. أسامة عبد الرحمن
■ نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠)
(١٠٨ص - دولار واحد) .... د. غسان سلامة
■ السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (١١)
(١٤٤ص - ١,٥٠$) .... د. محمد الأطرش
■ معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ص - ٢$) .... د. وليد عبد الحي



من منشورات

مركز دراسات الوحدة العربية

الدكتور فرهنك جلال

■ ولد في العراق عام ١٩٣٦. حصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد (١٩٥٨)، ودكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن (١٩٦٨).

■ يعمل حالياً رئيساً لقسم الإدارة الصناعية في كلية المنصور الجامعية في بغداد.

■ شغل المناصب التالية:

- المدير العام ورئيس مجلس ادارة المصرف الصناعي العراقي.
- رئيس المؤسسة العامة للتنمية الصناعية في العراق.
- المستشار الاقتصادي لوزارة الصناعة العراقية.
- مستشاراً اقليمياً في الاقتصاد الصناعي لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا.

■ مثّل بلاده في عدد من المنظمات العربية والدولية. وساهم في عدد كبير من المؤتمرات والندوات العربية والدولية في مجال التنمية الصناعية والتعاون الدولي.

■ نشر عدداً من الكتب والأبحاث، أهمها:

- **دور الدولة في تصنيع العراق**، فرانك كاس، لندن ١٩٧٢ (بالانكليزية)
- **مشاكل اكتساب التكنولوجيا للتنمية الصناعية، حالة العراق**، بغداد ١٩٨٦

■ كما نشر عدداً من الدراسات في مجلات اقتصادية عربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن: ٦ دو
أو ما